جامعة باتنة-01-

كلية الحقوق و العولم السياسية

قسم العلوم السياسية

عنوان الأطروحة

أزمة الدولة في إفريقيا:

دراسة في تأثير العامل الإثني-الهوياتي من منظور المقاربة البنائية

أطروحة مكملة لنيل شهادة دكتوراه العلوم في العلوم السياسية

تخصص:العلاقات الدولية

إعداد الطالبة الباحثة:

بوريب خديجة

إشراف:

الأستاذ الدكتور/ عبد الناصر جندلي

لجنة المناقشة

الاسم و اللقب	الرتبة العلمية	الجامعة الأصلية	الصفة
أ.د عبد الله راقدي	أستاذ التعليم العالي	جامعة باتنة 1	رئيسا
أ.د عبد الناصر جندلي	أستاذ التعليم العالي	جامعة باتنة1	مشرفا و مقررا
د طلال لموشي	أستاذ محاضر أ	جامعة باتنة 1	عضوا مناقشا
د إدريس عطية	أستاذ محاضر أ	جامعة تبسة	عضوا مناقشا
د رقولي كريم	أستاذ محاضر أ	جامعة سطيف 2	عضوا مناقشا
د عثامنة رشيد	أستاذ محاضر أ	جامعة جيجل	عضوا مناقشا

السنة الجامعية 2019-2020

بسم الله الرحمن الرحيم

شكر و عرفان

الشكر لله عز و جل الذي وفقني لإنجاز هذا البحث و ما توفيقي إلا بالله العلي العظيم
أتوجه بالشكر و التقدير الكبير لأستاذي المشرف الأستاذ الدكتور عبد الناصر جندلي الذي تفضل بالإشراف على هذا البحث و على كل وتوجيهاته، ملاحظاته القيمة و السديدة على المستويات المنهجية،المعرفية واللغوية فكان نعم المرشد و الموجه.
كما لا يفوتني في هذا المقام أن اتوجه بالشكر الجزيل إلى كل أعضاء لجنة المناقشة على إيلائهم العناية الكافية لهذه الأطروحة من خلال قراءتها و إبداء شتى الملاحظات بشأنها.

الطالبة الباحثة بوريب خديجة

إهداء

إلى أبي رحمة الله عليه إلى أمي الغالية حفظك الله

إلى زوجي العزيز

إلى وردة، نانوش و فيفي

إخوتي و أخواتي

الطالبة الباحثة بوريب خديجة

ملخص

تحاول الأطروحة إبراز دور المقاربة البنائية في تفسير أثر العامل الإثني–الهوياتي في تشكيل أزمة الدولة في إفريقيا كون المقاربة تركز في جزء من برنامج بحثها عل البعد الهوياتي و الجماعات الإثنية في الممارسات السياسية عل المستو الداخلي و الخارجي للدولة المرتبطة بالأفكار التي تسير نمط العلاقات بين الفواعل داخل العلبة السوداء للدولة.

من خلال المقاربة البنائية يمكن تحليل الحركيات المعقدة التي أنتجها أثر العامل الإثني–الهوياتي في البناء السوسيو–سياسي،الاقتصادي و الأمني لدول إفريقيا في ظل الديناميات الاجتماعية،القيمية والإثنو–هوياتية،خاصة دور الاستعمار الذي خلق علاقة سلبية بين التغير الاجتماعي والتغير السياسي و أثره في إعادة صياغة العلاقة بين الدولة و المجتمع من خلال تسييس شديد للإثنية و العلاقات الاجتماعية،وعدم وجود قواعد مرسخة لممارسة و انتقال السلطة،وانعدام الاستقرار على مستوى المؤسسات السياسية،الأمر الذي جعل الانقلابات العسكرية السمة المميزة للأنظمة السياسية في إفريقيا،فضلا عن عدم سيطرة الدولة على العديد من الأقاليم بسبب الصراعات الداخلية ذات الطابع الإثني و القبلي والجهوي في ظل ضعف كبير في المأسسة. وانعكس ذلك في مختلف الممارسات التسلطية النيوباتريمونيالية في المجال التفاعلي الداخلي بين آليات السلطة و المجتمع التي أنتجت علاقات مفككة بشكل عميق و مركب، إضافة على النزاعات الإثنية التي مثلت ذروة الإختلالات الداخلية إنفتح المجال النزاعي على مصراعيه ليستوعب متغيرات جديدة ووحدات تحليلية مغايرة رفعت من حدة اللاتوازنات الداخلية و تركيب و تسارع الواقع النزاعي وتعدد الفواعل، كل هذا أثر بشكل سلبي في فشل الدولة و تعطل مسار إعادة بناء دولة ما بعد الاستعمار في إفريقيا.

Abstract

The thesis attempts to analyze the role of the constructivist approach in interpreting the impact of the ethno-identity factor shaping the state crisis in Africa. The approach focuses in part on its research on the dimension of identity and ethnic groups in political practices at the internal and external levels of the state, inside the black box of the state.

Through the constructivist approach the complex dynamics produced y the ethno-identity factor can be analyzed in the socio-political, economic and security construction of the Africa countries in light of the social value ad ethno-identity dynamics, especially the role of colonialism, which created a negative relationship between social change and political change and its impact in re-shaping the relationship between the state ad society through the politicization of ethnicity and social relations, the absence of established rule for the exercise ad transfer of power, and instability at the level of political institutions, which made military coups the hallmark of political systems in Africa, as well as the lack of state control over many regions because of internal conflicts of ethnic, tribal and regional character in light of the weakness of institutionalization.This was reflected in the various new patrimonial practices in the internal interactive field between the mechanisms of power and the society that produced deeply disassociated and complex relationships. In addition to the ethnic conflicts that represented the height for the internal imbalances, the wide range of imbalances opened up to accommodate new variables and different analytical units that exacerbated the internal imbalances and the installation ad acceleration of the factionalism ad multiplicity of factors, all have a negative impact o the failure of the state and the disruption of process of rebuilding the post-colonial country in Africa.

المقدمة

لقد طور الجدل النظري حول مسائل تأثير العامل الإثني–الهوياتي في أزمة الدولة على المستوى الفكري مقاربات تحلل وتفسر طبيعة المشكلة،حيث تعتبر المقاربة البنائية(كنموذج متعدد المتغيرات لدراسة هوية الدولة)على المستوى الأنطولوجي، الإبستيمولوجي و الأكسيولوجي* و علاقتها بالمواضيع الجديدة في العلوم بصفة عامة، أثبتت قدرتها على تفسير و تحليل القضايا المتصلة بالبعد الإثني–الهوياتي.فالطبيعة الديناميكية للشؤون الداخلية و الخارجية في إطار العلاقات الدولية تفرض تتبع مجموعة من الإستراتيجيات التي تضمن نوع من الثبات والمحافظة على استقرار المتغيرات الداخلية والخارجية و إذا افترضنا أن كل الفواعل تطمح إلى تحقيق أهداف على جميع المستويات فهذا يتطلب إيجاد بدائل واستمرارية في إنتاجها(البدائل)التي تعمل على خلق نوع من التوازن بين المطالب والنتائج في إطار تعقيد عملية التنبؤ،هذا لن يتأتى إلا عن طريق إنتاج أفكار جديدة ذات قيمة عالية و مصداقية للوصول إلى نتائج فعالة، لذلك فتحليل أثر العامل الإثني–الهوياتي على أزمة الدولة في إفريقيا يعتبر عملية **Process** مستمرة و غير منقطعة تشمل جميع الأنساق متداخلة فيما بينها وكل الفواعل التي تساهم في الحراك المعرفي (على مستوى بناء البراديمات) داخل المنظومة المعرفية التي تنعكس مباشرة على المستوى العملياتي و يبرز دور المقاربة البنائية و مساهمتها في تفعيل البناء الموضوعي للدراسات الإثنية(ضمن حركية عقلانية للموارد الفكرية والفلسفية واستجابة فعالة للتفاعلات على المستوى العملياتي في إطار منطق حركي،تكاملي،تفاعلي،عقلاني) في مقابل المقاربات الإفتعالية و الوسائلية، باعتبار أن هذه الدراسات تقدم بدائل فعالة في صنع القرارات واتخاذها بالنسبة لصناع القرار لتفادي مشكلة بناء الدولة، فالمقاربة البنائية واحدة من بين الأطر النظرية التي تستخدم في تحليل القضايا العالمية الراهنة ومرونة وديناميكية الظاهرة الإثنية–الهوياتية أحدثت صعوبة كبيرة في التنبؤ بها بطريقة دقيقة،مما أنتج لنا حركيات متشابكة و معقدة حول طبيعة الميكانيزمات الفعالة للتخفيف من النتائج السلبية التي تخلفها.

إن العلاقة بين الإثنية و الدولة في مسار التحليل الإثني من منظور المقاربة البنائية يطرح قضيتين مهميتين وأساسيتين يمكن من خلالهما توضيح دور المقاربة البنائية في تفسير أصل العامل الإثني–الهوياتي في أزمة الدولة في إفريقيا، القضية الأولى تتمثل في الآثار المترتبة على الإثنية لتنظيم الدولة والشرعية،والتماسك

*الأكسيولوجيا **Axiology** وهو العلم الذي يدرس **علم القيم** المثل العليا والقيم المطلقة ومدى ارتباطها بالعلم وخصائص التفكير العلمي باعتبار المعرفة العلمية واحدة من أهم فاعليات النشاط الإنساني وأرقاها،وهو أحد المحاور الرئيسية الثلاث في الفلسفة (وهي مبحث علم الوجود/الأنطولوجيا، ومبحث نظرية المعرفة/الإبيستيمولوجيا، و مبحث القيم/الأكسيولوجيا) والمراد به البحث في طبيعة القيم وأصنافها ومعاييرها.لمزيد من التفاصيل يمكن الإطلاع على مايلي:

- Samuel L. Hart,Axiology:Theory of Values.**Philosophy and Phenomenological Research** , Vol. 32, No. 1 (Sep., 1971), pp. 29-41.

والاستقرار،و هذا مرتبط بشكل مباشر بالدول متعددة الإثنيات و الثقافات و المرتبطة بالإنقسام الإثني-الهوياتي الذي ينتج المشاكل الإثنية المعقدة والتي تهدد الدولة غير أن المشكلة تكمن في أنه لا يمكن القول بأن الإثنية بهذا المعنى هي عنصر محدد للتخلف، فليس من الواضح دائماً لماذا تكون هذه مشكلة سياسية أساسية في بعض الحالات كالدول الأفريقية.

القضية الثانية و ترتبط بمشكلة الافتراض المتأصل أن الإثنية قوة سلبية و التي ابتعدت عن شرعيتها ومطالباتها باسم المجموعة الإثنية، هذا إلى حد كبير نتاج تقليد فكري يميز الدولة كمستودع للشرعية والوطنية وتنظيم الصراع،السيادة و النمط المهيمن لتحليل الدولة و السياسة في إفريقيا في الستينيات و السبعينيات التي بررت التوجه السائد للدولة، و لكنها تثير مشاكل واضحة للقوميات غير التابعة للدولة والمعادية للدولة فضلاً عن غياب تحليل الإثنية بالمنظور الإيجابي. و قد تم طرح مجموعة من الطرق للتعامل مع مثل هذه المشاكل وربما حلها هي معاملة المطالب الحكومية والإثنية على أنها مطالبات مشروعة متنافسة، و هذا أدى إلى بروز منظور المسألة الوطنية الذي يعامل المطالب الإثنية كمطالب مشروعة لحقوق المجموعة (بما في ذلك الحق في تقرير المصير) ،والإنصاف والعدالة، و اعتنقه العديد من علماء الاجتماع الإفريقيين كإطار رئيسي لتحليل الصلة بين الإثنية و الدولة في إفريقيا.

2-أهمية الموضوع

تبرز أهمية الموضوع من خلال دراستنا في تحليل الأبعاد المركبة لأثر العامل الإثني-الهوياتي في بروز أزمة الدولة في إفريقيا من خلال الكثير من المتغيرات المعقدة و المتداخلة فيما بينها من خلال إبراز القيمة العلمية و العملياتية كمايلي:

أ- الأهمية العلمية للموضوع :

من خلال تحليل الحركيات المعقدة للعامل الإثني على مسار البناء الفعال للدولة القوية في إفريقيا، و أسباب إثارة النزاعات التي تتأثر بالعامل الإثني-الهوياتي و التقسيم التعسفي للحدود الإفريقية دون مراعاة الفسيفساء المجتمعية و هناك من أرجعها إلى الطبيعة القيادية و الاستراتيجيات المتبناة في ظل أنظمة زبائنية باتريمونيالية-نيوباترمونيالية مبنية على منطق شخصنة الشيئ العام لخدمة المصلحة الخاصة،هذه العلاقة التي تدعمها الطبيعة العمودية للمؤسسات و الهياكل الدولاتية المترسخة حتى داخل البنى التربوية و الأسرية.

إثارة الحوار الأكاديمي على مستوى تحليل كيفية تأثير العامل الإثني في أزمة بناء الدولة في إفريقيا حيث يثير موضوع الدراسة، جدلا أكاديميا في تفسير أسباب انتشار ظاهرة أزمة الدولة كظاهرة مركبة باعتبارها محصلة توليفة من الاعتبارات الخارجية و الداخلية، أما الاعتبارات الخارجية فيمكن إسنادها إلى جملة الظروف و التغيرات التي طرأت على الساحة الدولية مند أوائل التسعينات، بدءا بإنهيار الكتلة الشرقية ونهاية

الحرب الباردة، و التي ترافقت مع سحب الدعم العسكري والدبلوماسي للوصيين الغربيين عن العديد من الحلفاء التقليديين الأفارقة و قد أدت هده الحركيات التي شهدتها مرحلة ما بعد الحرب الباردة و التغيرات في القضايا و الأجندات العالمية، منطلق إستراتيجي إلى إعادة صياغة ديناميكية، منطق التفاعلات و نمط الإداراكات المتصلة بميكانيزمات جديدة تتمثل في خوصصة الحروب و القطاع الأمني نتيجة للثورة في الشؤون العسكرية و طبيعة الحروب بالوكالة في المخيال الأمني و التفكير الإستراتيجي الحديث التي أنتجت شركات عسكرية و أمنية خاصة و التي من خلال الإعتماد المتبادل الجيو-عسكري تقدم الدعم الغير شرعي لأطراف النزاع في إفريقيا و خوصصة العنف ببروز ميليشيات إثنية، أمراء حرب،مرتزقة و حركات مسلحة.

في ظل هده المتغيرات الإستراتيجية يمكن تحليل المعضلة الإثنية النزاعية كطرف محوري و فاعل ديناميكي على المستوى العملي تكون قادرة على مواجهة التأثير السلبي والانتشار المرن للتهديدات والمخاطر التي تنتجها خوصصة الحرب و القطاع الأمني في النزاعات الإثنية في إفريقيا، لقد أفرزت كل هده التغيرات خللا داخل المعطيات الاقتصادية و حتى الموازين المجتمعية بين الفواعل بالمجتمعات الإفريقية التي استطاعت كبت التوترات الداخلية الناجمة عن الاستقطاب الدولاتية،الجهوية،الاثنية الدينية، السياسية و الطبقية، هذا ما رفع من حدة التهديد للأمن الاقتصادي و الأمن الفردي و سمح باستبدال العنف الشرعي الدولاتي بالشركات الخاصة العسكرية والأمنية، أمراء الحرب و الجماعات المسلحة الإثنية.

ب-الأهمية العملية للموضوع :

تبرز القيمة العملية للموضوع في معالجته لحالة إفريقيا أي كيف أثر انتشار ظاهرة خوصصة المجال الأمني في إفريقيا من طرف الجماعات الإثنية؛ فالأجندات الأمنية خلال فترة النزاع تمثل جزءا لا يتجزأ من الحرب التقليدية و صفة ملازمة للحروب الداخلية لاسيما تلك التي شهدتها القارة الإفريقية الصومال،السودان،بورندي، رواندا، جمهورية الكونغو الديمقراطية، انجولا أين خلفت فواعل النزاع العديد من المخاطر و التهديدات بهدف الحفاظ على استمرار النزاع ليس لربح الحرب و لكن لتحقيق الربح الناتج عن اللااستقرار أثناء النزاع و بالتالي فقد أصبح توظيف الشركات الأمنية و العسكرية الخاصة عصب الحياة السياسية والتي شهدت خوصصة للعنف في ظل ظهور فواعل محورية جديدة:ميليشيات،مرتزقة، لوردات حرب..الخ تتحكم فيها جماعات إثنية، سحبت من الدول احتكار العنف الشرعي بعد أن فقدت الأنظمة السياسية شرعيتها وقدراتها الوظيفية.

3-أسباب اختيار الموضوع : تنبع أهمية هذا الموضوع من طبيعة الموضوع فعل الرغم من تداخل الأسباب التي دفعتنا إلى اختيار هذا الموضوع يمكننا تقسيمها إلى:

أ-الأسباب الموضوعية:

-موضوع دراسة الأطروحة محاولة لفهم التصورات و الإدراكات الخاصة بطبيعة العلاقة بين الدولة والعامل الإثني-الهوياتي في إفريقيا من منظور المقاربة البنائية، فهذه العلاقة تطرح أنماط متجددة مبنية على استراتيجيات تخلق الاستمرارية في طبيعة التفاعل القائم بين المتغيرات المؤثرة في ديناميكية الدولة في الواقع.

-محاولة تحليل التفاعل الاستراتيجي السلبي بين طبيعة الدولة كفاعل و مختلف الفواعل الجديدة كالإثنيات المتصلة بطبيعة الهوية الإثنية في مقابل الهوية الوطنية و هوية الدولة، و تعقيد البناء الاجتماعي للدولة في إفريقيا.

ب-الأسباب الذاتية:

-الرغبة في التخصص في الموضوعات الخاصة بمنطقة إفريقيا خاصة منها المتعلقة بالعامل الإثني-الهوياتي، من جهة ثانية الطموح لكتابة أبحاث و دراسات ذات قيمة علمية و عملياتية في المستقبل من خلالها يمكن تقديم بدائل لحل المشاكل الخاصة بالدول في إفريقيا.

4-اشكالية الدراسة:

الإشكالية تدور حول الحوار الفاعل / البنية في المقاربة البنائية لتفسير أثر العامل الإثني-الهوياتي في أزمة الدولة بتحليل أزمة الدولة الإفريقية من منطلق نتاج لسلوك نزاعي صنعته إستراتجية قصدية لزعماء ونخب سياسية و عسكرية،أو انه مخرجات حتمية لضعف البنى الأولية للنظام السياسي أي العامل الأتوقراطي، عامل الريع، عامل مشكلة الهوية الإثنية الموازية على مستوى البنية السياسية، البنية الاقتصادية، البنية الثقافية و الاجتماعية. فأزمة الدولة في هذه الحالات الثلاثة هو في الحقيقة إثبات لمسلمات ميكانيكا تحكم الظاهرة السياسية، أطلق عليها برزورسكي إسم المقاربة الميكانيكية Mechanistic Approach*أي كيف تخلق آلية البنى الهوياتية الثورة و النزاع من دون وجود فواعل هي زعماء يمثلون نواة لها.

و يمكن طرح الإشكالية التالية: **كيف يمكن تفسير أثر العامل الإثني-الهوياتي في بروز أزمة الدولة في إفريقيا من منظور المقاربة البنائية؟.**

كما سيتم طرح مجموعة من الأسئلة المرتبطة بالموضوع:

* لمزيد من التفاصيل حول هذه الفكرة يمكن الاطلاع على المقال التالي:

- Adam Przeworski,Democracy:A Never-Ending Quest.**Annual Review of Political Science,**Vol 19,2016.

1-من منظور المقاربة البنائية هل يمكن اعتبار العامل الإثني-الهوياتي السبب الحقيقي خلف وضع الأزمة و اللااستقرار التي عهدته دولة ما بعد الاستعمار في إفريقيا؟

2-لماذا تثير محددات مكون عنصر الإثنية و الهوية إشكاليات وأزمات،و كيف يمكن إدارة هذه الأزمات لبناء هوية موحدة جماعية؟

3-كيف يؤثر العامل الإثني-الهوياتي في تشكيل ازمة البناء الأمني ،الاجتماعي و الإقتصادي داخل الدولة في إفريقيا؟

5- فرضيات الدراسة:

للإجابة على الإشكالية السابقة تم اعتماد الفرضيات التالية:

1- تعتبر الهوية الإثنية مناقضة لهوية الدولة في إفريقيا من منظور المقاربة البنائية.

2- طبيعة البناء الاجتماعي المفكك إثنيا،قبليا في إفريقيا يؤدي إلى ضعف مستوى التجانس الاجتماعي وصعوبة حركيات الاندماج المجتمعي مما ينتج غياب دولة وطنية ذات مأسسة فعالة.

3- يؤثر إضفاء الطابع السياسي على الإثنية في ضعف البناء السوسيو-سياسي،الأمني و الاقتصادي للدولة في إفريقيا.

6- حدود الدراسة

أ-الإطار الزماني:

بالنسبة لتحديد المجال الزماني لدراسة أثر العامل الإثني الهوياتي في بروز ازمة الدولة في إفريقيا من منظور المقاربة البنائية تم تحديده بفترة ما بعد الحرب الباردة، و لدواعي تحليلية كون الموضوع متداخل جدا و مركب حاولنا تحليل الكيثر من المتغيرات المتصلة بفترة ما قبل الاستعمار و فترة الاستعمار كذلك.

ب-الإطار المكاني: محدد بمنطقة إفريقيا كما هو موضح في تحليل تأثير العامل الإثني-الهوياتي في تشكيل أزمة الدولة في إفريقيا.

7-المقاربة المنهجية

إذا كان الهدف من إجراء أي بحث هو الوصول إلى نتائج علمية وتحقيق الدقة الموضوعية، سوف نتبع منهجية مركبة من خلال دمج تقنيات التفكيك والتحليل من خلال استخدام:

-**منهج دراسة حالة:** حيث نوضح من خلال حالة إفريقيا و كيفية تأثير العالم الإثني-الهوياتي في العديد من الدولة ببروز أزمات هوياتية-إثنية تؤثر على العملية السياسية داخل الدولة.

-**المنهج التاريخي:** الذي يستند على تحليل الأحداث التاريخية من أجل فهم مسار تطور ظهور الإثنية داخل المجتمعات الإفريقية، خاصة في فترة الإستعمار التي كانت فاصلا محددا بالإضافة لتحليل جينيالوجيا المقاربة البنائية و تطور البناء الهوياتي و الإثني في إفريقيا.

-**المنهج الاحصائي:** تم استعلامه لتحليل بعض البيانات الرقمية المتصلة بمتغيرات كيفية تخدم الدراسة.

بالإضافة إلى المقتربات التالية:

-**مقترب الاقتصاد السياسي:** نحلل من خلاله التبادل الحاصل لتأثير العوامل الاقتصادية في تشكيل السلوك السياسي و الأبنية و المؤسسات السياسية داخل الدولة في إفريقيا، نتيجة لعدم القدرة للفصل بين القضايا السياسية و الاقتصادية.

-**المقترب الوظيفي:** نحلل من خلاله المجتمع كنظام معقد تعمل أجزائه معًا، بدراسة المستوى الكلي والتركيز بشكل عام على الهياكل الاجتماعية داخل المجتمع الإفريقي التي تتشكل في إطاره الهويات الإثنية ككل.

-**المقترب المؤسسي:** من خلال تحليل ديناميكية المؤسسات السياسية و البيئة السياسية لشرح خيارات الأحزاب الإثنية، الإنتخابات المرتبطة بالمتغير الإثني-الهوياتي في إطار النظام السياسي في إفريقيا.

7-تبرير خطة البحث

بناءا على موضوع الأطروحة و الضرورات العلمية و الفكرية قمنا بتقسيم الدراسة إلى الفصول التالية:الفصل الأول الذي يتناول **تحليل المقاربة البنائية لأثر العامل الإثني-الهوياتي في أزمة الدولة في إفريقيا يتضمن الهوية الإثنية و هوية الدولة في البرنامج البحثي للمقاربة البنائية بعد الحرب الباردة**،و بتحليل البناء الأنطولوجي و الابستيمولوجي الموجه لبرنامج بحث المقاربة البنائية في إطار حقل التنظير للعلاقات الدولية بعد الحرب الباردة و تحليل البعد السوسيو-سياسي لمفهوم الهوية الإثنية وهوية الدولة من منظور المقاربة البنائية.**بالإضافة إلى التطرق كون البنائية نموذج متعدد المتغيرات في تفسير أثر العامل الإثني-الهوياتي في أزمة الدولة الإفريقية** و التي تؤكد على نقد المقاربة البنائية لمسلمات المقاربة الوسائلية والافتعالية في تفسير العلاقة بين العامل الإثني-الهوياتي و أزمة الدولة في إفريقيا، **لننهي الفصل بالإشارة إلى** أبعاد تحليل أثر العامل الإثني-الهوياتي في أزمة الدولة من منظور المقاربة البنائية

أما الفصل الثاني فتضمن العلاقة بين العامل الإثني-الهوياتي و أزمة الدولة في إفريقيا:متغير الإثنية كعامل مرتبط بمرجعية هوياتية بمراجعة البناء القيمي للانقسام الاثنو-هوياتي المتأصل في أزمة هوية الدولة في إفريقيا و تحليل هوية الدولة في إفريقيا: تحليل في أزمة البناء الإثنو-هوياتي و الاجتماعي وأثر إضفاء الطابع السياسي على الإثنية داخل للدولة في إفريقيا:تحليل سوسيو-سياسي، في نقطة تحليلية مهمة تناولنا **البناء القيمي للانقسام الاثنو-هوياتي المتأصل في ضعف العملية السياسية في إفريقيا المجسد في**

أثر الإنقسام الإثنو–هوياتي في فشل وظائف الدولة في إفريقيا طبيعة العملية الانتخابية داخل الدولة في إفريقيا.

أما الفصل الثالث فحللنا **فيه أثر العامل الإثني–الهوياتي في تشكيل أزمة البناء الأمني و الإقتصادي داخل الدولة في إفريقيا** من خلال النزاعات الإثنو–هوياتية كعمق استراتيجي للمعضلة الأمنية–الإثنية داخل الدولة في إفريقيا و العلاقة الديناميكية بين أثر العامل الإثني–الهوياتي في خوصصة العنف والاعتماد المتبادل الجيو–عسكري غير الشرعي في إفريقيا، بالإضافة إلى تحليل **الإنقسام الإثنو–هوياتي و المتغير الإقتصادي داخل الدولة في إفريقيا من خلال** تبيان العلاقة بين الانقسام الإثنو–هوياتي و بروز اقتصاد الحرب و أسواق العنف داخل الدولة في إفريقيا و النزاعات الإثنية كمدخل لتحليل الصراع حول وفرة الموارد داخل الدولة في إفريقيا.

9–الدراسات و الأدبيات السابقة

تعتبر الدراسات و الأدبيات السابقة للموضوع منطلقا معرفيا لتحديد الأسس العلمية، الفكرية، الفلسفية والنظرية لموضوع الدراسة، بالتالي الهدف منها هو إمكانية توجيه البحث للوصول إلى النتائج المرغوب التوصل إليها،أما بالنسبة لهذا الموضوع يوجد العديد من الدراسات لكن سنتطرق إلى أهم الدراسات و الادبيات فيمايلي:

1-السياسات الإثنية و قوة الدولة في إفريقيا لفليب روسلر Philip Roessler

-Philip Roessler,Ethnic Politics and State Power in Africa.Cambridge University Press, 2016.

يطرح في هذه الدراسة تساؤل مهم جدا: لماذا بعض الدول الإفريقية عالقة في حلقات مفرغة من النزاعات الإثنية والحرب الأهلية ، في حين يعاني آخرون من السلام النسبي؟ في هذا الكتاب يعالج فيليب روسلر هذا السؤال من خلال تقديم نماذج للدول الافريقية الضعيفة المنقسمة إثنيا والتي تواجهها قوة انقلاب تؤدي إلى الحرب الأهلية فيما بين الجماعات الإثنية، بالتالي لضمان السلام المجتمعي و الحيلولة دون نشوب حرب أهلية يحلل الكاتب من خلال الانتقال بين دراسات الحالة المتعمقة للسودان وجمهورية الكونغو الديمقراطية على أساس سنوات من العمل الميداني بتحليلات إحصائية حول تقاسم السلطة، الانقلابات والحرب الأهلية عبر إفريقيا جنوب الصحراء الكبرى كيفية الوصول إلى السلام، هذا الكتاب مثال على إيجابية الطرق المختلطة لبناء النظرية و اختبارها في السياسة المقارنة.

2-كتاب القومية في إفريقيا:الإثنية،الحلفاء و السياسات لجوشوا فوراست Joshua Forrest

-Joshua Forrest,Subnationalism in Africa: Ethnicity, Alliances, and Politics. Lynne Rienner Publishers, 2004 .

تؤكد هذه الدراسة لسياسات الإثنية وبناء الأمة في إفريقيا على الاتجاه نحو الاستقلال الذاتي دون الوطني ونظام يركز على الدولة بالإستناد إلى النموذج الغربي، يقدم فورست تحليل في جميع أنحاء القارة لاستكشاف مجموعة متنوعة من الحركات دون الوطنية التي تعمل كمحفز للوصول إلى دولة دون وطنية.

3-كتاب المؤسسات و السياسات الإثنية في إفريقيا لدانيال بوزنر Daniel Posner

-Daniel Posner,Institutions and Ethnic Politics in Africa.Cambridge University Press,2005.

يقدم هذا الكتاب نظرية لماذا و متى تدور السياسة حول محور واحد من الانقسام الاجتماعي بدلا من مجتمع آخر من خلال دراسة حالة زامبيا حيث يعتبر الناس أنفسهم أعضاءً في إحدى مجموعات اللغات الرئيسية الثلاث في البلاد بالاعتماد على نموذج بسيط لخيار الهوية، يُظهر أن الإجابة تعتمد على ما إذا كانت تعمل بموجب قاعدة أحادية الحزب أو متعددة الأحزاب، يحدد الكتاب في شكل قواعد رسمية أنواع الانشقاقات الاجتماعية التي تهم السياسة.

4- كتاب دولة الإستعمار في إفريقيا من منظور مقارن لكراوفورد يونغ Crawford Young

-Crawford Young,The African Colonial State in ComparativePerspective.Yale University Press,1994.

في هذه الدراسة الشاملة و الأصلية يقدم متخصص و باحث بارز في الشؤون الإفريقية بأن الأزمة الحالية في التنمية الإفريقية يمكن إرجاعها مباشرة إلى الحكم الاستعماري الأوروبي، الذي ترك القارة مثقلة بإرث صعب للغاية و فريد من نوعه في التاريخ الحديث، حيث يقترح كروفورد يونغ مفهومًا جديدًا للدولة يرتبط بالخصائص المختلفة للإمبراطوريات الأوروبية السابقة (بما في ذلك إمبراطوريات هولندا، البرتغال، إنجلترا و البندقية) من خلال استخلاص الصفات المشتركة بينها، ثم يقدم تاريخًا موجزًا و واسع النطاق للاستعمار في إفريقيا من فترة التواجد إلى إنهاء الاستعمار، يوضح يونج بأن العديد من الصفات اجتمعت لتجعل التجربة الاستعمارية الأوروبية في إفريقيا مختلفة عن باقي المناطق في العالم، حيث انتج الاستعمار العنصرية المستمرة التي أقامت مسافة بين الحكام و الرعايا بشكل خاص و التي ارتبطت بالتاريخ الاستعماري الإفريقي، من خلال تتبع كل من السمات الشاملة و الاختلافات في الدول الاستعمارية الإفريقية يقدم حجة قوية مفادها أن الاستعمار قد لعب دورًا حاسمًا في تشكيل مصير هذه القارة المضطربة.

5-كتاب الأحزاب الإثنية في إفريقيا:الإثنية و تكوين الأحزاب لسيباستيان إليشر Sebastian Elischer

-Sebastian Elischer,Political Parties in Africa: Ethnicity and Party Formation. Cambridge University Press,2013.

يدرس هذا الكتاب آثار الإثنية على سياسة الأحزاب في إفريقيا جنوب الصحراء الكبرى سيباستيان إليشر يحلل الأحزاب السياسية في غانا وكينيا وناميبيا بالتفصيل تنزانيا،بوتسوانا،السنغال،زامبيا،ملاوي،بوركينا فاسو

وبنين، يجد إليشر أن هناك خمسة أنواع من الأحزاب موجودة: الأحادية الإثنية، والتحالف الإثني ويستخدم هذه الأحزاب لإظهار أن المشهد السياسي الإفريقي أكثر تنوعًا بكثير من المفترض بشكل تقليدي، حيث أصبحت الأحزاب الإثنية في بعض البلدان والأحزاب غير الإثنية هي القاعدة في بلدان أخرى، كما توصلت هذه الدراسة إلى توضيح العلاقة بين التركيبة الإثنية لبلد ما و بين بروز الإثنية السياسية، فالبلدان ذات المجموعة الإثنية الأساسية تكون عرضة لتشكيل الأحزاب غير الإثنية في البلدان التي تفتقر إلى مجموعة إثنية أساسية تشكل الأحزاب العرقية القاعدة.

6-كتاب السياسات و المجتمع في إفريقيا المعاصرة لناعومي شازان Naomi Chazan و آخرون
-Naomi Chazan and other,Politics and Society in Contemporary Africa.Lynne Rienner, 3rd Edition,1999.

في هذا الكتاب يحلل الكاتب بشكل دقيق التغيرات السياسية، الاقتصادية و الاجتماعية في إفريقيا، بالإضافة إلى دراسة تفكيك نظام الفصل العنصري، المجتمع المدني، إرساء الديمقراطية و السياسة التعددية، الإصلاح الاقتصادي والتكيف الهيكلي و آفاق التنمية الإفريقية في القرن الحادي و العشرين.

بالنسبة للإضافة الخاصة في دراستنا بالرغم من قيمة و مصداقية الادبيات السابقة في هذا الطرح لكن في أطروحتنا هدفنا هو تبيان كيفية تطبيق المقاربة البنائية في تحليل أثر العامل الإثني-الهوياتي في تشكيل أزمة الدولة، الجديد في الدراسة هو تقديم إطار مبسط لتحليل المقاربة البنائية لمضمون الهوية و الإثنية في إفريقيا من خلال مختلف المنطلقات و الأبعاد التي قدمتها لنا البنائية بطريقة معقدة و مبسطة في نفس الوقت.

11-صعوبات البحث

واجه إعداد الدراسة صعوبة كبيرة تتمثل في كثافة المعلومات و تعقدها كون الدراسة لها علاقة بالعديد من التخصصات العلمية و الأكاديمية، مما جعل عملية التصنيف و الترجمة تأخذ وقتا طويلا لفهم الديناميكيات المتحكمة في أزمة الدولة و أثر العامل الإثني-الهوياتي فيها من جهة و من جهة ثانية المقاربة البنائية التي لابد من معرفة بدقة كيفية تطبيقها في تحليل ظاهرتين معقديتين في إفريقيا.

الفصل الأول

تحليل المقاربة البنائية لأثر العامل الإثني–الهوياتي في أزمة الدولة في إفريقيا

في هذا الفصل نحلل طبيعة المقاربة البنائية و كيف تفسر المتغيرات الثقافية و النفسية التي تمثل عوامل مهمة في التطور و كذلك تفسير أزمة هوية الدولة في مقابل الهوية الإثنية، تقدم المقاربة البنائية منظورا مفيدا لفهم أزمة الدولة و أثر العامل الإثني–الهوياتي في الأمن القومي و التكامل السياسي، من خلال تحليل طبيعة الأفكار و المعتقدات و التجارب التاريخية التي تستخدمها المجموعات كنماذج لتفسير الأحداث والقضايا القومية.

استخدام المقاربة البنائية في تحليل البناء الإجتماعي لأزمة الدولة و كيف أن الاختلافات في بناء الأفكار والهويات تشكل المبادئ الأساسية التي تؤدي في كثير من الأحيان إلى حالات الصراع و إدامتها،مع دراسة كيفية التعامل مع فكرة البناء الاجتماعي في الصراع السياسي نستعين بدور الأفراد و المجتمع في بناء واقع موضوعي حيث الأفكار (فهم و تفسير الأحداث الوطنية، التجارب التاريخية و السياسات) تشكل أسبابا مادية تؤدي إلى الصراع و العنف داخل الدولة.

المبحث الأول:الهوية الإثنية و هوية الدولة في البرنامج البحثي للمقاربة البنائية بعد الحرب الباردة

شكلت نهاية الحرب الباردة بطريقة سلمية و غير متوقعة سببا في إضعاف إدعاءات العقلانية، التي فشلت في تفسير أو توقع هذه النهاية،مؤكدة على ما يبدوا قول النظريات النقدية بأن العقلانية لا تملك الأدوات اللازمة لتوضيح التغيرات الواسعة النطاق في السياسة الدولية، و نفس الأمر بالنسبة إلى هذه النظريات التي أظهرت عجزها عن التنبؤ بهذا الحدث وبهذا أدت نهاية الحرب الباردة إلى كسر الدائرة الفكرية المهيمنة على تحليل ودراسة السياسة الدولية، مما فتح المجال لبروز مقاربات جديدة لها القدرة على تفسير مختلف الظواهر الدولية كان من أهمها المقاربة البنائية، لهذا فكل الدراسات والإسهامات الفكرية في إطار نظريات العلاقات الدولية تستدعي إعادة التحليل الإبستيمولوجي النقدي ،للوصول إلى إعادة التركيب وفق معطيات و مفاهيم وقيم جديدة أو مجددة،من هذا المنطلق تأثرت حركة التنظير في العلاقات الدولية بعد الحرب الباردة بتغيرات جوهرية عملت على التأثير في طبيعة النظريات و المقاربات المطروحة على الساحة التنظيرية خصوصا،في هذا المطلب نحلل كيف أثرت التغيرات التي نتجت بعد الحرب الباردة في بروز المقاربة البنائية و توجيه برنامج بحثها فيما يخص دراسة الهويات و الإثنيات.

المطلب الأول:البناء الأنطولوجي و الابستيمولوجي الموجه لبرنامج بحث المقاربة البنائية في إطار حقل التنظير للعلاقات الدولية بعد الحرب الباردة

تعتبر نظرية العلاقات الدولية من أهم الفروع الدراسية في مجال حقل علم العلاقات الدولية، وبالرغم من أن الإنتاج الفكري في هذا المجال غزير جدا ويحتوي على دراسات إبستمولوجية ونقدية لمختلف النظريات، فما يميز هذا الإنتاج هو ارتباطه في الغالب بالتطور المستمر لما تشهده الساحة العالمية من أحداث وقضايا، ما شكل حالة مستمرة من السيولة والتعقد **complexity** في إطار المعلومات والمعطيات المطروحة، إضافة إلى حالة الربط **linkage** بين الوحدات المشكلة لهذا الوضع العالمي في مرحلة انتقالية تخضع للمنطق الجيو–اقتصادي وبروز جغرافيات ما بعد حداثية وهيكليات على جميع المستويات والميادين وبروز العولمة كظاهرة مميزة لهذه لمرحلة. إضافة إلى زيادة درجة الإنكشافية **vulnerability** والحساسية **sensitivity** في العلاقات ما بين الوحدات في إطار لعبة مزدوجة يحكمها المنطق الصفري وغير الصفري[1].في ظل هذه الديناميات المتسارعة والمتميزة باللابثات في تركيبتها وحركيتها، أدت إلى بروز إشكاليات على مستوى نظريات العلاقات الدولية، أي جدلية الجانب التنظيري/ الجانب التطبيقي.

[1]-Gabriel Jürg Martin,**Worldviews and Theories of International Relations**.St Martin's Press, 1994,p45.

فقد استعمل جيمس روزنو إطارا نظريا لشرح ما كان يسميه الدوامة في نظرية السياسة الدولية **Turbulence in the International political theory**وحسبه فإن الهيكل الجديد للسلم الدولي هو نظام له قراءتان: عالم مركزه الدولة، وعالم متعدد المراكز، حيث أن المحيط الدولي يقوم في آن واحد بالتعبير الإيجابي(بفضل الفرص المتاحة) والسلبي (بسبب المخاطر المدرجة) للعلاقات وميكانيزمات القرارات الدولية، وقد سمحت هذه العوامل بولادة ما يسمى حسب روزنو " بالسياسة ما بعد الدولية" والتي تفسر سقوط التصور التقليدي دون تحديد ما سيقود إليه هذا التصور[1].

وهذا يذكرنا بأن المسائل الدولية التقليدية لم تعد البعد السائد للحياة الدولية الراهنة نظرا لبروز أبعاد جديدة وضعت طبيعة التفاعلات بين الدول الوطنية محل التساؤل، وبروز وحدات ما تحت دولية ،وفوق دولية وفق مرفولوجيا إثنو– سياسية في الغالب، وتبادلات ما بين الإثنيات و الأقليات و الذاتيات **intersubjictivity** وفق منطق الشبكة العنكبوتية بتعبير جون بورتون **Burton** ليفتح المجال للتساؤل في ظل العلاقات عبر العالمية المعقدة المرنة والمتحركة في مجال نظريات العلاقات الدولية،عن إشكالية مستويات التحليل وفينومونولوجية النظريات في العلاقات ما بعد الدولية[2]. ببروز منظورات جديدة كالبنائية لتطرح الإشكالية التالية: مامدى وجود عملية توفيقية بين ما هو نظري وما هو واقعي عملي في ظل تصادم البراديمات والأفكار،للوصول إلى نظرية شاملة معقلنة خاضعة لمنطق الرشادة الفكرية(جسر الهوة) صالحة للتطبيق في عالم ما بعد الحداثة (الكوسموبوليتاني).

إن معظم الدراسات الحديثة في حقل العلاقات الدولية تبرز اهتماما كبيرا بتيار البناء الاجتماعي*إذ يعتبر منافسا قويا للمدرستيتن النيواقعية و النيوليبرالية، يمكن إثبات ذلك من خلال الكتابات و الدراسات في

---

(2)-Hanns Maull,World Politics in Turbulence.in: http://library.fes.de/pdf-files/ipg/ipg-2011-1/2011-1_03_a_maull.pdf ,p

(3)-Rey Koslowski,Friedrich Kratochwil,**Understanding Change in International Politics: The Soviet Empire's Demise and the International System,**in: Richard Ned Lebow and Thomas Risse-Kappen**, International Relations Theory and the End of the Cold War.** Colunbia University Press ,New York,1996,p47.

*البناء الاجتماعي مستمد من عمل بيرغر **Berger** ولوكمان **Luckmann** (1966) على المؤسسات الاجتماعية حيث يقترح بيرجر ولوكمان أن المؤسسات التي تم اختبارها كحقيقة موضوعية هي في البناء الاجتماعي الواقعي، و بمجرد بناء المؤسسات اجتماعياً فإنها تفترض طبيعة "موضوعية" باعتبارها "حقائق" في العالم الاجتماعي، و بشكلٍ خاص قد يكون المعنى اجتماعيًا. يؤكد شوتز **Schutz** (1967) وغارفنيك**Garfinke** (1967) وريكور **Ricoeur** (1981) على العمليات المعرفية التي تقوم عليها هذه البنى الاجتماعية. وتوحي وجهات نظرهم بأننا ندرس المعلومات ، وليس كخوارق "موضوعية" ، ولكن بالأحرى من خلال الاعتراف بأن المعلومات متداخلة بشكل لا ينفصم مع الأوضاع الاجتماعية التي تواجهها.لمزيد من المعلومات يمكن الإطلاع عل الكتاب التالي:

- Berger Peter and Thomas Luckmann,**The Social Construction of Reality: A Treatise in the Sociology of Knowledge**.Penguin books,1966.

المراكز،المجلات و الكتب المتخصصة في العلاقات الدولية، خاصة مع سنوات التسعينات حتى الفترة الحالية والتي تنافس بشكل قوي مقاربة البناء الاجتماعي[1]. إذ تعتبر مرحلة التسعينات من القرن العشرين بوادر ظهور البنائية من طرف النقديين كمشروع لبناء نظرية متكاملة من خلالها يمكن اختبار الوضع الدولي و الربط التنظيري في ظل التباينات الفكرية الأخرى في عملية التنظير في العلاقات الدولية،و ذلك بهدف تحليل وتفسير السياسة الدولية في ظل المتغيرات التي شهدتها تلك الفترة.

أولا-تأثير التغيرات المعيارية و المادية في بروز المقاربة البنائية في حقل التنظير للعلاقات الدولية:تحليل كمي- إحصائي.

لابد من تحليل التأثير الذي جاءت به مختلف التغيرات بعد الحرب الباردة على حقل التنظير في العلاقات الدولية و بالضبط في بروز المقاربة البنائية من خلال توظيف المعطيات الكمية-الإحصائية التي تبين بدقة كيفية الانتشار الفكري لمقاربة البنائية في دراسة قضايا السياسة العالمية بعد الحرب الباردة.

الأعمدة البيانية رقم (01): إدراك الأدبيات الخاصة بالبراديمات في سنة1980

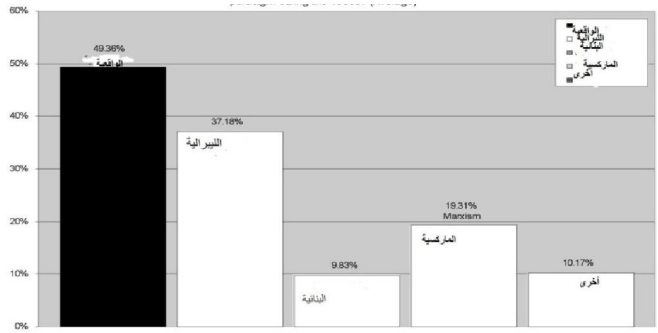

الأعمدة البيانية رقم(02): إدراك الأدبيات الخاصة بالبراديمات في سنة1990

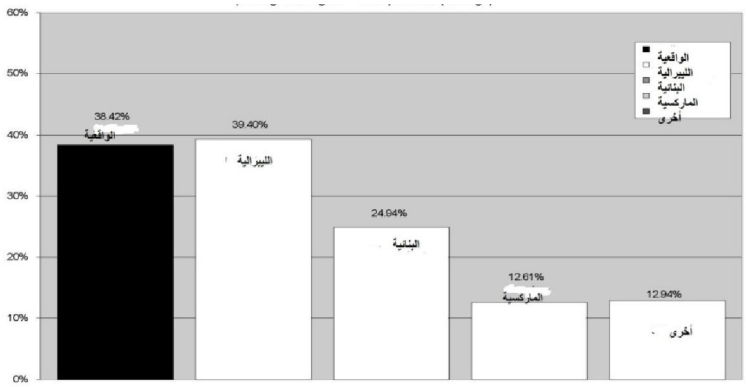

Source: Daniel Maliniak and other,The International Relations Discipline 1980-2006.in: **https://www.wm.edu/offices/itpir/_documents/trip/the_international_relations_discipline_2007.pdf,p05**

[1]-حسن علي الحاج،العالم المصنوع:دراسة في البناء الاجتماعي للسياسية العالمية،**مجلة عالم الفكر**،العدد333،أفريل-يونيو،2005،ص 165.

نلاحظ من خلال الشكلين نسبة الأدبيات للمقاربة البنائية التي تدرس البناء الاجتماعي للواقع ودور المعايير والهوية في السياسة الدولية، وارتفع مع مرور الوقت، وفقا للمستطلعين أعضاء هيئة التدريس والذين حددوها في 1980 أنها تضم 9.83٪ من الأدبيات في مقابل باقي المقاربات و البراديمات نلاحظ الماركسية بنسبة 19.31٪ و هذا ما سيزول بعد سنوات التسعينات[1].

–بالمقارنة مع سنوات التسعينات نلاحظ من خلال الشكل ارتفاع في نسبة الأدبيات و استخدام المقاربة البنائية بنسبة 24.94٪ و هذا يؤكد انتشارها بشكل جيد في تحليل القضايا في السياسة الدولية.

الأعمدة البيانية رقم (03):المقارنة بين إبستيمولوجيا البراديمات:الوضعية،مابعد الوضعية*

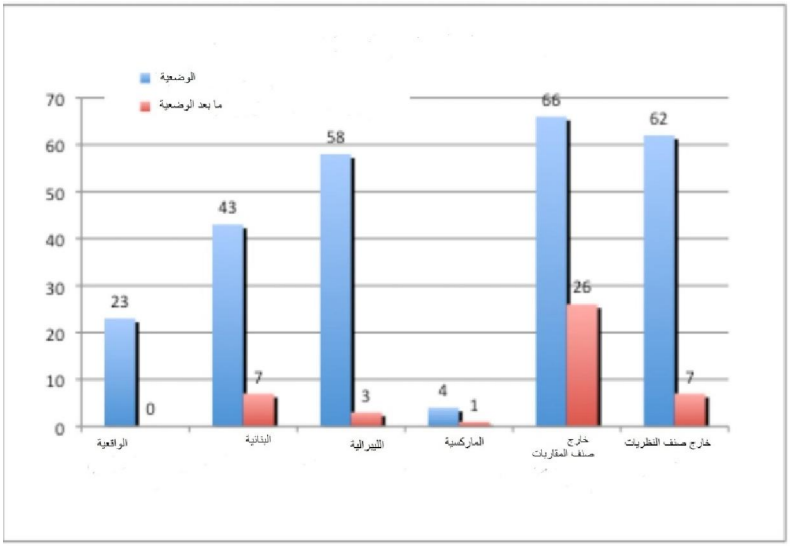

Source: Daniel Maliniak and other,The International Relations Discipline, 1980-2006.in: **https://www.wm.edu/offices/itpir/_documents/trip/the_international_relations_discipline_2007.pdf,p05**

–تبين الأعمدة البيانية نسبة 43٪ من التوجه الوضعي بالنسبة للمقاربة البنائية، و 7٪ ما بعد وضعي في المقاربة و ذلك ينتج فيما بعد صعوبة تصنيف هذه المقاربة،لأنها تشكل الإمتزاج بين المنظورات الوضعية وما بعد الوضعية.

[1]-Daniel Maliniak and other,Op.Cit,p07.

* لمزيد من التفاصيل حول هذه الإشكاليات يمكن الرجوع إلى الدراسة المهمة جدا تحت عنوان:

-Brian Rathbun,Politics and Paradigm Preferences:The Implicit Ideology of International Relations Scholars. **International Studies Quarterly**622–607 ,56 (2012) ,p608-620.

الأعمدة البيانية رقم (04):نسبة تأثير البراديمات في العلاقات الدولية لسنة 2006.

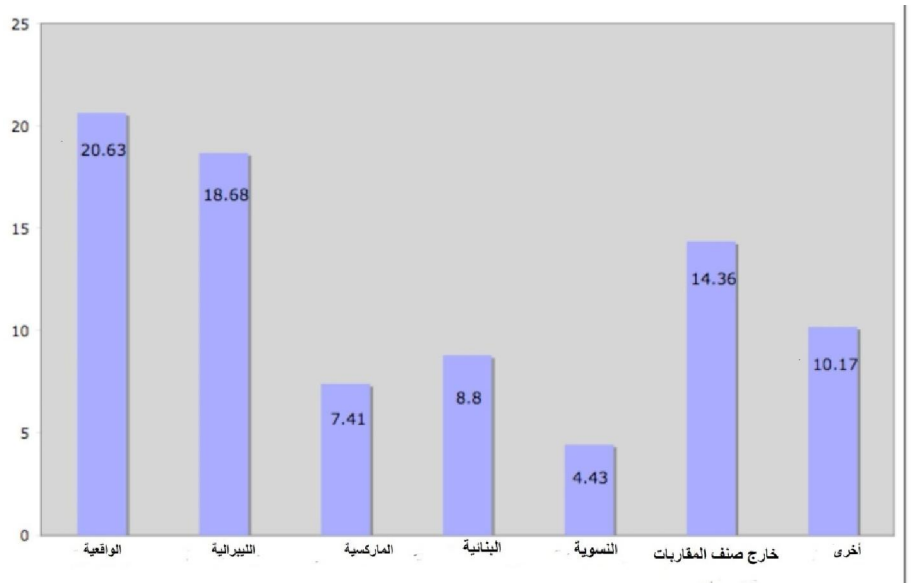

Source: Daniel Maliniak and other,The International Relations Discipline, 1980-2006.in: **https://www.wm.edu/offices/itpir/_documents/trip/the_international_relations_discipline_2007.pdf,p08**

ترتيب البراديمات في العلاقات الدولية يؤكد على تحصل المقاربة البنائية على مركز مهم بنسبة 8.8 ٪بالرغم من انتشار الكتابات خارج الإطار الآكاديمي بنسبة 14.36 و هذا لا يؤثر على مركزها،وكذلك رجوع النموذج الماركسي بشكل ملاحظ 7.41٪ و لنكتشف البيانات المتحصل عليها في الشكل أن العديد من المعتقدات التي كتبها علماء العلاقات الدولية عن مجالاتهم الخاصة غير صحيحة. الشكل يعرض التغيير مع مرور الوقت في نسبة التقدم و تأخر كل نموذج في 12 من المجلات الأكثر نشر لبحوث العلاقات الدولية لا يقل عن ستة أنماط رئيسية تظهر[1]:

1-الانخفاض الكبير من العمل النظري من 47٪عام 1980 إلى 7٪في عام 2006.

2-الزيادة المطردة في المقالات التي لا تخضع لمقاييس براديمية من 30٪ في عام 1980 إلى 50٪في عام 2006.

3-ظهور البنائية في أوائل سنوات 1990.

4-بروز الليبرالية من بين الثلاث براديمات الأساسية في دراسة العلاقات الدولية.

5-انهيار كامل للنموذج الماركسي في العلاقات الدولية يسبق انهيار الاتحاد السوفييتي و نهاية الحرب الباردة في عام 1982 8 ٪حتى عام 1991 أقل من1٪.

6-انخفاض في نسبة الأدبيات الخاصة بالمنظور الواقعي.

[1]-Daniel Maliniak and other,International Relations in the U.S. Academy.**International Studies Quarterly**,Vol 55,N 02,2011,p444,445.

في الشكل التالي يعرض الفرق بين القيمة المتوقعة من الاستجواب (على افتراض عدم وجود ارتباط بين النموذج المجيب وجوابهم) تم التحصل على 370 استجابة من 1000 تختار "النماذج التي يمكن توليفها مع الواقع، بالنسبة للواقعيين على 309 استجابة من 1000،الماركسيين 182 فقط من أصل 1000 أن اختيار هذا الجواب.البنائية 418 من 1000 التي يمكن من خلالها تفسير العلاقات الدولية.

في استطلاع عام 2004 تم طرح سؤال حول التركيب النظري الذي له علاقة النماذج المتبعة،وقد تم تصنيف دراسة العلاقات الدولية إما منظور عقلاني أو بنائي، كيف ينبغي لنا أن نتصور مدى انتشار النماذج التي وضعت ضمن هذه الفئات هل(البنائية والعقلانية)؟. بالنسبة للنتائج المنظور الماركسي 18٪ الواقعيون ٪30 أما الليبراليون و البنائية بنفس النسبة تقريبا 41٪ و 40٪ على التوالي[1].

الجدول رقم (01):إتجاهات البراديمات بالنسبة للكتب و المقالات 2000-2000،2008-2010

البراديم	الدراسة الاستقصائية 2008	مقالات في المجلات سنة 2000-2008	الكتب من سنة 2000-2010
الواقعية	**21:%18 %الولايات المتحدة الأمريكية،8%إنجلترا،16% كندا،16%أستراليا.**	**%7.60**	**7.00%**
الليبرالية	**20:%17% الولايات المتحدة الأمريكية،9% إنجلترا،كندا 15%،8% أستراليا.**	**26.50%**	**20%**
البنائية	**17:%17% الولايات المتحدة الأمريكية ،14% إنجلترا، كندا 23%،18% أستراليا.**	**11.10%**	**17%**
الماركسية	**5:%3% الولايات المتحدة الأمريكية ،11% إنجلترا،كندا% 8،6% أستراليا.**	**0.50%**	**2%**

Source: Jason Sharman and Catherine Weaver,Between The Covers:International Relations In Books**. PS: Political Science & Politics,**Vol 46,N 01,2013,p126.

بالنسبة للجدول التالي يقدم تنوع البراديمات في مقالات و الكتب للمقاربة البنائية كالتالي:

1-2000-2008 نسبة المقالات بالنسبة للمقاربة البنائية 11.10٪ مقارنة بالمنظور الواقعي الذي حضي بنسبة 7.60 ٪ و نسبة 26.50 ٪ للمنظور الليبرالي .

[1] - Daniel Maliniak and other,The International Relations Discipline 1980-2006,Op.Cit,p15.

2–2000–2010 نسبة الكتب بالنسبة للمقاربة البنائية هو 17٪ و 7٪ بالنسبة للواقعيين و 20٪ بالنسبة للبراليين يؤكد توجه البنائيين التركيز على النشر بالكتب و ذلك لامور متعددة،توجه الباحثين للحصول على الكتب و هي إستراتيجية قوية مطروحة بشكل كبير في المنافسة حول النشر.

3–بالنسبة لاستخدام المقاربة البنائية في الولايات المتحدة الأمريمية تقدر بنسبة 17٪ .

4–بالنسبة لفاعلية المقاربة البنائية في إنجلترا تقدر بنسبة 14٪.

5–بالنسبة لكندا تقدر بنسبة23٪.

6–بالنسبة لأستراليا 18٪.

يمكن الاستنتاج من التحليلات السابقة أن انتشار المقاربة البنائية في دراسة السياسة العالمية كان نتيجة العوامل و المتغيرات السابقة الذكر،و تراجع القدرة التفسيرية و التحليلية للمقاربات الوضعية العقلانية للقضايا الهوياتية، الاجتماعية، الثقافية، و الفكرية التي تؤثر بشكل كبير في ميكانزمات و استراتيجيات الفواعل في السياسة العالمية.

ثانيا:البناء الانطولوجي و الإبستيمولوجي للمقاربة البنائية

البنائية* اتجاه نظري قديم ترجع أصوله التاريخية إلى القرن الثامن عشر في كتابات الفيلسوف الايطالي "جيامباتيستا فيكو **Giambattista Vico**"لكنها برزت كنظرية قائمة بذاتها في العلاقات الدولية مع نهاية الحرب الباردة، و بالتحديد مع أواخر عقد الثمانينات من القرن العشرين و من أبرز دعاتها بيتر كاتز

* يمكن التمييز بين ثلاث أنواع من البنائية كما قدمتها ماجا زيهفوس **Maja Zehfuss** كمايلي:

1–بنائية كراتشويل **Kratochwil's constructivism**:نظرًا لأن المشاكل الاجتماعية ليس لها حلول ضرورية منطقيًا والأوضاع الاجتماعية غير محددة،يجب أن يركز التحليل على كيفية تحديد الأسئلة المتعلقة بمطالبات الصلاحية من خلال الخطاب والسؤال المثير للاهتمام هو: لماذا تتلقى القرارات المستندة إلى القواعد والمعايير غير المقنعة منطقيًا.

2–بنائية أنوف **Onuf's constructivism**:لا يميز أنوف تمييزًا واضحًا بين الواقع المادي والاجتماعي، لكنه يشدد على دور ما يتم صنعه اجتماعيًا. وبالتالي يجب أن تكون الأفعال مرتبطة بالعالم الاجتماعي والعالم الطبيعي بشكل صحيح من أجل إنتاج النتائج المرغوبة .

3–بنائية واندت **Wendt's constructivism**: يجادل وندت بأن الطريقة التي تُجرى بها السياسة الدولية تُصنع لا تُعطى،لأن الهويات والمصالح يتم بناؤها ودعمها من خلال الممارسة المشتركة بين أعضاء المجتمع. تركز حول الهوية التي تفسر على أنها أساسية أكثر من المصالح. تشكل مفاهيم الذات والبيئة أشكال التفاعل وتتشكل بواسطة التفاعلات وبالتالي يتم إنشاء الواقع الاجتماعي وهكذا يمكن إعادة تشكيل النظام الدولي التنافسي القائم.للمزيد من التحليل يمكن الإطلاع عل الكتاب التالي:

- Maja Zehfuss,**Constructivism in International Relations:The politics of reality**.Cambridge university press,2004,pp12-23.

شتاين،فريديريك كارتشويل، نيكولاس أنوف والكسندر وندت،هذا الأخير الذي لقب بأب البنائية[1].تعتبر البنائية منظور جديد نسبيا في دراسة السياسة الدولية، تطورت مع بداية الثمانينيات وأصبحت أكثر تأثيرا في هذا الحقل وذلك بفضل إسهامات* العديد من الباحثين مند نهاية الحرب الباردة، نظرا لتمكنها من التعامل مع العديد من المسائل التي عجزت النظريات العقلانية التقليدية (الواقعية الجديدة والليبرالية) عن تفسيرها بشكل أفضل، في ظل سيطرة النزعة المادية على هذه المقاربات [2]. خصوصا في الفترة التي تميزت ببروز مظاهر دولية جديدة أهمها: العولمة، القطبية الأحادية، تفاقم المشكلات الأمنية الدولية، النزاعات الإثنية، الإرهاب العابر للحدود، إضافة إلى انتشار ظاهرة الدول الفاشلة في مناطق متعددة من العالم،وبذلك تعتبر البنائية **Constructivism** مقاربة متميزة *عما سبقها من المقاربات جاءت بهدف دراسة السياسات العالمية الراهنة[3]. تركز هذه المقاربة بالدرجة الأولى على ما يسمى بالبنية الاجتماعية أو البناء الاجتماعي المميز لهوية ومصالح الفواعل (الدول بالتحديد)،بمعنى التركيز على الجوانب المعيارية بدلا عن الجوانب المادية وذلك لفهم مختلف التطورات الحاصلة في بنية المؤسسات والنظام الدولي لما بعد الحرب الباردة [4].

تنطلق البنائية من فرضية أن الكائنات البشرية هي كائنات اجتماعية و تحاول من خلال هذا المنطلق دراسة العلاقات الاجتماعية، أما في مجال العلاقات الدولية تركز على ما قدمه جون سير بالحقائق الاجتماعية بمعنى أن القيم و المعايير المتصلة بالأفكار الإنسانية حول مواضيع كالسيادة، القانون، الواجبات و الحقوق كلها حقائق معيارية متركزة على كأفكار في المخيال الاجتماعي* للأفراد، و قناعة بوجودها بقوة ذاتية تنتج

---

[1]–عبد الناصر جندلي،**التنظير في العلاقات الدولية بين الاتجاهات التفسيرية و النظريات التكوينية**.ط1،دار الخلدونية،الجزائر،ص322.

[2]-Christian Reus-Smit,**Constructivism**,in Christian Reus-Smit:**Theories of Internatinal relations**,Third edition, New York: Palgrave Macmillan,2005,p 194 .

* يمكن الإطلاع بخصوص هذه الفكرة على المقال التالي:

-Dale Copeland,The Constructivist Challenge to Structural Realism:A Review Essay.**International Security** ,Vol 25, No 02,Autumn 2000, p189,190.

[3]-Martin Griffiths,**International Relations Theory for the Twenty-First Centry an introduction,**Routledge,2007,p61.

[4] -Ibid,P60.

***المخيال الاجتماعي The social imaginary**:إن أول مَن تطرَّق إلى المخيال في الحقيقة هو أرسطو معبِّرًا عنه بكلمة**phantasma**؛وقد أخذه عنه الفلاسفة العرب، كالفارابي وابن سينا وابن رشد وغيرهم، وعبَّروا عنه بكلمة "فانتاسيا، ما الفلاسفة المعاصرون الذين اهتموا بهذه المسألة فنذكر منهم كانط وفيخته وشلِّنغ وغيرهم. ومع تطور علوم النفس والدراسات الأنثروبولوجية، توسعت الدراسات وظهرت بحوث جديدة، كتلك التي قام بها جان پول سارتر وجلبير دُوران. وقد أولى المفكر اليوناني كورنيليوس كاستورياديس الموضوعَ أهميةً خاصة، حيث خصَّص له كتابًا بعنوان التأسيس الخيالي للمجتمع، كذلك

تفاعل اجتماعي على أساسا هذه القيم والمعايير[1]. بهذا تركز البنائية كمقاربة متميزة في العلاقات الدولية على دور الأفكار،القيم و الثقافة و تأثيرها في ديناميكية العلاقات الدولية حيث تحلل قضايا المصالح،الهويات والمثل(المعايير)، لقد تم الانتقال من المنظور النقدي إلى الاتجاه البنائي نتيجة لثلاث متغيرات متمثلة في[2]:

–تفاعل العقلانيين مع الانتقادات التي قدمها النقديون و ذلك من خلال الاعتراف بأهمية المنظور النقدي في إبراز العديد من النقاط التي تم إهمالها من طرف المنظور العقلاني خاصة المتعلقة بالبناء المؤسساتي للبعد التذاتاني في العلاقات الدولية، لكن حسب العقلانيين لابد من إيجاد و ابتكار نظرية خاصة بالمنظور النقدي متمركزة حلو بعدين أساسين: قدرة الاختبار في الواقع و وضوح الهدف.

–اعتبرت نهاية الحرب الباردة متغير ديناميكي تم من خلاله إعادة هندسة المجال التنظيري في العلاقات الدولية و الذي أثر بشكل مباشر على الأسس المركزية لنظرية العلاقات الدولية،فقد قلل بشكل كبير من الجدل القائم بين المنظورات و المقاربات المتنافسة،لصالح تفاعل تنظيري لصالح النقديين في مقابل عدم قدرة النظريات العقلانية على التفسير و التنبؤ بما يحدث في مسار العلاقات الدولية.

–الانتقال في إطار النظرية النقدية *بالاهتمام و التركيز على القضايا الأنطلوجية المتمثلة في ديناميكية–تغير الأنظمة في السياسة الدولية، فتغير الأجيال ساهم بشكل فاعل في تغيير مسار البحث من القضايا المنهجية

=عرفه ماكس فيبر بكونه نشاطا يحمل معنى يقوم بشد الفاعلين الاجتماعيين فينظمون سلوكهم بعضهم إزاء بعض على أساسه،وبعبارة أخري فإن الممارسة الاجتماعية، بوصفها تنظم شتات تصرف الأفراد وتوجهه نحو أهداف مشتركة، تفترض وجود بنية معقدة من القيم و الاندماج المحمل بمعاني ودلالات،ومجمل التصورات وأشكال الوعي التي يبنيها الفاعلين الاجتماعيين في إطار مجتمع محدد بنسق رمزي وثقافي خاص به و هو الآلية التي يستعيد بها الأفراد ذواتهم التاريخية بهدف إنتاجها وإعادة بنائها في صورة جديدة قد تظهر في سلوكاتهم الحاضرة أو توقعاتهم المستقبلية.

[1]-Ted Hopf,The Promise of Constructivism in International Relations Theory.**International Security**,1998,p172.

[2]-Chris Reus-Smit,The Constructivist Turn: Critical Theory after the Cold War,Working Paper No.1996/4, Canberra, National Library of Australia.in: .**http://archive.sgir.eu/uploads/NEVES-SILVA-sgir_ct-pp.pdf p 06-07**

*النظرية النقدية كمقاربة جديدة لدراسة العلاقات الدولية بدأت معالمها منذ 1976 عندما كتب روبرت كوكس On the thinking about the future of the world orderالذي أظهر من خلاله غياب الخاصية النقدية لإسهامات النظريات الوصفية في العلاقات الدولية، و في 1981 مع إصدار Social forces,stateworld order:beyond international relations أعاد كوكس طرح السؤال بدقة أكثر" النظرية هي دوما لشخص ما و من أجل هدف معين"، حينها اعتبرت الانطلاقة للنظرية النقدية.و في 1987 أصدر كوكس world order and powerالذي صنف كأول مرجع لهذه المقاربة الجديدة، و الحقيقة أن البداية في هذا التحليل كانت بفضل إسهامات أساتذة جامعة يورك الكندية مثل كوكس و جامعة ييل البريطانية و أمستردام الهولندية، ثم توسعت مع بداية التسعينات مع بروز أقطاب جديدة للبحث في اليابان، ألمانيا والولايات المتحدة، و قد انظم عدة كتاب إلى جانب كوكس مثل: Stephen Gill,Craig Murphy,David Law,Kees Van Der .Pils,Geovani Arrughi

والمعيارية الفلسفية إلى الاهتمام بالبحث في ميكانيكية و تسارع التغيرات ما أنتج تحدي على مستوى المجال التحليلي،أما **بالنسبة للبنائية ذات المستوى التحليلي الواحد Unit-level constructivism** و هي عكس البنيوية النسقية أين يتم التركيز على المجال الدولي الخارجي بينما تركز هذه المقاربة على المجتمع المحلي والمعايير القانونية **Legal Norms** وعلاقتها بهوية ومصالح الدول وكافة العوامل التي تم استثنائها من طرف واندت، هنا نجد أعمال العديد من الباحثين أمثال كازنستاين **Peter Katzenstein's** الذي كتب عن رمزية سياسات الأمن القومي في كل من ألمانيا واليابان، بحيث حاول توضيح السبب وراء تبني سياسات أمنية وطنية داخلية وخارجية رمزية في مقابل القوة التي تشتهر بها الدولتين واستنتج الباحث أن السبب وراء هذه القوة يكمن في التغيير الذي مس المعايير القانونية التي كانت تحكم البلدين قبل الحرب العالمية الثانية[1]. يمكن إدراج أوجه الإشتراك بين لبينائية المهيمنة و البنائية النقدية كالتالي[2]:

1–فكرة جعل العالم الاجتماعي غير طبيعي[*] **Denaturalization of social world** بمعنى أن البشر في مخيالهم الاجتماعي يعتقدون بأن الهويات،القيم،المعايير معطيات طبيعية مسلم بفاعليتها في المجتمع، لكنها حسب المنظور البنائي نتيجة لديناميكية التفاعل للعملية الاجتماعية و التكوين الاجتماعي على مستويات عديدة خاصة منها الذهنية و الإدراكية المتصلة بالوعي المجتمعي للفرد.

2–فكرة إنتاج القيم و المعايير التي تؤدي إلى توليد المعاني من خلال الربط بين القوة و المعرفة و قوة الممارسة.

3–لابد من جعل المعطيات(القيم،المعايير ،الثقافة،الأفكار) و ربطها بالبيئة الاجتماعية و ربطها لتسهيل فهم معانيها في موضعها الأصيل، و ذلك لقناعتهم أن الحقائق التذاتانية و المفاهيم تعتبر متغيرات نقدية لتحليل العالم الاجتماعي.

---

[1]-Christian Reus-Smit,Op.Cit,p200

[2]-Audie Koltz and Cecelia Lynch,le constructivism dans la théorie des relations internationales**,Critique Internationale**,1999,p154.

[*]لمزيد من التفاصيل حول هذه الفكرة يمكن الإطلاع على الكتب و الصفحات الآتية:

-David Armstrong,Theo Farrell and Hélène Lambert,**International Law and International Relations**, Cambridge University Press,2012,p105.

-Herbert Simons**,The Rhetorical Turn:Invention and Persuasion in the Conduct of Inquiry**. University of Chicago Press,1990,p241.

-Betty Bayer and John Shotter,**Reconstructing the Psychological Subject:Bodies, Practices,and Technologies**. SAGE,1998 ,p101.

بالنسبة للبنائية النقدية تركز على إبستيمولوجيا تأويلية*و حتمية تأسيس البنائية عليها يؤدي للقبول بالحقائق الأنطولوجية المرتبطة بالفاعل و البنية في إطار تفاعل و تكوين متبادل عبر منطق مفهوماتي تذاتاني يؤدي إلى إلغاء الطابع الموضوعي عن الحقائق في السياسة العالمية أو العلم الاجتماعي** [1] فحسب كازنستاين وروجي يركزون على أن المدخل الأساسي للاتساق الداخلي والقوة المنطقية لأي مقاربة نظرية تكمن في العلاقة المتوازنة و المنسجمة بين الأنطولوجيا و الإبستيمولوجيا[2].ينتقد التيار النقدي ابستسمولوجيا مسألة المعرفة بالنسبة للنظريات العقلانية المرتبطة بالأطروحات الموضوعية للمجالين الطبيعي و الاجتماعي القابلة للتطبيق على المستوى الإمبريقي[3].

باختصار فإن الفرضية المحورية للبنائية هي البناء الاجتماعي للحقيقة،أي التشديد على الطابع الاجتماعي لبناء الأفراد وتشكيل هوياتهم ورغباتهم،أي أن الأفراد يتم تكوينهم في نطاق محيطهم الثقافي، أي عن طريق التربية وليس بالطبيعة **Nature** [4].إن البناء الاجتماعي لا يخضع لمعايير موضوعية و لا ذاتية، بل يتشكل من خلال عملية اجتماعية تذاتانية بواسطة الفعل–التفاعل الإنساني ضمن القيم و المعايير المترابطة و المعقدة في إطار العملية الاجتماعية الكلية.و بهذا فالتغير الدائم في تركيبة الحقيقة على مستوى المجتمع

---

*__الإبستيمولوجيا التأويلية__Hermeneutics Epistemology:__علم التأويل__ أو__التفسيرية__ أو__الهرمنيوطيقا__ هي المدرسةالفلسفيةالتي تشير لتطور دراسةنظرياتتفسيروفن دراسة وفهم النصوص فيفقه اللغةواللاهوتوالنقد الأدبي. ويستخدم =مصطلح *هرمنيوطيق* /في الدراسات الدينية للدلالة على دراسة وتفسير النصوص الدينية. وفي الفلسفة هي المبدأ المثالي الذي من خلاله تكون فيه الحقائق الاجتماعية (وربما أيضا الحقائق الطبيعية) رموزا أو نصوصا والتي بدورها يجب أن يتم تفسيرها بدلا من وصفها أو إيضاحها بموضوعية.أما الابستيموالوجيا التأويلية تعني إشكالية الحقيقة من مجال الابستمولوجيا إلى مجال التداول الهرمنيوطيقي، ولذلك فبدلاً من الحديث عن البعد المعرفي لمفهوم الحقيقة – كما كان التقليد السائد مع نظرية المعرفة الحديثة – يدور مدار الكلام عن بعدها التأويلي. الحديث هنا عن الحقيقة في ارتباطها بالتأويل: فلكل تأويل حقيقته ولكل حقيقة تأويلها.

** يشير المصطلح إلى التخصصات الأكاديمية التي تهتم بالمجتمع وعلاقات الأفراد داخل المجتمع وتعتمد في الأساس على مناهج تجريبية.وعادة ما يستخدم كمصطلح شامل للإشارة إلىعلم الإنسان وعلم الاقتصاد وعلم النفس وعلم الاجتماع. وقد يشمل غالبًا بمعناه الأوسع العلوم الإنسانية مثل علم الآثاروالدراسات الإقليمية ودراسات الاتصالات والدراسات الثقافية والتاريخ والقانون وعلوم اللغةو العلوم السياسية. ويمكن استخدام هذا المصطلح في السياق العلمي للإشارة إلى أصلعلم الاجتماع،الذي نشأ في القرن التاسع عشر حيث إن الكلمة الإنجليزية "**Sociology**".ويشار إلىإميل دوركهايم ،كارل ماركسوماكس فيبرعلى أنهم من أسسوا العلوم الاجتماعية الحديثة وفقًا لهذا التعريف.

(1)-Dan O'Meara**,Le constructivisme:sa place,son rôle,sa contribution et ses débats.dans:Alex Macleod et Dan O'Meara,**Théories des relations internationales: contestations et résistances. **Québec, Athéna,**2007,p193.

(2)-Ibid,p194.

(3)- Chris Reus-Smit,Op.Cit,p02.

(4)-Michael Barnett,**Social Constructivism**,in:John Baylis,Steve Smith and Patricia Owens,**The Globalisation of World Politics**,Oxford University Press, 2007,p259.

و السياسة العالمية،مبني على معطيات اجتماعية مرتبطة بمدى قدرة الأفراد على تكوين صور تذاتانية *عن أنفسهم في مقابل الآخرين(1).

تتضمن التذاتانية كلا من الفاعل و البنية،فالأفعال و الهويات مصدر تشكلها من خلال ظواهر اجتماعية متمثلة في المعايير،القواعد،اللغات و المعاني،الثقافات و الإيديولوجيات، وهذه الظواهر الاجتماعية لابد أن تحظى بقبول من طرف الأفراد لهدف إثبات وجودهم و تقديم فهم موسع لذاتهم في مقابل الذات الأخرى المقابلة لها(2).

إذ يعتبر بناء السلوك من خلال دور الأفكار المشتركة كمدخل لبنية مثالية مرتكز على البعد التذاتاني للمعرفة،ذلك لأن السياسة العالمية تؤكد من خلال السمة الاجتماعية للوجود الإنساني و التي تسير بفعل الأفكار و القيم و المعايير المشتركة و التي يحملها الفاعلون.وبالتالي فالسياسة العالمية لا تتحدد وفقا للبنية الموضوعية المرتبطة بعلاقات القوة المادية، بالنسبة للبنائيين السياسة العالمية تحلل من خلال النسق الإدراكي المكون للأفكار،القيم الثقافية و المرتكزة على البناء التذاتاني لسلوك هؤلاء الفاعلين(3). وعموما يمكن القول أن البنائية كنظرية اجتماعية تختلف عن النظريات العقلانية في ثلاث أشياء رئيسية هي:

–النظرة المثالية الفلسفية **Philosophical Idealists**: فعلى الرغم من عدم إنكار الحقائق والعمليات المادية الهائلة مثل انتشار الأسلحة النووية إلا أن البنائية ترى بأنه لا يمكن فهم الاستجابة السلوكية للدول في مجال السياسة الدولية، إلا من خلال المرجعية المشتركة للبنى بمعنى الهويات والمصالح التي تبنى

---

*__التذاتانية__ يمكن شرحه من خلال فكرة **الاعتماد المتبادل للقيم و الأفكار بين الذات و الآخر The interdependence for ideas and norms between self and other**:هي تلك الأفعال التي تكون فيها مستويات الفعل بالنسبة للفاعلين المنتمين إلى العملية التواصلية مرتبطة بنشاط التفاهم المتبادل يخضع لشرط أساس به يحقق المعنيون مشروعا لاتفاقهم المشترك ،فهم يسعون لتفادي خطرين : يتمثل أولهما في فشل التفاهم المتبادل و سوء الفهم؛بينما يتمثل الثاني في فشل مشروع الفعل والإخفاق التام. فتنحية الخطر الأول شرط لابد منه لتلافي الثاني.و لأكثر تفاصيل يمكن الرجوع إلى الكتب التالية:

-Arie Verhagen,**Constructions of Intersubjectivity:Discourse,Syntax,andCognition:Discourse, Syntax, and Cognition**. OUP Oxford ,2005.

-Donald Davidson,**Subjective,Intersubjective,Objective:Philosophical Essays**.Clarendon Press,2001.

-Edward Fullbrook,**Intersubjectivity in Economics:gents and Structures**. Routledg, 2003.

(2)-Audie Klotz,Cecelia Lynch,**Strategies for Research in Constructivist International Relations**. M.E. Sharpe,2007,p06-07.

(3)-Dale Copeland,Review: The Constructivist Challenge to Structural Realism: A Review Essay. **International Security**, Vol 25, N 02 , 2000,p189.

(4)- Ronald Jepperson, Alexander Wendt and Peter Katzenstein,**Norms ,Identity and Culture in national security**.in: Peter Katzenstein,**The culture of national security:norms and identity in world politics**. New York: Columbia University Press,1996,p.33.

اجتماعيا، وليس من خلال المكانة البنيوية في النظام الدولي. يمكن اعتبار البنائية مقاربة أكثر من كونها براديم بالمعنى الذي قدمه توماس كون في كتابه بنية الثورات العلمية* وتدرس هذه المقاربة ذات البعد التنظيري للعلاقات الدولية التي تحتوي على مجموعة مقاربات مترابطة و منسجمة على شكل توليفة مقارباتية،تحاول من خلال منطقاتها دراسة القضايا في السياسة الدولية.إن التساؤل المركزي الذي تطرحه البنائية المهيمنة يتمحور حول البناء المعياري للعقلانية و محاولة بناء جسر الهوة **Bridge of the Gap** أو الأرضية الوسطى **Middle Ground** بين النظريات العقلانية والتأملية،وبالتالي تحاول أن تجد منهجا وسطا بين المادية المطلقة و المثالية المجردة[1].

الشكل رقم(01):الموضع الأنطولوجي للبنائية كأرضية وسطى بين النظريات في العلاقات الدولية

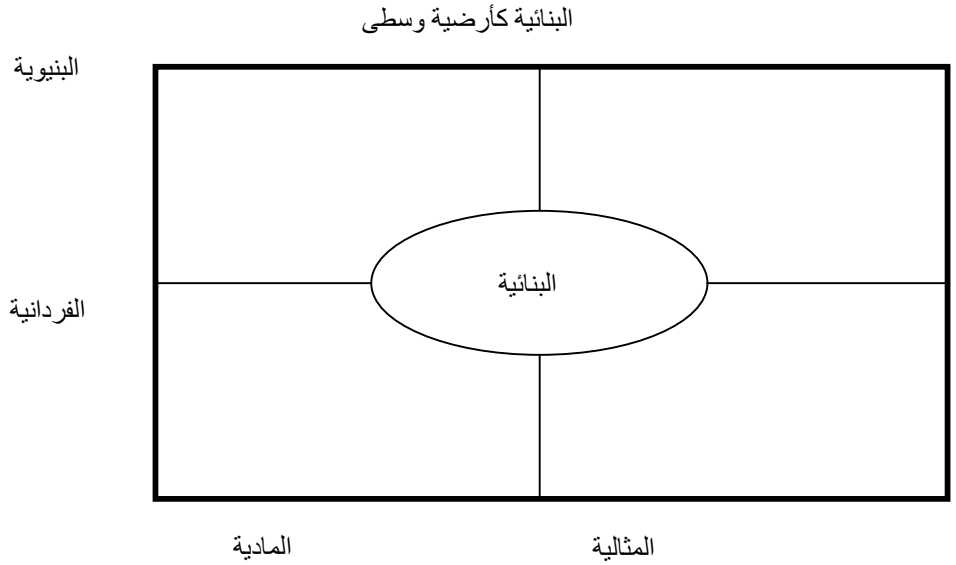

Source: Emanuel Adler,**Communitarian International Relations:The Epistemic Foundations of International Relations,**Routledge2005 ,p99.

يقدم واندت منظور دقيق حول معالجة القضايا في السياسة الدولية من خلال عدم التركيز على الإدراك الحسي فقط للظواهر الموجودة في مجال حقيقي بالرغم من عدم بروزها كمعطى طبيعي،لأنه ينتج قصور

* **بنية الثورات العلمية The structure of scientific revolutions** كتاب للمؤلفتوماس صامويل كونيتناول تحليلًا لتاريخ العلوم، وكان نشره سنة 1962 حادثة مهمة في تاريخ وفلسفة العلوم وعلم الاجتماع المختص في هذا الشأن،حيث أدى إلى إعادة تقييم ذاتي على المستوى العالمي وردة فعل تجاوزت مجتمع العلماء، في هذا العمل تحدى كون النظرة التقليدية للتقدم في العلم العادي، كان ينظر للتقدم أنه بمثابة تطور بالتراكم للنظريات والحقائق واسعة القبول و جادل كون ليطرح نموذج وقائع أو حوادث قاطعت استمرارية الفكر والمفاهيم في العلم العادي بفترات من الثورات العلمية، أثناء تلك الثورات أدى استكشاف الظواهر الشاذة إلى استحداث براديم أو نموذج فكري كامل يغير قواعد اللعبة ويحدد اتجاه الأبحاث الجديدة ويطرح أسئلة جديدة عن بيانات قديمة، متجاوزًا بذلك منهج حل الألغاز الذي يتبناه العلم العادي.

[1]-Emanuel Adler,Seizing the Middle Ground Constructivism World Politics.**European Journal of International Relations**,Vol 03,N 03,1997,p321.

وإهمال في تحليل الظاهرة قيد الدراسة. فحسبه يرجع عدم تحديد و ضبط المناهج للباحثين في العلاقات الدولية إلى الاهتمام بالقضايا،الإشكاليات والأسئلة الابستيمولوجية فقط،و لذلك لابد من الانتقال المباشر و إعطاء الأولوية للاهتمامات الانطولوجية على حساب الاهتمامات الإبستيمولوجية،فالمعرفة كمسار و أداة قادرة على تحديد مضمونها بشكل يسمح إعادة ترتيب في الأسبقيات المعرفية المرتبطة بالأسئلة الجوهرية التي تتصل بكيفية المعرفة على مضمون المعرفة[1]. لقد حاولت البنائية الاجتماعية المزج بين منطقين أساسيين هما: المزاوجة بين الابستيمولوجيا الوضعية مع الواقعيين الجدد والليبراليين الجدد من خلال تبني مجموعة فرضيات تعالجها بأدواتها وأفكارها الخاصة،وذلك كتحدي لما يطرحه العقلانيون ومن جهة أخرى التركيز على القضايا الأنطولوجية[2].ويمكن إبراز الاختلاف الجوهري بين البنائيين و العقلانيين من الناحية الانطلوجية في ثلاث نقاط أساسية[3]:

1–بالنسبة للبنائيين البنى و المعاني المشتركة بين الفواعل تؤدي إلى فهم و إدراك السلوكات و الاستجابات الخاصة بأثر الظاهرة كمعنى مادي و التي تتضمن كذلك مفاهيم و معاني فكرية و قيمية و بالتالي يعطي هذا التحليل الصفة الفلسفية للبنائية أكثر من الطبيعة المادية.

2– البنى هي نتيجة الممارسة الاجتماعية و ديناميكية الفواعل من خلال أفعالهم و نشاطاتهم،يتم الاستناد في هذا الطرح على الأفكار السوسيولوجية التي تستند عليها البنائية، فالبنى تساهم في تشكيل الفواعل والفواعل تعمل على إعادة تشكيل البنى،عكس العقلانيين الذين يحددون العلاقة بين البنى و الفواعل بمسار خطي أفقي،بحجة أن طبيعة الفاعل محددة بمادية عقلانية.

3–الاختلاف في فكرة السلوك الخاص بالفواعل، فالبنائيين يعرفون السلوك بالاعتبارات القيمية و الفكرية ونتيجة التفاعل والاتصال الاجتماعي فالدولة كفاعل لابد لها من إيجاد مبرر لشرعية طبيعة السلوك،فتكوين الواقع مرتبط باقتسام المعتقدات،القيم و الأفكار و ينتج من خلالها الإدراك و الفهم الكلي للمعطيات المادية في إطار المعنى الذي يكتسبه من سلوك الفاعلين، عكس العقلانيين الذين يركزون على المعطيات الممن هذا المنطلق تعتبر القضايا في السياسة العالمية من منظور المقاربة البنائية مختلفة نتيجة لتعدد الصور،المنطلقات الابستيمولوجية والمنهجية لها،ومرتبطة كذلك بنسبة الاهتمام الخاص بهذه القضايا،ويعود ذلك إلى[1]:

1–موضعها بالموازاة مع الاتجاه العقلاني في العلاقات الدولية.

---

(1) -Emanuel Adler,Seizing the Middle Ground Constructivism World Politics.Op.Cit,p334.
(2)-Alexander Wendt, Anarchy is what States Make of it:The Social Construction of Power Politics. **International Organization**, Vol 46, N 02,1992,p398.
(3)- Martin Griffiths,Op.Cit,p62-63.

2–مكانة الخطاب و اللغة في العملية الاجتماعية و السياسة الدولية.

3–نسبة الانسجام بين الانطولوجيا المثالية و الإبستيمولوجيا الواضحة أو الضمنية في إطار التحليل بمتغيرات القيم–المعايير.

4–مواقفها اتجاه النظريات النقدية الأخرى.

إن فكرة السببية لدى البنائيين خاصة البنائية الوضعية مرتبطة بفكرة تأثير القوى المادية على المجتمع بمنطق سببي و الأبعاد المثالية هي نتاج للسببية المادية.من جهة أخرى التغيرات الدولية تفسر من طرف البنائيين و فق منطق تحليلي للظروف التاريخية وذلك من خلال ثلاث استراتيجيات تحليلية مركزية بالنسبة للبنائيين[2]:

1–ابستيمولوجيا غير وضعية **Epistimology non positivist**

2–تحليل الظروف **Analysis of circumstances**

3–تحليلات تأويلية**Interpretative Analysis**

ذلك لان التعقيد في التحولات التاريخية ينتج عدم إمكانية التحليلي من خلال متغير سببي منفرد أو متغيرات سببية كلية ولإدراك الواقع حسب واندت لابد من تصور و مفهوم تعددية العلم لاحتوائه على ازدواجية الفهم والتفسير،فالبرغم من استعارته لمنطلقات وضعية ابستيمولوجية إلا انه لا يؤمن بكلية العلم حسب الوضعيين[3].يقدم واندت حججا حول البناء الموضوعي للعالم و المعرفة الموضوعية كرد على الوضعيين من خلال قضيتين مرتبطتان بالانطولوجيا و الإبستيمولوجيا[4]:

1– القضية الأنطلوجية: تتمثل في علاقة وجودية موضوعية للبنى الاجتماعية في مقابل وجود حقيقي خارجي للفواعل الاجتماعية.

2–القضية الإبستمولوجية: النزعة التكذيبية للنظريات* بالموازاة مع المنطق الإمبريقي التجريبي منطلقات أساسية بالنسبة للبنائية ذات التوجه الحداثي التي تقر بوجود معرفة موضوعية للبنى،فإمكانية عدم وجود

---

(1)-Dan O'Meara,Op.Cit,p196.

(2) -Audie Koltz,Cecelia Lynch,Op.Cit,p154.

)3(-Alexander Wendt, Anarchy is what States Make of it:The Social Construction of Power Politics Op.Cit,p397.

(3)-Alexander Wendt,Constructing International Politics.**International Security**,1995,Vol 20,N 01,p75.

*__معيار القابلية للتكذيب عند كارل بوبر__: إن قيمة هذا المعيار تظهره في كونه لا يدعي قدرته التامة والنهائية على تمييز العلم،وإنما يسعى للوصول إلى الشكل المنطقي الذي يكون بمقدوره تمييز المنظومة العلمية، وهو أن تكون هذه المنظومة قابلة من حيث المبدأ للإبطال، يقول بوبر بهذا الخصوص"**إنني لن أقبل نسقا على أنه علمي واختباري إلا إذا كان ممكنا اختباره**

معرفة موضوعية مرتبطة بالتوجه النقدي المابعد حداثي و هذا ما أغفله الوضعيين في نقدهم للبنائية،فعملية إنتاج المعرفة وابتكارها تخضع لمنطق مقارباتي منهجي متعدد ومنطق تأويلي مبني على استراتيجيات لتحليل الظواهر، و ذلك نتيجة لقصور المنهج العلمي في التفسير و التحليل[1].تعتمد الواقعية الجديدة على فكرة أن السلوك الفردي يفسر السلوك الاجتماعي (منهج فرداني) و لإثبات فعلية وجود موضوعي للبنى الاجتماعية اتجه واندت إلى فلسفة العلم لشرح هذه العملية التفاعلية الاجتماعية، بذلك يتعارض هذا المنطق مع ما تنادي به النظريات العقلانية التي ترى بأن سلوك الدولة في محيطها الذي تعيش فيه محكوم بمنطق النتائج **Logic of Consequences**وليس بمنطق الملائمة **Logic of Appropriateness** بوصفها فاعل عقلاني تسعى إلى تحقيق مصالحها بشكل دائم والتي تعتبر أحد الأشكال الخارجية للتفاعل الاجتماعي بينها وبين غيرها من الدول وذلك عن طريق التعاون أو النزاع المحدد ليس بوجود أو غياب المعايير من قيم ومعتقدات ولكن بالأحرى المحدد بمجموعة من القيود والاتفاقيات التي تكون طرفا فيها أو دونهما والتي من خلالها تدرك هذه الدولة أو تلك ما يعتبر في مصلحتها الخاصة وما يعتبر مصلحة لغيرها من الدول[2].تتميز جميع المحطات الموجودة على الجسر باهتمام مشترك في البحث في دراسة تأثير المؤسسات الناعمة ودورها مثل الأفكار والقواعد والقواعد من جهة و/أو العوامل الاجتماعية والثقافية مثل الهوية والخطاب واللغة من ناحية أخرى في السياسة العالمية، حيث لا يُقصد من المحطات الموجودة على الجسر أن تمثل المواقع البنائية بطريقة أكثر أو أقل شمولية، بدلاً من ذلك فإنها تمثل مناقشات نابعة من الاهتمام بالأفكار،المعايير،اللغة،الممارسات الاجتماعية الفردية و الاجتماعية.

عن طريق التجربة، وتنطوي هذه الاعتبارات على أن قابلية هذا النسق للتكذيب، لا قابليته للتحقق هي التي تؤخذ كمعيار للتمييز". ويتخذ من مبدأ القابلية للتكذيب معيارا للتمييز بين العلم الاختباري وبين المنظومات النظرية الأخرى التي لا تقبل الاختبار كالمنطق الرياضيات والميتافيزيقا، ويعود اختيار التكذيب كمبدأ للعلم إلى أن هذا المنهج يعد محركا دائما يدفع العلم في اتجاه الكشف عن أخطائه، إذ من خصائصه أنه لا يتوقف عن النمو والتطور، وكل تصور علمي أو فلسفي يتوقف عند نظرية ما =زاعما أنها صادقة يقينا يحكم على نفسه بالبقاء خارج حظيرة العلم، فلا إثبات ولا جمود في المعرفة الإنسانية، كما أن غاية العلم لم تكن في يوم من الأيام الوصول إلى نظريات صادقة، لان كل إبطال لنظرية ما يعد نصرا للعلم وتقدما له إلى الأمام وهذا التطور لا يتأتى عبر تحصين النظريات وتبريرها وتأييدها بالشواهد التي توفرها الطرق الاستقرائية، وإنما يتم من خلال الكشف عن مواطن خطئها لإزاحتها، هكذا يكون معيار القابلية للتكذيب خير معبر عن الروح العلمية المتطورة.

(1)- Christian Reus-Smit,Op.Cit,p02.

(2)-Samuel Barkin, Realism, Constructivism, and International Relations Theory.in: **http://papers.ssrn.com/Sol3/papers.cfm?abstract_id=1451682.p14**

الشكل رقم(02):التفاعل بين القيم،المعايير،و الخطاب لتأسيس جسر الهوة بين العقلانيين و التأمليين

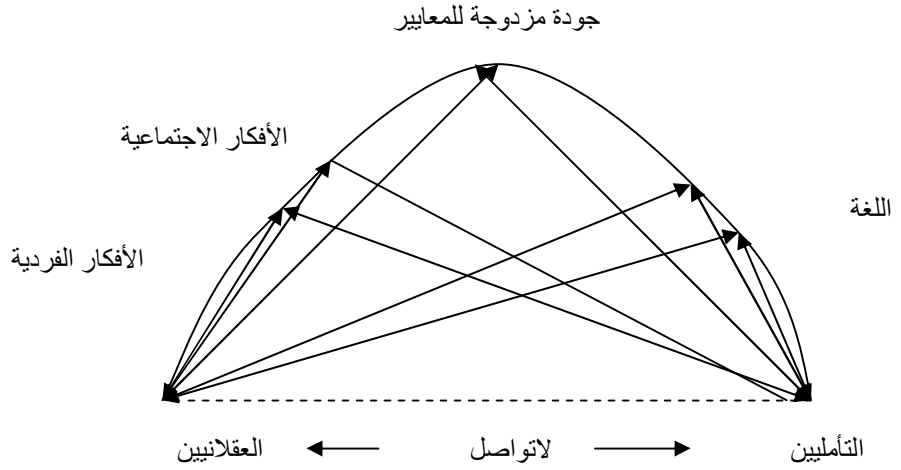

Source: Antje Wiener,Constructivism The Limits of Bridging Gaps.**Journal of International Relations and Development**,Vol 06,N 03,2003,p258.

حيث تعتبر البنائية أن الأبنية المعيارية **Normative Structures** و الفكرية على نفس القدر من الأهمية بالنسبة للهياكل المادية، وهنا على سبيل المثال: بينما يركز الواقعيون الجدد على الهياكل المادية لتوازن القوة العسكرية **Balance of Military Power** و الماركسيون على البنى المادية للنظام الرأسمالي،يركز البنائيون على منظومة الأفكار المشتركة **Shared Ideas** من معتقدات **beliefs** وقيم التي يعتبرونها هي الأخرى ذات طبيعة بنيوية لها تأثير قوي على السلوك السياسي والاجتماعي للدول[1].وبذلك يعتقد البنائيون بأن العوامل المادية لا تكتسب أي معنى لها إلا من خلال بنية المعرفة المشتركة التي تنتمي إليها،حيث لا نستطيع تفسير سلوك دولة ما أو طبيعة العلاقة بين دولتين فأكثر،فقط استنادا إلى المعيار المادي المتمثل مثلا في التوازن العسكري بين كندا وكوبا التي تقع كل منهما بمحاذاة الولايات المتحدة الأمريكية، لكن هذا المعيار لا يمكننا من تفسير حقيقة أن الدولة الأولى هي أقرب حليف للولايات المتحدة الأمريكية والدولة الثانية هي أكبر عدو لها[2].ويمكن تلخيص الأفكار السابقة **بالشكل رقم(03)** الذي يبين جنيالوجيا بروز المقاربة البنائية في العلاقات الدولية:

---

[1]-Ian Hurd, Constructivism.in: Christian Reus-Smit and Duncan Snidal, **The Oxford Handbook of International Relations,**2008,p304**.**

[2]-Ringmar Erik, Wendt Alexander,a social scientist struggling with history,in: Neumann Iver and Wæver Ole,**The Future of International Relations Masters in the Making?.**Routledge,London,2005,p293.

الشكل رقم(03):طبوغرافيا لجنيالوجيا تطور الطرح البنائية

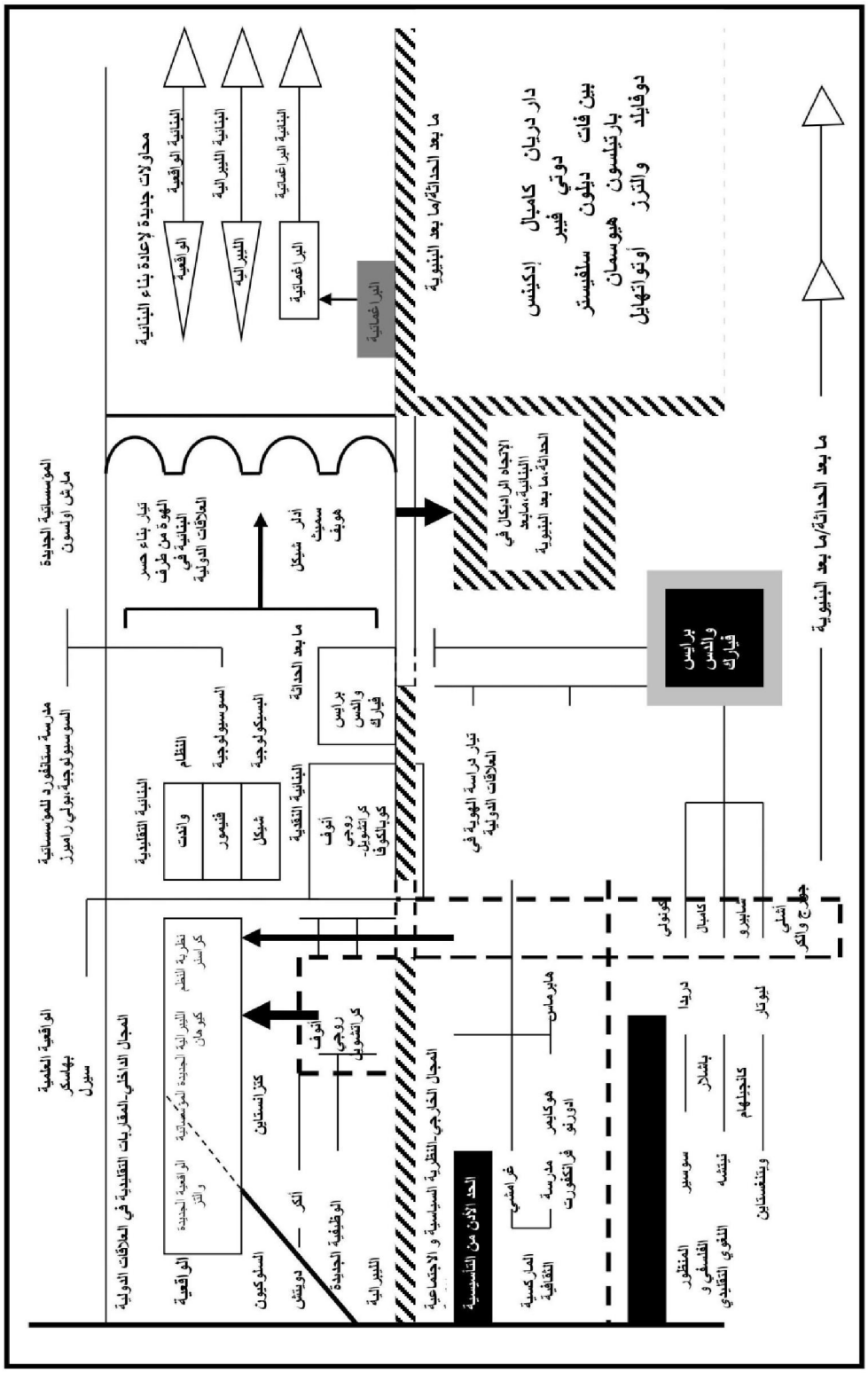

Source:Andrea Teti,Saving Identity from Postmodernism? Disciplining Constructivism and Governing the"International".
http://staryweb.fses.uniba.sk/fileadmin/user_upload/editors/UESMV/Books/TetiHynek_Saving_Identity_from_Postmodernism_Disciplining_Constructivism_and_Governing_the_International200601.pdf,p09.

المطلب الثاني: تحليل البعد السوسيو–سياسي لمفهوم الهوية الإثنية و هوية الدولة،الهوية الوطنية من منظور المقاربة البنائية

في هذا المطلب سنحلل البناء الاجتماعي للهوية الاثنية داخل هوية الدولة و نقوم بتفكيك النسق الكلي من خلال تحليل النسق الجزئي الذي ندرس فيه البنية الداخلية أو التفاعل الداخلي لهوية الدولة المرتبطة بالهوية الوطنية، و الهوية الإثنية داخل الدولة في تفاعلها الكلي داخل النسق الداخلي و الخارجي للدولة كفاعل.

أولا:الهوية الإثنية من منظور المقاربة البنائية

وفقا لتيد هوبف**Ted Hopf** البنائية النقدية ترتبط بطريقة وثيقة بالنظرية النقدية الاجتماعية أما البنائية المهيمنة تحاول تقديم برنامج بحث كبديل للاتجاه العام في نظرية العلاقات الدولية.هذا البرنامج الذي يتضمن إعادة هندسة و صياغة جديدة لنظرية توازن التهديد،المأزق الأمني،نظرية التعاون النيوليبرالي و السلام الديمقراطي،لكن هذا البرنامج البحثي المعقد و الذي يعتبر مشروع فكري واسع يحمل في طياته تحديات عميقة على مستوى نظرية العلاقات الدولية له مشاكل خاصة تركز على قضايا الهوية في السياسة العالمية و التنظير على المستوى الداخلي خاصة السياسات الداخلية و الثقافة في حقل العلاقات الدولية[1].

إن الصعوبة المستمرة في أبحاث الهوية هي أنه لا يوجد حتى الآن تعريف واضح ومتفق عليه لما نعنيه بالهوية و كيف يمكن للباحثين أن يحددوا بشكل معقول ما هي هويات الدولة، أو أي مجموعة من الهويات البارزة قد تكون موجودة في السياسة الدولية في أي لحظة تاريخية معينة. وقد أصبحت الهوية مصطلحا شاملا مما يساعد على تفسير مجموعة متنوعة من الإجراءات الغنية، و لكنه لا يسمح لنا حتى الآن بأن نقترح أن الدول ذات أنواع معينة من الهويات ستعمل بطرق معينة، حيث طالما بقيت الهوية غير محددة فإنها ستقدم تفسيرات خاصة جدا لعمل الدولة، و تقلل الأمل في التعميمات الطائفية حول الهوية و السياسة العالمية[2]. وقد قام واندت بنقل البنائية الحديثة على طول معالجة هذه المشكلة و يرى أن الهويات متجذرة في فهم الفاعل (و بالتالي فهي ذاتية) و لكنها تعتمد أيضا على ما إذا كانت هذه الهوية معترف بها من قبل جهات فاعلة أخرى مما يعطيها نوعية مشتركة، من هذا المنطلق فإن الهويات تكمن في تفاعل هذه الأفكار الداخلية والخارجية، يشير هذا إلى أن عدد الهويات المحتملة ليس لانهائي و أن المفهوم ليس فلسفيا لأن تشكيل الهوية يقتصر دائما على مجموعة من الهويات المحتملة في النظام الدولي في أي لحظة تاريخية[3].

---

(1)-Ted Hopf,Op.cit,p172.

(2)-Martha Finnemore and Kathryn athryn,Taking Stock: The Constructivist Research Program in International Relations and Comparative Politics.**Annual Review of Political Science,** Vol 4,N 01,2001,p12.

(3)-Ibid,p 13.

من أهم ما ركز عليه البنائيون في دراسة القضايا الدولية نجد القضايا الأمنية و النزاعات الدولية والداخلية،خصوصا نزاعات الهوية فيعتقدون أن النزاعات سببها جروح الهوية الإثنية و أن هذه الجروح ما هي إلا بناء لقادة إثنوسياسيين[1].

إن الاصول الإثنية موضوع أساسي في العديد من التخصصات مثل الأنثروبولوجيا الاجتماعية الثقافية،التاريخ،العلوم السياسية، علم الاجتماع، علم النفس، العلوم المعرفية و علم الأحياء التي غالبا ما تتناول الدراسات المتعلقة بالتشكل الإثني، العنصرية، الحكم الذاتي، القومية، الحركات الاجتماعية و الحراك عبر الوطني هذه المواضيع من وجهة نظر تخصصية معينة، في حين يتفق معظم الباحثين على أهمية البحوث المتعلقة بالهويات الإثنية و استخدامهم المصطلح كأصل سوسيو–سياسي بالتالي فإن المقاربات والأدبيات المختلفة لوضع تصورات و فهم لهذه الظواهر لم تناقش بعد في إطار متعدد التخصصات[2].

بالنسبة لماكس فيبر **Max Weber** يشير مفهوم الإثنية إلى الاعتقاد بأن الهوية الثقافية لشخص أو مجموعة تقوم على فكرة الانتماء إلى مجتمع معين من النسب، حيث ينبغي التشديد على أن الهويات الإثنية و غيرها من الهويات الاجتماعية تقوم أساسا على مزيج من الإدراك الذاتي والإسناد الخارجي، فبينما ركزت التفسيرات القديمة و الضرورية بشكل رئيسي على الخصائص الموضوعية المفترضة (اللغة و الدين وما إلى ذلك) من المجموعات الإثنية، فإن فريدريك بارث **Frederick Barth** قد شدد على التصميم الظرفي و العلائقي مع تغير الهوية الإثنية، من هنا تجدر الإشارة إلى أن هذه الإنشاءات أو الخيال و اختراعات التقليد التي تنتجها ليست بديهية و لا تعسفية بل هي متجذرة في السياقات التاريخية و الاجتماعية الملموسة بحيث تنتج التقاليد المخترعة على المدى الطويل التغيرات التاريخية[3] .

ينعكس هذا الأثر من الأفكار في البحوث الحالية على الانتماء الإثني في دراسات حديثة العهد عن القومية الحديثة حيث تتشارك مفاهيم الأمة و الإثنية في فكرة جماعية متجانسة ثقافيا إذا كان يمكن فهم كل من الجماعات الإثنية و الأمم على أنها مجتمعات متخيل، فإن خطاب الأمة يتميز عموما بإحالته المركزية إلى دولة قائمة أو مرغوب، .بما أن سياسات الهوية القائمة على الحجج الإثنية تربط وجود ثقافة خاصة بمجموعة معينة فإنها تسهم إسهاما كبيرا في إنتاج و توطيد الحدود السوسيو–سياسية لكن من وجهة النظر العلمية

---

(1)-David Charles philippe,**la guerre et la paix approaches contemporaines de la sécurité et la stretégie**.Presse de science politique,paris,1995,p 161.

(2)-Anja Katharina Becker,**Introduction: Ethnicity as a political resource viewed by scholars from different academic disciplines.**in: Ethnicity **as a Political Resource Conceptualizations across Disciplines, Regions, and Periods**.Germany,2015.p256.

(3)-Christian Bushges,**Politicizing ethnicity:ethnicizing politics Comparisons and entanglements. in: Ethnicity as a Political Resource Conceptualizations across Disciplines, Regions, and Periods.**Germany,2015,p245.

اليوم فإن الدول أو المجموعات الإثنية ليست مجموعات اجتماعية ثابتة، بل إن الإشارة إلى الهوية الإثنية أو القومية يمكن اعتبارها استراتيجية سياسية أو أساسيات استراتيجية تستخدمها الجهات الفاعلة الاجتماعية في نضالها من أجل الاعتراف بأهداف سياسية ملموسة و إنفاذها [1].

يدعو عالم الاجتماع روجرز بروباكر **Rogers Prokar** إلى التمييز بين فئات إعادة النشاط الإثني،السياسي و الوطني وفئات التحليل العلمي حيث ينبغي ألا تفهم الجماعات و الأمم الإثنية على أنها فئات اجتماعية بل بوصفها أنماطا لتفسير الواقع، من هذه الأنماط من التحديد الاجتماعي قد تنشأ حركات أو منظمات إثنية أو وطنية، أي الجماعات التي ينتمي أفرادها إلى الشعور بالانتماء و يتواصلون على مدى فترة زمنية طويلة نسبيا و يتفاعلون باستمرار لتحقيق هدف مشترك، أما فيما يتعلق بمسألة العلاقة بين الإثنية والسياسة ينبغي أن يركز التحليل على الفئات العملية، الإجراءات الظرفية، اللغات الثقافية،الخطط المعرفية،الأطر الخطابية، الروتين التنظيمي، الأشكال المؤسسية و المشاريع السياسية التي تشارك فيها الجهات الفاعلة الاجتماعية في سياقات تاريخية و إقليمية مختلفة في المناقشات و الممارسات السياسية[2].

في العلوم التاريخية يستخدم المنهج المقارن لتحليل ظواهر تاريخية بشكل منهجي فيما يتعلق بأوجه التشابه والاختلاف بينهما، من أجل التوصل إلى فهم أعمق للإجراءات، التجارب، الهياكل التاريخية و العمليات في حين أن التركيز على الاختلافات يساعدنا على فهم الظواهر التاريخية الفردية و تحليل أوجه التشابه يسمح لنا للوصول إلى نظرة أكثر عمومية من الهياكل التاريخية الكبيرة و العمليات و الممارسات، يمكن القول أن كل دراسة مقارنة فيما يخص الهويات الإثنية تبحث عن كل من الاختلافات و التشابه، لكن في كثير من الأحيان نجد تركيزا خاصا على واحد من اثنين و هذا يعتمد على اهتمامات الباحث و موضوع التحليل [3].

أما فيما يتعلق بالإثنية كقضية سياسية يمكننا على مستوى كلي من المقارنة أن نحلل على سبيل المثال كيف أن تصور الاختلافات الإثنية ساعد على تحديد الحدود و التمايز الداخلي بين الطوائف السياسية السيادية في فترات زمنية و مناطق مختلفة، مع ظهور نماذج مختلفة من التنظيم السياسي بدءا من أوائل الإمبراطوريات الحديثة إلى الدول القومية و الدول متعددة الثقافات أو متعددة الإثنيات[4].

يقول ليتين **Leyton** و جيرتز **Gertz** إن من الثابت تماما الاعتقاد بأن الهويات مبنية اجتماعيا و لكن يمكن للجهات الفاعلة أن تتخذ خيارات منطقية حول كيفية بناء هوياتها[5].كما أكد ليتين حول قوة اللغة لبناء الهويات السياسية و العمل، أدى تغيير في اللغة الرسمية للصوماليين إلى تغيير الطرق التي فكروا بها وعملوا

---

(1)-Christian Bushges,Op.Cit,p245
(2)-Ibid,p 246.
(3)-Ibid,p247.
(4)-Ibid,p248.
(5)-MarthaFinnemore andKathrynSikkink,Op.Cit,p15.

بها سياسيا، مع ذلك يقول لايتين أن التغيير الديني بين اليوروبا لم يؤد إلى تعديلات في السلوك الاجتماعي و السياسي، من هذا المنطلق وادعى لايتين أن كلا من الدين و القبيلة هما هويتان محتملتان يمكن أن يكونا أساس العمل الجماعي، و استكشاف الظروف التي ينظر فيها إلى وجود انقسام ثقافي معين في المجتمع على أنه أعمق أو أكثر أهمية للعمل الجماعي من الآخر، فإذا تم بناء الهويات و هذا يعني أن الجهات الفاعلة لديها خيارات حول الهويات و قد تستخدم حسابات رشيدة في بناء هوياتهم فإن الهويات من وجهة النظر هذه لها طابع مزدوج: فهي تبدو طبيعية لأعضاء المجموعات حتى مع إشراك الأفراد في مشاريع بناء الهوية، حيث تقدم هذه الإشارات أن الجهات الفاعلة تبني أو تختار هذه الهويات من قائمة من الخيارات القائمة و يتم إنشاء القائمة تاريخيا و ثقافيا، و لكن الأفراد يختارون عقلانية من العناصر الموجودة في القائمة في أي نقطة معينة[1].

بالنسبة لفريدريك هولست **Frederic Holst** يركز عل الاستخدام المفاهيمي للإثنية و ينظر في المفاهيم البديلة و يقترح التحول من الدراسات المتعلقة بالعنصرية إلى البحوث المتعلقة بالإثنية، حيث يقذم نهجا عمليا لا ينبغي فيه وضع العديد من قضايا النزاع على غرار فئات الهوية و لكن سيتم فحصها بشكل أفضل على غرار فئات أكثر تعقيدا مثل الطبقة أو الجنس أو سلطة الدولة، ويقترح مفهوم الجماعات الإثنية بدلا من الجماعات العرقية، فالإثنية لا تعزز المفاهيم الساكنة للهوية و الانتماء الجماعي لكنها تساعد على تفكيك الطرق المتعددة التي أصبح فيها العرق والإثنية متأصلين في مجتمعات مختلفة [2].

من جهة تتناول العلوم السياسية موضوع الإثنية من منظور تجريبي و منظور معياري على حد سواء،فبالنسبة الافتراضات البنائية تهيمن على الدراسات المتعلقة بخلق الإثنيات و تغيير تكوينات الهويات الإثنية حيث يؤكد راولز، دوركين و كيمليكا على الحقوق التي تتمتع بها جماعات الأقليات الإثنية على النقيض من الأغلبية ألاجتماعية و يجادلون بأن على المجتمع أولا و قبل كل شيء أن يستوعب و يحافظ على تعدد الهويات الإثنية.

من جهة أخرى يمكن القول أن مخاوف الأغلبية الاجتماعية قد تثير مصالح الأقليات في ظل ظروف معينة، فالدولة ليست في المقام الأول لحماية التعددية الاجتماعية و إنما هي تعزز المصالح الجماعية للمجتمع ككل، غير أنه تجدر الإشارة بوجه عام إلى أن النظرية السياسية المعيارية غالبا ما تتفهم ببساطة طبيعة الإثنية و القومية على النحو المقذم مع تركيز أقل على بناء المجموعات الاجتماعية و أكثر على النتائج الاجتماعية و السياسية للمطالبات الجماعية، في المقابل تميل حسابات النظرية الاجتماعية البنائية إلى رفض

(1)-MarthaFinnemore andKathrynSikkink,Op.Cit,p16.
(2)-Anja Katharina Becker,Op.Cit,p257.

أي فكرة منفردة من الجماعات و التأكيد على الهويات المعقدة و الشاملة في اللعب في عالم ما بعد الحداثة،وتوضيح عواقب سياسة أكثر مرونة (والمتنازع عليها) للهوية [1]، هذه المناقشات التي تربط أيضا بالمناقشات الأنثروبولوجية للثقافة و الإثنية تسلط الضوء على الصلات المعقدة و المتشابكة أحيانا والمتناقضة بين مطالبات الهوية وتعبئتها السياسية، عواقبها الاجتماعية و السياسية جنبا إلى جنب مع المناقشات ذات الصلة في الدراسات الثقافية و الدراسات النسوية مع بعض فروع الفلسفة السياسية، حيث تستكشف هذه المناقشات أيضا قضايا تتعلق بما بعد الحداثة،ما بعد الاستعمار والعولمة، و تأثيرها على الإثنية،العنصرية و الهويات و غيرها من الأشكال الاجتماعية، الهوية الثقافية و السياسة في عالم ما بعد الحداثة[2].

من هذا المنطلق تشكل الهوية الإثنية منتجا اجتماعيا ديناميا يكمن في العمليات النفسية بحيث تولد الظروف الاجتماعية، الثقافية و التاريخية أنماطا محددة من التمييز العرقي بين الأفراد و تحافظ عليه، هذا يكشف عن أهمية استخدام نهج سوسيو–نفسي يجمع بين مستويات التحليل النفسي، الاجتماعي و الثقافي [3]. حيث الإثنية تقوم على معتقدات أسطورية حول حقائق الأنساب و ليس الحقائق الجينية، و الأساطير نفسها يمكن أن تستند في كثير من الأحيان على المعتقدات غير الدقيقة تاريخيا بحيث الأصل العرقي موجود كفئة شيدت اجتماعيا على المعتقدات و الوجود العرقي [4]. يؤكد هذا التعريف على البناء الاجتماعي للإثنية الذي يشكل هوية مفترضة و عقيدة في الأصل المشترك على الرغم من أن خطوط الترسيم العرقي قد تم إنشاؤها اجتماعيا، فهي حقيقية بمعنى أنها تشكل جزءا مهما من الواقع النفسي للناس، فبالمثل يفترض جيرتز أنه على الرغم من أن الإثنية نفسها ليست أساسية (على أساس الاختلاف البيولوجي غير القابل للتغيير) فإنها غالبا ما ينظر إليها على هذا النحو من قبل الأفراد الذين يدعون هويتهم الإثنية، حيث يظهر تعريف زاجيفكا بشكل صريح أنه على الرغم من أن الانتماء الإثني إلى حد كبير يتم إنشاؤه اجتماعيا، فهو ليس تعسفيا تماما و لكي تكون الهوية الإثنية مقبولة من قبل آخرين يجب أن تدعم بعض حقائق الأنساب المتصورة المزاعم المتعلقة بالهوية الإثنية و إضفاء الشرعية عليها[5] .

لا تزال طبيعة الوظائف النفسية التي يؤديها تحديد الهوية مع مجموعة إثنية مسألة نظرية هامة، وفقا لفوكون**Fukun** يشير مصطلح إثني إلى الشعور بالانتماء و الجمع، لكن الأهم من ذلك أنه يمكن أيضا أن

---

(1)-Anja Katharina Becker,Op.Cit,p257.
(2)-Ibid,p258.
(3)-Rusi Jaspal and Marco Cinnirella,The construction of ethnic identity:Insights from identity process theory.**Ethnicities,**Vol 12,N 05**,**2011,p504.
(4)-Ibid,p508.
(5)-Ibid,p509.

يفهم على أنه مبدأ تنظيمي تستخدمه مجموعة من الناس من أجل الكشف عن أنفسهم من المجموعات الأخرى من حيث العرق،القرابة، اللغة، العادات، طريقة العيش، الثقافة، و الدين، حيث من المرجح أن يكون للهوية إثنية نتائج إيجابية لمبدأ الانتماء لأن العضوية في المجموعة الإثنية تمكن عضو المجموعة الطموحة من اكتساب شعور من التقارب و القبول من قبل أشخاص آخرين؛ في الواقع يشكل هذا الدافع البشري الأساسي [1].يمكن استنتاج أن المقاربة البنائية ثورة نظرية في دراسة الإثنية و تقدم منظورا مختلفا عن طبيعة الإثنية حيث تستند إلى الافتراضات التالية:

– الإثني مرن، قابل للتداول و متغير تبعا للسياق و الحالة.

– تمثل الإثنية بناء اجتماعي.

–يتم بناء الإثنية عن طريق التفاعلات الاجتماعية و العلاقات الاجتماعية.

–تستند الهوية الإثنية عن أوجه التشابه و الاختلاف بين "نحن" و "هم".

أما بالنسبة لعلماء الأنثروبولوجيا الاجتماعية عموما ينظرون إلى الإثنية باعتبارها نتاج عمليات اجتماعية تفاعلية؛ حيث يجب أن يكون لدى الجماعات الإثنية حد أدنى من التواصل و يجب أن تتعرف على أفكار بعضها البعض باعتبارها مختلفة ثقافيا عن نفسها يتم تصور العرق كجانب من جوانب العلاقة بين مجموعتين أو أكثر من الذين يعتبرون أنفسهم في ظل اختلافات ثقافية، تبعا لذلك تظهر الهوية الإثنية عندما تكون هذه الاختلافات ذات صلة اجتماعيا و يرتبط هذا المفهوم مع النظرية الاجتماعية و النفسية في بناء الهوية، حيث يناقش هوتنيك و ستريت كيف يمكن للأفراد المتأصلين في هوية الأقليات الإثنية أن يتصلوا بالمجموعات الإثنية التي لا ينتمون إليها من أجل توضيح هويتهم الإثنية، باختصار يجب على أعضاء المجموعة أن يكتشفوا بشكل جماعي من هم الأمر الذي يعكس أهمية "الذات العلائقية" في بناء الهوية الإثنية، و هذه نقطة مهمة ينبغي أن تشجع الباحثين على النظر في الطبيعة النوعية للعلاقات بين المجموعات في الدراسات الإثنية[2].

إن تشكيل الهوية مهمة تنموية مهمة يمكن أن تتطور باستمرار و تتألف هويات الأفراد من هويات اجتماعية متعددة، ففي المجتمعات المتنوعة عرقيا مثل الولايات المتحدة تشكل الهوية الإثنية هوية اجتماعية بارزة. حيث أن الهوية الإثنية عملية معقدة، متعددة الأوجه و ديناميكية، و من منظور نفسي اجتماعي و تنموي تشير الهوية الإثنية عموما إلى مشاعر الأفراد حول عضويتهم العرقية(مثل التأثير الإيجابي و الفخر والتعلق) كذلك مدى مشاركة الأفراد في العملية لاكتساب المعرفة حول استكشاف الهوية الإثنية و قد توصلوا إلى حل

(1)-Rusi Jaspal and Marco Cinnirella,p510.

(2)-Ibid,p513

أو شعور بالوضوح فيما يتعلق بمعنى أصلهم الإثني[1].لقد أدى الاهتمام المتزايد بدراسة الهوية الإثنية مقترنا بالتقدم الابتكاري في تصميم البحوث و الإحصاءات في أبحاث العلوم الاجتماعية إلى إحراز تقدم سريع في الأساليب و المناهج المستخدمة لدراسة الهوية الإثنية[2].

إن البناء الاجتماعي لهويات المجموعات ينطوي بالضرورة على التمييز بين الذات أو مجموعة واحدة من جماعة أخرى، و بالتالي فإن بناء الهوية ينطوي بالضرورة على احتمال وجود علاقة عنيفة معادية مع الآخر فالمنطق الداخلي للخطابات يدفع لبناء الهوية حسب البنائية[3].

يشير هذا المنطق الرمزي للهوية إلى أن تطور التشكيلات الخطابية يمكن أن يضع مجموعة واحدة معارضة لأخرى أو يهيئها لكي يرى الآخر تهديدا أو موضوعا طبيعيا للعنف، بغض النظر عن أي أساس مادي أكثر للعداء في حين التساؤل المركزي لابد من معرفة كيف يتم الحفاظ على هذه الخطابات و لماذا لا يتم التخلي عنها أو إعادة تفسيرها، هل العنف الإثني هو نتيجة لعمليات بناء الهوية الإثنية؟ حيث تقدم دراسات الحالة هذه عن العنف الإثني الواسع النطاق في حالات العنف على المستوى المحلي أدلة لدعم أربعة ردود على هذا السؤال[4]:

–أولا:تحتوي الكتب على أدلة وافرة ترفض الأطروحات البدائية بأن الهويات الإثنية ثابتة اجتماعيا أو وراثيا ولا تتغير، و أن العنف الإثني ينجم عن اختلافات ثقافية و غير قابلة للتغيير.

–ثانيا: إن الدليل على اقتراح أن الخطابات التي تنتمي إلى الإثنية تشكل هويات بطرق تتخلص من الأفراد إلى صراع عنيف هو في الغالب غامض، على الرغم من أن النصوص قيد الاستعراض توفر بعض الأسس لمثل هذه القراءة.

–ثالثا:تحتوي القضايا على أدلة كثيرة تشير إلى أن النخب السياسية تستخدم العنف لبناء هويات إثنية عدائية، و التي بدورها تفضل المزيد من العنف مع اقتراحات مثيرة للاهتمام حول سبب العداء.

–رابعا:هناك أدلة على أن البناء العلائقي اليومي من التفاعلات يمكن أن يؤدي إلى العنف داخل الجماعات وفيما بينها و قد استعرض سبنسر **Spencer** و ماركستروم آدامز **Markstrom Adams** العديد من التحديات الهامة التي عصفت بها الأدبيات المتعلقة بهوية شباب الأقليات الإثنية، على وجه التحديد الهوية الإثنية والعنصرية في استعراضهم للنظرية القائمة و العمل التجريبي بشأن إنتاج عمليات الهوية بين أطفال

---

(1)-Carlos Santos and Adriana Umaña-Taylor,Introduction:Ethnicity Research:Across Diverse Perspectives.in:**Studying Ethnic Identity:Methodological and Conceptual Approaches Across Disciplines**. American Psychological Association,2015,p25.

(2)-Ibid,p26.

(3)-MarthaFinnemore andKathrynSikkink,Op.Cit,p16.

(4)- Ibid,p17

الأقليات الإثنية حيث أشاروا على وجه التحديد إلى عدم وجود أطر تتضمن نماذج إنمائية معيارية لعمليات هوية الأفراد الإثنية و العنصرية [1].

ثانيا:تحليل البنائيين لهوية الدولة و الهوية الإثنية، الهوية الوطنية في إطار إشكالية الفاعل–البنية

يتبنى واندت باعتباره بنائيًا الطريقة التي تتعامل بها الواقعية الجديدة مع مفهوم الدولة لأن الدولة يمكن اعتبارها نوعًا واحدًا من الهياكل العديدة التي يبنيها الناس في المنطق البنائي، وفقا لواندت العولمة تضعف أهمية الدولة القومية باعتبارها الفاعل الوحيد في السياسة الدولية ، وتجري العديد من التفاعلات مع الوحدات غير التابعة للدولة من أجل إظهار الكيفية التي تتشكل بها الدول كجهات فاعلة موحدة في النظام الدولي، لكن يقدم واندت **Wendt** تحليلا كون الدولة هي أكثر من مجموع الإجراءات الحكومية الفردية حيث يقبل الأفراد في الدول الالتزام بالعمل الجماعي نيابة من خلال إضفاء الطابع المؤسسي عليها،بل يتم أيضا تمثيل هذه الوحدة من خلال آلية التفويض، حيث يتم إرجاع أي إجراءات يتخذها الأعضاء إلى الهيئة العامة وهي الدولة،فكما لا يمكن لجسم بشري أن يكون فاعلاً بدون وعي ذاتي لـ "أنا" كهوية، فإن الدول تحظى بهوية جماعية يدركها الأفراد باستمرار والدول في نظرية واندت هي الجهات الفاعلة الذين يفكرون ويعرفون من خلالها ما يريدونه كشخص[2].

تعتبر الهويات مصدر تشكل الأفكار والمصالح وتشكلها،من خلال من يحمل الأفكار و يدرك المصالح التي تشكل مفهومًا وطنيًا متعدد الذوات للهوية، يقدم أدلر **Adler** بأنه يتم التوصل إلى مفهوم وطني بين الذات من خلال تنافس الأفكار والمصالح في العملية السياسية، حيث يذكر أن المصالح الوطنية هي مجموع توافقات ذاتية حول ما يتطلبه الأمر لتعزيز القوة، التأثير و القيمة التي تنتج من العملية السياسية بالنظر إلى توزيع السلطة و المعرفة في المجتمع، من هذا المنطلق تعتبر البنائية مناسبة تمامًا للدراسة التجريبية للظروف التي تجعل مفهومًا معينًا بين الذات للمصلحة و الهوية يسود على الآخرين، بعبارة أخرى يمكن أن تشرح البنائية كل التفسيرات المتصلة بالهوية و من تصبح تفسيراتها حقيقة اجتماعية، فمن المفترض أن تكون العملية السياسية مختلفة في كل مجتمع لكن هذا لم يُعلن عنه[3]. إن الأفكار المتعلقة بالهوية و المصالح الوطنية و كيف أصبحت سائدة هي تلك الأفكار التي يمكن الإجابة عليها تجريبيًا من خلال دراسة العملية السياسية، إنها على الأقل جزئيًا أسئلة فلسفية أو مفاهيمية حول نظرية المعرفة الاجتماعية الجماعية:

---

(1)-MarthaFinnemore andKathrynSikkink,Op.Cit,p17.

(2)-Bon Kwon Koo,A critique wendt social constructivism of international politics.i: http://citeseerx.ist.psu.edu/viewdoc/download?doi=10.1.1.459.922&rep=rep1&type=pdf.p31.

(3)-Jean Axelrad Cahan,National identity and the limits of constructivism in international relations theory: A case study of the Suez Canal.**Nations and Nationalism**,Vol 25,N 02,2019,p06.

ما الذي يعتبر مجموعة لديها معرفة بأفكار ومصالح معينة والتزام بها ، وكيف يرتبط أعضاء المجموعة ببعضهم البعض؟[1].

يؤكد ويندت أن هذه الدول هي ما قبل اجتماعية لديها احتياجات أساسية للبقاء والاستقلال الذاتي والرفاهية الاقتصادية واحترام الذات الجماعية، في حين يرتبط مفهموم هوية الدولة لدى البنائيين التي تتضمن إشكالية الفاعل و البنية بفكرة أساسية ناتجة عن الجدالات والنقاشات حول البناء الانطولوجي فالعقلانيون يعتبرون بنية النظام الدولي المرجعية الأساسية في تفسير وفهم سلوك الفواعل و يتم إهمال هذه البنية المادية العقلانية حسب مسلماتهم في مسار تحديد طبيعة الفواعل ،هوياتها و مصالحها[2]، من هذا المنطلق يقدم البنائيون فكرة التكوين المتبادل بين البنية والفاعل،فمن خلال التفاعل الاجتماعي للفواعل يعاد تشكيل البنية التي بدورها تعمل على تحديد وتشكيل الفاعل هويته ومصالحه[3]، حيث أن هذه الجدلية للعلاقة بين الفواعل و الأبنية مرتبطة بالتساؤل المنطقي الذي يجب طرحه وفقا للمنظور الاجتماعي هو من أكون أنا؟ **Who Am I** بمعنى البحث عن الهوية وذلك قبل السؤال ماذا أريد؟ **What Do I Want** بمعنى البحث عن المصالح، فهوية الفواعل محكومة دائما بطبيعة الأبنية الإيديولوجية والمعيارية التي يعشون فيها ، بحيث أن هذه الأبنية في حد ذاتها عبارة عن أنماط ثابتة للعرف الاجتماعي الذي ينتج ويعاد إنتاجه من خلال أفعال وسلوكات هذه الفواعل و هذا كا يلخصه **الشكل رقم(04)**[4]. يعتبر واندت أن هذه المشكلة ناجمة بالدرجة الأولى عن شيئين بديهيين يظهران في الحياة الاجتماعية لأي مجتمع، الأمر الأول يتمثل في كون البشر عبارة عن فواعل هادفة تؤدي تصرفاتهم إلى إنتاج وتغيير المجتمع، أما الأمر الثاني فيتمثل في كون المجتمع يتشكل عن طريق العلاقات الاجتماعية التي تنظم التفاعل بين البشرية التي ظهرت قبل مرحلة التنظيم والبنية والتي تشكلت منها فيما بعد المجتمعات بطرق وقوالب مختلفة وأنها كذلك عبارة عن فواعل دولية تتصرف في هذا العالم وتعيد خلق وإنتاج أو تحويل الأبنية والهياكل التي تنمي إليها وأن المشكلة تكمن في كيفية الجمع بين هذين الصورتين للحياة الاجتماعية وكيفية تحديد ماهية الفواعل والهياكل وكيف يمكن تصور العلاقات الداخلية بينهما، وهنا ويعتقد واندت أن الإجابة عن هذه الأسئلة تكمن في إعادة النظر في الواقعية الجديدة عند والتز ونظرية النظام الدولي عند[5]**Wallerstein Immanuel**و بالتالي الحاجة إلى فهم كيفية تفاعل الدولة و النظام الدولي وهو ما تعمل من أجله المقاربة البنائية و التي تعتبر أن البنية

(1)-Ibid,p07.
(2) -Erik Ringmar,Op.Cit,p 292.
(3)-Ibid,293.
(4) -Martin Griffiths,Op.Cit,p62.
(5)-Erik Ringmar,Op.Cit,p 292.

والفاعل يتفاعلان بشكل متبادل كما أن الأبنية الاجتماعية هي نتاج النتائج المقصودة وغير المقصودة للعمل الإنساني الذي يتوسط سياق هيكلي معين[1].

من خلال **الشكل رقم (05)** يعتبر واندت أن الاختلاف هنا يكمن في الهوية وليس فقط في توزيع القوة بين الدول فنظرية والتز لا تخبرنا لماذا تكون دولة صديقة وأخرى عدوة؟، كما أن الواقعية الجديدة غير قادرة على تفسير التغييرات التي تحدث في الهوية نظرا لأن القواعد المادية للقوة لا تستطيع تفسير لماذا دولة ما تصبح دولة على شكل معين وأخرى على شكل هوياتي أخر ، فالتطور المستقبلي للقواعد المادية لن يسمح لنا حسب واندت بالوصول إلى نتائج عن التطورات الحاصلة في أي دولة مثل إيران أو روسيا المستقبلية وبالتالي يعتقد واندت أن الحل يكمن في استبدال تأكيدات والتز على القوى السببية للفوضى بنظرية أخرى للقوى السببية للتفاعل الاجتماعي واستبدال المعايير المادية لتشكيل الهوية بالمعايير البنائية وعندها سنصل إلى نتيجة مفادها أن الهويات لا تشكل بالعوامل المادية ولكنها تبنى اجتماعيا باستمرار[2].

الشكل رقم(04):التكوين المتبادل بين البنية و الفاعل

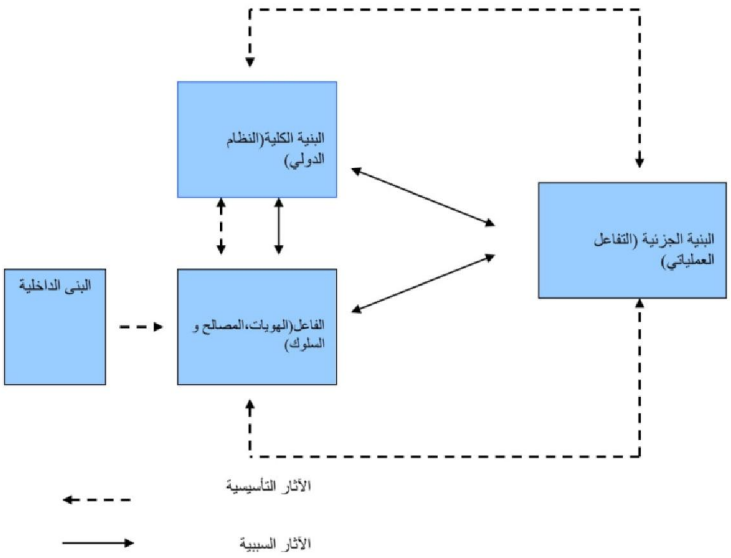

Source:David Harriman,Energy is What States Make of it:Exploring New Aspects in the EU-Russian Energy Relations from a Constructivist Perspective.in: http://lup.lub.lu.se/record/1414853/file/1414855.pdf.p11.

كما يميز واندت بين الهوية الجمعية التي تشير إلى المكانة أو الشخصية القانونية التي ينسبها المجتمع الدولي لها، والهوية الاجتماعية للدولة التي تشير إلى مجموعة العناصر الداخلية من بينها: الإنسان العوامل

(1)- Alexander Wendt,Constructing International Politics.Op.Cit,p0
(2)-Maxym Alexandrov,The Concept of State Identity in International Relations :A Theoretical Analysis.in: http://citeseerx.ist.psu.edu/viewdoc/download?doi=10.1.1.503.2088&rep=rep1&type=pdf.p06.

الداخلية الثقافية، العقائدية والمادية التي تجعل من الدولة على ما هي عليه .فإحدى القضايا التي أصبحت ذات أهمية كبرى تتمثل في ظهور العديد من الوحدات السياسية الجديدة بشكل لافت للانتباه كنتيجة لنهاية الحرب الباردة وهنا وقف العلماء عاجزين عن تفسير ظهور هويات جديدة وهي المسألة التي أثارت انتباه الكسندر واندت حيث كان يتعاطى الواقعيون الجدد مع هذه المسألة بذكر أن الفرق الوحيد بين دولة وأخرى هو حجم القوة التي تمتلكها كل واحدة منهما[1].

هنا تأتي أهمية الأفكار المتعلقة بالهوية والمعتقد بوصفها الأبنية المؤسسة لمنطق الصداقة والعداوة والذي يقود في النهاية إلى الاختلاف بشكل جذري في التوازن المادي العسكري بين جميع الأطراف،وعلى هذا الأساس يؤكد البنائيون على أهمية المعايير والأبنية الفكرية في تشكيل الهوية الاجتماعية للفواعل السياسيين، فمثلما تشكل المعايير المؤسساتية لأي جامعة في العالم هوية الأستاذ الباحث أو هوية الطالب فإن معايير النظام الدولي تعمل على تكييف الهوية الاجتماعية للدول ذات السيادة كأن تكون مثلا قيم الديمقراطية الليبرالية وحقوق الإنسان الشكل الشرعي الوحيد لممارسة السلطة في العصر الحالي[2].

الشكل رقم(05):الاتجاهات الرئيسية لدراسة هوية الدولة في نظرية العلاقات الدولية:البنائية

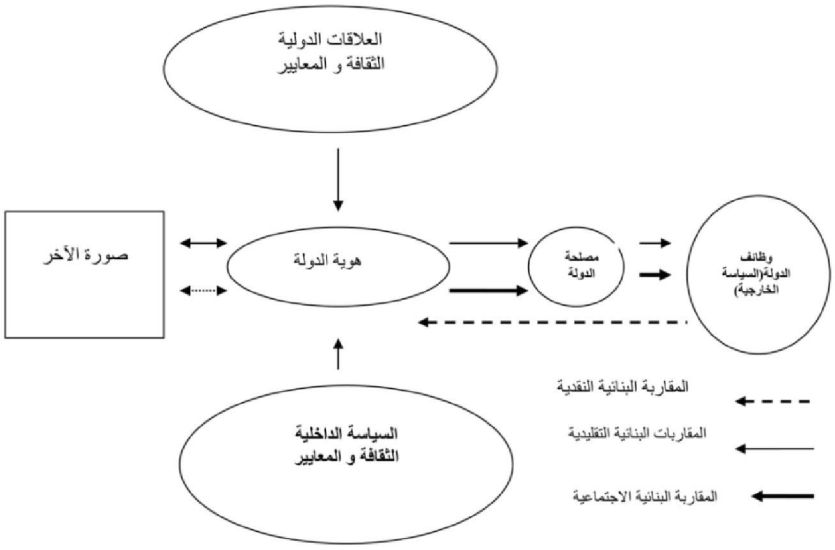

Source: Maxym Alexandrov,The Concept of State Identity in International Relations :A Theoretical Analysis.in:
http://citeseerx.ist.psu.edu/viewdoc/download?doi=10.1.1.503.2088&rep=rep1&type=pdf.p06.

بذلك يرى البنائيون ضرورة فهم دور الأبنية غير المادية في تحديد هوية الفواعل، بما أنها هي التي توضح لنا المصالح والأفعال،خصوصا وأن العقلانيين يعتقدون بأن مصالح الفواعل تحدد بشكل خارجي فالمجتمع الدولي يعتبر المجال الاستراتيجي أو المكان الذي فيه تتابع وتسعى جميع الفواعل إلى تحقيق

(1)- Ibid,p07.
(2)- Christian Reus-Smit,Op.Cit,p 196.

أهدافهم[1]،بينما على النقيض من ذلك تعتبر البنائية بأن فهم كيفية تطوير الفواعل لمصالحهم أمر ضروري لتوضيح العديد من الظواهر في السياسة الدولية والتي أهملتها النظريات العقلانية أو أنها تسيئ فهمها وتحليلها، ولتوضيح عملية تشكيل المصالح **Interest Formation** تركز البنائية هنا على الهويات الاجتماعية للأفراد والدول أو بعبارة الكسندر واندت الهويات هي أساس المصالح **Identities are the Basis of Interests** وبذلك حينما يكون الشخص أكاديمي حسب المنظور البنائي فإنه يعمل على تحقيق بعض المصالح المادية كالنشر، البحث و التعلم، كما يؤكد البنائيون على التفاعل بين النظام و الوحدات المشكلة له أو ما يدعونها بالتكوين المتبادل بين الفواعل والهياكل، حيث أن الأبنية الفكرية و المعيارية قد تكون شرطا لتحقيق المصالح المادية، غير أن هذه الأبنية تنعدم إذا لم تكن لها إطلاع معرفي واسع بممارسات الفواعل، وهنا يؤكد واندت مرة أخرى على ما يسميه بقوة إتباع الأبنية والميل الشديد للبنائيين في دراسة كيفية تشكيل المعايير للسلوك الإنساني.

كما تعمل الأبنية الفكرية و المعيارية من خلال آلية الاتصال فعندما تريد الحكومة تبرير سلوك معين قامت به، فهي عادة تستحضر الاتفاقيات التي قامت بالتوقيع عليها و في حالة ما تعلق الأمر بالدولة فهي تبرر سلوكها بالإشارة إلى معيار السيادة أو في حالة التدخل في الشؤون الداخلية لدولة الأخرى فتبرر هذا السلوك بأنه طبقا لمعايير حقوق الإنسان أو أنها تطبق مبدأ مسؤولية الحماية[2]، من جهة ثانية تعمل الأبنية الفكرية والمعيارية على تشكيل المصالح والهويات من خلال ثلاث ميكانيزمات أو آليات رئيسية هي: الخيال**Imagination** الاتصال **Communication** والقيود **Constraint** فبالنسبة إلى الآلية الأولى ترى البنائية بأن الأبنية غير المادية تؤثر في تصور الفواعل لعالم الممكن أو الوجود بمعنى كيف يعتقدون وكيف يجب عليهم أن يتصرفوا وما هي القيود الواردة على أفعالهم و ما هي الاستراتيجيات التي يمكن لهم تخيلها؟ إذن المعايير و الأفكار المؤسسة شرط لما يعتبره الفواعل ضروري و محتمل بالمعايير الأخلاقية والعملية، حيث يجادل البنائيون بأن الدول تتبع القواعد ليس فقط بسبب و متى يكون ذلك في مصلحتها و لكن أيضًا عندما تكون قد استوعبت تلك المعايير في هوياتها[3].

إن التفسير النيوليبرالي القائل بأن الدولة تراقب المعايير لأنها في مصلحتها الذاتية يتوافق مع الدرجة الثانية من الاستيعاب الداخلي في تصنيف واندت، حيث تتكون الدرجة الثالثة من الاستيعاب عندما تلاحظ إحدى الدول وفقًا لفرضية التنظيم و المعايير الثقافية التي تعتبرها شرعية،أن نعتبر المعيار شرعيًا يعني في الأساس

(1) - Erik ringmar,Alexander Wendt,Op.Cit,p294.
(2)- Christian Reus-Smit,Op.Cit,p 197
(3)-Wouter Devroe,Bert Keirsbilck Erik Claes,**Facing the limit of law**.Springer Science&Business Media,2009,p255.

قبولًا كاملاً لمطالبات تلك القاعدة عن طريق الاستيلاء على الهوية المقابلة، ما إذا كانت الدول ترى القواعد مشروعة يعتمد في نهاية المطاف على هوياتهم[1]. حتى وإن لم تؤثر الهياكل الفكرية و المعيارية على سلوك الفواعل عن طريق الخيال أو الاتصال فإن البنائية تؤكد على أن هذه الهياكل يمكن أن تضع قيود هامة على أي تصرف تقوم به الفواعل،وبذلك تدحض البنائية الحجة الواقعية القائلة بأن الأفكار والمعايير تعمل فقط على عقلنة السلوك الدولي كطريقة لإخفاء الرغبات المدفوعة بالرغبة الأصلية المتمثلة في الحصول على المزيد من القوة أما البنائية فتعتبر أن المعايير و الأفكار المؤسسة تعمل على عقلنة هذا السلوك **Rationalizations** فقط عندما تمتلك قوة أخلاقية في سياق اجتماعي معين، من تم فإن استحضار الأفكار والمعايير المؤسسة لتبرير سلوك معين تكون إستراتيجية فعالة فقط إذا كان هذا السلوك متسق إلى حد ما مع المبادئ المعلنة[2]،فالممارسات المستمرة في إطار السياسة العالمية تساعد على إعادة إنتاج بنى من الهويات و المصالح هذا يؤكد عدم وجود منطق فوضوي بعيد عن هذه الممارسات، فخارج العملية لا وجود للبنية ولا لمنطق سببي[3].إن أهم المسائل التي تطرحها المقاربة البنائية من خلال مجموعة من التساؤلات المركزية حول قضية أهمية القوة في السياسة العالمية يبرز بشكل ملاحظ الاختلاف بينها و بين باقي المدارس الفكرية في نظرية العلاقات الدولية.حيث تقدم إمكانية تفسير أنماط القوة و أشكال استمرارها بالاعتماد على المعطيات المادية أو يمكن إدماج الجوانب الثقافية.و هذا يجعل الباحثين في إطار هذه المقاربة يقدمون أسئلة كالتالي[4]:

–كيف تشكلت هوية الدولة؟

–كيف تؤثر المعايير و الهويات و الثقافة في سياسات الدولة؟

–ما مدى تأثير البنية في سلوكات الفاعلين و في مضامينهم من هويات و مصالح؟

–ما طبيعة التركيبة المواطنية لأفراد الدولة ؟(كيف يدرك المواطن في الدولة انتماؤه و ولاءه).

فبالنسبة لكريستيان روس سميث في كتابه الهدف المعياري للدولة:الثقافة،الهوية الاجتماعية،العقلانية المؤسساتية في العلاقات الدولية **The Moral Purpose of the State: Culture, Social Identity and Institutional Rationality in International Relations** هذا الكتاب الذي تضمن مايلي[5]:

---

(1) - Maxym Alexandrov,Op.Cit,p4.
(2)-Christian Reus-Smit,Op.Cit,p 198-
(3) -Ted hopf,Op.Cit,p173.
(2)-Alexander Wendt,Op.Cit ,p396,397.
(3)-Christian Reus-Smit,**The Moral Purpose of the State: Culture, Social Identity, and Institutional Rationality in International Relations**. Princeton University Press, 2009,p05,06.

1- سعى هذا الكتاب لشرح لماذا أنظمة مختلفة للدول ذات السيادة قد بنيت أنواع مختلفة من المؤسسات الأساسية لتنظيم العلاقات بين الدول، على سبيل المثال الإغريق لهم نظام ناجح للتحكيم كطرف ثالث، في حين أن المجتمع الدولي اليوم يعتمد على مزيج من القانون الدولي والدبلوماسية المتعددة الأطراف؟ لماذا دويلات والمدن في عصر النهضة في إيطاليا عملت على تطوير نظام الدبلوماسية الخطابية، في حين اعتمدت دول أوروبا القانون الدولي و الطبيعي و الدبلوماسية القديمة؟ يمثل هذا الاختلاف صعوبة التفسيرات التقليدية من الممارسات المؤسسية الأساسية، يتناول روس سميت هذه المشكلة من خلال تقديم بديل البنائية لنظرية التنمية المؤسسية الدولية التي تؤكد على العلاقة بين الهوية الاجتماعية للدولة و طبيعة أصل الممارسات المؤسسية الأساسية.

2-أن المجتمعات الدولية تشكل الهياكل الدستورية العميقة التي تعمل على أساس المعتقدات السائدة حول الهدف الأخلاقي للدولة، والمبدأ التنظيمي للسيادة وقاعدة من قواعد العدالة الإجرائية، هذه الهياكل تقدم تطوير وتعديل الترتيبات المؤسسية بين الدول، كما انه يظهر مع إشارة تفصيلية إلى اليونان القديمة و عصر النهضة في إيطاليا وأوروبا المطلقة و العالم الحديث سياقات ثقافية وتاريخية مختلفة تؤدي إلى الهياكل الدستورية التي توضح اختلافا عميقا في الممارسات المؤسسية. الدراسة الأولى من نوعها، وهذا الكتاب هو إضافة كبيرة لفهمنا النظري والتجريبي للعلاقات الدولية، في الماضي والحاضر.

يقدم روس سميث تحليلا جيدا لهوية الدولة من خلال الأفكار التي جاءت في كتابه السابق الذكر كالتالي:

1-ثلاثة من القيم التأسيسية التي تفسر الهدف الأخلاقي للدولة:مبدأ تنظيم السيادة،معايير العدالة في الهياكل الإجرائية الدستورية و تنظيم الهياكل الدستورية للمجتمعات و الدول، حيث تتصل بالقيم والمعتقدات المهيمنة التي تحدد الهوية الاجتماعية للدولة وتحدد ما هو عمل الدولة الشرعي، يعتبر هذا أساس الغرض الأخلاقي للدولة أن تبرر سيادة قواعد العدالة التي لها تأثير عميق على التصميم المؤسسي والعمل بهذه الطريقة تظهر مشروعية عمل الدول في إطار القيم الموجودة مسبقا[1].

2-يقول روس سميث أن الهياكل الدستورية نشكل طبيعة النظم الدولية في الحكم، فتغير في القيم العليا لاسيما في أفكار الهدف الأخلاقي للدولة والتي تضم الهياكل الدستورية السائدة، هي الأسباب الرئيسية لتغير النظم.لأن هذه القيم تعطي المعنى التاريخي لمبدأ السيادة وقواعد العدالة،بالنسبة لطبيعة القيم التي تتسبب في تغير الأنظمة، و هناك نوعان تغيير تغييرات هادفة و تغيرات ترتيبية، بالنسبة للتغيير هادف يعيد الهدف الأخلاقي للدولة ويؤدي إلى تحولات في معنى السيادة والعدالة، في حين يشمل التغيير التراتبي ليس فقط

(1)-Fakhreddin Soltani, Jayum Jawan and Zaid Ahmad, Constructivism, Christian Reus-Smit and the Moral Purpose of the State .in:
www.ccsenet.org/journal/index.php/ass/article/download/.../20512.pdf.p05.

تحول في الهدف الأخلاقي ولكن أيضا التحول في المبدأ التنظيمي الذي يحكم توزيع السلطة، وفقا له فإن الانتقال من الحكم المطلق إلى النظم الحديثة التغيير الهادف و التحول من الإقطاع إلى والاستبداد تغيير تراتبي، حيث أن المبدأ المنظم للسيادة يميز الدول على أسس من الخصوصية و التفرد، حيث تمتد جذور هذه التفرقة في السياقات التاريخية التي لها معان مرتبطة بالسيادة[1].

3- الهياكل الدستورية هي مجموعات من المعتقدات،المبادئ،والمعايير المشتركة تذاتانيا التي تحدد شكل الممثل المعايير الشرعية الأساسية لعمل الدولة،وكذلك تحديد وصياغة السياسة الدولية،إضافة إلى أن الهياكل الدستورية هي المهيمنة لأنها تشكل الأساس السائد لحقوق دولة ذات سيادة[2].

لهذا يؤكد واندت أن الهدف الرئيسي هو العلم الاجتماعي و يعتبر مسار التنظير المبني على الحياد القيمي* غير فعال، أما البديل الأمثل هو بناء نظريات واضحة،بحيث يختلف العقلانيون عن المنظور البنائي في المنطق المفاهيمي المهيمن الذي يحكم سلوك الفواعل الدوليين، وهنا تؤكد البنائية على أهمية السلوك التكويني بوصفه انعكاس لهوية الفواعل والسلوك الشرعي الذي يحركها،خصوصا القيم**Value**،المعايير التي تمارس تأثيرا عميقا على سلوك أي دولة من خلال المساهمة في بناء هويتها ومصالحها في المقام الأول، ومن خلال تكييف وتقويم إستراتيجياتها وأفعالها الموجهة لتعزيز مصالحها في المجال الدولي[3].

فنظرا لعدم كفاية إسهامات النظريات العقلانية ومبرراتها في فهم وتفسير التحولات التي طرأت على بنية النظام الدولي بعد الحرب الباردة بدأ واندت بالترويج لفكرته القائلة بالحل البنيوي **Structurationist Solution** وذلك بهدف وضع نظرية بنيوية لفهم السياسة الدولية ترتكز على الدولة كوحدة تحليل أساسية،وتركز على جميع التفاعلات التي تحدث فقط بين الفواعل الحكوميين في مجال السياسة الدولية مع

---

(1)-Ibid,p06.

(2)-Ibid,p07.

* يعبر ماكس فيبر أول من قدم مصطلح الحياد القيمي **Value Neutrality** حيث ظهر في إطار الجدل الذي دار حول اختلاف دراسة الظاهرة الاجتماعية ومناهجها عن دراسة الظاهرة الطبيعية، و ما أحرزته العلوم الطبيعية من تقدم و ما شكله =من عبء على باحثي العلوم الاجتماعية.هذا المصطلح عند فيبر له هدف سامي،يتمثل في أن يجعل العلم الإمبريقي ممكنا في ظل التناقضات و في ظل العالم القيمي الذي فشلت فيه القيم الدينية، و بالتالي كيف يمكن إنتاج هذا العلم مع كل التصادمات؟ و بالتالي الموقف الذي يجب أن يتخذه العلم كان تحقيق هدفين:الأول:أن يكون محايدا من الناحية القيمية،أي أنه إذا نزعنا إلى =تحري الدقة،فعلى العلم أن يتحرر من الأحكام القيمية.و الثاني:جعل البحث العلمي أمرا مرغوبا فيه عن طريق حمايته من هذه الصراعات القيمية.و لمزيد من التفاصيل يمكن تصفح الكتاب التالي:

-نادية محمود مصطفى و آخرون،القيم في الظاهرة الاجتماعية.دار البشير للثقافة و العلوم،مركز الحضارة للدراسات السياسية،ط1،2013،ص ص81-101.

(1)-Samuel Barkin, Realism,Op.Cit,p14..

إهمال أي شيء يحدث في المجال السياسي المحلي،معتقدا بأن هوية الدولة هي التي تشكل مصالحها وجميع تصرفاتها[1]. يعتبر واندت الثقافات مهمة بسبب علاقاتها المكونة للطرفين مع هويات الدولة حيث السمة الرئيسية لكل ثقافة هي الدور أو الموقف أو الاتجاه المتميز للذات تجاه الآخر فيما يتعلق باستخدام العنف، أما هويات الدول و مصالحها الخاصة هي منتجات ثانوية لتلك الأدوار على مستوى النظام[2].

توجد ثلاثة أنواع متميزة من الناحية المفاهيمية للهوية: الشخصية، الاجتماعية، و الجماعية على الرغم من أنها كثيرا ما تتداخل لكنها تكون متباينة و مختلفة[3]، حيث يميز واندت بين أربعة أنواع للهوية مع أنه يقر بأن عددها غير محدد و لا أسماؤها مضبوطة: هوية شخصية أو ذاتية، هوية متعلقة بالنوع، هوية متعلقة بالدور،هوية جماعية بينما تتسم الهوية الأولى بالثبات النسبي فإن باقي الأنواع الأخرى هي أكثر عرضة للتغير و للتعدد ضمن النوع الواحد بفعل التفاعل الاجتماعي الذي يشكل و يعيد تشكيل هذه الهويات بشكل مستمر[4].

تركيزنا هنا على الهوية الجماعية الممثلة من طرف الدولة حيث تعمل الأطراف الفاعلة في الدولة على تشكيل بناء الواقع الاجتماعي في السياسة العالمية من خلال المعتقدات و البعد التذاتاني،بالإضافة إلى ذلك فإن العمليات الفكرية –بدائل التنشئة الاجتماعية –بين الفواعل فيما بينها تتضمن هوياتهم، في المقابل هذه الهياكل تشكل الفواعل من خلال تحديد أهدافها و أدوارها في النظام الدولي و بالتالي هوياتهم[5].يعرف واندت الهوية بالقول إنها خاصية للفاعلين القصديين تنتج ميولا سلوكية و دافعية معينة، هذا يعني أن الهوية هي في الأصل سجية ذاتية متجذرة في الفاعل لذاته، إضالة لذلك فإن معنى هذا الفهم الذاتي أو دلالته سوف يعتمد على ما إذا كان الفاعلون الآخرون يعترفون بذلك الفاعل بنفس الطريقة التي يريدها ذاته، بهذا الشكل تكون للهوية صفة منظومية و مرتبطة أيضا بفهم الآخرين الذاتي للفاعل، بعبارة أخرى تعتبر الهوية بمثابة الصورة التي يحملها الفاعل الدولة هنا عن نفسه و يتعامل على أساسها مع الآخرين و في الوقت نفسه التي يحملها الآخرون عنه و يعاملونه على أساسها، كما أنها ليست ثابتة بل متغيرة حسب محددات داخلية تتعلق بالفاعل نفسه و أخرى تتعلق بالبيئة الخارجية و كذا بعملية التفاعل التي تحدث بينهما[6].

---

(2)-Erik ringmar,Alexander Wendt,**Op.Cit** ,p 291.

(2)-Maxym Alexandrov,Op.Cit,p03.

(4)- Adel Altoraifi,Understanding the role of state identity in foreigh policy decision-making. The Rise and Demise of Saudi–Iranian Rapprochement (1997–2009).The London School of Economics and Political Science.in:
http://etheses.lse.ac.uk/683/1/Altoraifi_Understanding_role_state.pdf.p44.

(4) -Adel Altoraifi, Op.Cit,p45.

(5)- Ibid,p45.

(6)-حسن الحاج،مرجع سابق، ص170.

و بالتالي يتم تشكيل الهويات بالنسبة للآخرين حيث تنشأ من تفاعل بين الفواعل الأخرى؛ في حالة الدولة تنشأ من التفاعل و المشاركة بين الفواعل في السياقات المؤسسية على المستوى الدولي و المحلي، و منه لا يمكن أن تتشكل هوية الدولة بمعزل عن شروط عدم وجود السلطة و المجتمع في المجال الدولي، إذ لابد من مجموعة من المعايير و القيم العالمية التي تنظم الدول، بالتالي فهوية الدولة هي الضمانة الأساسية بين الدول لتحجيم الخلافات الفكرية و الممارسة العملية لهوية الدولة يتم إدراكها من خلال مصالح الدولة،فوجهات نظر الهوية المهيمنة يمكن أن تلقي بظلالها على الهويات الأخرى داخل الدولة و منه ليس من الممكن تحديد على وجه الدقة كيف و إلى أي مدى تؤثر هذه الهويات في الهوية الكلية للدولة[1]. بحيث يجادل البنائيون بأن عنصر الهوية له الأسبقية الوجودية على عنصر المصالح فلا يستطيع الفاعل أن يعرف ماذا يريد حتى يعرف من يكون، ذلك أن هوية الفاعل هي التي تقوده إلى تحديد خياراته و رغباته بدقة وتعمل على تزويده بالدافع اللازم لتحقيقها فتضامن دولة عربية مع دولة عربية أخرى كمصلحة (أملته الهوية الجماعية المشتركة بينهما) العروبة، و اتباع الولايات المتحدة الأمريكية لسياسات الهيمنة بعد نهاية الحرب الباردة يرتبط بهويتها الجديدة التي أكسبتها دور دركي العالم، و إذا كان البنائيون يعتقدون أن الهويات أسبق وجودا من المصالح من الناحية النظرية فإنهم يقرون بالتمايز و التشكيل المتبادل بينهما حيث يذهب واندت إلى أنه بدون المصالح لن تكون للهويات قوة دافعة و بدون الهويات فإن المصالح لن تكون لها وجهة"[2].

إذا كانت الهويات حسب واندت تشير إلى من نحن و من هم الآخرون؟ فإن المصالح تشير إلى ماذا يريد الفاعلون؟ إنها تعني الحاجات و الرغبات التي تسعى الدول إلى تحقيقها، وهناك نوعان من المصالح : مصالح موضوعية و أخرى ذاتية، فأما المصالح الموضوعية فترتبط بتلك الحاجات الضرورية و الأساسية التي تقوم عليها الهوية بكل أشكالها و بدون ما تفقد الدول هويتها كالقول أن الدولة الحديثة ذات السيادة تقوم على مفهوم احتكار العنف المنظم (هوية ذاتية)، و الدولة الرأسمالية تقوم على منطق الفردانية و الملكية الخاصة، هوية النوع أو هوية الدولة المهيمنة تقوم على منطق فرض الهيمنة على الآخرين، أما هوية الدور كالدول الأوروبية التي تتضامن مع غيرها من دول أوروبا هوية جماعية، أما المصالح الذاتية فتتعلق بتفضيلات الفاعلين و قناعاتهم حول الكيفية التي يمكنهم بها تلبية حاجات هويتهم و ضروراتها[3]. بالإضافة إلى ذلك فهوية الدولة تشترط من خلال افتراض ضمني مفاده أن الدولة تتميز عن المجتمع المحلي من حيث التأثير كالسلطة التي من المفترض القيام بها، هذا التمايز يقدم للدولة باعتبارها الجهة الوحيدة للسلطة

---

[1]- Ibid,p48.

[2]–حسن الحاج، مرجع سابق،ص172.

[3]- Christian Reus-Smit,Op.Cit,p 197

في إطار سياسات تتضمن عدد وافر من الفواعل، الفردية أو الجماعية، يسهل عملية تحليل العلاقات بين الدولة و المجتمع من حيث الصراع والوئام، و عندما ينظر إليها من منظور خارجي و دولي تظهر الدولة ككل موحد تتميز بسيادتها و تفردها من خلال الاعتراف المتبادل من قبل كيانات أخرى مشابهة[1].

فإذا كان العقلانيون يعتبرون أن مصالح الدول و هوياتها هي معطاة و محددة مسبقا بالتالي لا يطرحون أي أسئلة بشأنها فإن البنائيين يطرحون هذه المسألة و يبحثون في الكيفية التي تتشكل بها هذه الهويات والمصالح، و عليه فالسؤال الأساسي الذي يطرحه البنائيون لا يتعلق بمعرفة لماذا يختار اللاعبون سلوكا معينا؟ وإنما كيف يكون اللاعبون هوياتهم ومصالحهم قبل أن يختاروا سلوكا معينا؟[2].

البنائية الاجتماعية لواندت تأكد على أن الهوية هي مركز لفهم سلوك الدولة، و نموذج الهوية حسبهم لا يزال غير معروف كيف تتشكل الهويات، و كيف تتفاعل في المجالات المحلية و الدولية للتأثير على الهوية أو حتى كيفية تحديد و قياس الهوية، فإذا كانت الهوية هي متغير رئيسي لشرح السلوك السياسي،الاقتصادي والاجتماعي، كيف تختلف، لماذا تختلف و كيف يمكن تحديد هذا الاختلاف؟،فقد أجرى الباحثون تحليلا لنحو 600 من مقالات العلوم الاجتماعية التي تستخدم الأفكار على أساس الهوية،وتمييزها وجهين من الهوية الاجتماعية:المحتوى الذي يشمل المعايير التأسيسية، المقارنات العلائقية مع فئات اجتماعية أخرى، النماذج المعرفية، و الأغراض الاجتماعية؛ أما التضاد يتطلب دراسة ما إذا كان أو لم يكن أعضاء المجموعة الاتفاق على المحتوى للهوية[3].

فحسب **الشكل رقم (06)** تعتبر الأطر و المتغيرات المثالية المتجسدة في قوالب القيم و الثقافة و غيرها من الأبعاد و المعتقدات القيمية،تضطلع بدور رئيس في تحديد و ضبط الهويات و بناء المصالح، إذ تعطي إنزالا لها على ارض الواقع في شكل سلوكات الغرض منها تلبية مطالب دول أو مجموعات، كما وتعطي مبادئ و ركائز واستراتيجيات نابعة من معتقداتهم، هذه المعتقدات تحدد إن لم نقل تصوغ بطريقة أو بأخرى قراراتهم وقناعاتهم و توقعاتهم في معالجة ظاهرة ما، فعلى سبيل المثال لا الحصر نجد قناعة السوفيات حول عدم فعالية تبني المقاربة الصلبة للاحتفاظ بأوروبا الشرقية و إبقاءها داخل الطيف السوفياتي، هذه القناعة كانت وليدة تغير كان قد حصل في معتقداتهم و أفكارهم، و عليه فالتمايز في الثقافية، الإيديولوجية و الأفكار وكل العوامل القيمية يخلق بدوره تمايزا و تباينا بين الدول أو المجموعات العرقية التي تتقاسم هوية ثقافية، هذه الأخيرة قابلة للتحول و التغير تبعا لتغير الظروف السوسيو–تاريخية التي تحكمها العوامل المثالية مسبقا.

---

[1]- Maxym Alexandrov,Op.Cit,p07.
[2]- Christian Reus-Smit,Op.Cit,p 197
[3]- Adel Altoraifi,Op.Cit,p42.

وعليه فسلوك الدول يكون استجابة لمصالحها و التي بدورها تعتبر انعكاسا للشعور بالاختلاف الهوياتي والثقافي.

إن السؤال المركزي يتعلق بالفترات الزمنية التي تشكلت و تعبر عنها هوية الدولة بالنسبة للكثيرين (إن لم يكن معظم) من باحثي العلاقات الدولية هوية الدولة هي مفهوم نسبي،بطيئ التشكيل و ثابت، و هذا يحد من فائدة هوية الدولة كأداة لفهم السياسة الخارجية لدولة ما، حيث حقيقة أن معظم هويات الدولة و غالبا ما تتشكل على مدى فترات طويلة من الزمن دون أن تتغير و مع ذلك في الدول التي تشهد تغيرا سريعا أو جذري، فمفهوم هوية الدولة قادر على استيعاب فكرة أن الهوية قد تتغير نتيجة ليونة و سرعة بعض الظروف[1]. حيث يرى واندت أن هوية الدولة تحدد مصالحها و بالتالي أفعالها و هو يميز بين هوية الدولة المشتركة، أو ذاتية الإنسان، المادة، الخصائص الأيديولوجية، و الهوية الاجتماعية مرتبطة بمعنى حركية الذات للفاعل بناء على إدراك و تصور الآخرين، أما هوية الدولة المشتركة مرتبطة بمصالح تركز على التفاعل الاجتماعي الدولي و فكرته بسيطة نسبيا تتضمن العلاقة بين الدول و المؤسسات الدولية كهياكل تشكل من خلال إبراز شرعية الفاعلين في السياسة العالمية و سلوك الدولة بدورها تنتج المؤسسات الدولية وبهذا تفسر التغيرات في هوية الدولة[2]. حيث تتميز الهويات بميكانيزم إعادة الإنتاج للذات المتأصلة في الأفراد أو الجماعات و بذلك تنفى عنها الصفة الفطرية الطبيعية، و بالتالي فهي علاقات اجتماعية تتأثر بالتغير الزمني و بالتالي الإرتباط بالأهداف الأساسية للدولة كالأمن، الاستقرار و التنمية، و التي تنبع من خلال الهوية المؤسسية لها التي تدرك من طرف البنائيين على أنها مجموعة مكونة من المصالح و الهويات و تتفاعل باستقرار نسبي و ثابت في العديد من الحالات،بالتالي فالهوية الاجتماعية هي الركيزة الأساسية لتحقيق هذه الأهداف و بناء المصالح الخاصة للدول في مقابل الصورة التي تدركها الدول عن بعضها البعض، فالمؤسسة عملية تمازج مركب داخلي لاستيعاب الهويات و المصالح بين معطيات معرفية و كيانات إدراكية و بين الأفكار الخاصة بالفاعلين التي يقدمون من خلالها صورا مختلفة حول ديناميكية العالم و لا يرتبط فقط هذا الاستيعاب بالنطاق الخارجي الذي يؤثر في السلوك الخاص بالفواعل بل بمستويات و نطاقات أخرى[3].

من هنا الهوية حسب البنائية تأتي من المثل التي تنطلق من معايير اجتماعية التي تعين التوقعات المشتركة بالسلوك الأمثل بهوية معينة و تأخذ المثل شكلين؛ فهي تعمل كقواعد معرفة و بالتالي: منشئة لهوية و في هذه الحالة فإنها تفرز فاعلين جدد أو مصالح، أو مجموعة من الأفعال، كما أنه في بعض الحالات تعرف

(1)- Idem.
(2)-Ibid,p44.
(3)-Maxym Alexandrov,Op.Cit,p16.

هوية الفاعل التي من خلالها يمكن تحديد ما هي الأفعال التي تجعل الفاعلين الآخرين يقرون بهوية معينة،وبهذا فهي مرتبطة مباشرة بالهويات الجماعية و ذات صلة بالمصالح الخاصة فالمصالح منشئة لبعضها البعض،وأحيان أخرى فإن المثل منظمة تحدد ما هو المطلوب أن تفعله الهوية، فهي تشكل نموذجا ينبغي الإقتداء به كما أنها تساعد الأفراد في تحديد أفضلياتهم، أو فهم العلاقة السببية بين أهدافهم والخيارات السياسية المتاحة لهم للوصول إلى هذه الأهداف حيث تأتي أهمية المثل هنا عندما ينعكس المبدأ القيمي الذي يحملونه على الخطط السياسية التي يستخدمونها لتحقيق أهدافهم[1].

فهوية الدولة على الرغم من أنه تم إنشاؤها من قبل الجهاز السياسي للدولة ومن المهم أن نذكر أن مصدرا رئيسيا لتشكيل هوية الدولة يمكن أن يكون موجودا في مؤسسات الدولة التي تتعامل مع عملية صنع القرار حيث كل دولة لديها بنية خاصة بها من المؤسسات، وهو ما يعني أن كل بلد لديه أسلوب مختلف المؤسسات لتشكيل هوية الدولة.بالإضافة إلى هذا نجد واندت يرى أن فكرة الدولة كدولة ذات هوية ذاتية أو هوية تنظيمية تعتمد في الأساس على الهوية الجماعية للأفراد فهي التي تعطيها الكيان و المعنى[2].

الشكل رقم(06):بناء الثقافة كمنطلق معياري عند البنائينن.

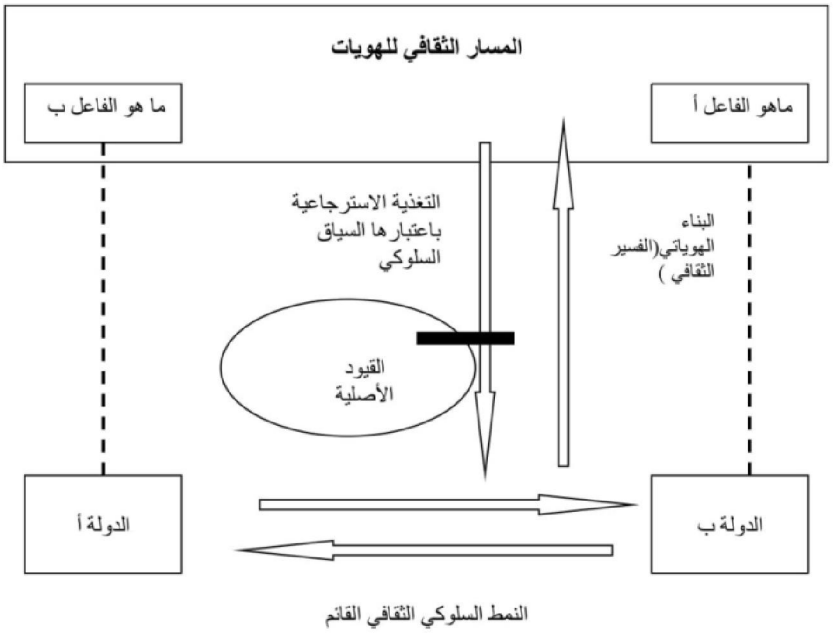

Source: Takeshi Uemura,Understanding Sino-Japanese Relations :Proposing a Constructivist Approach in Chinese Studies**.The Journal of Contemporary China Studies,**Vol 02, N 01,2013,p100.

(1)-Ibid,p17.
(2)-Adel Altoraifi,Op.Cit,p47.

المبحث الثاني:البنائية و النموذج متعدد المتغيرات في تفسير أثر العامل الإثني–الهوياتي في أزمة الدولة الإفريقية

ينطلق التحليل من البنائية كمقاربة للعقلانية المحدودة* **Limited rationality** في تفسير سبب انتشار العجز والأزمة في الدولة والعوامل التي جعلتها تهدد إمكانية بنائها؛وهي مقاربة تقف وسطا بين مسلمات العقلانية المطلقة** **Rationality**من جهة متمثلة في المقاربة الإفتعالية،حيث يؤكدون على أن انتشار هذه الظاهرة له بعدا سياسي،يرتبط بالطبيعة المرنة للنزاعات والحركيات الإثنية.في حين يذهب أنصار المقاربة غير العقلانية*** **Non Rationality** الوسائلية إلى التأكيد على العوامل التي ترتبط بالمسارات

* يرى أنصار العقلانية المحدودة أن المنظور الكلاسيكي قد بالغ في القول بعقلانية الدول كفاعل في إشكالية النزاعات الإثنية،وفي كون القرابة الإثنية ما هي إلا تبرير لسياسة مصلحية،كذلك المنظور اللاعقلاني فقد بالغ هو الاخر في جعل الدول فواعل لاعقلانية تحركها المشاعر والقيم الثقافية،و تستجيب في تدخلها الخارجي للمتغيرات الداخلية.لذلك يرى انصار هذا المنظور أن أصل أزمة الدولة و النزاعات الإثنية للدول هو العقلانية غير أن هذا لا ينفي كونها في العديد من القضايا والازمات تقوم بسلوكيات لاعقلانية.

** يعتبر المنظور العقلاني من أقدم منظورات العلاقات الدولية،حيث تطور في ظل الواقعية و الدراسات الاستراتيجية،رغم كونه أقدم من ذلك،فقد استعمل في دراسات التاريخ الدبلوماسي و الصحافة السياسية و هو النموذج المستعمل حت في تحليل العامة للعلاقات الدولية يقول أليسون حت عامة الناس يشخصون الفواعل العقلانية و يتكلمون بأهدافها و خياراتها و هذا لا يعني أنهم عل دراية بذلك.ففي دراسة ستانلي هوفمان ركز عل النموذج العقلاني عند تحليله لسلوك الولايات المتحدة الأمريكية في حنوب شرق اسيا حيث اعتبره سلوك عقلاني الغرض منه التقليل من قوة حلف سياتو لتقوية النفوذ و التدخل الأمريكي و سم نموذجه بإعادة البناء التصوري و هذا ما تتبناه كذلك توماس تشيلينغ في كتابه استراتيجيات الصراع حيث يقول إن افتراض السلوك العقلاني لا يكون فقط كفعل ذكي و لكن أيضا كسلوك مبني عل حساب واعي للمنافع،قائم عل حسابات مؤسسة عل نظام داخلي واضح.إلا ان المنطلق النظري واحد حيث نلاحظ تشابه كبير بين نموذج شيلينغ حل المعضلات و نموذج هوفمان إعادة البناء التصوري و الاستجابة العقلانية لهانز مورغانتو أو بلغة اخر نموذج لاعب الدوارة لهوفمان،و رجل الدولة العقلاني لمورغانتو وصولا إل نظرية اللعبة لتشيلينغ.

*** يشير المنظور اللاعقلاني إل كل النظريات و الدراسات التي تتقاسم فرضية أن السلوك النزاعي ليس سلوكا عقلانيا قائما عل حسابات دقيقة موجه لتحقيق أهداف مصلحية واضحة،بقدر ما هو نتيجة لمتغيرات لاعقلانية أساسها البيئة الداخلية(متغيرات فردية،سيكولوجية،متغير الإحباط الإجتماعي،المتغير الاقتصادي،التحديث،الصراع الطبقي).يرى المنظور العقلاني العديد من النظريات الجزئية القائمة عل متغيرات داخلية،حيث تحاول ربط السلوك النزاعي الذي تتخذه الدول بالمتغيرات الداخلية،عل غرار التنافس بين البيروقراطيات،طبيعة النظام السياسي،سيكولوجية صانع القرار،الأزمة الداخلية،إحباط المجتمع ،الصراع الطبقي،اختلال البن الداخلية،تنافس النخبة.رغم اختلافها في البناء النظري إلا أنها تتفق حول العديد من الأسس التي تجمعها سويا،من بينها كون الفاعل في النزاع ليس عقلاني و ليس موحد،و ان السلوك النزاعي ناتج عن تأثير البيئة الداخلية و ليس الخارجية،و ان التحليل لا يقتضي التركيز عل الفعل بحذ ذاته و لكن على المتغير الداخلي الذي انطبق عنه،فلا يمكن أن تتفق نظريات المنظور الواحد في كل الجزيئات عل غرار ما اكد توماس كون فهم يتقاسمون الخطوط العريضة التي تميز الظاهرة،و تحدد ملامحها الرئيسية، أم الاختلاف فيمتد إل التقنيات و متغيرات التحليل.

العادية للعولمة،وزيادة حجم التواصل والاتصال الدولي **Inter-state relations** وعبر الوطني **Transnational relations**.يثير موضوع الدراسة جدلا أكاديميا في الحوار البنائي الابستيمولوجي–الأنطولوجي بين الفاعل **Agent** و البنية **structure** التي تقوم على مسلمات البنائية **Constructivism**فيؤكدون على تداخل العوامل العقلانية واللاعقلانية في تفسير هذه الظاهرة وكيف يمكن للدولة انطلاقا من مقاربة العقلانية المحدودة من بناء إدراك سليم لأسباب انتشار هذه الأزمة الإثنية–الهوياتية في الدولة كأساس لرسم سياسات فعالة لمواجهتها.

المطلب الأول:نقد المقاربة البنائية لمسلمات المقاربة الوسائلية والافتعالية في تفسير العلاقة بين العامل الإثني–الهوياتي و أزمة الدولة في إفريقيا.

البنائية تقوم على مسلمة أساسية أن القيم هي ضوابط سلوكية تصنع الهوية التي هي أساس دوافع السلوك هذه القيم متجدرة متأصلة،كامنة ومترسبة في النسق الاجتماعي،بمعنى أن مستواه في التحليل هو المجتمع.هذا الترسب للقيم يتحول إلى مؤسسات،هيئات،على المستوى السياسي، يتحول إلى بنية وعلاقات اقتصادية على المستوى الاقتصادي وأيضا إلى انتماءات وإقصاءات إثنية عرقية و ثقافية على المستوى الاجتماعي، و انشطار هوياتي للدولة على المستوى الثقافي– الهوياتي.

يمكن تصور مخطط بدوائر دائرة مركزية هي القيم والهوية الكامنة في النسق الاجتماعي، تتفرع من جوانبها الأربع دائرة تشمل البناء الاجتماعي للدولة، البناء السياسي–الأمني، البناء الاقتصادي، و البناء الهوياتي.تعتمد الدراسة على المقاربة البنائية في تفسيرها لأسباب النزاعات الإثنية وكدا ظاهرة مشكلة أزمة وبناء الدولة أو البنى الأولية التي تقوم على عملية بناء الدول، بأبعادها السياسية،الاجتماعية،الاقتصادية والأمنية.

أولا:إشكالية تفسير النزاعات الإثنيةمن منظور المقاربة الإفتعالية و الوسائلية في مقابل البنائية داخل الدولة

و هي مقاربة تقف وسطا بين مسلمات المقاربة الإفتعالية **Primordialism appraoch** التي تجعل الاختلاف الإثني في حد ذاته عامل مفسر لإثارة النزاعات الإثنية و عامل من العوامل الكامنة كخلفية أساسية للنزاع الإثني.فمن خلال الأبحاث والدراسات تم اكتشاف ان هناك العديد من الجماعات الاثنية و لفترات زمنية طويلة عملت على التمازج و الإئتلاف فيما بينها مما يكشف لنا عدم قدرة هذه المقاربة على تحليل و تفسير العلاقة الزمنية الوجودية للتكوين الأولي للجماعات الإثنية أم النزاع الإثني[1].

[1]-Ashley Tellis and Thomas Szayna and James Winnefeld,Anticipating ethnic conflict.Rand,1997,p02.

يتمحور منطق أنصار هذه المقاربة حول فكرة مفادها أن النزاع الإثني هو نتاج و إفراز للتباين الإثني، إذ تصبح الجماعة الإثنية بذلك فاعلا و التمايز الإثني عامل أساسي يتم بموجبه تفاعلات النزاع الإثني، و في هذه اللحظة تتفرد الجماعة وتتميز بخصائص،فتصبح بذلك موردا لأفرادها بقيم الولاء و الشعور بالانتماء ما يقوي الروابط العرقية بينهم (الأفراد)، هذا الشعور وبزيادته يسم علاقة الفرد بالفرد الآخر بالعداوة في سياق طردي،إذ يتزايد هذا الشعور بالموازاة وزيادة العداوة تجاه الأخر،ليصل إلى الانتماء في أقصى معانيه و هو حالة التعصب إلى الجماعة[1].

فالمشاعر الإثنية تعتبر متغيرا ناظما ومحددا لسلوك الجماعة معتقدين بذلك أن الموروث التاريخي أو الأحقاد التاريخية هي مصدر الانتماء و الشعور الهوياتي وفي نفس الوقت جسرا رابطا للنزاعات الإثنية الحالية بخلفياتها ومرجعياتها التاريخية–الثقافية[2]. إذ يذهب في نفس هذا الاتجاه صاموئيل هنتنغتون مؤكدا ذلك بقوله:" يكشف الناس هويات جديدة عادة ما تكون قديمة، هم يسيرون تحت أعلام جديدة،عادة ما تكون قديمة،لتؤدي بدورها إلى حروب مع أعداء جدد،هم في حقيقة الأمر أعداء قدامى" [3].

توثق الجماعة الإثنية الحد الفاصل بينها وبين الجماعات الأخرى أو ما يعرف بحدود التقسيم على أساس التمايز والاختلاف، فتحد الأنا و الذي ينساق تحت إطار المجموعة وتضبط ما هو خارج المجموعة بالطبع يخضع هذا التقسيم لأسس هوياتية ثقافية،وعليه فعملية ضبط حدود التقسيم تستند لعامل الانضمام وذلك بالاستقطاب للداخل،وعامل الإقصاء كذلك ما يعني التهميش و الرفض للخارج[4].إذ انه وبعد حشد الأفراد للداخل بدافع الانتماء عن طريق آلية الانضمام،تتبقى عناصر تقصى و ينفر منها وفق آلية الإقصاء، هذه الأخيرة ستكون من منظور الجماعة الأخرى عكسية، ما يعني إن هذا الإقصاء يعتبر عند مجموعات أخرى انضمام و العكس صحيح،وعليه ومن منظور هذه المقاربة و بغية تفسير النزاع الإثني وفقها يجب اعتماد المجموعة الإثنية كوحدة تحليل **The unit of analysis**[5]،إذ على الباحث أن يشخصها(المجموعة الإثنية) بمنظار ثقافي وعمق تاريخي وفهم علاقاتها التاريخية مع المجموعات الأخرى، و سلك "صاموئيل هنتنغتون" هذا النهج في طرحه "صدام الحضارات" على مستوى نزاعات خطوط التقسيم،حيث إخضع تصنيف الدول والجماعات الإثنية لوحدة قياس مفادها الانتماءات الحضارية،مؤكد بذلك أن السبب المغذي

---

(1) -Ashley Tellis,Thomas Szayna, and James Winnefeld, Op.Cit,p 05.

(2)-Ibid,p 06.

(3)–هانتغتون صاموئيل ، **صدام الحضارات و إعادة صنع النظام العالمي** . تر: الشايب طلعت، ط2 ،سطور، القاهرة 1997،ص 36 .

(4) -Ashley Tellis, Thomas Szayna, and James Winnefeld,Op.Cit,p 04.

(5) - Ibid,p05.

للنزاع هو التباين في الانتماء الحضاري بين الوحدات السياسية حيث يقول:"إن المصدر الأساسي للصراعات في العالم لن يكون بالدرجة الأولى أيديولوجيا ولا اقتصاديا،إن المصدر الأساسي للخلاف سيكون ثقافيا"[1].

وتقدم الافتعالية إطارا تحليليا أن الهوية الإثنية هي عملية تجسيدية حيث أن هذه العضوية تكون عند الولادة وبالتالي يصعب تغييرها.ويفترض أن الروابط الإثنية متأصلة فينا كبشر و لدينا روابط طبيعية عميقة تربطنا ببعض الناس وتنتج انقسامات طبيعية مع الآخرين سواء على أساس العرق،الدين،اللغة أو الموقع[2].

بالتالي فإن المجموعات الإثنية ثابتة وتنتقل عبر الأجيال ففي نظر فان دن بيرغي**Van den Bergy** العلاقات الإثنية هي جزء من الأساطير بدلا من الواقع البيولوجي و يؤكد أن البيولوجيا عنصر لا يتجزأ من الهوية الإثنية، إذ لا يمكن أن تؤمن الأسطورة إلا إذا كان أعضاء مجموعة إثنية متشابهين بشكل كاف في المظهر المادي و الثقافة و عاشوا معا و تزاوجوا لفترة كافية لكي تكون الأسطورة قد وضعت قدرا كبيرا من الحقيقة البيولوجية حيث لا يمكن اختراع العرق و لكن يمكن التلاعب بها[3]. في المقابل يقول غيرتز **Geertz** أنه توجد داخل كل شخص روابط معينة يُستدل عليها من الشعور بالتقارب الطبيعي و الروحي تقريبًا و ليس من التفاعل الاجتماعي الذي يؤسس للعلاقات البشرية، هذا التقارب الذي يدوم مدى الحياة يمكن في ظل ظروف خاصة أن يؤدي إلى صراعات مع الولاءات الإنسانية الأخرى و خاصة أنها يمكن أن تدمر المجتمع[4].

تعتبر المقاربة الافتعالية المجموعة الإثنية ككيان موضوعي فالهوية الإثنية فطرية و هوية الشخص مع مجموعة إثنية محددة طبيعية و دائمة؛ من هنا يتم جمع الناس من نفس العرق معا بسبب التشابهات الجوهرية، من هذا المنطلق تعتبر الكراهية العرقية مثل الهوية الإثنية أبدية و غير متغيرة، فالدافع إلى الصراع الإثني يأتي تماما من الأفراد و هو تعبير عن ولاءه لجماعته العرقية و الكراهية الناتجة عن الآخرين.

فالعلاقات و التظلمات الإثنية* يمكن التلاعب بها من قبل النخب و لكن هذه العلاقات مشروعة بطبيعة الحال من قبل الأشخاص المعنيين، و هي ليست مخلوقة بأي شكل من الأشكال لتحقيق مكاسب سياسية.

---

(1)-هانتغتون صاموئيل،مرجع سابق،ص 40.

(2)-Dodeye Uduak Williams,How useful are the existing theories of ethnic conflict?. **Academic Journal of Interdisciplinary Studies**,Vol 04,N 01,2015,p147.

(3)-Ibid,p148.

(4)-Viera BAČOVÁ,The Construction Of National Identity on preimordialism and instrumentalism.Humain affaires,1998,p31.

* لمزيد من التفاصيل يمكن الإطلاع على المراجع التالية:

-Perez Anthony and Hirschman Charles,The Changing Racial and Ethnic Composition of the US Population:Emerging American Identities.**Population Development Review**, Vol 35,2009.

في حين أن جميع المقاربات الافتعالية تشترك في هذه الافتراضات الأساسية و لكن توجد النسخة الأكثر تطرفا من هذه النظرية هي الإفتعالية البيولوجية التي تقدم فكرة أن الجماعات و الأمم الإثنية ينبغي أن ينظر إليها على أنها أشكال من جماعات الأقارب الموسعة، وأن كلا من الدول و الجماعات الإثنية إلى جانب الأجناس الأخرى يجب أن تكون في النهاية من محركات تناسلية وراثية فردية ، أما الهوية الإثنية بالنسبة لهم هي فريدة من نوعها و خالية من الزمن و ثابتة مع حدود اجتماعية متميزة، إن الخلافات الإثنية ينظر إليها على أنها أسلاف عميقة لا يمكن التوفيق بينها،وينشأ هذا الصراع الإثني بشكل طبيعي ولا محالة من الكراهية القديمة بين المجموعات الإثنية [1].

تفسر الإفتعالية الخوف من الهيمنة أو الطرد أو حتى الانقراض الذي يقع في قاعدة معظم الصراعات الإثنية وتكشف عن الارتباط بالمعتقدات التي تثير عمق العاطفة و الكثافة الشديدة التي تدفع الفظائع العنيفة المرتكبة في هذه الصراعات، كما يلاحظ كونور فإن الإفتعالية تفسر المشاعر التي أدت إلى مذبحة البنغاليين من قبل الأساميين أو البنجابيين أو السيخ في عام 1971 والمعروفة بأنها واحدة من أسوأ عمليات الإبادة الجماعية في التاريخ أو الإبادة الجماعية في رواندا عام 1994*.

إن أعمال الاغتصاب (من الرجال والنساء والأطفال) والإبادة الجماعية،القرصنة والنزوح الجماعي والتعذيب والقتل الوحشي والعديد من أشكال الفظائع التي لا توصف التي ارتكبت في صراعات مثل يوغوسلافيا ورواندا وجمهورية الكونغو الديمقراطية ويمكن وصف الكونغو على أفضل وجه بأنها سلوك مدفوع عاطفيا من مشاعر الخوف والكراهية والقلق. قوة هذه النظرية هي أيضا ضعفها والسبب في أنها كانت مصداقية جدا وهو يميل إلى التأكيد على عدم عقلانية العنف الإثني،وهو يميل نحو فكرة السلوك الهمجي الناجم عن وراثيا، الذي يعرض صورة اليأس واعتبر الصراع الإثني دائم وغير قابل للتصرف.

حيث تتجاهل الإفتعالية العمليات الهيكلية،الاقتصادية و السياسية التي تنفجر فيها هذه الصراعات وتعني ضمنا أنه في المجتمعات غير المتجانسة إثنيا،سيكون هناك حتما صراعات إثنية عنيفة بشكل طبيعي ولا محالة، لكن هذه ليست حقيقة بالنظر إلى أن بعض المجتمعات مثل بوتسوانا و هو بلد غير متجانس، مقارنة بالعديد من البلدان الإفريقية التي لها علاقات إثنية سلمية، فعلى سبيل المثال فإن أحد التفسيرات المتعلقة

=-Poata-Smith,Evan,Emergent Identities:The Changing Contours of Indigenous Identities.in Aotearoa/New Zealand.in M. Nakata, M. Harris and B. Carlson,**The Politics of Identity: Emerging Indigeneity**.Sydney E-Press,2013.

[1]-Dodeye Uduak Williams,Op.Cit,p148**.**

* لمزيد من التفاصيل حول هذه الفكرة يمكن الإطلاع على المرجع التالي:

-Weitsman Patricia A.The Politics of Identity and Sexual Violence: A Review of Bosnia and Rwanda.**Human Rights Quarterly**,Vol 30,N 03,2008.

بالعلاقات العرقية السلمية في قضية بوتسوانا هو أن لها تمايزا إثنيا قائما على أساس دستوري وإن لم يكن كاملا.

إذا تعتبر الحجج المقدمة من طرف المقاربة الافتعالية لا تفسر توقيت اندلاع العنف على سبيل المثال لماذا أصبحت الهويات العربية الإفريقية في صراع دارفور عام 2003 هذه الفكرة العرقية المستندة إلى الوراثة لا تعالج بشكل كاف هذه الأنواع من الأسئلة[1].

مع ذلك على الرغم من أوجه القصور فإن المقاربة الإفتعالية مفيدة في شرح البعد العاطفي للصراعات الإثنية تقدم نظرة ثاقبة لسلوك الجماعات الإثنية التي تحركها العاطفة، حيث أن قوة الإثنية تكمن في قدرتها على إثارة العاطفة والالتزام بمجرد أن يؤخذ هذا على نحو خاطئ يؤدي إلى صراعات عنيفة، حيث يمكن بسهولة أن تكون القضية الرواندية حالة تثبت التوضيح البدائي بالنظر إلى الانقسام الواضح بين الهوتو والتوتسي ودور المظالم والكراهية القديمة، لكن في حين أن الإثنية البدائية تؤدي دورا هاما لم يكن لها دور حصري في هذا الصراع، كان التلاعب بالنخبة سمة رئيسية أيضا في رواندا حيث لعبت النخب السياسية دورا مركزيا وأعربت عن هذه الهويات من خلال تسييس هذه الخلافات كما يتصور هورويتز وتنعكس قوة الإثنية في الهياكل التنظيمية والسياسية الاقتصادية داخل المجتمعات المقسمة والمجزأة إثنيا[2].

أما المقاربة الوسائلية **Instrumentalism approach** أو المنظور اللاعقلاني الذي يرى في عامل الاختلاف الإثني مبرر فقط للصراع المصلحي بين النخب السياسية التي تتنافس و تتصارع على السلطة[3].حيث تنطلق من فرضية أساسية أن متغير أو عامل القرابة الإثنية كمتغير مستقل يجعل دول مجاورة كمتغير تابع بهدف حماية أقليتها إلى التدخل الخارجي[4].فالافتراض الأساسي في هذه المقاربة ينطلق من فكرة أساسية هي أن النزاع العرقي يكون نتيجة لافتعال الفواعل السياسية الداخلية أو الخارجية و ليس نتيجة الاختلاف الإثني[5]. أما كمنظور عقلاني ينطلق من فرضية أن عقلانية المصلحة تجعل الدول تتدخل في النزاع الإثني و تبرر من خلالها سلوكها الخارجي و بالتالي التدخل لا يحركه عامل القرابة الإثنية،وجود علاقة تلازمية بين التدخل الخارجي وعامل القرابة الإثنية يؤدي إلى مسار تنازلي لانتشار حدة

---

(1)-Dodeye Uduak Williams,Op.Cit,p148.

(2)- Idem.

(3)-Ashutosh Varshney,Ethnicity and Ethnic Conflict.in:Carles Boix and Susan Stokes,**The Oxford Handbook of Comparative Politics,**Oxford Univercity Press,2007,p280.

(4) -Ibid,p281.

(5)-Erin Jenne,Political Opportunism and Ethnic Mobilization:A Triadic Model for Predicting the Ethnicization of Politics in New States.in:
http://www.sscnet.ucla.edu/soc/groups/scr/jenne.pdf.p08.

النزاع الإثني بالتصادم بين الجماعات الإثنية بسبب الإفتعال الخارجي[1].فالدول هي الفواعل الرسمية و المركزية في النزاع و لا يمكن اعتبار الجماعات الإثنية ولا عامل القرابة متغيرات مستقلة تحدد وتفسر استمرارية طبيعة النزاع و تدخلات الأطراف الخارجية،و بالتالي يمكن الاستنتاج بوجود علاقة مركبة بمنطق تبريري بين سياسات الدول باستغلالها الجماعات الإثنية[2].

ترى المقاربة الوسائلية أن العرق ليس متأصلا في الطبيعة البشرية ولا قيمة جوهرية،وينظر إلى الإثنية على أنها أساس استراتيجي للائتلافات التي تبحث عن حصة أكبر من القوة الاقتصادية أو السياسية الشحيحة،ولذلك فهي أداة لتقييد الموارد على عدد قليل من الأفراد[3].

في المقابل تذهب المقاربة الوسائلية إلى أنه من المنطقي للأحزاب أن تنظم على أسس إثنية اعتمادا على الفائدة التي تجلبها لهم،وبالنظر إلى أن العديد من النزاعات الإثنية والحروب الأهلية تحدث فيما يتعلق بفرص افتراض السلع الأولية،فإنهم يجادلون بأن الجشع أقوى من التظلم كسبب قوي للنزاع العرقي.ونتيجة لذلك،ينشأ نزاع إثني بين الوكلاء العقلانيين على الموارد الشحيحة التي تقودها أهداف القادة السياسيين لتحقيق مكاسب سياسية أو اقتصادية أو التلاعب المتعمد القائم على قرار عقلاني بالتحريض على العنف الإثني أو تشجيعه.ولذلك،فإن الصراع الإثني هو نتيجة النشاط العقلاني الذي يقوم به الفاعل لاهتمام واسع النطاق مثل الرخاء والسلطة والأمن.وإلى جانب تفسير دور التلاعب بالنخبة في الحروب الإثنية، فإن فائدة هذه المقاربة تكمن أيضا في تفسير سبب اختيار بعض المجتمعات المجزأة إثنيا للقتال أو اختيار التعاون بدلا من القتال ويقال إن هذا القرار يعتمد على حسابات التكاليف والمنافع التي تقوم بها المجموعات، و هكذا عندما تكون تكلفة التعاون أكثر من الفوائد المتصورة،فإن الصراعات الإثنية تميل إلى أن تكون لا مفر منها [4].

تشرح هذه المقاربة أيضا أن بعض الناس يشاركون في العنف العرقي حتى عندما لا يكونوا مقتنعين شخصيا ولكنهم يتبعون الحشد، تبعا لهذه الفكرة يجادل هاردن بأن التعبئة الإثنية هي لعبة التنسيق التي تبرز العقلانية للتعاون طالما كنت ترى الآخرين تتعاون.وبالمثل، يقول كولير وهوفلر أن تكاليف الفرصة البديلة للمشاركة في التمرد منخفضة،والفوائد من حيث وجود حصة في الغنائم غالبا ما تكون كبيرة جدا، حيث غالبا ما يوصف الصراع في جمهورية الكونغو الديمقراطية أساسا بأنه نتاج تلاعب النخبة، فشل الدولة و الاستغلال غير القانوني للموارد المعدنية، لقد كان تأثير هذه الفكرة على حل هذا الصراع تركيزا ضيقا على استراتيجيات بناء الدولة وإعادة الإعمار مع تقديم اهتمام غير كاف للتباين بين الهوية الأساسية.

---

(6)-Ashley Tellis,Thomas Szayna, and James Winnefeld,Op.Cit,p03.
(1) -Ibid,p04.
(3)-Varshney Ashutosh,Op.Cit,p12.
(4)-Dodeye Uduak Williams,Op.Cit,p148

إذا كان كل السلوك في الصراع الإثني يفسر على المستوى الفردي على أنه يهيمن على الرغبة في تحقيق مكاسب المادية الفردية من عدد قليل من النخب،وتفكير أعضاء هذه الجماعات الإثنية في الوسائل مثل الاغتصاب والإبادة الجماعية والتعذيب التي تسهم في تحقيق هذه المكاسب.حيث يزعم أن الاغتصاب في الحرب هو في بعض الأحيان أداة سياسية لترهيب وإذلال وتقويض العدو كما حدث في حالة الصرب خلال الحرب البوسنية التي كان هدفها اغتصاب النساء المسلمات البوسنيات،أو حالة رواندا حيث وصفت الإبادة الجماعية بأنها استراتيجية سياسية من قبل النخبة لشراء الولاء من خلال السماح لإبادة الآخر.في حين أن هذه الحجج معقولة و لكن غير مكتملة دون المحتوى العاطفي،و يطرح السؤال لماذا من السهل تعبئة المشاركة الجماهيرية بفعالية على أسس إثنية؟ كيف تعرف النخبة أنها يمكن أن تستخدم العرق بشكل فعال لهذه المكاسب؟.هذه المشاعر والمشاعر الجماهيرية المرتبطة بالهوية الإثنية لا تصنعها النخب، إلا أنها تعترف بها وتناشدها [1]. و هذا لا يعني أن التلاعب بالنخبة أو الرغبة في تحقيق مكاسب مادية ليست سببا هاما للصراعات الإثنية،بل أن استراتيجيات النخبة المحافظة على السلطة النزيهة وحدها لا تكفي لمعالجة تعقيد هذه الظاهرة.

فالنزاع الإثني يبدأ بالانتشار وفق مؤشر التصاعد من المستوى الجماعات الإثنية إلى المستوى الإقليمي ويصل إلى المستوى الدولي، فالروابط الإثنية تعمل على تقوية الولاءات و المشاعر بالإنتمائية للجماعة الإثنية،وهذا يخلق ما يسمى بالمركزية الإثنية* **Ethnocentrism** في مقابل الجماعات الأخرى بزيادة العداوة بين الجماعات الإثنية[2].تلعب دول الجوار دورا فعالا في عملية نشوب النزاعات الإثنية لتحقيق أهداف إستراتيجية تكسب هذا النزاع الطابع الدولي،حيث تركز هذه المقاربة على عامل الجوار كمتغير ديناميكي يساهم بقدر كبير في جعل دول القربى فاعلا رئيسيا في تأجيج المشاعر الإثنية و الهوياتية من

---

[1]-Dodeye Uduak Williams,Op.Cit,p148

* ظهر مصطلح المركزية الاثنية أول مرة عام 1906عند عالم الاجتماع الامريكي وليام سامر، بحسب تعريفه المركزية الاثنية هي المصطلح التقني الدال على تلك النظرة الى الأشياء التي ترى أن مجموعتنا الخاصة هي مركز الأشياء كافة بحيث نقيس المجموعات الاخرى بناءً عليها، لذلك تجد بعض المجموعات الثقافية أو العرقية أو الدينية تتفاخر و تتباهي بقيمها و تدعي فيها النقى، و تنظر لقيم الآخرين المختلفين عنهم بنظرة احتقار وتعتبر عوائدها الخاصة هي وحدها الصالحة.المركزية الاثنية بصورة عامة يمكن تعريفها على انها انغلاق مجموعة إثنية أو دينية حول نفسها دون انفتاح لمجموعات اخرى مختلفة عنها،من منطلق هذا التعريف نجد أن الإنغلاق حول الذات يجعل المرء يعتقد أن القيم الثقافية التي تمتلكه أنقى و أرقى قيم ثقافية، وهذه الروح تجعله يمارس الاستعلاء العرقي أو الديني على الآخرين. لمزيد من التفاصل يمكن الإطلاع على المرجع التالي:

-Bizumić Boris,Theories of Ethnocentrism and Their Implications for Peacebuilding.in: Simić Volcic and other,Peace Psychology in the Balkans: Dealing with a Violent Past while Building Peace, Springer US,2012,pp35-56.

[2]-Dodeye Uduak Williams,Op.Cit,p148.

خلال الخطابات القومية التي تشجع الانفصال من خلال آليات سيكولوجية مأثرة بشكل مباشر في المخيال الهوياتي للجماعات الإثنية[1].إن الآليات الأساسية التي تستخدمها الفواعل على المستوى الداخل و الخارجي تتمثل في استغلال القيم،الانتماء والاختلاف الإثني هذا من منظور المقاربة الوسائلية.فبغية تحقيق الدول لمصالحها بالقوة كما تشير الواقعية تعتبر المسألة الإثنية والجماعات الإثنية فواعل محركة للنزاع بفاعلية كبيرة[2].

في حين يلعب التحريك الإثني السياسي **Political Ethnic Mobilization**المرتبط بالفواعل الداخلية المتمثلة في النخب والأحزاب والفواعل الخارجية(دولة قربى**Kin-state** ،دولة جارة **state– Neighbour**، دولة وطن **Home-state**، دولة أجنبية**Alien-state**) والذي يعني فاعلية تحريك المجموعات الإثنية والدينية في الساحة السياسية يعتمد على أن إذا كان المواطنون يشعرون أن الدولة أو جهة أخرى تخدم مصالحهم بشكل أفضل وبالتالي إخضاع هذه الجماعات الإثنية كأداة في يد الفواعل السياسية لتحقيق المصالح والأهداف نتيجة دوافع سياسية، كالبقاء في السلطة (بالنسبة لنخب)،أو تحقيق المصلحة الوطنية (بالنسبة للدول)[3].خلافاً عن التفسير الأولي للهوية السياسية، الهوية الإثنية والدينية تصبح ركن أساسي في بناء الهوية السياسية فقط عندما الدولة تفشل في تمثيل وتنفيذ ما هو في مصلحة المواطن.فالتحريك السياسي عامل محرض و استراتيجي فتحريك،تكوين و عملية بناء القيم الضمنية في الجماعة الإثنية ليست مهمة الدول أو النخب،لسبب إنها متواجدة في الجماعات الإثنية،فتقوم بوظيفة أكثر عمقا و تعقيدا من خلال عملية تنمية هذه القيم بوسائل مختلفة و يبرز ذلك كون كل النزاعات الإثنية الداخلية في النزاعات الحالية مقاتلين تابعين للجماعات الإثنية[4].

بالتالي فإن التعارض المصلحي بين النخب والدول حسب المقاربة الوسائلية هو الدافع الأساسي للنزاعات الإثنية،إذ أن البعد الثقافي الهوياتي و الانتماء لا تكون لها أية فعالية في إثارة هذه النزاعات بين الأطراف الإثنية بل هي مجرد متغيرات ضمنية محرضة على النزاع[5]. فالحركية التلقائية للجماعات الإثنية غير واردة بالمنظور الوسائلي، بسبب امتلاك الفواعل الداخلية و الخارجية لآليات و سياسات ذات منطق ممنهج تتحكم فيه الإستراتيجيات و الخطط المسطرة من طرف الفواعل السابقة الذكر.حيث تمتلك الفواعل إمكانيات قادرة على صناعة و إنتاج الصور النمطية المتصلة بالهوية و الثقافة عن الآخر بامتلاكها لوسائل التنشئة

(1)- Ashutosh Varshney,Op.Cit,p281.
(2)-Geiser Christian,Approches théoriques sur les conflits ethniques et les réfugiés.dans: **http://www.paixbalkans.org/contributions/geiser-parant_bosnie.pdf p10.**
(1)- Peter Vermeersch,Theories of ethnic mobilization:overview and recent trends.in: **http://soc.kuleuven.be/crpd/files/working-papers/wp03.pdf.p06**.
(4)-Ibid,p07.
(5) -Ashutosh Varshney,Op.Cit,p283.

والاتصال الداخلي و الخارجي عبر الإعلام الذي يؤثر في الرأي العام، بالإضافة إلى الإمكانيات العسكرية كالدعم المادي لمختلف الجماعات الإثنية، و الهدف هو تسيير العملية المصلحية وفق منطق سياسي تحكمي لكل المسارات الخاصة بالنزاع الإثني[1].

يعتبر دور النخبة كنسق كلي متغير تابع بالنسبة للمقاربة الافتعالية التي ركزت تحليلها على الجماعة الاثنية كفاعل مستقل،في المقابل ركزت المقاربة الوسائلية على البنية الاعلى للنزاع معتبرة النخب والدول فواعل رئيسية في حركية استمرارية النزاعات الإثنية، و أبعدت كل دور للعوامل الهوياتية–الإثنية،شكل هذا بروز المقاربة البنائية التي قدمت طرح تكاملي لكلا المقاربتين بهدف إيجاد منهج متسق و متكامل لتحليل ظاهرة النزاع الإثني و أثره في أزمة بناء الدولة بالدرجة الأولى.

أما بالنسبة **للبنائية** فالإثنية يمكن لها أن تتحول في ظل ظروف اجتماعية أو سياسية و بالتالي هي معطى لجماعة قابل للتحول نتيجة للاشتراك في ثقافة معينة، فهي تختلف في دراستها للنزاعات الإثنية عن المقاربة الأولية و الافتعالية، بحيث لا يمكن أن تكون الهوية الإثنية و النزاع ينبع من معطيات ستاتيكية ثابتة مرتبطة بالاختلافات،الانتماءات،و الشعور[2].فالهوية الإثنية متغيرة باستمرار نتيجة لظروف سوسيو–تاريخية تبعد عنها الطبيعة الثابتة،هذا عكس ما قدمه الافتعاليين فلا يمكن أن نلغي وجودية الجماعة الإثنية،والسبب كون الإثنية لها مسار استباقي من النزاع الإثني، فكون النزاع الإثني لم يتضمنه المجتمع لا يعني عدم وجود الإثنية ضمن النسق الاجتماعي[3]، بخلاف المقاربة الإفتعالية التي تؤصل النزاع الإثني في الضغائن والأحقاد التاريخية التي ترسخت في ذاكرة الأفراد،فإن البنائيين يرون ان التوجه التنازعي للهوية الإثنية ليس معط مسبقا بل تحكمي يديره القادة(الاتجاه الوسائلي) أو الأنظمة الاجتماعية أو الظروف،وفي هذا الصدد يقول فيرون **Fearon** أن بناء الهوية على أسس تنازعية تتحكم فيه ثلاثة عوامل:المنطق الخطابي السائد، الاتجاهات أو الميول النخبوية،والكيفية التي يتم بها تفسير العمل الجماهيري، إضافة إلى طبيعة التفاعل مع المجموعات الأخرى[4].

تقوم هذه العوامل كلها عل القوة في شقها المعرفي و التي تتحكم بها النخب الإثنية التي تسع لتحقيق مصالح خاصة،وهم يعتمدون في عملهم على الإطار الإثني، لأنه يسهل التنسيق الداخلي يقلص مستوى اللايقينية في توجهات عمل المجموعة حيث يتميز بانخفاض تكاليف عقد الصفقات و فرض الاتفاقات، على هذا الأساس تقوم النخب بإعادة بناء الهوية بشكل يبرز عمق الاختلافات الإثنية، بحيث يتزايد الاحتكاك السلبي مع

(1) -Ibid,p284.
(2)-Jenne Erin,Op.Cit,p14.
(3) -Ashutosh VarshneyOp.cit,285.
(4)-Dodeye Uduak Williams,Op.Cit,p149.

الأخر.و هكذا فإن الهوية تعتبر مجرد سلاح إيديولوجي في أيدي النخب تشكلها اعتمادا عل أساطير تؤسس لعلاقات تنازعية مع الاخرى[1].

تنظر المقاربة البنائية إلى الهوية الإثنية باعتبارها كيانا شرعيا و ناشئا اجتماعيا يمكن تشكيله من خلال وسائل مختلفة بما في ذلك الفتح أو الاستعمار أو الهجرة ، و من المعترف به أن الجماعات الإثنية هي هياكل اجتماعية مع أصول محددة و تاريخ التوسع و الانكماش، الاندماج والانقسام فهي مرنة و تنشأ ضمن مجموعة من العمليات الاجتماعية،الاقتصادية والسياسية.ويرى البنائيون أن كل مجتمع لديه انشقاق رئيسي تاريخيا وسرد يمكن أن يتلاعب به أصحاب المشاريع السياسية ويأخذ البنائيون الهوية لتكون فئة اجتماعية تتميز بقواعد العضوية و الخصائص (التي ينظر إليها على أنها نموذجية) أو السلوك المتوقع في ظروف معينة[2]. حيث يجادلون بأن هذه الفئات الاجتماعية ليست طبيعية أو لا مفر منها أو غير متغيرة لأنها ليست جينات بل المنطق الداخلي للخطابات الاجتماعية التي تدفع بناء الهوية وتحدد هويات الأفراد مع مجموعات معينة ولفت الانتباه إلى البناء التاريخي والحفاظ على الهويات الحصرية من قبل النخب الحاكمة الاستعمارية وما بعد الاستعمار للسيطرة السياسية والاجتماعية.

يعتبر دور اللغة، التاريخ، الرموز و الثقافة بالنسبة للبنائين أهمية كبيرة في إثارة التنافس الإثني، من هذا المنطلق يتسم الإثني بالمرونة و الذاتية و يتغير مع التفاعل بين الأعراق و يهدف إلى تعزيز و إدامة الخلافات الاجتماعية لتحقيق أهداف محددة. و النتيجة الصراع الإثني هو نتاج عمليات تاريخية ملموسة تؤثر هذه التأثيرات في التاريخ على العلاقات بين المجموعات الإثنية التي تسبب العداء بينها،مما يفسر تسييس الهويات الإثنية الناجم عن مجموعة من العوامل تتطور مع مرور الزمن و تصبح بيئة مواتية للعنف.

إن الصراع حول ناغورنو – كاراباخ بين أذربيجان وأرمينيا الذي بدأ في أواخر الثمانينيات من القرن العشرين يوصف عادة من خلال المقاربة البنائية،وهذا أمر معقول من حيث أنه يوفر سياقا تاريخيا هاما ويوضح قضية مركزية في هذا الصراع هو تأثير الاتحاد السوفيتي وسياسات بناء الدولة في القرن العشرين،والتي ساهمت في المظالم السياسية والاقتصادية بين الأقليات المنقسمة في القوقاز[3].

غير أن المحللين يتجاهلون من خلال استخدام الخرائط و التعاريف الحدودية وحدها لتبرير المطالب الإقليمية، أهمية المطالبة بملكية الأراضي التي تحدد الشرعية التاريخية القائمة على أساس حيازة الأجداد لمجموعة إثنية معينة، متجاهلة بذلك الدور الهام الذي تؤديه الكراهية، عدم الثقة و الشك في تشكيل هذا الصراع و استدامته.

---

(1)-Idem.

(2)-Dodeye Uduak Williams,Op.Cit,p149.

(3)-Idem.

كما لاحظ كوفمان **Kofman** فإن أخطر الرموز المستخدمة في الحروب الإثنية هي الخرافات التي تبرر السيطرة السياسية على أراضي معينة، و التي ربما تكون قد فقدت في الماضي و خرافات الفظائع السابقة التي يمكن استخدامها لتبرير المخاوف من الإبادة الجماعية في المستقبل، و بالمثل يقول توفت **Toft** إن المحددات الأساسية للحروب الإثنية هي ما إذا كانت الدولة و الأقليات الانفصالية المحتملة ترى مطالباتها الخاصة على الأرض بأنها قابلة للانقسام أو غير قابلة للتجزئة، و حتى لو بنيت هويات إثنية فإنها يمكن أن تصبح أيضا داخلية و مؤسسية بطريقة تكتسب معنى عميقا لتلك المجموعة و تنتج نفس المشاعر التي تنطوي عليها الهويات البدائية لأن الجماعات الإثنية تميل إلى تقاسم الشعور الدائم بالمصالح و الهوية المشتركة القائمة على هذه التجارب التاريخية المشتركة و الصفات الثقافية القيمة، المعتقدات، الدين، اللغة و الأراضي المشتركة/ الوطن[1].

في حين أن القوة التفسيرية لهذه المقاربة تكمن في قدرتها على الاعتماد على أبعاد متعددة، مما يعكس الأسباب الكامنة و النسبية للنزاع الإثني و يكشف دور الوكالة في هذه العمليات التاريخية التي تبين كيف يمكن لمصالح الأطراف الفاعلة والاجتماعية،الاقتصادية،السياسية تتفاعل البيئة من أجل إنتاج العنف الإثني،فإن البنائية لا تفسر لماذا المجتمعات التي لها عمليات تاريخية مماثلة وسمات هيكلية ترتبط عادة بالنزاع لا تنتج تاريخا مشابها للنزاع، على سبيل المثال بوتسوانا التي وصفت بأنها "ملاذ إفريقيا من السلام والانسجام الإثني" هي دولة ضعيفة مثل جارتها زيمبابوي غير متجانسة أيضا مع ذلك لم يكن لها نفس تاريخ الصراع الذي كان لدى زيمبابوي، مرة أخرى قد تبدو المقاربة البنائية شاملة ليست مسؤولة عن توقيت اندلاع النزاع، لماذا تنشب الصراعات في نقطة معينة في هذه العمليات التاريخية؟ معرفة هذا يمكن أن يساعد في الوقاية من النزاعات في حين أن هذه المقاربة تفسر العمليات على المستوى الكلي، فإنه من الصعب تفسير ما يحدث على مستوى القاعدة الشعبية وتنتج استراتيجيات القرار التي تركز جدا على بناء الدولة في حين تجاهل العداء الكامن[2].

حيث أنه لا يمكن حسب البنائية اعتبار الفواعل الأساسيين بين الجماعة الإثنية، النخبة الحاكمة و المجتمع المدني و التي تنتج مدخلات ومخرجات معقدة وغير واضحة في عملية صناعة القرار النزاعي ضمن البنية التحتية التي تتكون من المجتمع ببنائه الثقافي و الاجتماعي، القيم و المعايير الضابطة للجماعة

[1]-Dodeye Uduak Williams,Op.Cit,p149
[2]-Idem.

الإثنية،والبنية الفوقية التي تضم صناع القرار أو النخبة الحاكمة، أما البنية الوسيطة المجتمع المدني الذي يربط بين السياسة العليا و الدنيا تكون علاقة ترابطية و تفاعلية ذو تأثير مركب[1].

إضافة أنه لا تفصل البنائية بشكل صلب بين العقلانية و اللاعقلانية المرتبط بسلوكات الفواعل النزاعيين إذ لا يمكن أن تكون مصلحة الجماعة الإثنية نابعة من استراتيجيات منفعية ولا على أحاسيس مرتبطة بالشعور بالاختلاف، فلابد من المزج بين المتغيرين السابقين و السبب هو تأثير البنية الثقافية و الاجتماعية على سلوك صناع القرار و هذا لا يؤكد الاستجابة المباشرة لمعايير و متطلبات الجماعة الإثنية،كونهم مرتبطين بمجتمع في ظله تفاعل اجتماعي قوي للقيم و المعايير.بالتالي لا يمكن وجود مصلحة كلية و لا جزئية كسلوك مرتبط بالفواعل في النزاع الإثني[2].

تعتبر البنائية أن الاختلاف الهوياتي للجماعات الإثنية ليس مسببا كافيا إلى التصادمات الإثنية وبهذا تقدم البنائية طرحا حول العلاقة التفاعلية بين الهوية والنزاع من خلال أربعة متغيرات مترابطة وفق نمط متناسق كالتالي[3]:

1–تخلق الدولة من خلال سياستها الإثنية فروقات شديدة الحدة بداخلها، من خلال محاولتها تغليب الإثنية ذات الأكثرية بداخلها على بقية الكيانات الإثنية المنضوية تحت سيادتها، حيث يستنتج كونر أن سلوك الدولة في مسار البحث عن إمكانية التجانس الداخلي قد يؤدي إلى اختلال التمازج و انفجار النزاعات.

2–تحدث علاقة تفاعلية في الغالب سلبية بين الجماعات الإثنية المختلفة داخل الدولة،فسلوك الجماعة الإثنية المسيطرة يعمل ضمن مسار الإقصاء للآخر ، من خلال المحافظة على القيم المشكلة لاستمرارية المخيال الإثني للجماعة و التي تنعكس على شكل سلوكات حقيقية في الواقع،ينتج ذلك التباين في الثقافات،الهويات متغير تعميق العنف الاجتماعي بين الجماعات الإثنية.ومن جهة أخرى يعتبر متغير النخب و القيادات من خلال النشاطات و الأعمال الثقافية و السياسية التي تقدم تفسيرا مركبا لنسق القيم الاجتماعية للجماعات في مجال الديناميكيات الاجتماعية و السياسية كمبرر لانتشار الصدام و العنف بين الكيانات و الجماعات الهوياتية.

3– العمل على تسييس القضايا الإثنية المتصلة بالمطالب الهوياتية، الاجتماعية، الاقتصادية و الترابية.

---

(1) -Ibid,p59.

(5)-Donald Horowitz , Structure and Strategy in Ethnic Conflict .in: **http://web.ceu.hu/cps/bluebird/eve/statebuilding/horowitz.pdf.p04.**

(4)-Office for Central Europe and Eurasia Development, Security, and Cooperation, **Conflict and Reconstruction in Multiethnic Societies:Proceedings of a Russian-American Workshop**. National Academies Press,2003,p76.

4- المخيال التاريخي(استيعاب الذاكرة التاريخية) و الخبرات المشتركة:تتمثل في الصور و الإدراكات الخاصة للجماعات الإثنية مترجمة بالأساطير ومدى عقلانيتها، قدرة استجابتها و تفاعلها مع الواقع الاجتماعي، السياسي، الثقافي والاقتصادي هذا يشكل تحديات كبيرة بالنسبة لأفراد الجماعات الإثنية الأخرى،فالإثنيات السياسية تعمل على تحقيق العديد من المطالب كالتقدم الاجتماعي، الفرص الاقتصادية،إعادة إنتاج الثقافة حيث هذا يشكل حافزا قويا للنزاع من خلال رغبة الوصول إلى الفوائد على حساب الأطراف الأخرى، يعتمد البنائيين على هذه الفكرة المعقدة لفهم و تفسير الصور التي تتبناها الجماعات الإثنية من خلال النجاح أو الفشل في اقتطاع الدعم و التضامن الإثني.

ثانيا:إضفاء الطابع السياسي على الإثنية من منظور المقاربة البنائية

إن تسييس الانقسامات الإثنية هو سلوك عقلاني استراتيجي ينطوي على الوحدة (بدلا من الانعكاسية) لتفعيل علامات عرقية موضوعية من قبل النخب السياسية لتشكيل الجماعات،وتحديد المصالح الجماعية وتنظيم العمل الجماعي للمضي قدما في المجال السياسي.والحالة الطارئة التي ينطوي عليها تنشيط الإثنية كمورد سياسي استراتيجي مستمدة من مصدرين[1]:

–المصدر الأول هو توزيع علامات عرقية موضوعية تشكل أسس الانقسامات الإثنية وتحدد الاختلافات في هذا التوزيع نمط القيود الهيكلية الاجتماعية والفرص المتاحة للتفعيل الاستراتيجي للعرق في الحياة السياسية. وبالتالي فإن الهياكل الاجتماعية تشكل المواد الخام لتشكيل المجموعات،وتحديد المصالح وتنظيم العمل الجماعي،ولكنها ترفض تركيزها على الدور المستقل للبنى الاجتماعية في تحريك السياسة.

–المصدر الثاني للطوارئ في التنشيط السياسي للإثنية هو مجموعة من المؤسسات التي تحدد الإطار العام للحكم الديمقراطي (مثل العلاقات التنفيذية التشريعية، والنظم الرئاسية والبرلمانية، والنظم الفدرالية أو الوحدات الموحدة) وتحدد النظام الانتخابي الذي يحول الأصوات إلى المقاعد والأشكال هيكل نظم الحزب.

وتقوم هذه المؤسسات بتشكيل عملية ونتائج التفاعلات السياسية ومع ذلك فإن التفسيرات الاجتماعية أو الاستراتيجية لا تولي اهتماما كبيرا لدور المؤسسات في تشكيل سياسات الانقسام.تفترض التفسيرات الاجتماعية أهمية المؤسسات في هيكلة ما بين العديد من الانقسامات الاجتماعية التي سيتم تسييسها، وكيف أن من بين الإمكانات اللانهائية تقريبا التي يتم تجميعها في المصالح السياسية المترابطة بشكل متسق من أجل التعبئة الانتخابية.وتفترض التفسيرات الاستراتيجية أن تكلفة المعلومات المرتفعة خلاف ذلك ترتبط بشكل صحيح باحتمالات تشكيل المجموعات والحفاظ على التضامن الجماعي،فضلا عن احتمال تعبئة المجموعة

[1]-Shaheen Mozaffar,The politicization of ethnic cleavages:theoretical lessons with empirical data from Africa.in: https://ecpr.eu/Filestore/PaperProposal/6e3a0fdd-5fb6-49c1-bdea-b5af44f07375.pdf,p10.

لتشكيل أغلبية انتخابية ولا سيما الأغلبية البديلة ضد الأغلبية الحالية. وتحدد المؤسسات بعبارة أخرى هيكل الفرص والقيود السياسية التي تشكل الحسابات الاستراتيجية للنخب السياسية التي تسعى إلى تسييس الانقسامات الإثنية[1].

ما يمكن استخلاصه أن الحسابات الاستراتيجية و التفاعلات بين النخب السياسية في سياق القيود والفرص الهيكلية والمؤسسية الاجتماعية المتنوعة تحفز تسييس الانقسامات الإثنية،ومن ثم فإنه يمكن إعطاء الأولوية إلى وكالة النخب السياسية في تسييس الانقسامات الإثنية، لكنه يقر بأهمية السياق الهيكلي الاجتماعي الذي يتألف من المواد الخام التي تشكل الانقسامات الإثنية و السياق المؤسسي الذي يحدد ما إذا كانت الانقسامات الإثنية سوف تسيس و تشكل مزيج من المواد الخام المكونة للانقسامات الإثنية التي سيتم تسييسها، و منه فإن مجرد وجود علامات عرقية موضوعية في مجتمعات تعددية لا يعني أنها ستعزز بشكل عكسي هوية إثنية واعية ذاتيا. إن بناء هوية إثنية ذاتية الوعي هو مسألة استراتيجية تنطوي على تحويل واحد أو أكثر من العلامات الإثنية التي تحدد مضمونها إلى معيار اجتماعي مركب لرسم الحدود الثقافية التي تستوعب في الوقت نفسه الأفراد وتميزهم في مجموعات عرقية متميزة* [2].

إن المنطق البنائي يشرح ظهور المجموعات الإثنية و ما يرتبط بها من تغير و استقرار في الديموغرافيا الإثنية الناشئة و كمقاربة للدراسة المنهجية للسياسات الإثنية، فإن البنائية مدعومة بأدلة واسعة النطاق تقدم مصداقية في التحليل في مقابل المقاربات السابقة ومنطقها المشكوك، و بالتالي فإن النتائج المتراكمة التي تحفز التوافق الإجماعي بشكل مناسب تبقى نتاج من مجموعة كبيرة ومنتشرة ومتعددة التخصصات يتعين تدوينها ووضعها في قائمة "النتائج التراكمية"**[3].

يشدد المنظور الهيكلي الاجتماعي على أن التغيرات الاجتماعية الناجمة عن عمليات التحديث الأوسع نطاقا تحدد السياق الهيكلي الاجتماعي لبناء المجموعات الإثنية و الهويات و الانقسامات، و يشدد المنظور المؤسسي على أن الإطار المؤسسي للدولة الحديثة يحدد السياق السياسي لتسييس المجموعات الإثنية، حيث يؤكد منظور الاختيار العقلاني الاستراتيجي أهمية الحضارة الثقافية و تكاليف العمل الجماعي و المفاوضة الاستراتيجية داخل المجموعات و فيما بينها و كذلك بين الجماعات و الدولة في بناء المجموعات الإثنية

---

[1]-Ibid,p11.

* لمزيد من التفاصيل يمكن الإطلاع على المرجع التالي:

-Donald Horowitz,**Ethnic Groups in Conflict**.University of California Press,1985,p26.

[2]-Shaheen Mozaffar,Op.Cit,p18.

** لمزيد من التفاصيل يمكن الإطلاع على المرجع التالي:

-Chandra,**Why Ethnic Parties Succeed? Patronage and Ethnic Headcounts in India**. New York: Cambridge University Press, 2004,p15.

[3]-Ibid,p18.

السياسية، هكذا فإن البنائية تجمع بين الوكالة و الهيكل في مجال المحاسبة عن تشكيل الجماعات الإثنية وتسييسها.

تشير الأفكار البنائية إلى عملية من مرحلتين تنطوي على تشكيل و تسييس المجموعات الإثنية،في سياق السياسة الانتخابية و تحول الانقسامات الإثنية المسيسة كمصادر لتعريف المصالح، و تشكيل الأفضلية وتعبئة الانتخابات تشمل المرحلة الثالثة حركية الانشقاقات الإثنية السياسية، تتداخل المراحل الثلاث تجريبيا ولكن من المفيد معالجتها على أنها متميزة تحليليا لتوضيح منطق كل مرحلة و جلب الانتباه إلى الاختلاف المحتمل بين المراحل،ومراعاة حالات الطوارئ و الاختلافات في بناء وتسييس المجموعات الإثنية.

عادة ما تتميز مجتمعات التعددية الثقافية بمجموعة من المؤشرات الإثنية المتنوعة (الوصفية) مثل العرق،اللغة، الطبقة الدينية و القبائل و ما إلى ذلك، إلا أن مجرد وجود هذه العلامات لا يشير تلقائيا إلى أهميتها الاجتماعية الجوهرية و سلامتها السياسية، حيث أن هذه العلامات يجب أن تكون ذاتية الوعي لتشكيل مجموعات إثنية تتألف من الأفراد الذين لديهم هوية مشتركة تحددها هذه العلامات في ما يسم العملية الإثنية، بالتالي تنطوي التنشئة على الاحتجاج الذاتي الواعي لواحدة أو أكثر من هذه العلامات الإثنية الموضوعية لتنظيم فرد يتميز بتلك العلامات في جماعات الهوية.وهي صياغة الانقسامات الإثنية في عملية متزامنة لبناء المجموعات والتمايز على أساس علامات عرقية موضوعية.وبمجرد تشييدها تصبح الجماعات الإثنية متاحة للتسييس الذي ينطوي على تفعيل العلامات الإثنية كأساس لتحديد المصالح وتنظيم العمل السياسي الجماعي ومع ذلك كما هو الحال مع الانقسامات الاجتماعية الأخرى[1].

إن المنطق المركزي للبنائية هو أن الأفراد لديهم هويات إثنية متعددة يتم إنشاؤها في سياق التفاعلات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية وتستند البيانات المتعلقة بالانقسامات الإثنية المسيسة على وجه التحديد تقرير البيانات الانقسامات الإثنية التي يتم تسييسها أشكال مختلفة من التسييس منذ فترة طويلة وهي تشمل ما يلي[2]:

–تعبئة جماعية منظمة لاعلاقة لها بتشكيل الأحزاب (في المقام الأول في الرابطات الإثنية أو زعماء القادة داخل نفس الحزب أو البيروقراطية أو الجيش)؛

–توضيح التظلمات من جانب الزعماء الذين يدعون أنهم يتكلمون عن جماعة وليس طرفا؛

–المشاركة في أعمال جماعية أو صراعات (عنيفة أو غير عنيفة) مع الجماعات الأخرى أو الدول المجاورة؛و التعرض للعنف الذي تمارسه الدولة؛

(1)-Ibid,p19.
(2)-Ibid,p20.

–التعبئة داخل منطقة إدارية أو وحدة إدارية محددة رسميا (أو مشتركة بينها أو تحت السيطرة الاستعمارية، ولكن تستمر في ظل حكومات ما بعد الاستعمار أيضا)؛

–السيطرة عل عدد غير متناسب من المناصب العليا في البيروقراطية أو الجيش،والسيطرة على الموارد الاجتماعية والاقتصادية غير المتناسبة.

عادة ما تقدم التفسيرات البنائية المعيارية تفسيرا حتميا لكيفية إنشاء المجموعات والهويات الإثنية السياسية،تتبع هذه التفسيرات من توجهين تحليليين متناقضين ظاهريا، يسترشدان في التحليل البنائي ويتطابقان بشكل عام مع التركيز المتنافس على الهيكل والوكالة في شرح السلوك البشري. و مع ذلك فإن التفسيرات الهيكلية و الوكالات لا تستبعد بعضها بعضا و لكنها تحتوي على أوجه تكامل موضوعية هامة يمكن دمجها بشكل مفيد في إطار نظري وحيد وأكثر تحليلا من الناحية النظرية يمكن أن يعزز التحليل البنائي المنهجي السياسات الإثنية، إن قابلية الهويات الإثنية للبناء والإندماج داحل الألية الوطنية وما يرتبط بها من تحولات في الديموغرافيا الإثنية* مستمدة من[1]:

–القواعد المتغيرة للهويات الإثنية مع مرور الزمن.

–وجود قواعد متعددة للهويات العرقية في الوقت نفسه، مما أدى إلى انشقاقات بين الجماعات.

–السمة السياسية المتغيرة لكلا النوعين من الانقسامات.

إن التفسيرات البنائية تشدد بشكل عام على الهيكل والوكالة باعتبارهما مصدرين متنافسين و متناقضين فيما يبدو لبناء المجموعات الإثنية،وبصفة عامة فإن التفسيرات البنائية التي تؤكد على استقلالية الهيكل تفسر بناء المجموعات الإثنية كدالة على[2]:

–لتغيرات الواسعة في الهياكل الاجتماعية والاقتصادية والسياسية التي أحدثها التحديث.

–إعادة التنظيم المؤسسي للسياق السياسي والمواصفات المصاحبة له (وإعادة تعريفه في كثير من الأحيان) لمعايير الدخول في التفاعلات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية الناتجة.

–الاستجابة التنظيمية الفعالة للمنافسة السياسية على السلطة و الموارد التي تولدها مركزية الدولة في تخصيص الموارد النادرة.

* لمزيد من التفاضيل يمكن الإطلاع على المرجع التالي:

- David Laitin and Daniel Posner,The Implications of Constructivism for Constructing Ethnic Fractionalization Indices," apsa-cp,Newsletter of the Organized Section in Comparative Politics of the American Political Science Association 12,2001,p13-17.

(1)-Shaheen Mozaffar,Op.Cit,p20.

(2)-Ibid,p21.

على وجه التحديد فإنه ينطوي على "عملية تكثيف المعاني الذاتية لعدد من الرموز و السعي من أجل التطابق متعدد الرموز بين مجموعة من الناس يعرف في البداية من قبل واحد أو أكثر من الرموز المركزية،حيث يؤدي السعي إلى تحقيق توافق متعدد الأشكال، إذا ما نجح إلى بناء مجموعات إثنية مركبة شاذة مفاهيميا (هي من أصل إسباني وأسيوي أميركي ومسلم ويوروبا وأبيض) حتى و إن كانت تبعث على الخلافات داخل الجماعة(الكوبيون، المكسيكيون، الصينيون،الكوريون، السنة،إغباس،إيجيبوس،الأيرلندية والإيطالية) و الاقتصاد على القيود المعرفية التي تولد وضع العلامات المبسطة من المحفزات البيئية المعقدة.

تعتبر التفسيرات البنائية التي تؤكد على استقلالية الوكالة تفسر بناء المجموعات الإثنية كدولة من منظمي المشاريع السياسيين العقلانيين الذين يتلاعبون بمؤشرات إثنية متنوعة و يستثمرونها بأهمية رمزية وروح سياسية للتمييز بين المجموعات الإثنية وتحديد مصالح المجموعات وتسهيل العمل السياسي الجماعي[1]. بيد أن التدقيق يكشف عن أن الهيكل والشرح التفسري يراعيان بعضهما بعضا في طرح روابط متعمدة ومحددة ومثيرة للمشاكل بين المتغيرات المستقلة المفترضة التي تقيس الهيكل والوكالة وبناء المجموعات الإثنية.

وفي المجتمعات التعددية، تشكل علامات التوصيف الموضوعية مثل اللغة،العرق،الدين،اللباس،النظام الغذائي،والعادات العناصر الثقافية التي تعرف العرق يصبح العرق هو الشعور بالهوية الإثنية،فالهوية الإثنية حسب فيرون هي فئة اجتماعية تتألف من[2]:

–قواعد عضوية تحدد من يستطيع ولا يمكن أن يكون عضوا في تلك الفئة.

– مجموعة من الخصائص المفترضة (القيم، المعتقدات، الرغبات والنواحي السلوكية) التي تحدد محتوى الفئة. إن العلامات التي تعرف الانتماء الإثني في مجتمعات التعددية هي المصدر المفترض لمحتوى الهوية الإثنية،وتوفر صفاتهم الذاتية للأفراد الذين يتميزون بهم بالموارد الإدراكية المشتركة من أجل تحقيق الاستقرار في التوقعات المتقاربة وتنظيم عمل جماعي فعال من حيث التكلفة. إن العلاقة المتينة بين التوقعات المستقرة و العمل الجماعي تحقق من الناحية الاجتماعية الهوية الإثنية، و التحقق الاجتماعي كمصدر تراكم الثقة في الهوية الإثنية للفرد يساعد على إضفاء علامات عرقية موضوعية ذات معنى شخصي و أهمية رمزية.

هذه الأمثلة التي يمكن مضاعفتها متعددة توضح جانبا من هيكلة الدولة للتفاعلات السياسية التي لها تأثير حاسم على ديناميات الحرفية الثقافية الاستراتيجية: ترسيم المؤسسات كمجموعة من القواعد التي تحدد السياق الاستراتيجي للتفاعلات السياسية وتميز الأفراد إلى فئات اجتماعية كمعايير للمشاركة فيها،لأن المؤسسات التي يرسمونها تحدد هويات اجتماعية، فإن تسع ولايات تسعى أيضا إلى تشكيل الإطار الثقافي الذي يتيح

[1]-Ibid,p15.
[2]-Ibid,p16.

التفاعلات السياسية ذات المعنى الرمزي و الأهمية المعيارية، من ثم تصبح القواعد و ما يرتبط بها من هويات اجتماعية المواد الخام للحرفيين الثقافيين لبناء الهويات الإثنية السياسية كمصادر لتحديد المصالح والعمل الجماعي فعالة من حيث التكلفة، غير أن قدرتهم على القيام بذلك ونوع مجتمع التعددية الثقافية الذي يحتمل أن يترتب عليه ذلك يتوقفان على تنوع القواعد ومضمونها ومحتواها الهيكلي وكذلك على الساحة المرسومة مؤسسيا للتفاعلات السياسية، إن زيادة التنوع و التكوين المعقد جنبا إلى جنب مع مجالات متعددة من التفاعلات السياسية (المحلية والإقليمية والوطنية)، وخلق حوافز للحرفيين الثقافيين لبناء هويات إثنية غير متجانسة تتفق مع هيكل المجتمعات المتعددة الأعراق، فبما أن التفاعلات السياسية تتحرك حصريا إلى ساحات أكبر، فإن الحرفيين الثقافيين سيكون لديهم حافز لتبسيط التنوع والتكوين المعقد و دمج القواعد غير المتجانسة ومضمون الهويات ذات الصلة محليا صعودا، مما يولد تحولا نحو هويات متجانسة جامدة تتسق مع بنية الانقسامات العميقة المجتمعات [1].

و يتيح التفاعل بين السياسة والثقافة التي تنظمها الدولة مجموعة من العلامات الإثنية الموضوعية التي يمكن أن يستخدمها الحرفيون الثقافيون لبناء مجموعات إثنية سياسية يحددها هؤلاء، لكن القيود الاجتماعية الهيكلية و المؤسسية الاجتماعية التي تمت مناقشتها أعلاه تعزز القيود الاستراتيجية المترتبة على ارتفاع تكاليف بدء التشغيل، بما في ذلك تكاليف الصيانة غير المعروفة للمجموعات المحتملة و التي هي جوهرية لمجموعة القرارات و الأنشطة التي تنطوي على بناء واستدامة مجموعات عرقية و سياسية كبيرة و متماسكة في حين أن تكوين المتغيرات الهيكلية الاجتماعية و الإطار المؤسسي للتفاعلات السياسية، الاجتماعية و الاقتصادية يقيد لكن أيضا تسهيل و بناء المجموعات الإثنية السياسية، و تكاليف بدء التشغيل تفرض قيودا مستقلة على الحرفية الثقافية الاستراتيجية لخلق مجموعات إثنية سياسية جديدة كذلك تغيير القائم منها لأن منطق العمليتين متساويان وظيفيا[2].

إن عدم التجانس في المصالح مستمد من التمايز بين المجموعات،وخاصة بين القادة والمتابعين، ولكنه يخلق أيضا ترابطا بينها يؤثر على عملية تكوين المجموعات، وبناء الهوية، وتحديد المصالح،والسلوك الجماعي في ثلاث طرق أساسية[3]:

1– يؤدي عدم التجانس في الفائدة إلى تحويل تكلفة بدء المجموعات الإثنية السياسية إلى أصحاب المشاريع الثقافية الذين ينشرون مهاراتهم في مجال تنظيم المشاريع و ريادة الأعمال كنشاط استراتيجي جوهري

---

(1)-Shaheen Mozaffar,Are Multi-Ethnic and Deeply-Divided Societies Different? Paper presented at the annual meetings of the American Political Science Association,San Francisco,2001,p12.

(2)-Ibid,p13.

(3)-Ibid,p14.

(الاستثمار في علامات عرقية موضوعية مختارة ذات أهمية رمزية لبناء الهوية و تحديد المصالح و تعبئة الجهات الفاعلة الفردية) وتتميز بها علامات العمل الجماعي.

2- نظرا إلى الحجم الكبير عادة للمجموعات الإثنية السياسية فإن عدم التجانس في الفائدة يساعد على خفض تكاليف الحفاظ عل المجموعات الإثنية السياسية على مر الزمن، نظرا لأن التكلفة الفردية لدعم المجموعة أقل في مجموعات كبيرة و بالتالي يصبح من الممكن إنتاج الهوية الإثنية السياسية المشتركة الحفاظ عليها.

3-يولد الترابط التعاون المشروط بين الجهات الفاعلة الإثنية السياسية،حيث تتوقف فوائد الإجراءات الجماعية التي تتراكم على فرادى الجهات الفاعلة على الفوائد الجماعية التي تعود على المجموعة بأكملها في عمل المجموعات الإثنية السياسية الجارية، فإن كل مصلحة من الجهات الفاعلة في التعاون المتبادل تتوقف على ذلك تنطوي على إشارة غير قابلة للتصرف إلى الأطراف الفاعلة الأخرى في المجموعة. إن الاهتمام المشترك بتجنب الفوائد الفردية دون المستوى الأمثل من السلوك غير التعاوني يحفز استراتيجية التعاون المشروطة بشكل غير قابل للإصلاح لجميع الأطراف الفاعلة الإثنية السياسية.

تعتبر عملية بناء المجموعات الإثنية السياسية وتنظيم العمل الجماعي الإثني السياسي في المقام الأول عملية تفاعل استراتيجي بين الجهات الفاعلة ذات المصلحة الذاتية والمصالح المتباينة. إن القدرة على الحفاظ على التضامن بين المجموعات الإثنية السياسية على أساس العقلانية الاستراتيجية وحدها تعتمد جزئيا على حجم المجموعة وجزئيا على استجابة الدولة للمطالب الإثنية السياسية[1].

في هذا الإطار تساعد المجموعات الإثنية السياسية الكبيرة التي تتألف من مصالح غير متجانسة على خفض تكلفة المساهمات الفردية في التضامن الجماعي لكنها تجعل أيضا العقلانية الاستراتيجية أساسا غير كاف لاستدامة التعاون الطارئ بشأن المخاوف المادية الضيقة و لاسيما على المدى الطويل، إن مشاكل المعلومات المميزة المتمثلة في التواصل الدقيق بين المصالح الفردية المتباينة و تعبيرها المتماسك من حيث الهوية الإثنية تشكل مشاكل لقادة المجموعات الإثنية السياسية في الحفاظ على التضامن الجماعي، بالإضافة فإن توافر علامات عرقية غير متجانسة وإعادة تشكيلها المحتمل يوفران خيارات للانشقاق و بناء هويات إثنية سياسية بديلة.

حيث تخلق الأنماط الأوسع للتمايز الهيكلي الاجتماعي فرصا إضافية لتنظيم سلوك المجموعات و إدراك المصالح الفردية مما قد يقلل من أهمية الإثنية لهذه الأغراض، هكذا فإن القادة الإثنو–سياسيين يواجهون

---

[1]-Mozaffar, Shaheen,Are Multi-Ethnic and Deeply-Divided Societies Different? Paper presented at the annual meetings of the American.Op.Cit,p15.

معضلة القيادة الكلاسيكية فالفوائد التي يمنحونها لأتباعهم من خلال التعبير الفعال للمصالح الإثنية السياسية والتنظيم الناجح للأعمال الإثنية السياسية تقوض سلطتهم ونفوذهم[1].

ويمكن اختراع التقليد ودمج المصالح الإثنية رمزيا مع الهوية الإثنية كعمل عقلاني وسياسي جوهري يتمثل في اختراع الماضي التاريخي وبناءه وإضفاء الطابع الرسمي عليه، فمن بناء الأفكار لبناء الهوية والاختلاف كعملية واحدة لتعزيز في وقت واحد التضامن الجماعي والتمايز الجماعي،فالرموز والطقوس التي تشكل تقليد مخترع تمنح الهوية الإثية ذات الأهمية المعيارية وتستثمر المصالح المحددة من حيث تلك الهوية بقوة عاطفية لا يمكن تعويضها. الرموز هي الموارد الإدراكية المشتركة التي تفرض النظام في علاقة استراتيجية من خلال الدرامية العامة في الطقوس.

فالطقوس هي ممارسات تمثل العلاقات الاجتماعية على أنها حقيقية و ترشيد الرموز عن طريق القياس كما هو الحال في الطبيعة، تعبيرهم الشعائري حرفيا تجسد إمكانيات معينة و استبعاد الآخرين تعني الهوية الفاصلة بما أن الهوية الرمزية موجودة ببساطة في الطبيعة، فإن هويتنا يجب أن تكون حقيقية و علاقاتنا القائمة على الهوية والمصالح الطبيعية متبادلة[2]. يعتبر هذا الربط القوي بين الهوية الإثنية و المصلحة الإثنية المنطق السلبي الذي يدفع إلى تحول المجتمعات المتعددة الأعراق إلى مجتمعات منقسمة العمق ويزيد من حدة الصراعات الإثنية الناجمة عن ذلك.

مع ذلك فإن معظم النزاعات الإثنية يتم إدارتها سلميا من خلال استراتيجيات استيعابية للمطالب الإثنية السياسية، مما يمكن من تبادل المنافع المادية للدعم السياسي مع أتباعهم والمساعدة في خفض تكلفة العقلانية الاستراتيجية في الحفاظ على التضامن الجماعي، و تيسر هذه الاستراتيجيات في معظم البلدان الأفريقية التشكل المميز للمجموعات الإثنية السياسية التي تعكس هيكل المجتمعات المتعددة الأعراق[3]:

–الاختلافات الملحوظة في حجم المجموعات بحيث لا تشكل أي مجموعة إثنية سياسية كبيرة تقريبا أغلبية مطلقة في بلد ما.

– تنوع كبير في الكمية و لكن ليس نوعية العلامات الخاصة بحيث أنها حتى و إن كانت تنتج اختلافات بينية إثنية بارزة سياسيا، فإنها تنتج أيضا عدم التجانس البارز سياسيا بين الجماعات و محدودية الاختلافات الثقافية بين التجمعات الكبيرة لهذه المجموعات، لقد عزز هذا التشكل بالاقتران مع ردود الدولة التي تفي بمتطلبات المجموعات الإثنية السياسية الحيوية،التنافس بين الطائفتين كنموذج للتفاعلات السياسية التي تعمل فيها الهويات الإثنية السياسية كمورد استراتيجي رئيسي لتنظيم المنافسة للتمثيل في الدولة و الوصول إليها،

(1)-Ibid,p15.
(2)- Ibid,p16.
(3)-Idem.

النتيجة هي أن معظم منظمي المشاريع السياسية ليس لديهم أي حافز للمبالغة في الاختلافات الثقافية لكن لديهم حوافز للحفاظ على هويات جماعية قوية استدامة استراتيجيا من خلال قدرتهم على الوصول إلى الدولة و تأمين السلع و الخدمات القيمة لأتباعهم[1].

المطلب الثاني:أبعاد تحليل أثر العامل الإثني–الهوياتي في أزمة الدولة من منظور المقاربة البنائية

انطلاقا من هده المقاربة سنحلل الطبيعة السياسية للعامل الإثني في حد ذاته ثم طبيعة علاقته بأزمة بناء الدولة يجب التركيز على نقطة أساسية و هي أن البنائية تعتقد أن كل مشكلة سياسية هي في الحقيقة ليست إلا بناء متجذر من القيم الكامنة في النسق الاجتماعي و السياسي، و بالتالي وجب وضع الظاهرة في هذا الإطار لفهمها أي أنها تنطلق من البحث عن النسق القيمي أو مركب القيم المسؤول عن السلوك السياسي والاجتماعي، و منه فمشكلة أزمة و بناء الدولة يمكن طرحها من هذا الإطار كمشكلة إثنية من خلال الأبعاد الأساسية نناقشها كالتالي(سيتم تحليل هذه العناصر في الفصل الثاني و الثالث بالتفصيل).

أولا: البعد الهوياتي–الأمني:البحث عن البناء القيمي للانقسام الاثني المتأصل في الهوية:أزمة الهوية والأمن الهوياتي.

الأمن الهوياتي و التعدد الاثني : الربط المسلماتي النظري: يجب البحث عن المسلمة البنائية التي تمكن الربط بين الأمن الهوياتي وهو متغير تابع و التعدد الاثني كمتغير مستقل هذه المسلمة هي ذاتها و عينها التي استعملتها البنائية قي الوقوف أو مساندة طرح الأولية و بأن التعدد الاثني هو متغير من متغيرات الصراع الاثني، غير أنها تستدرك أنه ليس في حد ذاته المحرك للصراع إذ يجب توفر أو حضور متغير آخر و هو الوعي الهوياتي بالاختلاف الاثني، فمن دون توفر الوعي بالهوية لا يمكن أن يصبح أو يصير ويؤول التعدد الاثني إلى متغير ذا أهمية فهو يبقى متغير يمكن الإصطلاح عليه بالمتغير الخامد **Inert Variable**بأن مفهوم المتغير الخامد الذي يجب إحالته على "متغير التعدد الاثني" هو الذي يؤسس نقديا لفهوم الأمن الهوياتي.

ذلك أن الأمن الهوياتي في ظل الدول متعددة الاثنيات يتوفر فقط إذا استطاعت الدولة جعل من متغير التعدد متغير خامد و ليس تفاعلي فهدا ما يصنع مفهوم الأمن الهويات، و كما هو مبين في تحليلات عملية تشكيل الهوية فإن ظاهرة الهوية تشير إلى مفهوم الأمن و التهديدات من خلال إضفاء الطابع الشخصي على الذات و غيرها و الآخر يشكل التهديد أو السبب المحتمل لانعدام الأمن و النفس كهدف محدد للأمن.

---

[1]-Shaheen Mozaffar, James Scarritt, and Glen Galaich,Electoral Institutions, Ethnopolitical Cleavages, and Party Systems in Africa's Emerging Democracies,**American Political Science Review**,Vol 97,2003, p384.

في الدراسات الأمنية ترتبط المشاكل الأمنية الجديدة ارتباطا وثيقا بالهوية و التمييز الذاتي/الآخر بعد الحقبة التقليدية للفهم الأمني في نطاق عالمي بمتغيرات جديدة مثل الهجرة، تجارة المخدرات و الإرهاب ترتبط بالهويات و التفاعلات بدلا من الفهم المادي للأمن.

فالهوية التي تعتبر بناءا اجتماعيا يتشكل باستمرار عبر الخطابات الاجتماعية النافذة يقوم المنظمون بالتحكم بها باستدعاء الأساطير و إعادة صياغة المفاهيم و إعادة تفسير حقائق سابقة، بل و حتى تلفيق قصص خيالية يدعمون بها وجهات نظرهم و يستعمل المتطرفون هذه العملية لتصعيد النزاع بحيث يمكن تبرير نفوذهم وسلطتهم المطلقة و عندما تصبح سياسة المجموعة مجرد تنافس بين المتشددين، فإن العلاقات مع المجموعات الاخرى تدخل حلقة العنف، هذا التشريح العميق للنزاعات الإثنية ساعد الأطروحات البنائية على تزويدنا بإحد أكثر برامج النزاعات طموحا، هو الإدارة بتحويل النزاع و ذلك عبر إقناع الإثنيات المتعددة بأن هويتها تتحدد وفق انتماءات واسعة، مع إعادة بناء تصورات المجموعة نحو تبني عقلية التعايش عبر إبعاد الهوية الإثنية التي تقوم عل إقصاء الآخر و استبدالها بهوية مدنية إدماجية تحتوي الأخر وعلاوة على ذلك يندرج ضمن البرنامج البحثي البنائي المقاربة لإدارة النزاعات عبر تحليل دول المجموعات الابسيمولوجية وتحويل النزاع بناءا عل طروحات أعمق.

– تحليل المعضلة الأمنية–الإثنية

بالنسبة للمقاربة البنائية تتبع المعضلة الأمنية من نوايا غير معروفة ويمكن تخفيضها من خلال هويات معروفة حيث يفترض المنظور العقلاني أن الجهات الفاعلة تشعر بالحاجة الملحة إلى تأمين الذات في مواجهة عدم اليقين، غير أن عدم اليقين البنائي ليس ثابتا و لكنه متغير، و إذا كان الواقع الدولي مبنيا اجتماعيا فإن العدو و التهديد و الصراعات يجب أن تكون أيضا مبنية اجتماعيا من العوامل المادية والإيديولوجية على السواء.و هكذا يواجه الوكلاء حقيقة مبنية اجتماعيا يمكن أن تكون جيدة أو سيئة، كما أشار هويمانز يواجه المؤلفون البنائيون معضلة أخرى تسمى المعضلة المعيارية و تستند إلى فهم أن تأثير التواصل يعتمد على لغة الأمن المستخدمة[1]. لقد أثبتت الدراسات الحديثة أن الإطار المفاهيمي للمعضلة الأمنية مفيد عند التفكير في الصراعات الإثنية على المستوى الداخلي، على الرغم من أن أهميتها قد يكون من الصعب رؤيتها لأول وهلة،لقد تم نشر معضلة الأمن لأول مرة من قبل باري بوسن يوضح بعض أوجه

[1]-Nilüfer Karacasulu, Elif Uzgoren,explaning social constructivist contributions to security studies. http://sam.gov.tr/wp-content/uploads/2012/02/KaracasuluUzgoren.pdf,p13.

التشابه المثيرة للاهتمام بين النظام الدولي و العلاقات الإثنية داخل الدولة من وجهة نظر الواقعية من منطلقات مهمة تتضمن[1]:

– أولا: انهيار الأنظمة الإمبريالية ينتج مشكلة الفوضى الناشئة.

– ثانيا: تتصرف الجماعات الإثنية كما لو كانت دولا دون ضمان أمنها من قبل الدولة، و بالتالي المعضلة الأمنية تؤثر على العلاقات بين هذه الجماعات تماما كما تؤثر على العلاقات بين الدول.

–ثالثا: عدم التمييز بين الجريمة و الدفاع ينتج أسوأ حالة للتحليل و الإجراءات الاستباقي، كل هذه الظروف سوف تولد بالمثل دوامة من الفعل و رد فعل التي عادة ما توجد في نزاع دولي حيث تشمل الأمثلة الأكثر شعبية من معضلة الأمن يوغوسلافيا السابقة و الحرب الأهلية في مولدوفا و كرواتيا.

يتعلق تطور هذا النموذج في وقت لاحق بما يشكل أمن مجموعة إثنية و يعتبر الأمن المجتمعي الذي يعد بعدا لأمن الدولة الذي يمكن أن يكون في حد ذاته كائن مرجعي أمرا بالغ الأهمية بالنسبة للأقليات الإثنية، حيث يجمع الأمن المجتمعي على نطاق واسع الصفات المتعلقة بالحفاظ على الهوية الجماعية، بما في ذلك اللغة والعادات و الممارسات الدينية و مرتبط بقدرة المجتمع على الاستمرار في طابعه الأساسي في ظل الظروف المتغيرة و التهديدات المحتملة أو الفعلية و بشكل أكثر تحديدا يتعلق الأمر بالاستدامة في حدود الظروف المقبولة للتطور، للأنماط التقليدية للغة، الثقافة، تكوين الجمعيات، الهوية، العادات الدينية و الوطنية[2].

إن بقاء مجموعة إثنية بهذا المعنى أقل اعتمادا على القوة الاقتصادية أو القوة العسكرية، بل على الشعور بتماسك الجماعات و ضمانا للممارسة المستمرة أو التعبير عن تقاليدها، بالإضافة إلى ذلك فإن معضلة الأمن الإثني هي أقرب إلى معضلة أمنية إدراكية بدلا من معضلة أمنية هيكلية ، لذلك فإن الظروف الفعلية للمعضلة الأمنية لا تهم بقدر ما إذا كانت الجماعات الإثنية تنظر إلى مثل هذه الظروف و تتألف الأدبيات المتعلقة بنظرية المعضلة الأمنية إلى حد كبير من تحليلات نوعية، مع تركيز الأغلبية الساحقة على دراسات الحالة الفردية أو المقارنة و تشمل العديد من الاستخدامات البارزة للمفهوم حيث يحلل كوفمان مسار مولدوفا للحرب الأهلية يعتقد كوفمان أن شرط واحد من معضلة الأمن الإثني هو الفوضى بحكم الأمر الواقع، في حين بول رو يتحدث عن المعضلة الأمنية من خلال تتبع جذور العديد من المفاهيم المعنية و استخدامها

---

[1]-Xu Jiaxing,The Ethnic Security Dilemma and Ethnic Violence:An Alternative Empirical Model and its Explanatory Power.**Journal of Undergraduate Research**,Vol 17,2012,p68.

[2]-Xu Jiaxing,Op.Cit,p69.

لتحليل النضال الهنغاري الروماني "معضلة أمن لمجتمع ترانسيلفانيا*" حيث ينبغي الملاحظة أن نظرية المعضلة الأمنية تستخدم في الغالب لشرح الصراعات الإثنية الواسعة النطاق التي تؤدي في نهاية المطاف إلى نشوب حروب أهلية أو تطهير إثني[1].

لكن بالرغم من أن هؤلاء الباحثين يستخدمون التفسير السببي الأساسي الذي توفره المعضلة الأمنية، فإن استخدام هذه المفاهيم الأقل صرامة يجعل من قابلية تطبيقها الحقيقية و قوتها التوضيحية موضع شك، من خلال طرح تساؤل هل تتسبب المعضلة الأمنية في العنف الإثني بطريقة ذات دلالة إحصائية بالنظر إلى جميع الحالات المتاحة؟ وإذا كان الأمر كذلك إلى أي مدى تؤثر المعضلة الأمنية على حدوث العنف الإثني وكثافته؟ إذا لم يكن الأمر كذلك ما هي الآثار المترتبة على النتائج؟ .

هناك فرضية كلما زادت حدة المعضلة الأمنية زادت حدة العنف الإثني و قد استخدمت هذه الفرضية أو ضمنا في العديد من الدراسات، إن تحويل هذه الفرضية إلى واقع مازال صعبا لأن معضلة الأمن الإثني مثل العديد من المفاهيم النظرية المعقدة الأخرى تفتقر إلى إمكانات قابلة للقياس المباشر، حيث يأخذ بعض الباحثين منهجا غير مباشر لاختبار هذه الفرضية في دراستهم، أحدها هو إدخال المتغيرات المتداخلة عمدا وهي العواقب المنطقية لمعضلة الأمن الإثني و اختبار العلاقة بين المتغيرات المتداخلة و المتغيرات التابعة،يعتبر هذا أمر إشكالي لأن المتغيرات التدخلية بحد ذاتها قد تفسر العنف الإثني دون الإشارة إلى نظرية المعضلة الأمنية و هي مشكلة سببية غير مباشرة، و قد اختار كثيرون أن يقدموا حسابات في دراساتهم الإنفرادية لإجراء تقييم نوعي للفرضية، بالمقابل هناك نهج آخر يتمثل في اختبار المتغيرات التي تدل على ذلك بقوة أو التي ستسبب معضلة أمنية إثنية[2].

لقد أيد الكثير من الباحثين في برنامج بحوث الحرب الأهلية الرأي القائل بأن تغيير الهوية غالبا ما يكون ذا صلة بالصراع و قد تتشدد الهويات أو تخفف أو قد (على الأقل جزئيا) تصبح أخرى فيما يتعلق بالذات،حيث من الممكن جدا أن يعكس هذا التغيير حسابا استراتيجيا واختيارا واعيا؛ ومع ذلك قد تتغير الهويات أيضا من

---

* يحلل رو بول **Roe Paul** كيف يمكن تفسير العنف الإثني بين المجريين والرومانيين في مدينة ترانسلفانيا في تيرغو موريس جزئيًا من خلال مفهوم معضلة الأمن الاجتماعي، حيث العديد من الرومانيين تم حشدهم على أساس التصور الخاطئ بأن متطلبات الأمن المجتمعي الهنغاري تهدد بالضرورة هويتهم، تخلص الدراسة إلى أن سوء الفهم من كلا الجانبين قد أتاحه ضعف الدولة الرومانية؛ مع عدم كفاية الآليات الموجودة للإشارة الواضحة والصريحة للنوايا. لمزيد من التفاصيل حول هذه الفكرة المهمة يمكن الإطلاع على المقال التالي:

- Roe Paul,Misperception and ethnic conflict:Transylvania's societal security dilemma.**Review of International Studies,Vol 28,N 01,2002.**

(1)-Xu Jiaxing,Op.Cit,p69.

(2)-Ibid,p70.

خلال الديناميات الاجتماعية عندما يصبح المتمرد أكثر من غيره فيما يتعلق بأثناء النزاع، هل هذا يعكس هويته التي تتشكل من خلال الخطابات الاجتماعية الواسعة؟ إذا كان الأمر كذلك قد يكون من المفيد الاعتماد على فكرة هوبف في إعادة المجتمع إلى نهج تغيير الهوية و ماذا عن الديناميات الاجتماعية داخل جماعات المتمردين و الديناميات التي قد تغير هويات و مصالح المجندين الجدد؟ ومن المؤكد أنه لا يوجد شيء اجتماعي في العمل إذ أن المجندين ببساطة يكيفون سلوكهم في مواجهة الإكراه أو استجابة للحوافز المادية أو غيرها، لكن في الوقت نفسه عندما يصنف العلماء و ينظرون داخل جماعات المتمردين نكتشف أدلة على عمليات اجتماعية أكثر بكثير بما في ذلك ضغط الأقران، التلقين و التنشئة الاجتماعية[1].

في الواقع بالنسبة لأنواع معينة من جماعات المتمردين الذين يرأسهم قادة كاريزميون؛أولئك الذين لديهم مهمة أيديولوجية يمكن للباحث أن يتوقع من أعمال الإقناع أن تلعب دورا محوريا في تشكيل المجندين للمصالح حيث نجد هنا العمل التجريبي من بعض البنائيين لديهم الكثير لتقدمه على مصادر البيانات المقابلات،المذكرات و الحسابات الثانوية اللازمة لتوثيق تأثير الإقناع [2].

هنا يكون التحليل لتأثير الإثنية على الإجماع حول هوية واحدة للدولة، الإجماع حول اللغة الرسمية، الديانة الرسمية، حول التاريخ الرسمي و الجذور العرقية للشعب، فبعد عرض مختلف الأبعاد الإثنية،اللغوية،الدينية،التاريخية و العرقية لمشكلة هوية الدولة يتم طرح وسائل التنشئة الاجتماعية و السياسية كأدوات لاستئصال هذا الانقسام الاثني من النسق الاجتماعي و السياسي للدول الإفريقية، حيث لعبت تمثلت الانقسامات العمودية و انفجار الولاءات التقليدية، الفراغ بين المدينة و الريف و النزاعات الإثنية كمعطيات مشتركة لتشجيع تشكيل الأحادية الحزبية التي تميل لإعطاء الحزب الواحد صلاحيات واسعة، بحيث يصبح هذا الحزب حاضرا في كل قطاعات الحياة الاقتصادية، الاجتماعية، السياسية و الأيديولوجية الثورية منتشرة بشكل يجعل من الصعب استشعار وجودها باعتبار أن القيم الجديدة التي أفرزها النجاح الثوري قد تم استبطانها من قبل أغلبية الشعب فغالبيتها أنظمة تستند إلى الشرعية الثورية القائمة على القيادة الكاريزمية الملهمة أو الأيديولوجية و نظام الحزب الطليعي الذي يحكم بمفرده و يسوده اعتقاد و قناعة حقيقية بأنه من الصعب تحقيق تحول اجتماعي سريع و عميق، مع تحقيق تنمية فعالة و استقلال بدون تجاوز بعض الصيغ والأشكال الديمقراطية المعروفة[3]، في حين لكي تحدث أزمة هوية حسب البنائيين لا بد من توفر مجموعة

---

[1]-Jeffrey Checkel,The Social Dynamics of Civil War:Insights from Constructivist Theory.**Simons Papers in Security and Development**, No 11,2011,p09,10,14,15.

[2]-Idem.

[1]-Babacar Guèye,la démocratie en afrique succés et résistances. http://www.revue-pouvoirs.fr/IMG/pdf/129Pouvoirs_p5-26_SuccesResistances.pdf,p18.

من الأغراض و الظروف لينفجر هذا النزاع، هذه الأخيرة يحددها لنا **François Thual** فرانسوا تووال في أزمات ثلاث و تتمثل في[1]:

1- الأزمة السوسيو-اقتصادية: تحدث نتيجة التداخل ما بين العوامل الاقتصادية والاجتماعية كالفقر،انعدام الرفاه الاقتصادي والتي تؤدي إلى ارتفاع درجة التوتر داخل المجتمع كالتهميش والحرمان والتمييز، وهذا ما يعمق الفوارق الاجتماعية ويعزز اللامساواة من خلال اللاعدالة في توزيع الثروة، وهذا ما يحرك الجماعات المهشمة والمهددة فيجعلها تطالب قدرا أكبر من الفرص الاقتصادية والسياسية(سيتم تحليلها في البعد الاقتصادي).

2- **أزمة الدولة:** إذا لم تكن هناك أزمة دولة لن تحدث أزمة هوية، فالمناطق التي تعاني من هذا النزاع من النزاعات هي مناطق تعاني من حالة لا استقرارا مزمن، ذلك أن الدولة تكون عاجزة عن أداء وظائفها الأساسية لتحقيق الحاجات للمواطنين، وهذا العجز ناتج عن خصوصية الدولة أي أنها أصبحت تخدم أقليات معينة. وبما أن دولة ما بعد الاستقلال هي دولة ضعيفة يسيطر عليها العامل الإثني، فغالبا ما يخلق التمييز بين الجماعات الإثنية، وعليه فالحياة السياسية في هذه الدول لا يمكنها أن تقوم إلا على أساس نزاع الهوية الإثنية.

3- أزمة التجانس الداخلي الإثنو- ثقافي: هذا التجانس يفرض وجود أقليات وطنية من جهة،ووجود جار يعتقد أنه عدواني من جهة أخرى، خصوصا إذا كان هذا الجار يدعم أحد مكونات المجتمع في الدولة المعنية، فهذا اللاتجانس الداخلي يجعل الأقليات تعيش منغلقة في نفس المجال السياسي ونفس الحدود، ويخلق فجوة تقسم الجماعات المختلفة الهوية إلى "نحن" و"هم" وتنقسم إلى "أهل البلد" و"غرباء" ومن هم "داخل الجماعة" ومن "خارج الجماعة".

بازدياد الفوارق بين الجماعات تزداد هوة التفاهم اتساعا، وتنمو الأحقاد أكثر فأكثر فيلجأ الأفراد إلى العنف والهجرة. فتوافر هذه الأزمات وتفاعلها داخل الدولة تؤدي إلى ظهور أزمة الهوية.وبالرغم من أن البنائين يركزون على الهوية كعنصر أساسي في تحليل النزاعات الإثنية، إلا أنهم لا يعتبرونها كذلك لأن الأمر في نظرهم يتعلق بالتصرفات والخطابات والإدراكات القائمة لأفرادها[2].

إذ تقوم النخبة الحاكمة على ابتكار وتشويه مظاهر ثقافية الجماعة التي تمثلها للحفاظ على وجودها وكسب امتيازات سياسية واقتصادية،عموما فالإثنية كهوية طبيعية ليست مصدرا للعنف و النزاعات الإثنية وإنما الاستعمال الأمني من قبل النخب هو السبب في حدوثها، إذ يقوم القادة الإثنوسياسيين باستغلال أوقات التوتر

(1) - François Thual,**les conflits Identitaires.** Ellipses, paris, 1995,p177
(2) -Idem.

والفوضى للتحريض وإثارة الحرب مستخدمين الرموز الإثنية لتعبئة الدعم الشعبي خاصة في حالات الضعف وانهيار المؤسسات بتعزيز الخوف الإنثي لزيادة نفوذهم وتأثيرهم،ولهذا ينتجون أزمة الهوية[1].

وفي دراسة عن الحرب الأهلية الرواندية وما تبعها من إبادة جماعية وثق بارنيت و فينيمور كيف اضطلعت المؤسسات الدولية بدور مركزي و مضطرب للغاية في الصراع و في التفاصيل المروعة أعادوا بناء الطريقة التي أدلت بها الأمانة العامة للأمم المتحدة – وليس أعضاء مجلس الأمن فقط – دليلا واضحا لا لبس فيه على أن الإبادة الجماعية وشيكة في رواندا في الفترة 1993–1994 وتجاهلتها، حيث الصراع الهوياتي في رواندا خلق واقع اجتماعي أدى إلى تحديد الوضع في رواندا كحرب أهلية من طرف الأمم المتحدة[2].

في مثال أخر دور المجتمع الدولي في محاولة لبناء السلام في جمهورية الكونغو الديمقراطية منذ عام 2003 و في تحليل غني بالتفاصيل هذا التدخل الفاشل لم يكن وظيفة لمؤسسات ضعيفة التصميم خلقت حوافز ضارة متصلة بشكل التدخل الدولي دون اتخاذ إجراءات فعالة بشأن العنف المحلي، الناتج عن بناء اجتماعي مضطرب، و بالاستناد إلى تحليل الإطار فالمقاربة البنائية تبين أو تسير كيف أن المؤسسات الدولية قامت ببناء الأدوار و تفسير الأشياء على أرض الواقع في الكونغو بطريقة محكوم عليها بجهودها[3].

ثانيا:البعد الإقتصادي:أصول التوزيع القائم للثروة هدفه خدمة جماعة إثنية و إقصاء أخرى من الثروة كمصدر للقوة و السلطة في إطار النزاعات الإثنية على القيم الاقتصادية.

يمكن القول أن الجماعات الإثنية تكون أكثر عرضة للانخراط في عنف منظم عندما يتم استبعادهم من النظام السياسي و غير قادرين على متابعة مصالحهم أو معالجة مظالمهم بطريقة سلمية، و تحليل كيفية تأثير وجود الثروة النفطية على هذه العلاقة بين الإقصاء الإثني والتمرد حيث ارتبطت ثروة الموارد الطبيعية و خاصة الثروة النفطية ببداية الصراع الداخلي داخل البلدان من خلال التركيز على تفسيرين أحدهما يركز على استبعاد المجموعات الإثنية والآخر على وجود النفط. حيث يعد الاستبعاد و الإقصاء السياسي الإثني من النظام السياسي دافعًا قويًا للنزاع المسلح يدعمه جود ثروة من الموارد الطبيعية كدوافع قوية للنزاعات الإثنية[4].

فمن وجهة نظر روس الذي يحدد نقطة مهمة جدا بقوله أنه عندما تحتوي مناطق الاستيطان الجماعي على ثروة من الموارد الطبيعية في شكل ثروة نفطية، فمن المرجح أن يطلب قادة المجموعات الإثنية حصة من الإيرادات الناتجة، و هذا يدفع إلى مسارين محتملين للتفاوض أي أن الحكومة المركزية و المجتمع الإثني

(1)-Donald Horowitz ,Op.Cit,p06.
(2)-Jeffrey Checkel,,Op.Cit,p18.
(3)-Ibid,p05.
(4)-Victor Asal and other,political exclusion,oil and ethnic armed conflict.**Journal of Conflict Resolution**,2015,p01.

يمكن أن يتفاوضوا بشأن اتفاقيات تقاسم الإيرادات أو يمكن للمجموعة الإثنية استخدام العنف للضغط من أجل الاستقلال أو الحكم الذاتي لتأمين السيطرة على الثروة النفطية، في حين يجب أن يوفر التفاوض بشأن اتفاقية لتقاسم العائدات لكل جانب جزءًا بسيطًا من الدخل الناتج عن إنتاج النفط مع تجنب التكاليف المرتفعة للنزاع المسلح، لكن كما يوضح روس تواجه اتفاقيات تقاسم عائدات النفط مشكلات تتعلق بالالتزام لأن الحكومة المركزية لديها معلومات أكثر اكتمالا حول مقدار الإيرادات المكتسبة من النفط، في حين يخشى ممثلو المجموعة الإثنية أنها ستستخدم سيطرتها على هذه المعلومات لتجنب تقاسم المبلغ المتفق عليه من الإيرادات[1].

يعتبر الصراع المسلح أحد الحلول لهذه المشكلة إذا استولت مجموعة إثنية على الأراضي التي تحتوي على موارد طبيعية، فلم يعد عليها تقاسم الإيرادات مع الحكومة المركزية، لكن الصراع المسلح محفوف بالمخاطر ومكلف حيث يفترض أن حل مشكلة الالتزام يعتمد جزئيًا على الوضع السياسي للمجموعة الإثنية، من هذا المنطلق يزيد النفط في منطقة الاستيطان لمجموعة إثنية من شدة النزاع الإثني المسلح، لكن فقط عندما يتم استبعاد المجموعة من النظام السياسي الوطني، فمثل هذا الاستبعاد يحرم ممثلي الجماعة من القدرة على جمع مزيد من المعلومات حول حجم عائدات النفط و معاقبة الحكومة التي تنتهك اتفاقية تقاسم الإيرادات من خلال حجب دعمهم، فيمكن أن يؤدي الاستبعاد أيضًا إلى تفاقم مشاكل الالتزام المتأصلة في ترتيبات تقاسم السلطة الإثنية عندما تكون موجودة على المستوى الوطني، بالتالي فالإقصاء السياسي أن يسهل توسع التحالف السياسي للمتمردين و يسهل على القادة الذين يفضلون العنف ربط الوضع السياسي للمجموعة بثروة الموارد الطبيعية من خلال تسليط الضوء على كيفية حرمان الأعضاء من الوظائف أو معاناتهم من معظم التكاليف الاجتماعية و البيئية لاستخراج الموارد، كما يسمح الاستبعاد وحده للقادة بتعبئة المؤيدين الذين يرون أن معاملة مجموعتهم الإثنية غير عادلة، حيث تسمح الثروة النفطية لقادة المتمردين بجذب الدعم من هؤلاء الأفراد مع الوعد بمكافأتهم من ريع النفط إذا نجح تمردهم[2].

من هذه النقطة يؤدي الجمع بين النفط و الإقصاء إلى زيادة كبيرة في احتمال نشوب نزاع مسلح إثني مقارنة بوجود الاستبعاد الإثني وحده، من خلال الجمع بين البيانات ذات المرجعية الجغرافية حول إنتاج النفط والاكتشافات البترولية مع البيانات دون الوطنية و المرجعية الجغرافية حول الموقع و المعالجة السياسية للمجموعات الإثنية في جميع أنحاء العالم، حيث تتمثل ميزة استخدام عام المجموعة الإثنية كوحدة للتحليل في أنه يسمح بربط كل من المعاملة السياسية لمجموعة معينة و النفط بسلوكها العنيف، باستخدام نظم

(1)-Ibid,p03.
(2)-Ibid,p04.

المعلومات الجغرافية **(GIS)** يمكن تنظيم المكان إلى مناطق استيطان المجموعات الإثنية و موقع احتياطيات النفط، مما يسمح بالتفكير بشكل مباشر في الحوافز المعززة المحتملة لهذه العوامل من خلال تفاعل وجود النفط مع استبعاد المجموعة الإثنية من النظام السياسي الوطني من جهة، و من جهة أخرى كيف أثر وجود الثروة النفطية جنبًا إلى جنب مع الإقصاء السياسي على طول الخطوط الإثنية على أنماط العنف السياسي[1].

يواجه السياسيون الذين يرغبون في قيادة التمرد مشكلة عمل جماعي قوية في إقناع الآخرين بالانضمام إليهم فالمشاركة محفوفة بالمخاطر و خطيرة بالنسبة للمشارك الفردي، في حين أن العديد من فوائد التمرد الناجح يتقاسمها أولئك الذين لم يشاركوا، لكن تتمثل المشكلة الرئيسية لقادة عمليات التمرد المحتملة في إقناع هؤلاء الأشخاص بالانضمام إلى قضيتهم، فقد ثبت أن تجربة الإقصاء و التمييز على أساس العرق و الدين والهويات الجماعية الأخرى تلعب دورًا مهمًا في إقناع الأفراد بالانخراط في العمل السياسي الجماعي بما في ذلك العنف السياسي، حيث لا يؤدي هذا الاستبعاد إلى خلق مظالم ضد السلطات فحسب ،بل يساعد أيضًا في تعزيز الهوية الإثنية الجماعية؛ شعور بالآخرين على أساس الرفض من قبل المجتمع السائد الذي يجمع أفراد المجتمع معًا و يضع الأساس الذي يمكن أن يحدث من خلاله العمل السياسي الجماعي، بدون هذا الاستبعاد فإن النشطاء السياسيين الذين يأملون في تحفيز أعضاء مجموعة الهوية للانخراط في أي نوع من العمل السياسي الجماعي– سواء كان ذلك التصويت، الانخراط في احتجاجات الشوارع أو دعم التمرد العنيف – سيجدون أن تعبئة الأفراد أكثر صعوبة، من خلال العديد من الدراسات التي أثبتت أن البلدان التي تستبعد أو تضطهد أو تميز ضد الأقليات الإثنية أو الدينية هي أكثر عرضة للحروب الأهلية و النزاعات المسلحة الداخلية[2].

من جهة يقدم سيدرمان **Cederman** في إثبات هذا الاتصال حيث يستند في فكرته إلى مجموعة بيانات شاملة تحدد الجماعات الإثنية النشطة سياسياً في جميع أنحاء العالم مع تحديد درجة استبعادها من السياسة الوطنية التي تؤسس علاقة قوية بين هذا الاستبعاد و بدء الصراع الإثني المسلح، في حين يعتقد كولييير وهوفلر أن ثروة الموارد هي دافع و مصدر تمويل لحركات التمرد، أما فيرون و لايتين يؤكدان أن الثروة النفطية تضعف قدرة الدولة على ردع التمرد، مما سبق يمكن تفسير كيفية تأثير موقع احتياطيات النفط والإنتاج داخل بلد ما على اندلاع الحرب الأهلية و ديناميكاتها من خلال تحديد الآليات السببية و التي تربط بين النفط و الصراع، فالثروة النفطية في حد ذاتها لا تؤدي إلى الصراع بل تتوقف على موقعه الاستراتيجي

[1]-Victor Asal and other,Op.Cit,p04.
[2]-Ibid,p05.

و المجموعة الإثنية التي تتحكم في هذا الموقع.قام روس بتطوير التفسير الأكثر تعقيدًا لكيفية تأثير موقع البترول على اندلاع الصراع حيث ترتكز نظريته على حقيقة أن التوزيع المكاني لاحتياطيات النفط يخلق نوعين من المواطنين أولئك الذين يقيمون في المناطق الغنية بالنفط و الفقيرة بالنفط في البلاد، حيث يمكن لسكان منطقة غنية بالنفط من حيث المبدأ أن يكونوا أفضل حالًا من خلال التمرد و تشكيل دولة مستقلة، سيسمح لهم ذلك بالسيطرة على جميع عائدات النفط داخل هذه المنطقة، من جهة تبقى إحدى الطرق التي يمكن للحكومة الوطنية من خلالها إحباط التمرد هي الوعد بتقاسم المزيد من الإيرادات التي تجنيها من النفط مع سكان المنطقة الغنية بالنفط، مع ذلك من الصعب ضمان مصداقية مثل هذه الوعود و السبب أن الحجم الحقيقي لعائدات النفط عادة ما يكون سرًا يخضع لرقابة مشددة من قبل الحكومة الوطنية، حيث تهيمن شركات النفط الوطنية المملوكة للدولة على قطاع البترول في معظم البلدان الغنية بالنفط، فمع سيطرت الحكومات الوطنية على مثل هذه الشركات غالبًا ما تمنعها من إصدار معلومات موثوقة و مفصلة بشأن كمية النفط المنتج و الإيرادات الناتجة،تعني هذه السرية أن سكان المنطقة الغنية بالنفط من المرجح أن يشككوا في أن الحكومة تقلل من المبلغ الحقيقي للإيرادات التي تجنيها من البترول، كما يقول روس إذا تصورنا أن هناك اضطرابات في منطقة منتجة للنفط تريد الحكومة المركزية إخضاعها من خلال تقديم حصة من العائدات للسكان المحليين يفضل المجموعات الإثنية المحلية قبول العرض و عدم القتال، لكن فقط إذا اعتقدوا أن الحكومة ستفي في النهاية بمضمون الصفقة،لأن الحجم الحقيقي للعائدات سري– فهي معروفة للحكومة ولكن ليس السكان المحليين – تخشى المجموعات الإثنية المحلية من تعرضهم للخداع حتى لو بدت خطة الحكومة سخية فلن يعتبرها المجموعات الإثنية المحلية ذات مصداقية، فالطريقة الوحيدة التي يمكن أن يثق بها المجموعات الإثنية المحلية في أنهم سيحصلون على حصة عادلة من عائدات النفط هي حالة الإنفصال أو الاستقلال لذلك يتم اتخاذ القرار من طرفهم ببداية القتال و النزاع، بالتالي فإن مشكلة توزيع عائدات النفط هي مشكلة التزام ،حيث يكون لدى أحد الطرفين أو كلاهما في حالة مساومة حافز لتقديم الوعود اليوم و لكن التراجع عن هذه الوعود في المستقبل،من هنا تعد مشكلات الالتزام مصدرًا مهمًا للحرب الأهلية بشكل عام، إن هذا التفسير المنطقي لكيفية مساهمة النفط في اندلاع الحرب الأهلية يسلط الضوء على المشاكل الاستراتيجية التي يخلقها موقع احتياطيات النفط لكل من الحكومات والمتمردين،حيث يتفق مع النتيجة التي تفيد بأن النفط المكتشف يزيد من مخاطر الحرب الأهلية لأن مثل هذا الإنتاج يؤدي إلى قلة أو عدم وجود سكان محليين في وضع يسمح لهم بالمطالبة بحصة من الإيرادات من الإنتاج، بالتالي ارتباط النفط بمزيد من الصراع في المناطق الأكثر فقراً حيث يجب أن يحصل سكان هذه المناطق على أقصى

استفادة من ترتيبات تقاسم العائدات السخية وبالتالي المزيد من الحوافز للتهديد باستخدام القوة لتحقيق هذه النتيجة[1].

يمكن القول أن العديد من النزاعات المسلحة على النفط تبدأ في مناطق بها أقليات إثنية و دينية حيث يصبح للموارد الطبيعية ميزة الخطورة عند دمجها مع مظاهر إثنية أو دينية موجودة مسبقًا، فالانقسامات الإثنية تلعب دورًا حاسمًا في الانفصالات البترولية،حيث يتفاعل النفط و معاملة الدولة للمجموعات الإثنية لتفاقم مشكلة الالتزام التي تواجهها الحكومات عندما تعد بتقاسم الإيرادات، بالتالي تزيد من احتمالية اندلاع النزاع المسلح،حيث يؤدي استبعاد ممثلي مجموعة إثنية من السياسة الوطنية إلى زيادة احتمال نشوب نزاع مسلح خاصة عندما تحتوي منطقة الاستيطان للمجموعة الإثنية المستبعدة على ثروة نفطية و يمكن تحديد أربع آليات تنتج هذه العلاقة[2]:

– أولا: تسمح المشاركة في السياسة الوطنية لممثلي المجموعة الإثنية بمراقبة أفضل لحجم عائدات النفط،حيث يمكن للممثلين السياسيين للجماعة الإثنية المطالبة بمعلومات دقيقة حول عائدات النفط و التهديد بمعارضة أولويات الحكومة إذا لم يتم تلبية طلباتهم، بهذا يمكن لقادة المجموعات الإثنية الأعضاء في الائتلاف الحاكم أو المؤثرين سياسياً ضمان وضع الجماعات الإثنية في مناصب داخل الوزارات ذات الصلة والشركات المملوكة للدولة التي توفر لهم إمكانية الوصول إلى بيانات عائدات النفط، و قد يكون أعضاء الهيئة التشريعية قادرين على ذلك كاستخدام لجان التحقيق و مفاوضات الميزانية للحصول على معلومات مماثلة، لكن سيضمن القتال من أجل الاستقلال أو الحكم الذاتي حصول قادة المجموعة الإثنية على معلومات كاملة عن عائدات النفط في نظرهم في حين أن القيام بالتمرد مكلف و قد يفشل، لذلك قد يكون الاندماج في النظام السياسي الوطني ثاني أفضل خيار مقبول للعديد من المجموعات و قد يفضل قادة العديد من المجموعات الإثنية المراقبة (غير الكاملة) التي توفرها المشاركة في النظام السياسي الوطني على فرصة ضئيلة للفوز في نزاع مسلح.

–ثانيًا:الاستبعاد من النظام السياسي يجعل الهوية الإثنية أكثر بروزًا سياسيًا خاصة عند التفكير في العمل السياسي فإن مكانة مجموعتهم الإثنية ستبرز بشكل أكبر بالنسبة للأفراد الذين ينتمون إلى المجموعات المستبعدة، هذا الاستبعاد يجعل من السهل على رجال الأعمال السياسيين الربط بشكل مقنع بين ما يرون أنه التوزيع غير العادل للثروة النفطية بالهوية الإثنية، بالمقابل يمكن للسرية المحيطة بعائدات النفط و التي أبرزها روس أن تسهل عملية بروز نزاع مسلح.

---

(1)-Victor Asal and other,Op.Cit,p05.
(2)-Ibid,p06,07.

–ثالثًا:إذا نجح المتمردون في استخدام القوة لتحقيق الاستقلال فإن الحكومة التي يشكلونها ستكون غنية من عائدات النفط، و قد يختاروا توزيع هذه الإيرادات بشكل غير متناسب مع أولئك الذين دعموا حركتهم قبل أن تحصل على الاستقلال، كما يمكن أن يقنع هؤلاء الأفراد الذين ليسوا مدفوعين بقوة من قبل العرق وحده بدعم حركة التمرد، لأنه إذا نجحت عملية الاستقلال يمكنهم مشاركة حوافز انتقائية مثل العقود أو المناصب الحكومية، من هذا المنظور وجود الثروة النفطية يسهل تنظيم التمرد، ستكون هذه الاستراتيجية أكثر فاعلية بالرغم من أن المجموعة الإثنية خاضعة للاستبعاد السياسي. لكن لا يرى أعضاء المجموعة الإثنية الذين تعتبر الدوافع الاقتصادية الشخصية لهم أكثر أهمية فائدة ضئيلة من الثروة النفطية التي تحيط بهم، لأن الإقصاء السياسي يعني أنهم في وضع سيئ لا يؤهلهم لتأمين العقود أو الوظائف من الحكومة الوطنية، حيث يسمح هذا لقادة التمرد التي يقودها الإقصاء بطلب دعم الجماعات الإثنية الأقل التزامًا من خلال وعدهم بنصيب من المكافآت إذا نجح التمرد، هذا من شأنه أن يوسع التحالف السياسي للتمرد و يمكّنه من جذب المزيد من المؤيدين في وقت مبكر من الصراع قبل أن يتمكن من استغلال الثروة النفطية، وترجمة هذا الدعم الأكبر إلى قوة عسكرية أكثر فاعلية، في المقابل يجب على قادة المتمردين الذين لا يستطيعون اللجوء إلى تجربة مشتركة من التمييز الإثني أن يعتمدوا فقط على الوعد بتقاسم عائدات النفط المستقبلية لتحفيز المؤيدين الذين يكسبون أقل من الانضمام إلى جماعة مسلحة لأنهم لا يعانون من الإقصاء من الآخرين.

–رابعا:المسار الأخير الذي يمكن للنفط من خلاله زيادة مخاطر الحرب الأهلية الناتجة عن الإقصاء الإثني هو من خلال جعل تقاسم السلطة الإثنية، حيث غالبًا ما تسعى النخب التي تمثل مجموعات إثنية مختلفة إلى تقاسم السلطة على المستوى الوطني، مع ذلك يمكن أن تؤدي اتفاقيات تقاسم السلطة هذه أيضًا إلى خلق مشاكل تتعلق بالالتزام في الإطار يصف رويسلر فخ الانقلاب و الحرب الأهلية و يصف ديناميكاته بالعبارات التالية: تكسب النخب الكثير من خلال تقسيم الدولة و العمل معًا للحفاظ على قبضتها على السلطة، لكن لديهم أيضًا الكثير ليخسروه إذا ما انحرف أي فصيل عن هذه الصفقة وتآمر لاغتصاب السلطة و مع ذلك ،فإن المناورات المتبادلة تعزز الشكوك داخل النظام، مما يؤدي في كثير من الأحيان إلى معضلة أمنية داخلية ففي خضم هذا الصراع الداخلي المتصاعد يستخدم الحكام استراتيجية حصرية لتحييد التهديد الوجودي الذي يشكله من هم داخل نظامهم و لتأمين قبضتهم على السلطة.

يؤدي وجود النفط في منطقة الاستيطان لمجموعة إثنية إلى تفاقم الصعوبات التي لدى النخب في الثقة ببعضها البعض بعدم التراجع عن التزامات تقاسم السلطة و السبب هو أن النفط يقلل تكاليف الاستبعاد من السياسة الوطنية لقادة مجموعة إثنية، بينما يزيد من قدرتهم على الانخراط في نزاع مسلح، في حين يسهل النفط على النخب توحيد أعضاء مجموعة إثنية حول هدف الاستقلال من خلال السماح لهم بأن يعدوا

لمؤيديهم بنصيب من الغنائم الناتجة، في هذا الإطار قد يكون التمرد أقل اهتماما لهؤلاء القادة من المشاركة في النظام السياسي الوطني لكنه أكثر جاذبية من الاستبعاد من السياسة الوطنية دون إمكانية قيادة تمرد يغذيه النفط، بعبارة أخرى يؤدي وجود النفط إلى تعميق مشكلة الالتزام التي تواجهها النخب الإثنية عند محاولتها تقاسم السلطة على المستوى الوطني، فمن المرجح أن تبدأ الجماعات الإثنية المستبعدة من السلطة نزاعات مسلحة تستهدف الدولة و وجود النفط يجب أن يخفف من مشاكل العمل الجماعي التي تواجهها مثل هذه الثورات.تقودنا هذه الآليات إلى افتراض أن الثروة النفطية تخفف من تأثير الإقصاء السياسي على احتمالية نشوب صراع إثني مسلح، عند مقارنة المجموعات الإثنية المستبعدة من النظام السياسي الوطني فإن أولئك الذين تضم منطقة استيطانهم ثروة نفطية هم أكثر عرضة لتجربة بداية الصراع الإثني المسلح[1].

مما سبق لا يمكن للمجتمعات التي تنقسم إثنيا بشكل عميق في كثير من الأحيان أن تتعاون و بالتالي لا تستطيع تنسيق أنشطتها السياسية أو الاقتصادية لأن الأطراف المختلفة لديها أهداف و توجهات مختلفة. وبالمثل فإن القدرة على تحمل التضحية من أجل الأمة غالبا ما تنتج عن نوع من المشاعر الوطنية القوية وجدت بين الناس الذين لديهم ثقافة مشتركة[2]. حيث توجد طريقة واحدة لتطوير الثقافة المشتركة اللازمة للتعاون و التضحية بتزويد الناس بخلفية تعليمية مشتركة تغرس إحساسا قويا بالهوية الوطنية، فبالنسبة لغيلنر فقد كان من الضروري تقليص الحواجز الجامدة القائمة على الخلافات الإثنية– التي كثيرا ما تقوم على الاختلافات الإثنية–التي حالت دون التنقل المهني في أوقات ما قبل الثورة الصناعية، من أجل توسيع الفرص أمام الجميع و تساعد بدورها على تشكيل هوية وطنية مشتركة، ناهيك عن مرونة سوق العمل التي يعتمد عليها التصنيع و الأداء الاقتصادي، حيث كان من الأمور الرئيسية لإزالة هذه الحواجز ازدياد التعليم الجماهيري و نشر رأس المال البشري على نطاق واسع بين جميع الفئات الإثنية، فمن المؤكد أن الخلفية التعليمية المشتركة و رأس المال البشري المرتفع و الهوية الوطنية القوية يمكن أن تعزز قدرات الناس على التعلم و الاستجابة بشكل مرن لمجموعة واسعة من التحديات و ليس فقط في سوق العمل، بالتالي بالنسبة لجيلنر يمكن للتعليم المشترك أن يوازن إلى حد ما بين المشاكل التي تترافق مع عدم التجانس الإثني وتحسين الأداء الاقتصادي وفقا لذلك[3].

ثالثا:البعد المؤسساتي: العلاقة بين الدولة و المجتمع و البحث عن البناء القيمي للانقسام الإثني المتأصل في مؤسسات الدولة

---

(1)-Victor Asal and other,Op.Cit,p08.

(2)-Natalka Patsiurko,John Campbell and John Hall,Nation-State Size,Ethnic Diversity and Economic Performance in the Advanced Capitalist Countries.**New Political Economy**,vol 18,n 6,2013,p839.

(3)-Ibid,p840.

أشار جيلنر إلى أن التجانس الثقافي و الأيديولوجية القومية شرطان أساسيان للدولة الحديثة، لقد تطورت الدولة القومية استجابة لمتطلبات الإنتاج الصناعي، حيث كانت الهوية الوطنية نتاج الحداثة و الطريقة التي تعمل بها الدولة القومية، في حين قدم سميث وجهة نظر في الأصل الإثني للأمم حيث يؤكد أن الأمم في امتداد للدول القومية لها أصل تاريخي في مجموعات إثنية و يدعم هذه الفرضية بأمثلة من التاريخ الأوروبي والآسيوي، حيث الأمة ليست نتاج الحداثة بالأحرى الحداثة هي نتاج العملية التاريخية، حيث تحولت بعض المجموعات الإثنية الأكبر إلى دول و في النهاية إلى دول قومية، بالمقابل ليست كل المجموعات الإثنية لديها القدرة على التطور إلى دول و أحد الأسباب المهمة لعدم هذا التطور هو أنه ليست كل المجموعات الإثنية مرتكزة إقليمياً حيث حجم السكان هو شرط آخر أساسي، لذلك ستواجه مجموعة إثنية صغيرة نسبيًا صعوبة في تأكيد مطالبها القومية، على الأقل عندما تكون محاطة بدول أخرى كبيرة و مكتظة بالسكان، في حين أن التطورات الحالية في أوروبا تتضمن منظمة فوق وطنية للدول و اتحاد أوروبي بالمقابل دول عديدة في إفريقيا، آسيا و الاتحاد السوفيتي السابق تمر بمرحلة بناء الدولة و تشكيل الدولة على غرار الدولة القومية الأوروبية، حيث يعتبر فشل عمليات تشكيل الدولة في مرحلة ما بعد الاستعمار السبب الرئيسي للتوترات والنزاعات فيها التي تنتج بشكل دقيق من عملية تسييس الهويات الإثنية. [1].

يختبر دانييل بوزنر **Daniel Posner** حجة لتفسير لماذا و متى يظهر الانقسام الإثني في مجتمع متعدد الأبعاد إثنيا كمحور للمنافسة السياسية والصراع، حيث يبني تفسيره حول حساب الفوائد النسبية التي يحصل عليها الأفراد من بناء أو الانضمام إلى تحالفات سياسية مبنية حول هويات إثنية مختلفة، حيث أن الهوية الأكثر فائدة ستكون تلك التي تضع الشخص في الحد الأدنى من الائتلاف الفائز، فيظهر أنه إذا اتخذ كل فرد في المجتمع خيارات هوية مع وضع هذا الهدف في الاعتبار فسيظهر الانقسام الإثني المتوقع كأساس للصراع في النظام السياسي و ستعتمد الهويات الخاصة التي سيجد الأفراد أنه من الأفضل اختيارها على طبيعة الهيكل العمري للانقسام الإثني للنظام السياسي، بالتالي فإن فهم ما يبدو عليه هيكل الانقسام هو شرط أساسي لفهم الخيارات التي سيتخذها الفاعلون السياسيون، لشرح خياراتهم لابد من معرفة منطلقين عن هذا الهيكل السياسي:

–أولاً: الحاجة إلى معرفة أبعاد الانقسام الإثني و عدد الهويات المرتبطة بالأشخاص بالتالي يساعد على تحديد نطاق الخيارات التي يتم الإختيار منها منها.

[1]-Charles Westin,Identity and inter-ethnic relations.in:Charles Westin, José Bastos, Janine Dahinden and Pedro Góis,**Identity Processes and Dynamics in Multi-Ethnic Europe**, Amsterdam University Press,2010,p16.

–ثانيًا: الحاجة إلى معرفة العدد و الأحجام النسبية للمجموعات الموجودة في كل بُعد من أبعاد الانقسام. سيساعد هذا (الجهات الفاعلة السياسية) على تحديد الهوية التي سيكون من المفيد تبنيها[1].

يعتبر بناء التحالف الإثني واضحًا في عالم لا يتمتع فيه الأفراد إلا بهوية إثنية واحدة، في مثل هذا السياق يلتفت الفاعلون السياسيون إلى الإثنية بسبب المزايا التعبوية التي تجلبها أو بسبب القدرة التي يمنحها لهم الحد من الوصول إلى الغنائم التي توفرها التعبئة الناجحة، مع ذلك تصبح الأمور أكثر تعقيدا عندما يتم الإدراك أن الأفراد يمتلكون هويات إثنية متعددة كل منها يمكن أن يكون بمثابة أساس لتشكيل الاتحاد الخاص بهم، بالنظر إلى عضوية المجموعات الإثنية المتعددة فإن السؤال هو: أي تحالف يجب أن يسعى الفاعل السياسي المهتم بالحصول على موارد الدولة إلى التعبئة أو الانضمام؟ حلقة من أفراد القبيلة؟ حلقة من المتحدثين باللغة؟ حلقة مع أفراد نفس الديانة؟.

إلى الحد الذي يتم فيه تحديد الوصول إلى الموارد من خلال عملية المنافسة الانتخابية فإن الهوية الأكثر فائدة للتعبئة ستكون تلك التي تضع الأفراد في ائتلاف،يتم الإنتقال من الائتلاف الفائز ثم التحالف الذي يكسب الحد الأدنى الذي يحتوي على أقل عدد من الأعضاء مع مشاركة غنائم السلطة، من هنا سينظر الأفراد في كل مجموعة من مجموعات الهوية التي يمكنهم فيها إبطال عضويتهم (التي سيعترف الآخرون بأنها ذات مغزى) و يستعدون للإنظمام للمجموعة التي تحدد المجموعة الأكثر فائدة من حيث الحجم.،سوف يأخذ بعين الاعتبار كل مبدأ من مبادئ تقسيم المجموعة الذي تضم المجتمع السياسي (الدين، اللغة، العرق والعشيرة) يتم مقارنة حجم مجموعتهم مع حجم المجموعات الأخرى التي تحددها كل من هذه الانقسامات ثم تحديد الهوية التي تضعهم في الحد الأدنى من الائتلاف الفائز، بعد ذلك سيتم اختيار الانتماء الإثني الذي يضعها في المجموعة الأكثر فائدة من خلال محاولة بناء أو الانضمام إلى تحالف مع الأعضاء في تلك المجموعة، في هذه الحالة بالذات ستختار مجموعتها اللغوية أو الديانة بالتالي اختيار هويتها – أي اختيارها بشأن الهوية التي يجب استخدامها لتعريف نفسها سياسياً– مقيد بالخيارات الموجودة في مخيالها و تراكماتها الإجتماعية، النفسية، التاريخية، سياسة الحكومة و التنشئة الاجتماعية في المراحل السابقة [2].

تنتج أهمية المؤسسات السياسية مهمة من خلال التحالف الذي يعتمد على حدود الساحة التي تجري فيها المنافسة السياسية هذه الحدود هي نتاج قواعد مؤسسية، لكن نظرًا لأن الأشكال التي تحكم المنافسة السياسية

---

[1]-Daniel Posner,institutions and ethnic politics in Africa.Cambridge press,2007,p11.
[2]-Ibid,p03.

تتغير فإن حدود السياسة غالبًا ما تكون الساحة عبارة عن نطاق مفتوح و سيؤدي ذلك إلى أن تصبح العضوية في المجموعات الإثنية ذات الأحجام المختلفة أكثر أو أقل فائدة كقواعد لبناء التحالف السياسي،حيث التحالف الإثني الخاص الذي سيكون منطقيًا بالنسبة لها للحصول على العضوية ، بالتالي فإن الهوية الخاصة التي ستحاول القيام بذلك ستعتمد على حدود الساحة التي تتنافس فيها، إلى الحد الذي يتم فيه تحديد هذه الحدود من خلال القواعد المؤسسية –القواعد التي تنقل السلطة إلى البلديات أو الوحدات دون الوطنية– المتمثلة في القواعد المركزية لخيارات الهوية الخاصة بها.

يوجد سبب آخر لأهمية المؤسسات أنه بالإضافة إلى تشكيل الخيارات الاستراتيجية التي يتخذها الأفراد فإنها تنسق أيضًا هذه الخيارات تتأثر بقرارات الأفراد بشأن الهوية التي ستخدمهم بشكل أفضل بالعديد من العوامل المرتبطة بالشركاء في التمثيل. إن ما يجعل تأثيرات الاختيار على المؤسسات السياسية مختلف نتيجة لتأثير المؤسسات السياسية على كل فرد في المجتمع يخضع لها، حيث إنها تحدد سياقًا موحدًا يتم فيه إجراء حسابات بناء التحالف، بالإضافة إلى ذلك يمكن للأفراد اختيار الاستراتيجيات الأفضل لهم في ضوء ما يمكنهم استنتاجه حول أفضل الاستراتيجيات للآخرين، في حين توفر المؤسسات معرفة مشتركة حول الحوافز التي يواجهها كل فرد في المجتمع و هذا يمنحهم القوة ليس فقط لتحديد كيفية تعريف الأفراد لأنفسهم و لكن أيضًا تنسيق خيارات الهوية، حيث يؤثر ذلك على الانقسام الإثني، لكن قبل أن يواجه الفاعلون السياسيون خيارًا بشأن الهوية الإثنية التي يجب تعبئتها فإن المؤسسات السياسية ستكون قد أثرت بالفعل على قراراتهم بطريقة أخرى، من خلال تشكيل عالم الهويات الإثنية المحتملة التي يختارون منها، حيث أن الأفراد يمكنهم اختيار انتماءاتهم الإثنية بشكل استراتيجي لا يعني أن مجموعة الخيارات التي يختارون منها لا حصر لها،يجب أن تكون الهويات التي يستغلونها هي تلك التي ينظرون إليها هم و غيرهم من أعضاء المجتمع على أنها وحدات منطقية من الانقسام الاجتماعي و التعريف الذاتي السياسي، حيث تتطلب التعبئة الإثنية التنسيق و هذا يتطلب أن يتم فهم الهوية التي تتم حولها التعبئة من قبل المعارضين الأقل بروزا سياسيا[1].

يمكن أيضا دراسة العلاقة بين المجتمع و الدولة من تحليل طبيعة العلاقة المركبة من خلال مدخل اقتراب المجتمع–الدولة لجوال ميجدال **Joel Migdal** يبدأ مجدال نقاشه حول مفهوم المجتمع من الوصف الذي قدمه كل من جرينفليد **Greenfeld** ومارتين **Martin** بأن "السمة الوحيدة للمجتمع هو أنه يمثل البنية الاجتماعية الأبعد والأعقد لجماعة معينة من الناس، يرون أنفسهم كأعضاء فيها، ويعبرون عن هوياتهم كما يتم تحديدها من قبلها"،ويؤكد أن هذه السمة الفضفاضة للمجتمع تتجاهل افتراض وجود حاجة أساسية لقوة مركزية تقود الأجزاء المتفاوتة من المجتمع، كما أن هذا الوصف يدور في فلك محاولة بعض المفكرين

(1)-Daniel Posner,Op.Cit ,p04.

والأكاديميين لفرض إطار نظري عام صالح للتطبيق علي معظم المجتمعات دون الأخذ في الاعتبار طبيعة الاختلافات بينهم والسياقات المتباينة التي تتواجد خلالها[1].ويري مجدال أن القوي الاجتماعية تقدم ديناميكيات قوية للفعل الجمعي، وأن هذه القوي تشمل المنظمات غير الرسمية (مثل شبكات الزبائنية السياسية وجماعات الرفاق)، وكذلك المنظمات الرسمية (مثل دور العبادة ومنظمات الأعمال)، بالإضافة إلي الحركات الاجتماعية، مؤكداً أن هذه القوي الاجتماعية لا تعمل في فراغ اجتماعي وإنما في إطار بيئة معينة يحاول من خلالها بعض قيادات القوي الاجتماعية تعبئة الاتباع وممارسة القوة، وذلك في نفس الوقت الذي تحاول فيه القوي الاجتماعية الأخرى فعل نفس الشئ، كما يلاحظ أن هذا التنافس لا يحدث فقط في مساحات "السياسات العامة"، وإنما يحدث أيضاً حول السعي لفرض النظام الأخلاقي الأساسي المحدد للسلوك اليومي[2].

بمعني آخر يمكن القول أن هذه القوي الاجتماعية المختلفة تسعي إلي فرض أنفسهم داخل المساحات العامة،بهدف استخراج أكبر فائض أو تحقيق أكبر دخل ممكن، أو تحقيق الإذعان والاحترام، أو فرض القوة لحكم سلوك الآخرين و الحقيقة أنه نادراً ما تستطيع القوي الاجتماعية تحقيق أهدافها دون اللجوء إلي التحالفات أو الائتلافات، فعلي سبيل المثال فقد لجأ النظام الاستبدادي العسكري في البرازيل إلي إعادة التكيف والتحالف مع بعض القيادات المحلية والأوليجاركية القديمة التي كانت لديها قدرة علي معالجة الموارد من أجل تحقيق السيطرة في المساحة المحلية[3].

من الملاحظ أن دوائر القوي الاجتماعية ليست ثابتة وإنما تتغير بشكل مستمر، حيث يمكن أن تتعاون علي أسس مادية جديدة أو حتى حدوث تغيير في مجموعة القيم والمبادئ المشكلة لدستورها. فعلي سبيل المثال،كان هناك تحول رئيسي في دوائر القوي الاجتماعية في الصين أثناء النظام القومي في الثلاثينيات والنظام الشيوعي في الأربعينيات حيث قام كل منهما بتعيين شرائح مختلفة من الطبقة العاملة في شنغهاي،حيث أدي اهتمام الكومينتانغ بضبط ومكافحة الجريمة إلي تعزيز التعاون مع بعض العمال أصحاب المهارات المتوسطة من شمال الصين، بينما أهتمت الدولة الشيوعية بتحقيق أهداف النخبة العاملة، و من ثم ارتبطت إلي حد كبير بالحرفيين و العمال ذو المهارات المتميزة من الجنوب[4]، حيث يؤكد مجدال أن كفاح ونضال القوي الإجتماعية من أجل توسيع نطاق الهيمنة وممارسة الضبط الإجتماعي، يمكن أن يحدث عبر

---

(1)-Joel Migdal,The State in Society: An Approach to Struggles for Domination.in:Joel Migdal, Atul Kohli, Vivienne Shue,**State Power and Social Forces: Domination and Transformation in the Third World**,Cambridge University Press,1994,p75.
(2)-Joel Migdal,Op.Cit,p75.
(3)-Ibid,p76.
(4)-Ibid,p78.

واحدة من ثلاث طرق:أولا داخل المساحة الاجتماعية المتاحة، حيث تسيطر القوي الاجتماعية عبر زيادة عدد الموضوعات محل الهيمنة، والتي قد تبدأ من تحديد نوع المحصول الذي يزرع، مروراً بطرق تقديم القروض،انتهاءاً بتعريف طبيعة النمو الاقتصادي.وثانيا المساحات ذاتها و التي من الممكن أن تتسع لتضم عدد أكبر من السكان أو من مساحة الإقليم المتواجدة عليه.ثالثا يمكن للقوي الاجتماعية استخدام الموارد المتواجدة لديها في مساحة ما، لتحقيق السيطرة علي بعض المساحات الأخري[1].

للحديث عن العلاقة بين الدولة و المجتمع[2]* حيث منظري الدولة يدركون أنه من الخطأ مساواة قوة الدولة باستقلاليتها عن المجتمع و قدرة نخب الدولة على تجاهل الفاعلين الاجتماعيين الآخرين أو فرض إرادتهم بأي طريقة بسيطة على المجتمع، في هذا الإطار يجد العلماء أن بعض أبعاد سلطة الدولة لها علاقة أكبر بقدرة الدولة على العمل من خلال الجهات الفاعلة الاجتماعية الأخرى، بالتالي فإن انفصال الدولة الظاهر عن الجماعات الاجتماعية يتضح أنه مرتبط في كثير من الحالات بالضعف بدلاً من القوة، بمعنى آخر

---

[1]-Ibid,p79,80.

* و يمكن الإشارة إلى أهم الأدبيات التي تحلل العلاقة بين الدولة والمجتمع خاصة من كتاب العالم الثالث:

-Hamza Alavi,the state in post-colonial societies: Pakistan and bangladech.in Harry Goulbourne,**politics and the third world**,london:Macmillan,1979.

-يذهب إلى أن الدولة جاءت إلى مجتمعات العالم الثالث عن طريق الاستعمار و مشكلة هذه المؤسسة السياسية اليوم ليست عائدة كما يذهب بعض المفكرين الغربيين،إلى عدم قدرة مجتمعات العالم الثالث على استيعاب مفاهيم المواطنة و المساواة واحترام القواعد والقوانين الوضعية،ولكن المشكلة الرئيسية هي أن الدولة لم تتأسس عن طريق برجوازية وطنية محلية كما حدث في أوروبا[2].

=-Kazancigil Ali,**the state in global perspective, especially chap:paradigms of modern state formation in the periphery**,pp 119-139.

-يطرح التساؤل التالي:لماذا تسعى التكوينات غير الأوروبية،التي تمر بظروف تاريخية-اجتماعية مماثلة للمجتمعات الأوروبية،إلى خلق الدولة الحديثة،بدلا من أن تبحث عن أنماط أخرى مستوحاة من خبرتها التاريخية الخاصة؟و أهمية طرح هذا السؤال من هذا المفكر التركي،هي أن نموذج الدولة الحديثة في تركيا لم يتم فرضه بواسطة قوى استعمارية،كما حدث في معظم بلدان العالم الثالث،و يصل إلى نفس النتيجة التي توصل إليها حمزة علوي وهي أن هذه المحاولة المثلثة(بناء دولة+بناء أمة+بناء اقتصاد وطني)في ظل استمرار التبعية،تؤدي إلى وقوع المجتمع في براثن الدولة التسلطية،واشتداد العنف و العنف المضاد،وتاليا عدم الاستقرار السياسي والاجتماعي.

-Ali Mazrui,**Africa Entrapped**.in:Bull and Watson,**the expansion of the International society**,pp 289-308.

-في حديثه عن طبيعة الدولة و أزمتها في إفريقيا خصوصا و العالم الثالث عموما،يذهب للقول أن هناك معضلة بنائية داخلية-خارجية فمن ناحية،فرض الاستعمار الغربي قبل أن يرحل عسكريا مفهوم الدولة القومية و الذي يطرح العديد من الإشكاليات.

الدولة من ناحيتها بحاجة إلى المجتمع لتحقيق أهدافها يقترح العلماء المنتمون للتيار الفيبري لعلم منظور دولة في المجتمع أكثر توازناً ليحل محل إطار عمل الدولة مقابل المجتمع القديم الذي يرتكز على رؤية القوة على أنها صراع محصلته صفر بين الدولة والمجتمع، يجادلون بأن الدول تختلف في فعاليتها على أساس روابطها بالمجتمع، في ظل ظروف معينة قد تكون الدول و القوى الاجتماعية قادرة على تمكين بعضها البعض،بعبارة أخرى يمكن لبعض التفاعلات بين الدولة والقوى الاجتماعية أن يكون لها تأثير على خلق المزيد من القوة لكلا الجانبين فى إطار متوازن بحيث أن الدولة أيضا بحاجة للمجتمع لتحقيق وظائفها وأهدافها بحيث لا يمكن إغفال دور القوى الاجتماعية فى المجتمع، أصبحت قوة الدولة مرتبطة بقدرة الدولة على التفاعل مع المجتمع بالتعامل معه او من خلال فئاته ومجموعاته، واصبح اتصال الدولة بالمجتمع او انفصالها أحد المعايير التى تستخدم فى الحكم على قوة أو ضعف الدولة، لقد اتضح ذلك فى دراسة **Joel Migdal** وإحلال منظور "الدولة فى المجتمع" **State-in-Society** بدلا عن المنظور القديم "الدولة مقابل المجتمع" **State versus Society** وكأنه مبنى على فكرة الصراع بشكل أكبر من فكرة التفاعل (الذى قد ينطوى عليه سواء كان صراعا أو تعاونا) [1].و عند دراسة التمكين المتبادل للدولة و المجتمع* تستقطب كثير من الدراسين فى الدول النامية؛ والسبب بسيط: أن الحكومات فى الدول النامية يقع على كاهلها القيام بأعباء ومهام مزدوجة كالقيام مثلا بالترويج للتحول الاقتصادى و الاصلاح السياسى.

يمكن ان نستنتج في هذا الفصل أن المقاربة البنائية بمتغيراتها المختلفة قدمت منظورا مناسبا لنفسر من خلاله أزمة الدولة في إفريقيا، المتصلة بشكل كبير بالمتغير الإثني–الهوياتي الذي سيحدد مدى فعالية وجودية

---

[1]-Xu Wang,Mutual Empowerment of State and Society:Its Nature, Conditions, Mechanisms,and Limits. **Comparative Politics** ,Vol 31, n 2,1999,p239.

* مفهوم تضافر الدولة–المجتمع **State-Society Synergy** يرجع صداه فى كل ملامح حجية التمكين المتبادل للدولة والمجتمع. ويضرب مثالا على ذلك **Peter Evans** فى كتابه عن "الحكم الذاتى: الدولة والتحول الصناعى" حيث ينتقد Evans مفهوم العلاقة الصفرية بين الدولة والمجتمع حيث يرى أن تحليل تضافر جهود الدولة والمجتمع – **Society State Synergy** يعد ركيزة أساسية فى فهم التحولات الاقتصادية الناجحة فى الدول الصناعية الحديثة. حيث يرى أن الدول تنجح فى تحقيق التحول الاقتصادى عندما تتبنى مفهوم وخصائص الحكم الذاتى حيث تملك الدولة جهازا بيرروقراطيا متطورا لا يخضع لاستغلال أوسيطرة قوى اجتماعية معينة وفى ذات الوقت تتمتع نخب الدولة بعلاقات اجتماعية جيدة تجعلها على صلة جيدة بالقطاع الخاص داخل المجتمع المدنى. ويرى**Evans** أن الذاتية **Embeddedness** والاستقلالية **Autonomy** شرط أساسى لنجاح التحول الاقتصادى للدول. حيث توافر هاتين الخاصيتين تساعد الدول على تحديد وتطبيق أهداف تنموية طويلة الأجل، وكذلك تمكنها من الحصول على المعلومات والتعاون اللازمين من المجتمع لخدمة تلك الاهداف، وفى المقابل تكون القوى الاجتماعية بمثابة الرقيب والقيد لمنع انحراف سياسات الدولة لتحقيق المصالح الذاتية لنخب الدولة؛ وبالتالى هناك علاقة تفاعل وتكامل متبادل بين الدولة والمجتمع.

الدولة في إفريقيا، لذلك وجب استخدام المقاربة البنائية التي تركز ليس فقط عل الدولة كفاعل بل على مختلف الفواعل الجديدة في السياسة الداخلية و الخارجية كذلك.

لذلك عند تحليل متغيرات كالهوية الإثنية،هوية الدولة و الهوية الوطنية يلزمنا تحديد بشكل دقيق بالنسبة للمقاربة البنائية مسار التفاعل الحاصل بين هذه المتغيرات الكلية التي تتضمن علاقة تكاملية بتحليل نسقي جزئي داخل الدولة و المجتمع في نفس المسار.

الفصل الثاني

العلاقة بين العامل الإثني–الهوياتي وأزمة الدولة في إفريقيا:متغير الإثنية كعامل مرتبط بمرجعية هوياتية

رغم إهتمام الباحثين و الأكاديميين المتخصصين بمشكلة الهوية و الإثنية في إفريقيا، إلا أن التحليل ارتكز على المتغيرات الاثنية (كأنصار التحليل الأولي) المتغيرات السياسية التفاعلية(التحليل الوسائلي) والمتغيرات التي ترتبط ببناء الهوية الإثنية للجماعات المتنازعة (المتغير البنائي) لذلك فدراستنا في هذا الفصل نحلل المتغيرات التي تربط عامل الهوية و الإثنية بعامل فشل الدولة في إفريقيا و ضعف مؤسساتها وعناصرها، وعدم قدرتها على استعاب الإنقسام الإثني داخلها، مع تسليط الضوء على هذا المتغير أي مدى قدرة مشكلة الإثنية والهوية كمتغير مستقل أن تفسر عامل فشل وظائف الدولة في إفريقيا كمتغير تابع يراد تفسيره، حيث يستم تفكيك أزمة الدولة إنطلاقا من المقاربة البنائية، من خلال تحليل متغير البناء القيمي للإنقسام الإثني المتأصل في هوية الدولة في إفريقيا، المرتبط بالبناء الإجتماعي و أزمة الهوية الوطينة في مقابل الهوية الإثنية.

المبحث الأول:البناء القيمي للانقسام الاثنو–هوياتي المتأصل في أزمة هوية الدولة في إفريقيا

أزمة الدولة* في المشكلة الإثنية هو في الحقيقة بحث و غوص في الأعماق القيمية،الفكرية،الثقافية،الحضارية المتصلة أيضا و الكامنة في البناء الثقافي،الاجتماعي والسياسي للدولة،فهدا هو مبدأ البنائية "كل السلوكات والتصرفات السياسية هي عبارة عن بناء محدد لأفكار،قيم ومعايير،يستقبلها المجتمع وهي أساس الفهم والتفسير، إذا البحث عن مضامين أزمة الدولة في إفريقيا يجب أن ينطلق من تفكيك هدا النسق المعرفي لصورة الدولة في الثقافة الإثنية** و الكولونيالية والحضارية للدولة.

المطلب الأول:هوية الدولة في إفريقيا:تحليل في أزمة البناء الإثنو–هوياتي و الإجتماعي

يعتبر الهدف من المبحث تحليل الأبعاد المركبة لأثر المتغيرات السوسيو–سياسية في بروز أزمة الدولة في إفريقيا من خلال الكثير من المتغيرات المعقدة و المتداخلة فيما بينها والتي ركزنا فيها بتحليل أثر الحركيات المعقدة لمتغير الإستعمار،الإثنية/الهوية كمتغيرات سوسيو–سياسية على مسار بروز أزمة الدولة.

---

* على الرغم من أن معظم الباحثين في الدراسات الإفريقية استخدموا المصطلح بحرية لكن اختلفوا بشكل كبير في تفسيرهم لأهميته و خصائصه الرئيسية،على الرغم من حقيقة أن هياكل الدولة و وكالاتها لها جذور عميقة بشكل عام في المجتمع الإفريقي في فترات ما قبل الاستعمار و الفترات الاستعمارية و أن مؤسسات الدولة المركزية كانت موضع نزاع و نضال أثناء إنهاء الاستعمار، لكن لم يتم تقديم اهتمامً كبير خلال السنوات الأولى من الاستقلال لأجهزة الدولة، ففي الواقع خلال الستينيات تم تجاهل الدولة الإفريقية تقريبًا، حيث كان يُنظر إلى الدولة على أنها ساحة للسيادة و الأقاليم و ربما لبناء الأمة لكن لم يُنظر إليها على أنها مجموعة مترابطة من المؤسسات ذات وجود خاص بها، في هذا الإطار تم إجراء دراسات عن الأحزاب و الأيديولوجيات و حتى الخدمة المدنية بشكل منفصل و لم يُبذل سوى القليل من الجهد لفهم الدولة كجهة فاعلة حاسمة في المجال العام، أما في السبعينيات تم الاعتراف بأهمية الدولة جزئيًا على الأقل في هذا المنعطف تم تصور الدولة (وصقلها) كأداة للاستغلال الرأسمالي، نتجت عن الروابط الوثيقة بين تكوين الطبقة و الرأسمالية حيث طبيعة الدولة في إفريقيا الدولة كانت تُعتبر مرادفًا للطبقة الحاكمة فقد تم التركيز بشكل خاص على فهم عملية تكوين الطبقة، خصائصها و آثارها.يمكن الإطلاع على المرجع التالي:

–Naomi Chazan and other,**Politics and Society in Contemporary Africa**.Lynne Rienner,3rd Edition,1999,p38-45.

** تلعب صور الثقافة الإثنية دورًا مهمًا للغاية في تطوير الهوية الإثنية.حيث تنتقل بعض هذه الصور بين الأجيال التي تكتسب معنى رمزيًا للغاية لمجموعة عرقية .بينما لا يقوم آخرون بتعزيز الهوية مع مجموعة عرقية فحسب،بل ينتجون أيضًا مفاهيم الجماعات والثقافات العرقية الأخرى.يتطور تصور الثقافات الأخرى من خلال صورة معينة من العالم والمواقف الاجتماعية والقيم والأعراف .تعد العلاقات بين صور الثقافة الإثنية وصورة العالم مهمة لفهم الثقافات الأخرى وفهمها بشكل صحيح.تشمل الأدبيات ذات الصلة بالثقافة الإثنية أعمال **A.Ya.Flier** و **S.V.Lur'ye** وغيرها .وقد وضع . **A.Ya.Flier**مفاهيم الصورة العالمية والصورة الإثنية**Gurevich ، G.D.Gachev ،W.Wundt ،W.Lippmann**. لفهم طبيعة وخصائص الهوية الإثنية، من المهم استكشاف العلاقات بين مفاهيم "الثقافة الإثنية" و "الصورة الإثنية" و "الصور النمطية الإثنية."

أولا: هوية الدولة في إفريقيا:تحليل في أزمة البناء الاجتماعي لمتغير الإثنية و الهوية

تعتبر الأدبيات المتعلقة بالإثنية في إفريقيا كثيرة و متنوعة حيث أثار العلماء و المؤرخون العديد من النقاشات لتحليل البناء الاجتماعي لكثير من الجماعات التي كانت خاضعة للاستعمار في إفريقيا[1]، فقد كشفت مجموعة كبيرة من البحوث أن عددا كبيرا من القبائل المعاصرة ليس لها وجود في فترة ما قبل الاستعمار، حيث أكدت دور الدولة الاستعمارية في تحديد و تصنيف السكان الإفريقيين إلى مجموعات إثنية مفترضة من أجل أغراض السيطرة السياسية و من جهة افترض العديد من القادة الأفارقة في مرحلة ما بعد الاستعمار أن القبائل ستختفي مع التحديث و تطوير الهويات الوطنية[2]. لكن خلقت الجماعات الإثنية في إفريقيا المعاصرة الطابع المتنازع للعلاقات بين الطوائف الإثنية و لاسيما في الساحة السياسية و انتشار أعمال الإبادة الجماعية و هذا استلزم مزيدا من التحقيق في العلاقة بين الإثنية و الدولة[3]. في المقابل يرى بعض الباحثين أن البحث عن الهوية الإفريقية ليس ممكنا لأن الأفارقة ليسوا شعبا واحدا فحسب،بل ينتمون إلى مجموعة متنوعة من المعتقدات الثقافية، اللغات والتقاليد التأكيد على الآثار المترتبة نتيجة الاتصال الأفريقي غير الإيجابي مع الغرب بوصفه السبب الرئيسي لمشكلة الهوية الأفريقية؛حيث يعتبر دوكور **Dukur**روتش **Roach** و أنيانو **Anyanu**أن العنصرية، العبودية والاستعمار أدت إلى الإغتراب النفسي و الثقافي الإفريقي وهذا أدى أيضا إلى فقدان الهوية الجماعية للأفارقة [4]. فمن الواضح موضوعيا أن المشاكل الإفريقية المتعلقة بأزمة الهوية المستمرة وعدم وجود تنمية ذات مغزى لها صلة خطيرة بالآثار المتصلة بالاستعمار والاستعمار الجديد نتيجة انهيار الحرية السياسية التي جسدها الحكم الاستعماري و عدم تنظيم المجتمعات الإفريقية التي عمل الاستعمار على تدمير و تشويه نظم القيم الإفريقية فيها [5].لقد أدى الاستعمار إلى تعطيل الهويات التقليدية و تدميرها كما أنه شوه مفهوم نحن في القارة الإفريقية و وفقا لكلود آك **Claude Ak** كان الاستعمار في إفريقيا مختلفا بشكل ملحوظ عن التجربة الاستعمارية في مناطق أخرى من العالم، لقد شوه نفسية الإنسان الإفريقي بجلب التفكير اللاواعي للأفراد داخل المجتمعات الإفريقية[6].إن التحليلات التاريخية للنزاع تجسد فترة ما قبل الاستعمار باعتبارها العصر الذهبي لعلاقات الهوية،مما يشير إلى تدني تسييس الهويات الإثنية أو غيرها من الهويات في المجتمع،فغالبا ما حدث خلط

(1)-Patricia Daley,Ethnicity and political violence in Africa.**Political Geography**,Vol 25,N 06,2006,p15.
(2)-Ibid,p16.
(3)-Ibid,p18.
(4)-Ndubisi Frank,The Philosophical Paradigm of African Identity and Development.**Open Journal of Philosophy**,Vol 3,2013,p227.
(5)-Ibid,p228.
(6)-Idem.

بين مجموعات الهوية ولكن العلامة المميزة للمجتمعات الإفريقية ما قبل الاستعمار لم تكن هي عدم وجود هويات أو ظروف متعددة يمكن أن تؤدي إلى إشعال الصراع،بل كان عدم وجود ارتفاع وتسييس لعنصر هوية إثنية واحدة أو عشيرة أو جنس وتشير الهويات الإثنية التي شيدت اجتماعيا إلى حد كبير إلى الأشخاص الذين ينتمون إلى مجتمع ثقافي مشترك، وتقاسم العادات واللغة والترابط الإقليمي [1]، كما تعرضت سلطة الدولة بشكل متزايد حسب أبادوراي **Abadurai** لعدم اليقين وعدم المساواة التي عززت الحساسيات البدائية والأيديولوجيات الرجعية، مما أدت إلى عملية التحلل في العمليات السياسية ذات الطابع الإيديولوجي،الذي أنتج تراجع حالة المواطنة الاجتماعية مما فتح المجال للجماعات الإثنية المتنافسة للطعن في سلطة الدولة و منه بروز أزمة الدولة و الأنماط الجديدة للصراعات الأهلية.

من هذا المنطلق يمكن الإستدلال حسب مامداني بإن الهويات السياسية الإثنية* التي أنتجها الإستعمار هي هويات مسجلة بشكل قانوني شيدت على أساس وصول الجماعة لسلطة الدولة،والقانون يعترف بك كعضو من أصل إثني بالإضافة إلى أن مؤسسات الدولة تعاملك كعضو من هذه الإثنية،ثم تصبح إثنيا من الناحية القانونية والمؤسسية.وعلى النقيض من ذلك، إذا كان القانون يعترف بك كمجموعة فإن علاقتك بالدولة وغيرها من المجموعات المحددة قانونيا تتوسطها الدولة[2].

فحسب تصور مامداني **Mamdani** للهويات السياسية الإثنية بدلا من الهويات الثقافية مفيد في فهم كيف يعتمد البناء الاستعماري للجماعات الإثنية على الطبقة الاستعمارية أو غيرها من الاختلافات الاجتماعية والاقتصادية،حيث تظهر الهويات السياسية الإثنية في عملية تشكيل الدولة ذات النزعة الإنقسامية التي تولد هويات متميزة عن الهويات القائمة على الهويات الثقافية [3].

في المقابل أدت النزعة الاستغلالية للمستعمر وندرة الفرص السوسيو–اقتصادية و السياسية في الفترة الاستعمارية إلى نشوء منافسة شديدة داخل الجماعات الإثنية، حيث يرى نولي Noli أن الإدارة الاستعمارية عمدت إلى تعزيز الإثنية من خلال سياسات الحكم غير المباشر و تصنيف الأفارقة في قبائل، و تعزيز

---

[1]-Gerard Hagg and Peter Kagwanja,Identity and Peace:Reconfiguring Conflict Resolution in Africa.**African Journal on Conflict Resolution,**Vol 07, N 02,2007,p15.

* يصف كروفورد يونغ كيف استخدم المسؤولون البلجيكيون مصطلح **Ngala** لأول مرة في القرن التاسع عشر لتمييز الأشخاص الذين يسكنون بجانب نهر زائير، ثم وسعوا المصطلح ليشمل أولئك الذين هاجروا من منطقة النهر إلى كينشاسا الحضرية، في هذه الحالة نجح المستعمر في تأسيس هوية إثنية جديدة.هناك حالة أخرى تشير إلى حداثة العديد من هويات المجموعة الإثنية و كان لها عواقب مأساوية بشكل خاص في التسعينيات الهوتو في بوروندي، حيث تطلب الأمر قمع التوتسي في عام 1972 لتشكيل شعور بالمصير المشترك بين الهوتو المتميزين تنظيميًا في الشمال و تلك الموجودة في جنوب إمبو وهي عملية تسمى "إثنية مفروضة".

[2]-Ibid,p16.

[3]-Patricia Daley,Op.Cit,p15.

المستوطنات المنفصلة بين المواطنين والمستوطنين في المراكز الحضرية،لتشمل نتائج الإنقسام والسياسات الموجهة نحو الحكم والتي أدت إلى صعود وانتشار وتوطيد الإثنية:المنافسة السوسيو–اقتصادية، عدم المساواة الإقليمية،انعدام الوحدة الاقتصادية،التنافس في توفير وسائل الراحة،انخفاض الوعي السياسي و حرية التعبير، على الرغم من ذلك يعترف نولي بأن بعض الاختلافات قبل الاستعمار كانت ذات صلة بالمنافسة بين الإثنيات،و حدد من جهة أن التنوع الثقافي هو أسطورة لأن المستعمرين قد حددو بشكل جيد تركيبة مجتمعات ما قبل الاستعمار[1]. أما بالنسبة إلى أولاديبو **Oladibo** فإن ما قام به المستعمرون فيما يتعلق بتكوين الدولة هو الجمع بين "أراضي الناس المتميزين رسميا لتشكيل أقاليم استعمارية" وبعبارة إيم أوا **Im Awa** تحولت العمليات السياسية في كل من عصر ما قبل الاستقلال وما بعده إلى الاختلافات الثقافية الطبيعية في الانقسامات الإثنية المنهكة،وأدى سوء وضع السياسات الاقتصادية وتنفيذها على نحو غير فعال على مدى السنوات الخمسين الماضية إلى تخلف بعض المناطق وبالتالي تميل إلى تفاقم التوتر على أسس إثنية في بلدان كثيرة.وقد تم ذلك لأن المستعمرين كانوا بحاجة لفصل مجالات نفوذ مختلف الحكام الأوروبيين و لم يكن الهدف من المستعمرين هو خلق دول جديدة في المستعمرات من أجل التنمية الاجتماعية والاقتصادية، بل على حد تعبير أولاديبو كان المقصود من ترسيم الحدود هو ضمان السيطرة الاستعمارية ونزع الملكية الذي يمكن أن يتحقق دون مبرر التنافس بين المستعمرين ويشهد حاكم كنيورد في نيجيريا في العشرينات من القرن الماضي على أن أفكار التآمر بين أقاليم الشعب المتميز رسميا لتشكيل أقاليم استعمارية هي سياسة متعمدة للمستعمرين[2].

إن فهم الإثنية في إفريقيا كمنشأ اجتماعيً لا يركز على كونه هوية أولية ثابتة وإنما كنتاج للتفاعل المستمر بشكل عام للقوى السياسية،الاقتصادية والثقافية الخارجية والداخلية على حد سواء لتنمية المجتمعات الإثنية. و مع تطور البحوث التاريخية الأفريقية أصبح من الواضح بشكل متزايد أن المجتمعات الأفريقية ما قبل الاستعمار ولا سيما في العقود المضطربة قبل إنشاء السيطرة الاستعمارية الرسمية في أواخر القرن التاسع عشر لم تكن في حالة صراع،بالإضافة إلى ذلك اتسمت الحدود السياسية والسوسيو–ثقافية لما قبل الاستعمار بالغموض والمرونة،ليجد الأفارقة أنفسهم ضمن واقع هويات جماعية متعددة ومتداخلة وبديلة،حيث لم تكن للمجتمعات والهويات الإثنية في القرن العشرين مثل الشونا واليوروبا أي وجود واعي ما قبل الاستعمار،رغم وجود أعداد كبيرة من اللغات و الثقافات و يتزامن ذلك مع عدم وجود مفهوم الفرد مع الهوية الثابتة والفريدة

(1)-Ukoha Ukiwo,On the Study of Ethnicity in Nigeria.**Oxford Development Studies**,Vol 33,N 01,2005,p

(2)-Temisanren Ebijuwa,Building Bridges or Barricades:Interrogating Ethnic Identities in Africa. **International Journal on Humanistic Ideology**,Vol 05,2012,p69.

والمحددة في الحداثة الغربية حتى تم تقديمه في ظل الحكم الاستعماري. إن اعتراف المستعمر بالاختلافات بين المجموعات الإثنية الكثيرة والتي كان من بينها تجريد شعب تلك القيم والممارسات التي كانت حتى الآن بمثابة وسائل للهوية الاجتماعية و التضامن، هذا الانهيار التام للوعي الأخلاقي نتيجة تفسخ عميق للفلسفة المجتمعية الإفريقية الأصلية التي تركز على الإنسان،الأمر الذي أدى حتما إلى انحلال مستمر في الوضع السوسيو–سياسي الإفريقي الذي يتفاقم الآن بسبب العجز الكبير في الجدوى الاقتصادية،كان الهدف من هذا الحيازة السوسيو–ثقافية و وضع شعب المستعمرات تحت السيطرة التي من شأنها أن تجعلهم غير قادرين على التشكيك في الممارسات الاستعمارية والافتراضات التي استندوا إليها،من خلال صياغة السياسات التي سيكون تنفيذها موجهة نحو الوصول إلى القضاء على أي توافق جديد في الآراء بين مختلف الشعوب التي جمعوها لتشكيل أراضي استعمارية جديدة، لكن هذا الخيار لم يكن المستعمرون مستعدين لقبوله لأنه يمكن أن يستخدم في نهاية المطاف للتشكيك في شرعية سلطتهم. وبالتالي اعتمد المستعمرون الانقسام ونظام الحكم في أقاليمهم مما أدى إلى تفرقة الشعب بما فيه الكفاية في مستعمراتهم، بالنسبة إلى أولاديبو فإن ما قام به المستعمرون فيما يتعلق بتكوين الدولة هو الجمع بين أراضي الناس المتميزين رسميا لتشكيل أقاليم استعمارية مفككة و غير قابلة على التوافق فيما بينها على جميع المستويات، لقد أدى هذا التركيز على الفصل بين المجموعات الإثنية إلى خلق إحساس جديد بالوعي المجتمعي والهوية بالنسبة للشعوب التي لا توجد فيها،و وفر تركيزا رمزيا وإثنيا جديدا لكل مجموعة، بطبيعة الحال لم يقتصر الأمر على تعقيد مهمة استخدام عناصر متنوعة في كل مستعمرة في كل متماسك، بل أصبح أيضا مصدرا للعديد من الصراعات التي تهدد الحياة والتي كانت تتكاثر، بالتالي عرقلت عملية التنمية المجتمعية والتضامن الاجتماعي في العديد من البلدان الإفريقية بعد عقود قليلة من الاستقلال و كأمثلة على هذه الصراعات في ليبريا،الصومال،السودان،زائير،رواندا،كوت ديفوار،سيرالون، نيجيريا و غيرها. يمكننا القول إن آلية "الانقسام و الحكم" التي اعتمدها المستعمرون الأوروبيون وسعت المسافة الاجتماعية بين المجموعات المجتمعية وعززت في بروز العامل الإثني[1]، على الرغم من أن الاستعمار كنظام استغلالي و قمعي للشعب الإفريقي وموارده إلا أنه أنشأ طبقة برجوازية في أفريقيا على شكل قوميين تشكل سياساتهم وأنشطتهم جزءا من الصراعات الإثنية في إفريقيا،و عندما اكتسبت العديد من الدول الإفريقية استقلالها لم يكن القوميون الذين استولوا على القيادة من المستعمرين مهتمين فقط باستبدال الأوروبيين في مناصب قيادية في السلطة والامتيازات بل خلق فرص لأنفسهم و ذويهم تمكنهم من نهب موارد الدول و التأكد من أن الفرص و الفوائد

(1) -Temisanren Ebijuwa,Op.Cit,p70.

الموجودة محفوظة لنفس الطبقات الإثنية أو القبلية[1]. من خلال التأكيد على التجربة الاستعمارية يوجه نولي الانتباه إلى دور النظام السوسيو–اقتصادي في تسييس الإثنية، يؤكد بأن الرأسمالية التي تتبعها نيجيريا الاستعمارية و ما بعد الاستعمار عززت أوجه التفاوت حيث شددت على التوزيع بدلا من الإنتاج و وفقا لنولي كذلك جميع المشاريع مثل إنشاء الولايات داخل الاتحاد النيجيري التي تديرها النخب البرجوازية سوف تفشل،فالثورة التنموية هي الوحيدة التي تنقذ البلد من الرأسمالية التابعة و ستعزز نوع التنمية الذي لا يشجع الإثنية[2].

في دراسة أخرى لنولي و التي يحدد فيها الأسس المادية للإثنية في إفريقيا يبين أن الاتصال بين الجماعات الإثنية لا يثير بالضرورة صراعات عنيفة خاصة عندما يكون هناك تقسيم اجتماعي و اقتصادي للعمل و التبادل فمن الجدير بالذكر أيضا وجهة نظره متعددة التخصصات التي تستمد من نهج الاقتصاد السياسي وتمكنه من الجمع بين الأدلة من الدراسات التاريخية،الأنثروبولوجية،النفسية،الاجتماعية،الاقتصادية والسياسية لدعم حججه حول أصول وبلورة واستمرار الإثنية[3]، و مع ذلك هناك ميل لإعفاء الطبقات الثانوية في امتياز دور الطبقات البرجوازية مما أدى إلى ما يسمى هودجكين **Hodgkin** على نحو ملائم النخبة الذكية.بالإضافة إلى يمكن القول بإن الإثنية هي نتيجة منطقية للتنمية الرأسمالية التابعة و قد تجنب العديد من البلدان الرأسمالية التابعة الصراعات الإثنية العنيفة ومن الواضح أن هذا الموقف تأثر بجاذبية حركة التبعية في كليات العلوم الاجتماعية في جميع أنحاء أفريقيا في 1970 و من المفيد أن نولي غير وجهات نظره وأيد لاحقا الحجة القائلة بأن الديمقراطية والانسحاب الكبير للدولة من الأنشطة الاقتصادية من شأنه أن يساعد على التخلص من الإثنية.

و منه أصبحت الإثنية محورية بالنسبة إلى الانقسام الاستعماري والحكم الذي يستخدم لأغراض السيطرة السياسية، وإنفاذ الضرائب واستخراج الثروة[4].و فرقت الدولة الاستعمارية بين المجموعات الإثنية من خلال منح معاملة تفضيلية لبعض فئات الهوية من خلال تعيينات السلطات المحلية أو الموظفين الإداريين في المكاتب الاستعمارية،على سبيل المثال الاستعمار البلجيكي و الفرنسي عمل على خلق الحقد في رواندا ضد هوية القبائل البانتو للهوتو وقد أرسى هذا التصنيف المعيب الأساس للتنافس الإثني والصراعات التي ستنتوج بالإبادة الجماعية في عام 1994[5]، و أدى التلاعب الاستعماري في الإثنية إلى خلق مجتمعات إفريقية ما

(1) -Ibid,p71.
(2)-Ukoha Ukiwo,Op.Cit,p15.
(3)-Ukoha Ukiwo,Op.Cit,p16.
(4)-Gerard Hagg and Peter Kagwanja,Op.Cit,p18.
(5)-I**b**id,p19.

بعد الاستعمار تعمل على استقطاب فئات المستوطنين (المهاجرين) والأصليين (السكان الأصليين) و قد أصبح هذا المحور الذي يدور حوله العنف الإثني في رواندا أو في كينيا [1].

بالإشارة إلى مفهوم مامداني السابق الذكر حول إضفاء الطابع السياسي للهويات يمكن القول بأنه في سياق الدولة الحديثة الانتماء الإثني يعمل كمورد يمكن التعبير عنه حول الفهم الجماعي للعلاقة بين الجماعات المشكلة لها(الدولة)، مما يجعله أداة تنافسية يمكن للنخبة والنخبة المضادة إضفاء الشرعية على مطالبتهم بالقوة الاقتصادية و السياسية و يبدو أن السيطرة على مؤسسات الحكم أمر بالغ الأهمية للحفاظ على الهوية الجماعية و قد استخدمت نخبة التوتسي في ضوء جماعتهم التي تشكل الأقلية العددية احتكارهم الافتراضي لجهاز الدولة للحفاظ على هيمنتهم بالشروط السياسية والضغوط الديمقراطية في أوائل التسعينيات[2].

في هذا الصدد و استنادا إلى تجارب البلدان الأوروبية يحلل منظرو التحديث الكلاسيكي أن عمليات التحديث ستؤدي بالضرورة إلى إضعاف المرفقات دون الوطنية وزيادة في الهوية الوطنية.فالتحضر على سبيل المثال يكسر العلاقات بين الأفراد و أوطانهم القبلية،وبالتالي ينتجون مجتمعا وطنيا متماسكا اجتماعيا يستطيع المواطنون من مختلف الخلفيات الاتصال والتعاون فيه.وكان التعليم المركزي و وسائط الإعلام من الجوانب الأخرى للتحديث التي كان يعتقد أنها تساعد على تعزيز الوعي الوطني من خلال النهوض بلغة وطنية مشتركة ومنهج تاريخ وطني مشترك،بالإضافة للتصنيع الذي يقلل من اعتماد الناس على الشبكات دون الوطنية للوصول إلى الأراضي والحفاظ على سبل كسب العيش،وسيحفز في الوقت نفسه المستوطنات والمهن وأنماط التفاعل الاجتماعي المكثف في هذا الصدد كان ينظر إلى عصر التحديث على أنه عصر القومية[3].

حيث من المتوقع أن التحديث السياسي و الاقتصادي يؤدي إلى الاندماج الوطني للدول الإفريقية المستعمرة،فمن الجدير بالذكر هنا أن العديد من هذه البلدان لديها حدود تم رسمها بشكل تعسفي من قبل القوى الاستعمارية السابقة مع احترام ضئيل للتحالفات الاجتماعية واللغوية عطلت هذه العملية، لذلك تركت سلطات ما بعد الاستعمار مهمة صعبة و لكنها مهمة تتمثل في تطوير دول قومية مستقرة وخلق هوية شاملة فوق وطنية ينبغي أن تحل محل و/أو تحتل الهويات والثقافات دون الوطنية،و قد اعتبر التكامل الوطني بين

---

[1]-Gerard Hagg and Peter Kagwanja,Op.Cit,p19.

[2]-Antoinette Handley,**Business and the State in Africa:Economic Policy-Making in the Neo-Liberal Era.** Published in the United States of America by Cambridge University Press, New York,2008.p09.

[3]-Ibid,p10.

مختلف السكان أمرا حاسما لبقاء هذه الدول الجديدة ولم تكن عملية التحديث في هذا الصدد تعتبر وسيلة لزيادة مستوى معيشة الناس فحسب بل كانت أيضا وسيلة لتعزيز التكامل والوعي الوطنيين[1].

مع ذلك في حالة عدم انهيار الولاءات الإثنية بل أحيانا تبدو أكثر وضوحا بدأ علماء السياسة الإفريقية في التشكيك في فرضية أن التحديث سيؤدي حتما إلى الاندماج الوطني و وعي وطني أقوى، ففي الواقع أن كلا من بيتس **Bates**، ميلسون**Milson** و ولب **Wolb** حللوا بإن عمليات التحديث كانت أكثر احتمالا لزيادة بروز الهويات الإثنية في إفريقيا ما بعد الاستقلال وأحيانا عمليات التحديث تخلق الظروف لتشكيل المجموعات الإثنية الجديدة، فحسب بيتس يعود ذلك إلى أن فوائد التحديث تشجع المجموعات الإثنية للحصول عليها، كما أكد علماء آخرون أن مختلف عمليات التحديث لم تكن بالضرورة تؤدي إلى إضعاف الولاءات الإثنية كما ادعى علماء التحديث الكلاسيكي، فعلى سبيل المثال التحضر يمكن أن يؤدي بالتساوي إلى الفصل الحضري عن طريق جمع أفراد من نفس الخلفية الإثنية معا في تجمعات مجتمعية منفصلة بدلا من تعزيز التعاون بين الإثنيات، بالمثل جادل علماء التحديث من الجيل الثاني بأن اختيار لغة معينة كلغة وطنية أو منهج دراسي يدرس في المدارس الوطنية قد يسبب خلافات يمكن أن تسبب التوترات والنزاعات الإثنية بدلا من تعزيز التكامل الوطني كما يقول علماء التحديث الكلاسيكي،باختصار ادعى منظروا التحديث من الجيل الثاني أن التحديث من المرجح أن يسبب حوافز جديدة للمنافسة في إفريقيا ما بعد الاستقلال وأنه من المحتمل تنظيم هذه المنافسة على أسس إثنية مما يسهم في استمرار أهمية المجموعات الإثنية والهويات،في حين يعتبر مسار التحول السياسي الذي اتبعته كل المجتمعات الأوروبية ومجتمعات إفريقيا لا يخضع لنفس وحدة الزمن، فعندما كانت المجتمعات الأولى تبني نموذج الدولة–الأمة،لم تكن تتلقى أي تأثير أو إجبار من نموذج آخر فقد كان بإمكان المجتمعات الاوروبية أن تجعل بحثها و إبداعها لشكل جديد للتنظيم السياسي يكون مناسبا لحاجاتهم و خصوصياتهم، يمتد على مدار عقود من الزمن، على العكس من ذلك عقب مرحلة تصفية الاستعمار وجدت نفسها أمام رهاب خاص كان يجبرها على امتلاك في أسرع الآجال مؤسسات دولاتية و وطنية تحدد دخولها للحياة الدولية[2]، في ظل ادعاء القوى الاستعمارية التقليدية امتلاكها النموذج السياسي الأكثر اكتمالا وهكذا وجدت المجتمعات الإفريقية نفسها مفتتة بين ضرورة الإسراع من خلال إتباع و تبني النماذج القائمة و بين إدارة الحفاظ على هويتها و شخصيتها من خلال تحديد ملامح تطورها انطلاقا من المعطيات التي تفرزها ثقافتها الخاصة بها، حيث مازال هذا التناقض يزن بثقله على التطور السياسي لمجتمعات إفريقيا،ويعطينا في الوقت ذاته صورة عن الأزمات و عدم الاستقرار التي تمس

---

[1]-Ibid,p11.
[2]-Idem.

الحياة السياسية لكل دولة جديدة[1].إن البناء الاجتماعي للأشكال الحديثة للإثنية في إفريقيا يتزامن مع تطور هيكل وثقافة الاستعمار،حيث أن الخصائص الهيكلية للدولة الاستعمارية وجهاز السيطرة البيروقراطية الاستبدادية والاقتصاد السياسي الاستعماري القائم على المحاصيل النقدية الإفريقية والعمالة المأجورة في أسواق السلع والعمل الرأسمالية،عمل على تغيير التنظيم الهيكلي والمكاني للمجتمعات الأفريقية، تشكل هذه المؤسسات السياق الهيكلي لتشكيل كل من شكل ومحتوى المجتمعات الإثنية،الهويات والمصالح فضلاً عن أنماط التعبئة و التنظيم السياسيين الإثنيين، إن إيديولوجية و ثقافة الاستعمار لاسيما في تخيل المجتمعات الإفريقية من قبل المسؤولين الاستعماريين و المبشرين الأوروبيين توفر السياق المعرفي السائد لصياغة اختراع القبائل وعاداتها من قبل الأفارقة أنفسهم.

من هنا تم تعزيز اختراع الدول الاستعمارية للعرف والهوية الإفريقية من اتجاهين آخرين[2]:

–ظهر الإتجاه الأول من أنشطة المبشرين الحريصين على الفهم والتواصل من خلال تجميع القواعد والقواميس من بين مجموعة متنوعة من اللهجات المحلية المتنوعة التي عادة ما تحدث حول محطة البعثة،حيث حولها المبشرون إلى نسخة معتمدة من لغة "قبيلة" كاملة ونشروها عبر مدارسهم و ترويج المبشرون لتطوير نخبة متعلمة من السكان الأصليين من خلال تشجيع تسجيل نسخ موحدة من التاريخ المحلي و العرف، بالتالي كان له تأثير مهم على إعادة المفهوم لمجموعات إثنية معينة و ثقافاتهم، على سبيل المثال قام **Peel** بييل بتحليل الأثر التبشيري على لغة و ثقافة اليوروبا مشيراً إلى أن الرسالة لم تكن محو الأمية بقدر ما كانت عملية تغيير في البناء الهوياتي للعرقية؛ بينما حلل رينجر **Ranger** الطريقة التي شكلت بها الجهود اللغوية لبعثات مختلفة ظهور هوية مانيكا في زيمبابوي الاستعمارية، بعدها قام علماء الأنثروبولوجيا المحترفون خلال العقود التي تلت الحرب بمساهماتهم الخاصة في اختراع القبائل الإفريقية،إضافة إلى دور الأنثروبولوجيا الوظيفية البريطانية في تركيزها على تصوير الثقافات المتجانسة والمتكاملة.حيث استُخدمت صيغ نهائية لمختلف المجموعات التي تم فيها أخذ الأدلة من العمل الميداني في مجتمع ما على أنه ممثل للجميع و لا يحتوي على الاختلافات المحلية، التناقضات ونقاط الغموض، و قد تم رفض الاستفسار عن الأصل التاريخي أو المؤسسات و تم تصوير المجتمعات إثنوغرافيا، في حين أن العلاقة بين علماء الأنثروبولوجيا و المسؤولين الاستعماريين بكل بساطة المساعدين الفكريين للهيمنة

---

(1) - Antoinette Handley,Op.Cit,p11.

(2)-Bruce Berman,**Ethnicity,bureaucracy and democracy: The politics of trust.**.in:Bruce Berman,will kymlica and Dickson Eyoh,**Ethnicity and Democracy in Africa**,Boydell and Brewer,2004,p22-25.

الاستعمارية،فالتحليل الأنثروبولوجي يقدم مقاربة لتصوير المجتمعات الإفريقية ككائن ثقافي مُعاد صياغته يمكن تخصيصه من قبل مفكرين محليين أصليين من أجل بنائه الخاص للإثنية و الهوية.

ثانيا:دور الاستعمار كمتغير سوسيو–سياسي في تغيير البناء الهوياتي و تعميق أزمة الدولة في إفريقيا

إن اختراع التقاليد و الإثنية في إفريقيا الاستعمارية أشار إليه تيرينس رانجر **Terence Ranger** كعملية فرض التقليد الاستعماري الصارم على العرف الإفريقي، من خلال مشاركة أوروبية في عملية سياسية مكثفة ذات طبيعة متأصلة كانت فيها الثقافة و الهوية هدفاً للتفاوض المتواصل و الصراع، في المقابل أشار ديكسون أيوه **Dickson Eyoh** أن الإثنية المعاصرة في إفريقيا هي نتاج إعادة تخصيص وإعادة توزيع في إفريقيا في مسابقات من أجل السيطرة على الموارد في المجالات الاقتصادية السياسية الجديد و الاختراعات الثقافية التي تستخدمها الدول المستعمرة في تصميم هياكل الوساطة السياسية و الهيمنة على السكان المعنيين هذه هي العملية الديناميكية التي أسست لتسييس الإثنية في إفريقيا فيما بعد[1]. يجب التأكيد على ثلاث تحذيرات منهجية في هذه المرحلة[1]:

أولاً– كانت التجربة الإفريقية الاستعمارية متنوعة للغاية عبر تنوع المجتمعات الأصلية والتغيرات المؤسسية والثقافية للأنظمة الاستعمارية لمختلف القوى الأوروبية مع وجود أو غياب المستوطنين البيض أو المهاجرين من أجزاء أخرى من الإمبراطوريات الأوروبية أنتج الاختلافات في أنماط تطوير الإنتاج،الأسواق ومستويات الإكراه التي ينطوي عليها إنشاء السيطرة الاستعمارية.فدراسة الإثنية في أفريقيا تتضمن تحليل السببية المعقدة التي لا توجد فيها مجموعة واحدة من العوامل المحددة أو يمكن تحليلها بمعزل عن غيرها ولا يمكن أن يكون دور النظرية في هذا السياق هو تعريف العلاقات العالمية عند مستوى عالٍ جدًا من التجريد،بحيث تكون خالية من المحتوى التجريبي وإنما لتوفير مجموعة أدوات مفاهيمية يمكنها تحديد العوامل المشتركة والعلاقات بينهما لشرح ليس فقط أوجه التشابه بين الحالات ولكن أيضا الاختلافات الطارئة والمميزة. يجب أن تفهم النظرية في مثل هذه الظروف مدى تعقيد وتفرد كل تجربة في الواقع،من منظور السياسة و قد تكون خصوصيات كل حالة هي أهم شيء يجب فهمه.

ثانيا–ظهر في إطار هذه التجارب التاريخية المتنوعة يجب أن ندرك أن المجتمعات الأفريقية في الفترة الاستعمارية لم تكن أبداً مجرد ضحايا سلبيين للهيمنة الخارجية،بل كانت لها مشاركة نشطة في هذه العملية،و يمكن تتبع هذا التفاعل النشط والاستخدامات المتنوعة للاستعمار من قبل الأفارقة على المستويات

[1]-Terence Ranger,The Invention of Tradition in Colonial Africa.in:Eric Hobsbawm and Terence Ranger,**The Invention of Tradition**,Cambridge University Press, University of Oxford,2007,p214-216-219.

الأيديولوجية،المؤسسية والثقافية في بناء الإثنية والقومية هذا بالطبع هو الأساس المنهجي و النظري لأهمية السياق و السببية المعقدة.

ثالثًا–بافتراض أن عدد المجموعات الإثنية في دولة قومية معينة يفسر في حد ذاته أي شيء عن أدائها السياسي أوالاقتصادي يعتبر مشكلة كبيرة على أقل تقدير فحسب التفسيرات تعتبر "القبائل الأفريقية" مجتمعات قديمة ومستقرة تحكمها عادات جامدة وغير متغيرة ومنفصلة بوضوح ودون غموض عن بعضها البعض.في هذا الإطار يمكن القول أن البحث عن الإثنية الأفريقية قدم على مدى السنوات الماضية مفهوما على أنها عمليات ديناميكية اجتماعية مفتوحة العضوية بدلاً من الفئات الثابتة قبل وأثناء وبعد الحكم الاستعماري، تظهر المجموعات وتختفي وتغير أسمائها مع تكييف ثقافاتها و تقاتل من هو أو ليس عضوًا حقيقيًا في المجموعة و تتناول عددًا كبيرًا من المطالب للمؤسسات العامة و المجموعات الإثنية الأخرى.

من هذا المنطلق يعتبر العامل الأكثر أهمية في البناء الاجتماعي و التعبئة السياسية للمجتمعات الإثنية في أفريقيا مرتبط بإمكانية الوصول إلى موارد الدولة والسوق،بالتالي فإن تصنيف المجموعات الإثنية وحصرها بحسب مؤسسات الدولة ليس تسجيلًا موضوعيًا لواقع مستق، بل هو بحد ذاته تدخل نشط في عملية الخلق الاجتماعي والسياسي الإثني[2]، نتيجة لذلك فإن أول حقيقة حول الإثنية في أفريقيا هي أنه لا يوجد اتفاق عالمي حول عدد الجماعات الإثنية في معظم البلدان أو حدودها الاجتماعية والمكانية أو عضويتها لأن هذه التسميات هي أفعال سياسية متنازع عليها، حيث كان البناء الاجتماعي للإثنية الإفريقية هو حصيلة مساهمات من جهات كثيرة أوروبية وإفريقية بدلاً من خلق أي فرد أو مجموعة متعمدة ولهذا السبب دائمًا ما يكون غير مكتمل ومسألة خلافية، مع ذلك فإن الممثل الرئيسي في العملية كان الدولة الاستعمارية التي كانت تدرك تمامًا أن الأفارقة الذين يعيشون في القبائل واستخدموا أدوات سلطة الدولة الحديثة لتحديدها وتصنيفها من خلال أدوات علمية مثل الخرائط والتعدادات التي عينها الأفراد والمجتمعات لتكوين الهويات البدائية القديمة [3]. من جهة ثانية كان للبناء الاجتماعي للإثنية أبعاد داخلية وخارجية أطلق عليها جون لونسديل الإثنية من البعد الأخلاقي و القبلية السياسية حيث البعد الداخلي للإثنية كبعد أخلاقي هو الساحة السياسية التي ظهرت من خلالها الهويات الإثنية من إعادة التفاوض على حدود المجتمع السياسي والسلطة،الحقوق والواجبات الاجتماعية للاقتصاد الأخلاقي وحقوق الوصول إلى الأراضي والممتلكات.و برز

---

(1)-Bruce Berman,Ethnicity,patronage and the African state:The politics of uncivil nationalism.**African Affairs**, Vol 97,1998,p308.

(2)-Bruce Berman,Ethnicity,patronage and the African state:The politics of uncivil nationalism,Op.Cit,p309.

(3)-David Kertzer and Dominique Arel,**Census and identity:The politics of race, ethnicity and language in national censuses**. Cambridge: Cambridge University Press.,2000,p45.

البعد الخارجي ذي الصلة الجدلية بالقبلية السياسية خاصة فيما يتعلق بالوصول إلى الموارد والتراكم الاقتصادي،و في المقابل لم تتضمن القبلية السياسية البحث عن مجتمع أخلاقي من الحقوق والواجبات بل بالأحرى التنظيم السياسي الجماعي والعمل عبر حدود المجتمعات المحددة من قبل النزعة الإثنية بشكل متزايد المنافسة لتحقيق المصالح الإثنية ضد الإثنيات الأخرى الناشئة من أجل الوصول إلى الدولة والسيطرة على مواردها.

كما حفز المبشرون الأوروبيون الذين قاموا بإنتاج قواعد اللغة والقواميس التي حوّلت اللهجات المحلية إلى لغة مكتوبة موحدة لمجموعة إثنية كاملة والذين بدأوا على الفور بإنتاج نصوص خاصة بهم تعبر عن تاريخهم وثقافتهم و بواسطة علماء الأنثروبولوجيا المحترفين ومعظمهم من الأوروبيين،الذين نقلوا مفهوم الثقافة كتعبير متميز ومنتظم عن الممارسات الاجتماعية وهوية مجموعة معينة،هذا لا يعني أن الجماعات الإثنية الإفريقية التي أنشأتها أوروبا تتلاءم مع تصوراتها المسبقة أو أن الأفارقة خلقوا القبائل بناءا على حوافزهم،بل أنهم قدموا الموارد الثقافية والسياقات السياسية التي يمكن للأفارقة لا سيما طبقة المتعاونين والمثقفين نشرها في الصراعات الداخلية التي نتجت عن تأثير غير متكافئ ومثير للانقسام من الحداثة الاستعمارية[1].

مثل هذا التصنيف و الترقيم و رسم الخرائط للشعوب الأفريقية يوفر الأساس لإنشاء وحدات إدارية لتسهيل السيطرة السياسية والاندماج المؤسسي في الدولة الاستعمارية و على نفس القدر من الأهمية كانت الدولة المؤسسة المركزية ضمن السياق الأوسع لتدخل الحداثة الرأسمالية في تنظيم وإنتاج وتوزيع الموارد الاجتماعية و تشكيل المعايير الاجتماعية للوصول إلى تلك الموارد والتمييز الاجتماعي الناتج عن ذلك بين الأفراد والمجتمعات.

في هذا السياق توسطت الدولة الاستعمارية في صياغة القبائل للسوق الرأسمالية كمزارعي المحاصيل،التجار،و العاملين بأجر ليس فقط من خلال فرض الضرائب وقوانين العمل القسري و لكن أيضًا من خلال المزيد من الحوافز والموارد الإيجابية التي يتم توجيهها من خلال شبكات محلية المتعاونون الأفارقة ومؤيدوهم، و التوظيف المتنامي للمثقفين في الغرب في جهاز الدولة[2].كانت النتيجة الأكثر أهمية للاقتصاد السياسي الاستعماري هي خلق عدم المساواة الأفقية بين المجتمعات الإثنية في طريقة ودرجة مشاركتها في الأسواق النقدية والعمل والوصول إلى التعليم و إلى مستويات أعلى من العمالة في المؤسسات العامة و تزايد

[1]-Berman Bruce,Ethnicity,patronage and the African state:The politics of uncivil nationalism,Op.Cit,p312.

[2]-Bruce Berman,**Control and crisis in colonial Kenya:The dialectic of domination**.London: James Currey and Athens,Ohio University Press,1990,p47.

عدم المساواة الداخلية بين المتعاونين المحليين و المثقفين وعملائهم الفقراء[1]، في الوقت نفسه كانت الأيديولوجية التقليدية الجديدة التي تميز الأنظمة الاستعمارية خائفة من التأثير على الانضباط القبلي والسيطرة السياسية على التطور الكامل للأشكال الرأسمالية لأسواق الملكية والسلع التي من شأنها أن تخلق فلاحين لا أرض لهم ولا بروليتاريين بلا جذور[2].

بدلاً من ذلك نفذوا بطريقة عشوائية في كثير من الأحيان تطوراً جزئياً و متناقضاً لاقتصاد السوق بينما كانوا يحاولون الحفاظ على الثقافة و السلطة التقليدية من خلال المتعاونين معهم، بذلك حددت الدولة الاستعمارية أيضًا السياقات الإستراتيجية التي كانت فيها الإثنية بارزة أو صُنِعت خيارات القوى السياسية فيما يتعلق بكل من العلامات الموروثة للعرق و الأشكال التنظيمية التي تم التعبير عنها و هذا بدوره شكل نطاق السياسات الإثنية وعلاقته بالانشقاقات الاجتماعية الأخرى والتفاعل المعقد بين الهويات والمصالح الإثنية.

استند الحكم الاستعماري إلى أنظمة معقدة من التعاون مع النخب المحلية الأصلية المرتبطة مباشرة بالدولة الاستعمارية من خلال الروابط بين الوكلاء والمرتبطين مع عملاء الميدان الأوروبيين في الدولة،حيث أدرجت القوة الاستعمارية الرجال الكبار الذين ترأسوا شبكات معقدة من العملاء تتضمن علاقات متبادلة ولكن غير متكافئة مع الرجال الصغار و كذلك السلطة على النساء والأطفال و تلك التي عقدت في أشكال متنوعة من الاعتماد، حيث خلقت السلطة الاستعمارية التسلسل الهرمي للاستبداد اللامركزي من الرؤساء وحتى الملوك الذين يحكمون من خلال السلطات المحلية في مختلف أشكال الحكم غير المباشر التي تشمل كوادر من المتعاونين الأفارقة سواء المعينين مباشرة من قبل النظام أو الذين يحتفظون بمكاتب السكان الأصليين ودمجها في جهاز الدولة[3]. كافأ المسؤولون الأوروبيون من ولائهم من خلال الوصول إلى الموارد التي تسيطر عليها الدولة بما في ذلك الوصول التفضيلي إلى التجارة وإنتاج السلع التي أصبحت مفتاحًا للثروة وكان يسيطر عليها المسؤولون المحليون الأفارقة لمصلحة أقاربهم وعملاءهم المكثفين. كان مرتبطًا بهم من أعضاء مجموعة المثقفين المتعلمين الذين يحتلون مواقع أخرى في الدولة ومجموعات صغيرة من المزارعين الأثرياء وأصحاب الأبقار والتجار الذين لعبوا أيضًا دورًا في رعاية العملاء، ذلك باستخدام ثرواتهم للاستثمار في الشبكات الاجتماعية لبناء عملاءهم و وضع أنفسهم للوصول إلى شبكات المحسوبية الأوسع للدولة [4].

---

(1)-Frances Stewart,**Horizontal inequalities and conflict: Understanding group violence in multi-ethnic societies**.Palgrave Macmillan,2008,p65.

(2)-Bruce Berman,**Control and crisis in colonial Kenya:The dialectic of domination**,Op.Cit,p48.

(3)-Mahmood Mamdani,**Citizen and subject: Contemporary Africa and the legacy of late colonialism.**Princeton: Princeton University Press,1996,p21.

(4)-Sarah Berry,**No condition is permanent:The social dynamics of agrarian change**.University of Wisconsin Press,1993,p48.

غير أن هذه المصادر الجديدة للثروة والسلطة وزعت بشكل غير متساو على نحو متزايد داخل المجتمعات النامية فيما بينها مما وفر الأساس المادي للسياسة الداخلية والخارجية للتكوين الإثني.

لقد شكلت شبكات التعاون والرعاية مشاركة الدولة الاستعمارية في عملية البناء الإثني،ومن الناحية المثالية احتوت كل وحدة إدارية محلية على قبيلة واحدة متجانسة ثقافيا ولغويا استمر فيها الناس في العيش داخل مؤسسات السكان الأصليين وكانوا يخضعون للانضباط القبلي من خلال هياكل السلطة المحلية.وهذا جعل الدولة الاستعمارية تخلق مؤسسات محلية من القبيلة والقرابة في الأسس الشعبية للسيطرة الاستعمارية،فضلاً عن وسائل استنباط درجة من الشرعية من الارتباط بالتقاليد،بالإضافة إلى أن معرفتهم بهذا القانون الوطني والعرف جاء إلى حد كبير من الحسابات ذات المصلحة الذاتية المتميزة من المتعاونين المحليين والوكلاء.

غير أن الدولة الاستعمارية كانت تشارك في تطوير الإثنية التي لا تحمل في كثير من الأحيان سوى القليل من الحقائق مع الهويات و المجتمعات قبل الاستعمار التي تحدد ثقافة وعادات القبائل بدرجة من الوضوح والاتساق والصلابة التي أنتجت تعريفاً حاداً بشكل متزايد يؤدي إلى توسع كبير في حجم الجماعات الإثنية. هذا شكل منطق في التطور الإثني لعملية إعادة صياغة تنطوي على إنشاء مجموعات جديدة مع تغير البنية الاجتماعية و جمع المسئولون الاستعماريون والمبشرون والأنثروبولوجيا في اختراع التقاليد من خلال الجهود الرامية إلى تحديد المجتمعات والهويات القبلية الواضحة التي من شأنها الحفاظ على الاستقرار الاجتماعي وتسهيل السيطرة السياسية،بحيث تقاس استجابة الأفارقة من خلال عملية المخيال الثقافي القائم على التجارب والموارد الثقافية الحقيقية التي تم إنشاؤها وإعادة تشكيلها من العناصر القديمة والجديدة[1].

استند المنطق الاستراتيجي للسيطرة السياسية في الدولة الاستعمارية على تطبيق معين للفجوة والحكم،أي ممارسة تجزئة وعزل النشاط السياسي الإفريقي داخل حدود الانقسامات الإدارية المحلية،و بالتالي منع انتشار المعارضة و المقاومة على أساس مستعمرة حيث قد تهدد بتدمير الموارد المحدودة،حيث احتوت كل وحدة إدارية بشكل مثالي على قبيلة واحدة متجانسة ثقافيا ولغويا استمر فيها الناس في العيش داخل مؤسسات السكان الأصليين وكانوا يخضعون "للانضباط القبلي" من خلال الهياكل المحلية للسلطة،هكذا أدت الضرورات الحتمية للتحكم إلى تقييد تحول المجتمعات الإفريقية و في الواقع جعل ما استوعبته الدولة الاستعمارية المؤسسات المحلية للقبيلة والقرابة في الأسس الشعبية للسيطرة الاستعمارية،فضلاً عن كونها وسيلة يمكن أن تستمد منها درجة الشرعية من الارتباط بالقوى الاجتماعية التقليدية.يمكن الإشارة هنا إلى الربط بين دور الاستعمار التقليدي وبين خلق وتعميق أزمة الهوية /الإثنية كمؤشر لبداية أزمة الدولة في

[1]-Bruce Berman,**Ethnicity,patronage and the African state:The politics of uncivil nationalism**,Op.Cit,p313.

إفريقيا من جهة، من جهة ثانية تعطيل مسار البناء الفعال للدولة الوطنية الحديثة.ففي دراسة لمريما علي **Merima Ali** ومجموعة من الباحثين بعنوان:الإرث الاستعماري،بناء الدولة وظهور الإثنية في إفريقيا جنوب الصحراء **Colonial legacy state-building and the salience of ethnicity in Sub-Saharan Africa** تحلل ما إذا كانت الفروق في استراتيجيات الاحتلال خلال الحقبة الاستعمارية التي اعتمدتها القوتين المهيمنتين فرنسا وبريطانيا قد أدت إلى نتائج مختلفة فيما يتعلق ببناء الهوية الوطنية وقدرة الدولة في إفريقيا الحالية.كما أوضح فريدريك لوغارد أبرز ممارسي الاستعمار البريطاني في إفريقيا اعتمدت بريطانيا استراتيجية فرق تسد حيث تم تعزيز الانقسامات الإثنية واستغلالها لإضعاف السكان المحليين والسيطرة عليهم،وتم إضفاء الطابع المؤسسي على الانقسامات الإثنية القائمة في هيكل السلطة الاستعمارية عن طريق إخضاع الزعماء المحليين. في كثير من الحالات التي لا توجد فيها انقسامات إثنية واضحة من خلال ابتكار مجموعات إثنية جديدة وتثبيت رؤساء يحكمون السكان المحليين[1].

يمثل المكون الرئيسي لاستراتيجية فرق تسد تعزيز المنافسات و استغلالها بين الجماعات الإثنية لإضعاف السكان المحليين و السيطرة عليهم،حيث تهدف هذه الإستراتيجية في المقام الأول إلى تقويض التعاون بين مختلف المجموعات الإثنية التي كان يمكن أن تؤدي إلى مقاومة أكثر توحدا وأقوى ضد القوة الاستعمارية.الحالات التي تم فيها استخدام الجنود المستعمرين من مجموعات إثنية مختارة لقمع المقاومة من الجماعات الإثنية الأخرى تم توثيقها على نطاق واسع عبر المستعمرات البريطانية. على سبيل المثال استخدم البريطانيون النوبيين للسيطرة على أكوهولي منذ أوائل سبعينيات القرن التاسع عشر في ما يعرف الآن بأوغندا ساعد النوبيون الذين كانوا يشكلون جوهر الجيش الاستعماري في أوغندا في هزيمة ممالك الجماعات الإثنية الأخرى مثل مملكتي بونورو وبوغندا في التسعينيات من القرن التاسع عشر وساعدوا في إخماد العنف في جميع أنحاء أوغندا، بعد استعمار بوغندا استخدم البريطانيون أيضًا رؤساء بوغاندان للمساعدة في إدارة المناطق الأخرى التي لديها أنظمة أقل مركزية للتنظيم السياسي وبالتالي كان من الصعب على البريطانيين التعامل معها بشكل مباشر،كما شجعت الإستراتيجية البريطانية الاستعمارية على الفصل بين السكان المحليين على طول الخطوط القبلية التي قوضت التعاون والتكامل بين الأعراق.

في حين يتفق العديد من المؤرخين على أن استغلال وتعزيز التنافس بين الإثنية لم تكن السمات الرئيسية لاستراتيجية فرنسا الاستعمارية إذ لا تمثل الحدود الإدارية المحلية (تسمى الكانتونات) بالضرورة مجموعات

[1]-Merima Ali and others,Colonial legacy, state-building and the salience of ethnicity in Sub-Saharan Africa.**The Economic Journal**,Vol 129,N 617,p1049.

إثنية محددة، و غالبًا ما تتخطى الحدود السياسية الموجودة مسبقًا، و بالتالي فإن الحدود الإدارية المحلية في المستعمرات الفرنسية لم تمنع المجموعات الإثنية المختلفة من الانتماء إلى نفس الوحدة السياسية،يقف هذا في تناقض ملحوظ مع الطريقة التي قسمت بها بريطانيا وعزلت مستعمراتها على أسس إثنية،إضافة للقمع العمدي للزعماء المحليين وتقويض قوضت قوتهم بشكل كبير، في المقابل يميل الزعماء في المستعمرات البريطانية مقارنة بنظرائهم في المستعمرات الفرنسية إلى الحصول على من السلطة في الحكومات المحلية.هذا الاختلاف في عدم اتباع الفرنسيين أسلوب السيطرة البريطاني وفقًا للجغرافي السياسي ويتليسي التهميش المتعمد للزعماء التقليديين والقوة الاسمية لرؤساء الكانتونات في المستعمرات الفرنسية كانت نتيجة سياسة فرنسا للإدارة المركزية واستيعاب الأفارقة في الثقافة الفرنسية على الرغم من أن سياسة الاستيعاب الشاملة قد تكون غير مرغوب فيها وغير عملية،حيث لوحظ أن سياسة الاندماج مثل التعليم واللغة صممت في المستعمرات على غرار النظام الفرنسي حيث تم تشجيع استخدام اللغة الفرنسية في جميع أنحاء المستعمرات كلغة للحكومة والتجارة،وفي حالات قليلة مُنحت حقوق المواطنة للنخب المتعلمة المحلية كما في أربعة كانتونات في السنغال.

من جهة يقدم ميلز **Miles** مثالًا توضيحيًا لهذا التمييز في الأحكام الاستعمارية البريطانية والفرنسية باستخدام دراسة حالة الهوسا فيما يتعلق بالهياكل الإثنية والسياسية تم تقسيم الهوسا بين المستعمرات الفرنسية والبريطانية (النيجر الحالية ونيجيريا على التوالي) و شهدت المنطقتان مستعمرتين مختلفتين فالروح الدافعة وراء السياسة الاستعمارية الفرنسية في إفريقيا كانت المركزية:هيكل واحد،تسلسل هرمي واحد،ومجموعة واحدة من القواعد،على عكس البريطانيين الذين تعاملوا مع مختلف مستعمراتهم في جميع أنحاء غرب إفريقيا ككيانات إدارية منفصلة.

يعتبر التمييز في الاستراتيجية الاستعمارية وتأثيره على بناء الدولة موضع جدل بين العلماء من ناحية يقول هيربست أن المستعمرين كانوا يفتقرون إلى السيطرة الفعالة في معظم أجزاء أراضيهم باستثناء الموانئ ومدن العاصمة،ونتيجة لذلك لا يمكن للاختلافات في أسلوب السيطرة الاستعمارية أن تلعب سوى دور ثانوي،ويؤكد على أن دور الاستعمار يقتصر في الغالب على ترسيم الحدود (بعد مؤتمر برلين) الذي سارع في تشكيل الدول ذات الحدود المحددة بوضوح،و من جهة يشار إلى أن الاستعمار ولا سيما الحكم غير المباشر للإدارة الاستعمارية البريطانية يلعب دوراً هاماً في بناء الدولة في إفريقيا الحالية[1].

بشكل عام هناك سببان محتملان في الأدبيات حول سبب كون استراتيجية فرق تسد قد تشكل تحديًا دائمًا لبناء الدولة في إفريقيا الناطقة بالإنجليزية، أولاً يتمثل جزء مهم من بناء الدولة في بناء الهوية الوطنية التي

تغرس شعوراً بالتضامن بين المواطنين الآخرين،ويمكن أن تجعل الخصومات التاريخية بين الجماعات الإثنية داخل الدولة صعوبة بناء شعور قوي بالأمة،ويمكن أن تكون العداوات ضد المجموعات الإثنية شديدة الثبات،وأن استراتيجيات فرق تسد قد منعت انتشار الهوية الوطنية حتى بعد الاستقلال وخلق بدلاً من ذلك دول فقيرة وغير مندمجة،في أوغندا على سبيل المثال يقول لوانجا لونييجو أن استخدام بوغندا لغزو الأراضي الأخرى خلقت كراهية دائمة بين باغاندا و بقية أوغندا و هذا يؤدي لضعف بناء الأمة.

من جهة يقدم ممداني فكرة مهمة بأن الانقسامات الإثنية العميقة التي نشأت في نيجيريا خلال الاستعمار سمحت بتفتيت السياسة النيجيرية على أسس إثنية حيث مازال الزعماء الذين تم تمكينهم في المستعمرات البريطانية خلال الحقبة الاستعمارية يميلون إلى الاحتفاظ بسلطة كبيرة في العديد من البلدان الناطقة بالإنجليزية، التي يمكن أن تقوض عملية بناء دولة مركزية قوية في حالة اعتبار هذه الدولة تهديدًا للزعماء،فإذا كان ظهور دولة مركزية قوية يشكل تهديدًا على الزعماء الأقوياء محليًا،فسيكون لديهم حافز لاستخدام سلطتهم الحالية لإبقاء الدولة ضعيفة،على سبيل المثال يلاحظ بدرو أنه في نيجيريا و سيراليون وجدت النخب الوطنية من المناسب كما فعل المستعمرون البريطانيون الحفاظ على الانقسام كوسيلة للحفاظ على قبضتهم على السلطة[2]، لقد أدى تأثير الاستعمار على المجتمعات الزراعية الإفريقية إلى انقسامات جديدة للطبقة و كذلك إلى تفاقم الاختلافات الداخلية القائمة بين الجنسين، و قد جادل ذلك في سياق ثقافات الشعوب الأصلية بشأن قضايا الأصالة التي تحدد الحدود المناسبة للمجتمع و ثقافته و عضويته المعترف بها التي تخوله الوصول المشروع إلى الأسرة و الملكية ما يؤكد أن العرق والطبقة متشابكين في التجربة الاستعمارية[3]. من جهة ركز الاستعمار على زيادة الصراع بين الأغنياء و الفقراء بسبب التزاماتهم المتبادلة لا سيما فيما يتعلق بالتزاماتهم السابقة لإعادة توزيع ثروتهم حتى يتسنى لعائلاتهم و عملائهم أن يزدهروا[4].

في هذا الإطار طور جون لونسديل **John Lonsdale** مفهوم الإثنية الأخلاقية لتوضيح الصلة بين الإثنية وتأثير الحداثة الاستعمارية حيث تحدد الإثنية الأخلاقية* الساحة السياسية التي ظهرت من خلالها الهويات الإثنية من إعادة التفاوض بشأن حدود العضوية والسلطة المجتمعية،الحقوق والالتزامات الاجتماعية والوصول

---

(1)-Merima Ali and others,Op.Cit,p1053.

(2)-Merima Ali and others,Op.Cit,p1054.

(3)-Bruce Berman,Ethnicity,bureaucracy and democracy: The politics of trust,Op.Cit,p25.

(4)-Dickson Eyoh,From economic crisis to political liberalization: Pitfalls of the new political sociology for Africa. **African Studies Review**,Vol 39,1996,p14.

* لمزيد من التفاصيل يمكن الإطلاع على الكتاب التالي:

-Lonsdale John,Moral ethnicity and political tribalism.In Inventions and boundaries:Historical and anthropological approaches to the study of ethnicity and nationalism, ed. Preben Kaarsholm, and Jan Hultin. Roskilde,1994.

إلى الأراضي والممتلكات [1]. لكن غالبًا ما كانت هذه المحاولات المغلقة شديدة التناقض لتحديد ثقافة و هوية أصيلة خارج هجين مرتبط بالماضي بينما كانت تحت الضغط من الأنظمة الاستعمارية لتتوافق مع الصورة الأوروبية لثقافة قديمة و متجانسة التي تحدد من لديه حق الوصول إلى الثروة والسلطة،بهذا أصبحت سياسة الرعاية غير مستقرة على نحو متزايد مع التزامات الرجال الكبار أكثر تركيزا على توزيع موارد الدولة والسوق لعملائهم ومجتمعاتهم،في حين أن عددا متزايدا من الفقراء المستبعدين يطالبون بإدراجها و بهذا اتخذ نضال النخبة الإثنية للحصول على هذه الموارد شكل القبلية السياسية لحشد التضامن المجتمعي و التنظيم السياسي للمجتمع الذي حددته النزعة الإثنية ضد القوة الغربية للدولة الاستعمارية، من ثم بشكل متزايد ضد المصالح المتنافسة الإثنية للوصول إلى الدولة و مواردها عن طريق المحسوبية مدفوعا بأوجه عدم المساواة الأفقية للاقتصاد السياسي الاستعماري.

كل هذا أنتج نمط معين من الروابط بين الدولة و المجتمع في إفريقيا الاستعمارية تمثل في شبكات الزبون والعميل التي تركز على العناصر الإفريقية المحلية للسلطة الاستعمارية و التي تم احتواؤها إلى حد كبير في إطار السياسة الداخلية والخارجية للمجتمعات الإثنية،حيث حددت مجموعة متنوعة من التجمعات المجردة من الثقة و التي في إطارها الحرية الفردية،الحقوق و المسؤوليات كانت محور عملية سياسية نشطة، بينما أصبحت المنافسة غير الأخلاقية فيما بينها للحصول على الموارد المادية للدولة أكثر شدة،تم احتواء الثقة الاجتماعية إلى حد كبير داخل المجتمعات الإثنية التي ظهرت في الروابط الشخصية لشبكات الزبون والمستفيد التي كانت تركز بشكل انتهازي على الوصول إلى الفوائد المادية،بالمقابل كان هناك أساس ضئيل لتنمية الثقة النظامية غير الشخصية في الدولة كحكم غير شخصي للنزاع أو كموزع صادق ومهيمن للموارد العامة التي من المفترض أنها ميزت تطور الدولة القومية الغربية[2].

في حين كانت الدولة الاستعمارية المصدر الرئيسي للثروة والسلطة كانت في الوقت نفسه وكالة للسلطة التعسفية والقوة القمعية،أما بالنسبة إلى كل من الجماهير و النخب التي تتعامل مع الدولة كان هناك خليط من الفرص والمخاطر،فرص للوصول إلى الموارد المتنوعة في تصرف الدولة و وكلائها و خطر التورط في أعمالها المتعسفة و فرض الضرائب القسرية و العقوبات.

إن الإرث الاستعماري للمجتمعات الإفريقية السلطوية البيروقراطية،الأيديولوجية التقليدية،العلاقات الراعية والموالية،التطور الجزئي للرأسمالية والجدلية الإثنية المتمثلة في الصراع الداخلي والمنافسة الخارجية أنتجت تباينات محلية متنوعة وقدمت السياق السلبي للتنمية القومية الإفريقية التي ظهرت مع نهاية الحرب العالمية

[1]-Bruce Berman,Ethnicity,bureaucracy and democracy:The politics of trust.Op.Cit,p28.
[2]-Ekeh Peter,Social anthropology and two contrasting uses of tribalism in Africa.**Comparative Studies in Society and History**,Vol 30,1990,p12.

الثانية "الاحتلال الاستعماري الثاني" من قبل قبل الاستعمار الفرنسي و البريطاني في محاولة لاستخدام تطوير مستعمراتها كجزء من جهودها في الانتعاش الاقتصادي واستعادة الشرعية[1].

بهذا انطوت على توسع غير مسبوق في جهاز الدولة الاستعمارية يتجاوز الهياكل الشخصية للروابط الأبوية بين الزبون والموكل إلى تدخل أوسع وأعمق في المجتمعات الأصلية و التوسع الهائل في الموارد الاجتماعية والاقتصادية التي كان عليها أن توزعها.

لقد أدى ذلك إلى حد كبير إلى إثارة الانزعاج في الأنظمة الاستعمارية إلى صراعات سياسية متنامية على ثلاثة مستويات: داخل المجتمعات الأفريقية حول التوزيع غير المتكافئ لفوائد التنمية؛ بين المجتمعات الإثنية حول توزيع الوصول إلى موارد التنمية التي جلبت الصراعات القبلية إلى المقدمة؛وبين المزارعين والعمال الأجراء و الدولة على جهود الأخير لتوسيع سيطرته على الأسواق والأجور،على جميع المستويات الثلاثة اندمج الاحتجاج في المعارضة المتنامية المضادة للاستعمار على نطاق واسع بقيادة المفكرين المتعلمين وكثيراً ما كانوا موظفين في الدولة نفسها التي تحدت كل من النخب المتعاونة والنظام الأوروبي[2].

لقد أثرت مؤسسات الدولة المستعمرة و الأيديولوجيات الأوروبية القومية بقوة على تطور هذه الحركات القومية حيث لم تكن الدولة فقط محور الفرص المادية للتنمية،ولكن المفاهيم الفرنسية والبريطانية للتنمية الاستعمارية حالت دون أي مستقبل سياسي باستثناء مستقبل تحويل المستعمرات إلى دول قومية،و قد رفضت القوى الإمبريالية كل من الاتحاد الإفريقي و عملت عل البلقنة في الولايات الإثنية، مما أجبر النضالات التحررية على التركيز على الإطار الوطني و الاستيلاء على الدولة[3].

كانت القومية الإفريقية في المقام الأول محاولة لكسب سلطة الدولة و التحكم في شبكاتها التعاونية ومصادرها،حيث كان كل من خطاب الشرعية لسلطة الدولة تجسيدا لعقيدة سيادة شعبية تمزج الادعاءات القومية والعالمية بالأمة كمشروع يربط مطالب الحقوق العالمية وتقرير المصير لمواضيع عرقية قومية متنوعة تتعلق بالتجديد الثقافي و الهوية الثقافية، لقد تولى متناقض من العناصر المدنية و الإثنية المتصادمة داخليا السيطرة على الدول التي كانت إلى حد كبير بيروقراطيات سلطوية مع مؤسسات برلمانية وانتخابية احتياطية وغير مترابطة من الديمقراطيات الليبرالية الأوروبية تضاف إليها دساتير الاستقلال المكتوبة على عجل[4].

---

[1]-Ibid,p14.

[2]-Frederick Cooper,**Decolonization in African Society:The labour question in French and British Africa**.Cambridge: Cambridge University Press,1996,p18.

[3]-Young Crawford,**Nation,ethnicity and citizenship: Dilemmas of democracy and civil order in Africa**.In Sara Dorman, Daniel Hammett, and Paul Nugent,**Making Nations, creating strangers: States and citizenship in Africa**,ed Leiden and Boston: Brill;2007,p37.

[4]-Bruce Berman,Ethnicity,bureaucracy and democracy: The politics of trust,Op.Cit,p28.

إذا انتقلنا الآن إلى أبعد من أسطورة القبيلة القديمة المستقرة ذات الثقافة المتجانسة و الهويات التي لا لبس فيها، يمكننا أيضا أن نتجاوز الفكرة الأسطورية بالمجتمع القبلي القائم على المساواة نسبيا، فالأبحاث التاريخية الآن غنية بالوثائق التي تثبت أن التفرقة في جميع المجتمعات الإفريقية تنظلق من الثروة والسلطة،التي انتشرت بداخلها علاقات الهيمنة و التبعية على أساس السلطة الأبوية التي تمارس عبرها الاختلافات بين الجنسين و الأجيال، الأنساب، العشائر، اللغات و الثقافات أين كانت الأرض وفيرة و قليلة السكان ومنه تم قياس الثروة و السلطة في السيطرة على الجماعات داخل المجتمع الإفريقي[1].

مما سبق يمكن القول أن علاقات القوة في إفريقيا ما قبل الاستعمارية كانت تتكون من الرعاة والعملاء وقد ترأس عدد كبير من الرجال شبكات معقدة من العملاء تتضمن علاقات متبادلة ولكنها غير متساوية مع ما يسمى الرجال الصغار، فضلاً عن السلطة على النساء و الأطفال و أولئك المحتجزين في أشكال ودرجات متنوعة من الرهائن و العبودية.

هكذا ولدت الظروف الديناميكيات الهيكلية للدولة الاستعمارية و التطور الرأسمالي التمايز الطبقي و الهوية الإثنية، الربط بين الرؤساء، التسلسل الهرمي المحلي للحكم الشخصي، المحسوبية و الإثنية التي ميزت الدولة بشكل فريد في ارتباط وثيق بالمجتمعات الأصلية، لقد تأثر بناء المحتوى الثقافي المحدد للمجتمعات و الهويات الإثنية بشكل حاسم من خلال الثقافة السياسية و الفكرية للاستعمار خاصة الافتراضات الأوروبية حول طبيعة العادات و المجتمعات الإفريقية الذي تم التعبير عنه بأن الأفارقة هم أشخاص عاشوا بشكل طبيعي في القبائل و ينعكس ذلك بقوة على التكوين الثقافي للكوادر داخل الدول الأوروبية الاستعمارية بين عام 1890 و عام 1914 تم استبدال المسؤولين المعينين عشوائيا بالتوسع المبكر للحكم الاستعماري من قبل فرق النخبة المعينين من أول الجامعات و الأكاديميات العسكرية في العواصم و قد مثل هؤلاء الرجال أنفسهم ذروة أكثر من قرن من الأمة الأوروبية و بناء الدولة، و هو امتداد خارجي للمستويات العليا من الخدمة المدنية الحضرية كان لكل من قوميتهم وثقافتهم البيروقراطية تأثير حاسم على تشكيل الإثنية في إفريقيا [2].

حيث عززت الأيديولوجية النفعية السياسية توليد فهم القبائل الإفريقية كمجتمعات و هويات قديمة كان السلوك فيها محكوم بعرف موحد ومُلزم حيث كان ينظر إلى المرونة و السيولة و الغموض في المجتمعات والهويات الأفريقية في القرن التاسع عشر كقاعدة للمجتمعات المسبقة الاستعمار على أنه أمر غير طبيعي، لقد تم تعزيز رؤية القبائل المستقرة و المحددة من قبل الثقافة البيروقراطية للدولة الاستعمارية ولاسيما الدافع القوي لتحديد وتعيين وتصنيف و حساب سكان مستعمرة كوسيلة للمراقبة و السيطرة الاجتماعية من خلال تطبيق

[1]-Bruce Berman,Ethnicity,bureaucracy and democracy:The politics of trust,Op.Cit,p28.
[2]-Ibid,p29.

أدوات الدولة تم تكليف جميع المجتمعات والأشخاص وحتى التحف المادية بتحويل الهوية القبلية الفريدة من خلال وكالات مثل نظام التسجيل الأصلي في كينيا، لتتبع و التحكم في تحركاتهم خارج مناطقهم القبلية[1].

هكذا من خلال الاعتماد على التعاون مع حكم "السلطات القبلية" على الوحدات الإدارية المحددة والمفترضة و التي تتكون من قبيلة واحدة كانت الدولة المستعمرة تشارك بنشاط في اختراع الإثنيات التي غالباً ما تحمل القليل من عمق هوية المجتمعات قبل الاستعمار، حيث عملت الدول الاستعمارية على تحديد ثقافة و عرف القبائل التي تم ترسيمها بدرجة أكبر من الوضوح و الاتساق و الصلابة أكثر مما كانت موجودة من قبل،حيث يشير رينجر إلى أن أكثر اختراعات التقاليد بعيدة الأثر في إفريقيا الاستعمارية قد حدثت عندما اعتقد الأوروبيون أنهم يحترمون العرف الإفريقي القديم و لم يكن هذا الأمر أكثر وضوحًا من تعريف القانون العرفي المرتبط بقضايا حاسمة مثل الزواج و الوصول إلى الأراضي و الممتلكات، التي كان من المفترض أن تدار من قبل رؤساء القبائل بالاعتماد على حلفائها المحليين كمصادر للمعلومات حول ما كان يتوقع أن يكون مجموعة ثابتة ومتسقة من القواعد، سمحت الدولة الاستعمارية للرؤساء شيوخ القبائل تحديد قانون عرفي يؤكد ويضفي صلاحياتهم و سيطرتهم على تخصيص الموارد ضد مصالح الصغار،النساء والمهاجرين.

المطلب الثاني:إضفاء الطابع السياسي على الهوية الإثنية داخل الدولة في إفريقيا:تحليل سوسيو –سياسي

يشير مصطلح تسييس الإثنية إلى التلاعب بالهويات الإثنية من أجل المصالح السياسية الشخصية للنخبة،و هو مصطلح ينطوي على تفعيل الهويات الإثنية كأساس لتعريف المصالح و تعبئة النضال السياسي الجماعي من أجل السلطة و/ أو الموارد، في حين تظهر الإثنية المسيسة بشكل كبير عندما يكون هناك توزيع غير عادل للموارد و هو الوضع الذي يحفز النخب السياسية التذرع بالإيديولوجية العرقية للقتال من أجل المصالح الشخصية[2] .

أولا:إضفاء الطابع السياسي على الهوية الإثنية من طرف المستعمر كآلية لتفكيك هوية الدولة في إفريقيا

[1]-Ibid,p30.

[2]-Samuel Mwiti Njagi,The Role of Politicized Ethnicity on Conflict in Africa: A Case Study of Kenya, 1992-2016.in: http://erepository.uonbi.ac.ke/bitstream/handle/11295/105796/Njagi_The%20Role%20Of%20Politicized%20Ethnicity%20On%20Conflict%20In%20Africa%20A%20Case%20Study%20Of%20Kenya,%201992-2016.pdf?sequence=1.p 01.

إن السمة المميزة للمجموعات الإثنية السياسية التي ظهرت في البلدان الأفريقية عند الاستقلال وبرزت بشكل واضح في سياسات ما بعد الاستقلال كانت وجود انقسامات ظاهرة بين المجموعات السياسية وعادة ما ينتج عن المجموعات الإثنية السياسية ما يلي[1]:

–تغيرات ملحوظة في حجم المجموعة بحيث لا تشكل أي مجموعة إثنية سياسية رئيسية أغلبية صريحة في بلد ما على الرغم من أن بعضها يشكل تعدادات كبيرة.

–تنوع كبير في كمية العلامات الإثنية المتاحة بحيث أنها حتى وإن كانت تنتج اختلافات إثنية بارزة سياسيا،فإنها تنتج أيضا تغيرا بارزا سياسيا داخل الجماعة وتقتصر الاختلافات الثقافية بين التجمعات الكبيرة لهذه الجماعات.

تجمع هاتان السمتان بين مورفولوجيا المجموعة الإثنية السياسية مع إقامة الدولة لمطالب إثنية سياسية لتشجيع التنافس المجتمعي كنمط نموذجي للتفاعلات السياسية التي تشكل فيها المجموعات والهويات الإثنية السياسية موردا استراتيجيا فعالا من حيث التكلفة لتنظيم المنافسة والتمثيل في الدولة والوصول إليها. و يؤكد الخلاف الطائفي على ارتفاع تكاليف البدء في تشكيل المجموعات الجديدة وبناء الهوية مما يثبط أصحاب المشاريع السياسية عن المبالغة في الاختلافات الثقافية بين المجموعات ويشجعهم بدلا من ذلك على الحفاظ على هويات جماعية قوية تستدام استراتيجيا من خلال قدرتها على الوصول إلى الدولة وضمان قيمتها. يضاف أثر شكلين من التبعية التي تزن بكل ثقلها على نمو مجتمعات إفريقيا وهما: الاستعمار و تعبئة ما بعد الاستعمار، فالماضي الاستعماري يظهر كمحدد هام للنمو السياسي للمجتمعات التي تعرضت للاستعمار، ويفسر كذلك الصعوبات ذات الخصوصيات التي تعرقل لحد الآن تنظيم هته المجتمعات على نمط الدولة– الأمة[2]. فعلى مستوى البناء الوطني فالاستعمار ومن دون شك قد شجع التعبئة الاجتماعية للجماهير،ولكن وفق طرق جد مختلفة عن تلك التي استعملت في أوروبا و التي مازالت تؤثر سلبا على تشكيل شعور وطني فمن خلال تقسيمات ظالمة للفضاءات التي تم احتلالها في إفريقيا،فإن المؤسسة الاستعمارية قد ساهمت في تشكيل نظم سياسية فاشلة منذ البداية من خلال اللامتجانس الثقافي والإثني والذي كان أكثر قوة من ذلك الذي ميز الدول– الأمم في أوروبا[3]، ما زاد من شدة هذا التمايز تشجيع المستعمر للقبلية والحفاظ على القيادات المحلية بشكل يسمح من دعم سيادته من خلال فرض اللغات

---

(1)- Shaheen Mozaffar,The politicization of ethnic cleavages:theoretical lessons with empirical data from Africa.in: https://ecpr.eu/Filestore/PaperProposal/6e3a0fdd-5fb6-49c1-bdea-b5af44f07375.pdf,p10.

(2)-Shaheen Mozaffar,Op.Cit,p21.

(3)-Merilee Serrill Grindle,**Challenging the State:Crisis and Innovation in Latin America and Africa**.Cambridge University Press,1996,p47.

الأوروبية كأدوات تساهم في ديمومة تنوع اللهجات داخل الأراضي التي تم احتلالها، و بالتالي التعقيد من عملية التوحيد اللغوي التي شكلت في أوروبا إحدى أهم دعائم النمو والتطور الوطني[1].في نفس المسار يمكن أن نشير على مستوى البناء الدولاتي إلى أن المؤسسة الاستعمارية قد حضرت تشكيل مركز بيروقراطي حديث، من خلال وضع جهاز إداري متخصص إلى حد ما غير أن هذا المركز الذي كانت مهمته الأساسية إرساء سيادة قوة أجنبي قد بقي في صورته الاصطناعية ويفتقد لروابط متينة مع الفضاءات المحيطية **The Peripheral Spaces** هته الفضاءات كانت خاضعة لسلطة استعمارية،فالمؤسسة الاستعمارية كانت تميل إلى استبعاد النخب المحلية من الوظائف الأكثر أهمية و بالتالي الإبقاء على هته النخب في إطار تؤدي فيه وظائف تقليدية فقط حيث كانت غير مؤهلة لممارسة السلطة فيما بعد، إن هته المعطيات ما زالت تمتلك تأثيرا على الحياة السياسية داخل دول إفريقيا وتفسر إلى حد بعيد الصعوبات التي تواجهها هته الدول بهدف تحقيق مسار مركزه هياكلها السياسية[2]. لكن و مهما كان النظام الاستعمار عاملا محددا فإنه لا يشكل الشكل الملموس الوحيد للتعبئة، فمجتمعات إفريقيا موضوع لخضوع من نمط أكثر تعقيد من "الامبريالية" الناتج من وضعية المحيط التي تحتلها هته المجتمعات في نظام اقتصادي تسيره مجموعة صغيرة من القوى المركزية،إن هذا الشكل من الهيمنة الذي يعرف بالضرورة امتدادات سياسية، يمارس حتى الآن تأثيرات كبيرة على نمو المجتمعات الخاضعة وذلك وفقا لطرق تمت دراستها من قبل العديد من الباحثين أهمهم فيرناندو كاردوسو **Fernando Cardoso** الذين استخدموا "سوسيولوجيا التبعية أو" سوسيولوجيا الإمبريالية" [3].ففي الفترة الأولى من الاستقلال حتى نهاية بناء الدولة في السبعينيات في إفريقيا سيطرة الجماعات والطبقات الإثنية في فترة الإستقلال بدلاً من الكيانات الاجتماعية المستقرة، في حين ظهرت بعض التوجهات التي تقدم نموذج الدولة القومية العلمانية الصناعية باعتبارها التجسيد الوحيد للحداثة و التنمية بعيدا عن "الأمم الجديدة" الضعيفة في إفريقيا التي تمزقها القبلية، فحتى قبل الاستقلال بدأت التحالفات الإثنية و الطبقية الضعيفة تتفكك في فصائل متنافسة تناضل من أجل السيطرة على المكافأة المادية لسلطة الدولة في أقلية من الولايات التي تحدت الأحزاب الإثنية الحركات القومية المسيطرة [4]. أما في مرحلة ما بعد الاستقلال بدأت الانتخابات التنافسية وإضفاء الطابع الإفريقي على جهاز الدولة لجعل الإثنية ذات أهمية متزايدة كأساس للدعم السياسي والوصول إلى المستويات العليا من جهاز الدولة. إن النزعة القومية كإيديولوجية للتنمية و بناء

---

[1]-Ibid,p48.
[2]-Ibid,p49.
[3]-Fernando Henrique Cardoso,Enzo Faletto,Dependency And Development In Latin America. Review by: James L. Dietz ,**Journal of Economic Issues** ,Vol 14,N 03,1980,p755.
[4]-Jean Marie Allman,**The Quills of the porcupine: Asante nationalism in an emergent Ghana**. Madison: University of Wisconsin Press,1993,p65.

الأمة من خلال الهندسة الثقافية أثبتت فعاليتها المحدودة، فقد فشلت جميع الأيديولوجيات القومية لإفريقيا ما بعد الكولونيالية في إعادة بناء اقتصاد وطني مهيمن بشكل فعال مرتبط بمجال سياسي شرعي موثوق به على نطاق واسع في الدولة، كما لم يكن هناك طبقة موحدة ومدروسة ذاتيا قادرة على متابعة مشروع التنمية الوطنية، بدلاً من ذلك خلف واجهة مؤسسات الدولة الحديثة ظاهريًا سادت سياسات الفساد من خلال الانتشار الواسع لشبكات المحسوبية الإثنية إلى مركز جهاز الدولة مع وجود روابط إثنية من مجلس الوزراء إلى القبيلة[1].إن ما أطلق عليه اسم التراثية الجديدة كان يرتكز على شبكات المحسوبية الإثنية على مستوى القاعدة، فقد تم تعزيز الهوية الإثنية و العضوية الجماعية كأساس للوصول إلى الدولة و مواردها، و قد تحول البناء السياسي والثقافي لفكرة "الأمة" إلى علاقة شخصية حول الرئيس أو الزعيم كتجسيد للأمة، هذا التوجه قوض القومية وعزز الثقافة السياسية للقيادة الشخصية التقليدية و المحسوبية و كمثال على ذلك العلاقات الشخصية الإثنية التي حضي بها كل من الرئيس موبوتو سيسيكو **Mobutu Sese Seko** أو أوساجيفو كوامي نكروما**Nkrumah Osagyefo Kwame.**

في هذا الإطار ارتبط نمو الحكم الشخصي لرجال إفريقيا الكبار بالقمع المتزايد للتعبير السياسي والمنافسة،في المقابل الأحزاب المتنافسة لاسيما تلك القائمة على إثنية معينة قد تم قمعها واندمج قادتها في الحزب الواحد الذي يقوده الزعيم الوطني العظيم، لقد ألغى الحكم الاستبدادي على نحو متزايد المعنى السياسي للمواطنة وعرض بدلاً من ذلك عقدًا أخلاقيًا ضمنيًا ضعيفًا من الفوائد المادية في مقابل الفساد السياسي و في غضون ذلك قدمت دولة الحزب الواحد ساحة وطنية يمكن من خلالها التفاوض على توزيع الموارد المادية بين الجماعات الإثنية و قادتها دون الاضطرار إلى اللجوء إلى التعبئة العامة لمؤيديهم[2]. هكذا أصبحت سياسات القبلية داخل الدولة بصورة الإثنية مرتبطة بقدرة الرجال الكبار الذين يشغلون مناصب في الدولة الحصول على حصة كبيرة من المنافع الجماعية للتنمية في مجتمعاتهم (قبيلتهم) فضلاً عن توزيع مزيد من المكافآت الفردية لعملائهم الشخصيين،في المقابل خلق هذا النمط من الحكم و السياسة في إفريقيا موجة من الانقلابات العسكرية التي بدأت في الستينات من القرن الماضي، فبالنسبة للسلطة العسكرية التي تقدم نفسها كوكيل حقيقي للوحدة الوطنية وقمعها لكل الأحزاب فإن الأنظمة العسكرية لم تمثل سوى القليل من التغيير في نظام المحسوبية الذي يركز على الدولة، فبدلاً من الإصلاح أدرج كبار رجال الجيش أنفسهم في موقع مهيمن

---

[1]-Ibid,p66.

[2]-Anke Weber,The Causes of Politicization of Ethnicity:A Comparative Case Study of Kenya and Tanzania. Center for Comparative and International Studies (CIS), University of Zurich and ETH Zurich.
http://www.assh.ch/dms/svpw/Kongress-2010/Papiers_2010/PPS/Weber---The-Causes-of-Politicization-of-Ethnicity.p12.

داخل الشبكات الأبوية للرعاية و الاستيلاء على موارد الدولة.و كمثال على ما سبق لدور التسييس الشديد لمتغير الإثنية من قبل المستعمر يمكن القول أن درجة العداوات الإثنية الموجودة في تنزانيا وكينيا ترجع إلى النهج الإداري الذي يستخدمه الحكام الاستعماريون للتحكم في هذين البلدين، و على الرغم من أن هذين البلدين يشتركان في فترة استعمار مشتركة من قبل البريطانيين فإن اهتمام المستعمرين ركز في المقام الأول على كينيا كمركز للتنمية في شرق أفريقيا[1]. لذلك اتخذت تدابير لبناء قطاع تصدير زراعي قوي ينطوي على مصادرة المزارعين الكينيين ومنع السكان الكينيين من التوحد ضد القواعد الاستعمارية.حيث اتبعت الإدارة البريطانية في كينيا سياسة الانقسام و الحكم لتسهيل الإدارة، حدد الحكام البريطانيون تقسيم السكان وخلق كيانات متجانسة إثنيا. من خلال هذه السياسة تم تجميد الهويات الإثنية البدائية و تم اخترع القبائل الجديدة، و كان الهدف هو إنشاء وحدات لغوية وإثنية مكتفية ذاتيا،مغلقة، ثابتة ومتجانسة على سبيل المثال من خلال الجمع المتعمد بين منطقة الاستيطان من قبائل تيغانيا،إيجيمبي،إيمنتي، ميوتيني، إيجوجي،مويمبي وموثامبي إلى منطقة أكبر اخترعت الإدارة البريطانية مجموعة ميرو الإثنية[2].

بالإضافة إلى الترسيم الواضح بين الكيانات الإثنية تم التفريق من طرف المستعمر البريطاني بين الكيانات الإثنية المجاورة من أجل منع التعاون بين الأعراق على نحو فعال. إن إنشاء وحدات عرقية مغلقة ومقطوعة مكن المستعمرين البريطانيين من الحكم بفعالية و السيطرة على السكان الكينيين دون الاضطرار إلى الخوف من مقاومة موحدة. و حظر على الفور محاولات الكينيين لتنظيم مقاومة بين الأعراق على سبيل المثال في رابطة شرق إفريقيا من قبل الحكام الاستعماريين الذين قالوا إنهم لن يسمحوا إلا بالاشتراك مع أعضاء من مجموعة عرقية واحدة ومن خلال حظر التنظيم على الصعيد الوطني ترك للشعب الكيني خيار تطوير علاقات عرقية مقيدة محليا، و بالتالي تم تشجيع القومية الإثنية وأساس التمثيل الإثني اليوم في السياسة التي زرعتها الإدارة البريطانية[1].هذا تؤكد الدور الحاسم للحكم الاستعماري على إضفاء السمة السياسية للإثنية ويعملون على تنشيط الإثنية لأغراضهم و يفصلون عن عمد الجماعات الإثنية لمنعهم من التوحد ضد الحكم الاستعماري.

أما في تنزانيا فقد استخدم الحكام الاستعماريون نهجا إداريا مختلفا حيث لم تخضع البلاد للإدارة الاستعمارية البريطانية إلا بعد نهاية الحرب العالمية الأولى و حتى ذلك الحين كانت تحكمها الإدارة الاستعمارية الألمانية. و بينما حاول الألمان تصنيف السكان التنزانيين إلى مجموعات إثنية مختلفة، كان نهجهم أقل نشاطا من النهج البريطاني في كينيا. و قد جمعت الإدارة الألمانية معلومات عن القبائل المختلفة و سعت

(1)-Ibid,p13.
(2)-Ibid,p14.

إلى الحفاظ على كيانات إثنية متجانسة نسبيا غير أن هذه الكيانات الإثنية لم يحكمها زعماء إثنيون محليون و لكن من قبل عملاء أفارقة ما يسمى الماكيدا و معظمهم من المسلمين المتعلمين تعليما جيدا من المنطقة الساحلية الذين تحدثوا السواحلية، إن فرض هؤلاء القادة التنزانيين الأجانب الذين يحكمون الكيانات السكانية التي تتحدث لغة محلية مختلفة أعاق تنمية الوعي الإثني القوي الذي نشأ في كينيا، حيث سعى الحكام الاستعماريون البريطانيون إلى التخلي عن الماكيدا من قبل القادة الإثنيين المحليين الموالين لأنه كان ينظر إلى الماكيدا على أنها عجلت بتفكك العادات القبلية.

بالإضافة إلى ذلك اعتبرت معركة الشعب التنزاني ضد القمع الاستعماري الألماني (بما في ذلك تمرد ماجي ماجي في 1905–1907) إلى زيادة المشاعر القومية بدلا من المشاعر العرقية المتميزة، لذلك حاول الحكام الاستعماريون البريطانيون عكس هذا الاتجاه عن طريق إنشاء كيانات إثنية متميزة وفرض قيادات إثنية محلية. و مع ذلك حتى داخل الإدارة البريطانية كانت هناك عدة آراء متعارضة حول كيفية تنفيذ الهياكل الإدارية لتنظيم القبائل الموالية. و لكن لو ننبته لما دعى إليه تشارلز دونداس وزير الشؤون المحلية إلى حدود إدارية بدلا من العرقية في تنزانيا فهذا السلوك يترجم خبرته(دونداس) الطويلة في شرق أفريقيا من خلال كذلك الدعوة إلى تطوير السياسات القروية والإقليمية بدلا من إختراع القبائل الإثنية.

إلى جانب التجربة الاستعمارية الأطول و الأكثر كثافة في كينيا منها في تنزانيا كان الهدف من كينيا أن تطور كمركز اقتصادي لشرق أفريقيا و أن السياسات تنفذ لضمان حصول المستوطنين البيض على الأراضي وتوفير البنية الاقتصادية الأساسية الكافية، بما أن السكان الكينيين اضطروا إلى تحمل تكاليف هذه السياسات فقد اتخذت الإدارة البريطانية تدابير لضمان عدم توحدهم و تمردهم ضد المستعمرين، على النقيض من ذلك كانت تنزانيا موطنا لعدد قليل من المستوطنين الأوروبيين الذين يطالبون ببنية تحتية قليلة نسبيا و لما كان السكان التنزانيون لا يتحملون تكاليف باهظة فإن الحاجة تدعو إلى قمعهم بصورة منتظمة، حيث أدى ذلك إلى تشكيل رابطات إقليمية و وطنية تضم جماعات إثنية مختلفة، مثل رابطة القبائل الأصلية في منطقة مبيا والأهم من ذلك أن جذور الحركة القومية في تنزانيا تقع في رابطة تنجانيقا الأفريقية و هي رابطة وطنية تجمع جميع المجموعات الإثنية، من هذا المنطلق نادرا ما يذكر الخبراء التنزانيون دور الحكم الاستعماري إضفاء الطابع السياسي للإثنية و قد يقدم هذا في حد ذاته دليلا على الأثر الضئيل للإدارة الاستعمارية على تسييس الإثنية في تنزانيا، بالفعل يظهر الدور الاستراتيجي المنخفض نسبيا بالنسبة للحكام الاستعماريين البريطانيين في تنزانيا الذي ترجم في تدابير إدارية أقل شراسة وحرية أكبر للتعبئة عبر الهويات الإثنية،

(1)-Anke Weber,Op.Cit,p15.

بمقارنة التاريخ الاستعماري و السياسات الإدارية التي وضعت في كينيا و تنزانيا يبدو أن الحكام الاستعماريين وضعوا الأساس للوعي الإثني القوي في كينيا و قلل الوعي الإثني في تنزانيا[1].

و قد خلف الإستعمار في كينيا إشكالية الأحقاد بين الجماعات الإثنية، فالمشكلة ضد جماعة كيكويو الإثنية للرئيس كيباكي ينبع من القناعة الراسخة بأن كيكويوس قد خصصت الأرض بشكل غير مشروع بعد الاستقلال الذي خلق عنفا إثنيا في كينيا و الذي توقف بعد الانتخابات في عام 2007 تحديدا في المناطق التي أعيد فيها توطين كيكويوس بعد الاستقلال، ففي المجتمعات الزراعية مثل كينيا وتنزانيا في القرن العشرين تم الحصول على الثروة أساسا من خلال الوصول إلى الأراضي الزراعية، و من ثم فإن التوزيع غير المتكافئ للأراضي ينظر إليه على أنه يزيد من احتمال نشوب نزاعات إثنية وإعلان الهويات الإثنية.

وتظهر كينيا وتنزانيا أنماطا متباينة جدا فيما يتعلق بتوزيع الأراضي، حيث اتبعت تنزانيا نهجا اشتراكيا أسفر عن تكافؤ فرص الحصول على الأراضي، في حين شهدت كينيا فترة مصادرة الأراضي وإعادة توزيعها بين المجموعات الإثنية، من جهة أصبحت كينيا محمية بريطانية في عام 1895 بعد فترة وجيزة من إنشاء المحمية وإعادة تعديل الحدود بين كينيا وأوغندا، بدأ الاستعمار البريطاني مصادرة الأراضي خصوبة وتوزيعها على المستوطنين لتحقيق الرخاء الاقتصادي من خلال قطاع تصدير قوي للمنتجات الزراعية،كل هذه الأراضي التي كانت تسكنها تقليديا مجموعة كيكويو العرقية و مجموعات بدوية مثل كالينجين وماساي وتركانا فبعد أن أصبحت كينيا مستقلة تم بيع هذه المزارع إلى الدولة الكينية، حيث اغتنم الكثيرون من كيكويو الذين تم طردهم سابقا من أرضهم في الأصل هذه الفرصة واشتروا هذه المزارع، و لسوء الحظ فإن بعض الأراضي الزراعية التي اشترتها كيكويوس كانت في السابق ملكا لكالينجين أو ماساي و لاسيما الأراضي الزراعية في ريف تفاللي و نتيجة لهيمنة كيكويو على الأراضي و إعادة توطين في مناطق كالنجين التي كانت تسودها في السابق،نشأت نزاعات بين كيكويو والجماعات الإثنية الأخرى،فمن خلال السيطرة على الأراضي تم حصول كيكويوس على وسائل للتعبئة السياسية وعززت سيطرتها على المجال السياسي.

يبدو أن الهيكل الإثني العام في كينيا وتنزانيا يختلف اختلافا جوهريا مع كينيا التي تسكنها مجموعات إثنية قليلة لكنها كبيرة بالمقابل تنزانيا التي يقطنها عدد كبير من المجموعات الإثنية الصغيرة، و مع ذلك فإن نظرة فاحصة على قواعد الدعم الإثني في كينيا و تنزانيا تتحدى أهمية الهياكل الإثنية للروح السياسية للإثنية،حتى أن بعض الكينيين مقتنعون بأنه إذا كان رئيسهم الأول جومو كينياتا قد جاء من مجموعة إثنية صغيرة مثل الرئيس التنزاني نيريري، بدلا من أن يأتي من المجموعة الإثنية الكبيرة (كيكويو)، فإن تسييس الإثنية في كينيا كان سيكون أقل بكثير. و يقال إن الرئيس نيريري قد اتبع سياسات برنامجية لأن مجموعته الإثنية – زنزاكي

[1]-Anke Weber,Op.Cit,p16.

– كانت صغيرة جدا بحيث لا تستطيع بناء حد أدنى من الائتلافات الفائزة، لكنبالمقابل مجموعة زنزاكي الإثنية كانت هامشية جدا بحيث لا تستخدم كقاعدة دعم إثني فإن الأدلة المستقاة من كينيا تتحدى هذا الرأي وعلى وجه الخصوص فإن المجموعة الإثنية للرئيس الكيني أراب موي– توغين– لها نفس الحجم مثل زاناكي،فكلتا المجموعتين الإثنتين لا تكاد تذكران مع حصة السكان التي تقل عن 1.5٪ و من المثير للاهتمام أن الرئيس موي استخدم جماعته الإثنية لتعبئة الناخبين من خلال بناء قبيلة كالينجين الفائقة من جماعات إثنية توغين، بعد عهد الرئيس كينياتا في عام 1987 جاء الرئيس أراب موي إلى السلطة بدعم من مجموعة كالينجين الإثنية.

مع ذلك قبل الحملة الانتخابية للرئيس موي كانت مجموعة كالينجين الإثنية غير موجودة، و لبناء قاعدة دعم قوية لجأ موي عمدا إلى توحيد العديد من الجماعات الإثنية وخلق ما يسمى الآن قبيلة كالنجين، لقد اتحدت خمس جماعات إثنية متميزة، ناندي، كيبسيجيس، إلجيو، ماراكويت، و بوكوت مع مجموعة موي الطوجينية الإثنية لتشكيل مجموعة كالنجين الإثنية الأكبر بجمع القبائل في مجموعة كالنجين الكبرى التي بدأت عندما كان عضوا في البرلمان في ريفتفالي وحاول حشد الناخبين، خاصة استخدام المجموعات الخمس لغة مماثلة لهذه المجموعات.

هذا الدليل من كينيا وتنزانيا يتحدى الحجة القائلة بأن الاستخدام المحتمل للمجموعات الإثنية لقواعد الدعم السياسي يختلف في كينيا وتنزانيا، على وجه الخصوص تثبت الأدلة المتعلقة بحجم مماثل للرئيس الإثني لكينيا موي و الرئيس التنزاني نيريري و إمكانية بناء حد أدنى من الائتلاف الإثني الفائز من جماعة نيامويزي وسوكوما في تنزانيا أن الجماعات الإثنية يمكن أن تعاد تجميعها عمدا في قواعد دعم كافية، بالتالي يمكن الإستنتاج أن البنية الإثنية في كينيا وتنزانيا ليست كافية في حد ذاتها لتحديد تسييس الإثنية وهذا يطرح السؤال حول العوامل التي تؤدي إلى استخدام الإثنية في السياسة بشكل محدد في إفريقيا.

إن اعتماد الحكام الاستعماريين على الوكلاء المحليين للتعامل مع معضلة الحفاظ على السيطرة بتكلفة منخفضة لم يعزز قوة هؤلاء الوكلاء المحليين فحسب، بل شجعهم أيضا على التمييز بين مجموعاتهم من تلك التي لا تتمتع بها السلطة الاستعمارية، إما عن طريق إعادة الدمج و إعادة التحديد أو مؤشرات موضوعية قائمة على الانتماء العرقي، أو عن طريق إبراز الاختلافات الطفيفة بين المجموعات،حيث سعى الحكام المستعمرون إلى تحقيق نتائج إضافية في تكلفة الحكم من خلال إنشاء وحدات إدارية تجمع بين فئات اجتماعية متباينة في بعض الأحيان، و تيسر في بعض الأحيان الجمع وإعادة تعريف العلامات الإثنية المتميزة لإنشاء مجموعات جديدة و أكبر (مثل إيبوس في جنوب شرق نيجيريا) و لكن معظمها يتضمن مجموعات متنوعة ثقافيا داخل الوحدات الإدارية، و يهيئ المجال لظهور اختلافات بارزة سياسيا بين

المجموعات فيما بين المجموعات، في حالات أخرى يميز الحكام الاستعماريون بعلامة إثنية واحدة (على سبيل المثال قرية الأجداد) لتعزيز هويات إثنية موزعة مكانيا و مرسخة و من ثم هويات إثنية مجزأة على هويات أخرى (مثل الدين) التي يمكن أن تعزز جماعات إثنية أوسع و أكثر شمولا[1].

من هذا المنطلق شكلت السياسة الاستعمارية بشكل غير مباشر تشكيل المجموعات الإثنية و الهوية من خلال إحداث تغييرات اجتماعية، اقتصادية و سياسية أوسع نطاقا مرتبطة بالتحديث و التنمية الخاصة بالمستعمر لتحقيق أهدافه، بهذه الطرق المختلفة أثبت الحكم الاستعماري أهمية مجموعة واسعة من المعايير غير المتجانسة لتشكيل المجموعات و هويتها، مما يساعد على زيادة التنوع الكمي في الحافظ على العلامات الإثنية الموضوعية في الثقافة الإفريقية مع تعزيز القيود الهيكلية الاجتماعية في بناء مجموعات إثنية كبيرة متماسكة تخدم مصالح المستعمر[2].

تزايد تسييس هذه الجماعات و الهويات مع ظهور القومية الإفريقية كان تحفيز هذه الزيادة في التسييس صفقة الاستقلال التي تم التوصل إليها بين الحكام الاستعماريين المغادرين و الزعماء الوطنيين الأفارقة الناشئين،الأمر الذي يتطلب من هذه الأخيرة إظهار الدعم الشعبي في الانتخابات الديمقراطية المخطط لها كشرط للسيطرة على حكومات ما بعد الاستعمار.

لقد اختار القادة الوطنيون الذين يفتقرون إلى الوقت و المهارة لتنظيم حملات انتخابية جماهيرية غير طائفية استراتيجية فعالة من حيث التكلفة للتعبئة الانتخابية لمجموعاتهم الإثنية السياسية، غير أن التعبئة الانتخابية لهذه الجماعات كانت تتطلب بناءها ليس كجماعات متماسكة بل كجماعات متآزرة دون استيعاب كامل للمجموعات المحلية المختلفة و الهويات التي شيدت و دمجت في ظل الحكم الاستعماري[3].

مع ذلك على الرغم من الاستقرار النسبي فإن الديموغرافيا الإثنية الناتجة عن العمليات فضلا عن أنماط الانقسام الإثني السياسي الناتجة عن هذه التركيبة السكانية ليست ثابتة لأن القيود الاجتماعية الهيكلية المؤسسية و الاستراتيجية في تسييس الجماعات الإثنية نفسها متغير[1]. بوجه عام فإن التركيز على منطقة إقليمية يسهل عملية إنشاء المجموعات الإثنية السياسية و الهوياتية من خلال توفير كتلة من الأفراد الذين يحتمل أن يكون لديهم مصالح مماثلة استنادا إلى الموقع المشترك من ثم خفض تكلفة بدء تشكيل المجموعات و بناء الهوية و تعزيز آفاق الاستقرار المستدام للمجموعات الاجتماعية التي شيدت، لكن الاختلافات في الأنماط الفيزيائية للديمغرافيا الإثنية السياسية يمكن أن تجعل التركيز الإقليمي عقبة هامة

---

(1)-David Laitin,**Language Repertoires and State Construction in Africa**. New York: Cambridge University Press,1992,p18.
(2)- Ibid,p19.
(3)-Shaheen Mozaffar,Op.Cit,p20.

على الأداة غير المقيدة للمجموعة الإثنية السياسية و بناء الهوية، فالبلدان الإفريقية على سبيل المثال تعرض نمطين واسعين للديمغرافيا الإثنية السياسية، في النمط الأول توجد جماعات إثنية سياسية في مناطق جزئية مركزة إقليميا داخل الحدود الإدارية للبلد، و بما أن هذه الحدود كثيرا ما تعود إلى الفترة الاستعمارية فإنها لا تشمل فقط الانقسامات الفرعية الإثنية البارزة سياسيا، بل تشمل أيضا الأشخاص الذين ليسوا أعضاء في المجموعات الإثنية السياسية الكبرى، و يوجد هذا النمط عادة في دول كبيرة مثل نيجيريا حيث أدت هذه الاختلافات خلال مفاوضات إنهاء الاستعمار إلى موجة من مطالب الأقليات الإثنية لإنشاء أغلبية إثنية خاصة بهاو التي رفضتها اللجنة المعينة من قبل السلطات الاستعمارية البريطانية[2].

و قد تصاعدت هذه المطالب غير الملباة بعد الاستقلال و أدت إلى التقليل بشكل خطير من تماسك المجموعات الإثنية السياسية الكبرى مثل اليوروبا، الهوسا فولاني و الإيبوس و ساهمت في التعقيد المتزايد للنظام الاتحادي النيجيري الذي يضم الآن 36 ولاية من بدايته عند الاستقلال مع ثلاث ولايات.

في أماكن أخرى كما هو الحال في ملاوي على سبيل المثال تتركز المجموعات الإثنية السياسية الكبيرة والمتميزة في المناطق الإدارية الكبيرة و لكن الخلافات الحادة بين الأعراق الموزعة داخل كل منطقة تضعف الوحدة السياسية الإقليمية الشاملة للمجموعات.في النمط الثاني تتركز المجموعات الإثنية السياسية في المناطق التي تقع تحت الولاية السيادية لأكثر من دولة واحدة، فعلى سبيل المثال يتركز الهوسا في منطقة واسعة تغطي شمال نيجيريا وجنوب النيجر، و تتركز اليوروبا في منطقة تغطي غرب نيجيريا و شرق بنين وتحتل الإيوي منطقة تغطي شرق غانا و غرب توغو، إضافة إلى ذلك بسبب أنماط التجارة التاريخية والحكم الاستعماري ينتشر أفراد من نفس المجموعة الإثنية في بعض الأحيان على نطاق واسع في عدة بلدان، فعلى سبيل المثال توجد الهوساس في كل بلد تقريبا في منطقة الساحل بين بحيرة تشاد و السنغال في حين توجد فولاني في بنين، الكاميرون، مالي، موريتانيا ،السنغال وسيراليون[3].

إن الاهتمام بالتركيز الإقليمي المحدد إداريا للجماعات الإثنية السياسية يلفت الانتباه إلى القيود المؤسسية على الذهنية غير المقيدة في بناء المجموعات و الهويات الإثنية السياسية، ترتبط هذه القيود المؤسسية بمركزية الدولة الحديثة في تنظيم التفاعلات الاجتماعية،السياسية و الاقتصادية،ففي إفريقيا كما هو الحال في أماكن أخرى وسع إدخال الدولة الحديثة و الأسواق الخاضعة للحكم الاستعماري النطاق الإيكولوجي للأنشطة البشرية و فرض المزيد من الانقسامات على مجموعة واسعة من الجماعات الإثنية المحلية الصغيرة، و خلق

---

(1)-Shaheen Mozaffar,Op.Cit,p20.
(2)-Ibid,p21.
(3)-Roitimi Suberu,**Federalism and Ethnic Conflict in Nigeria**.Washington,DC,United States Institute of Peace,2001,p47.

حوافز للجهات الفاعلة الاجتماعية لدمج هوياتها غير المتجانسة متمركزة حول هذه الجماعات صعودا إلى مجموعات إثنية سياسية أكثر شمولا لتتوافق مع المجالات السياسية و الاقتصادية الأكبر حجما[1].

إضافة إلى ذلك في سياق توافر علامات إثنية موضوعية متعددة المتمثلة في العناصر الثقافية في مجتمعات التعددية فإن القوانين و السياسات التي تسنها الدولة عن عمد تشجع على تنشيط بعض العلامات الإثنية مع إضعاف تنشيط الآخرين كأساس للمجموعة الإثنية السياسية و بناء الهوية.

من هذا المنطلق شجعت السياسات الاستعمارية البريطانية أماكن الولادة للأسلاف على حساب الدين في نيجيريا، لكنها شددت على الاختلافات اللغوية في غانا و الاختلافات الدينية في الهند كأساس لهوية الجماعة و العمل السياسي الجماعي، و بالتالي فإن السياسات الاستعمارية لم تلغ بل عززت القيود التي تفرضها علامات عرقية موضوعية و متنوعة بشكل ملحوظ في مجتمعات التعددية الثقافية في إفريقيا على البناء غير المتحكم به من قبل الجماعات و الهويات الإثنية السياسية الكبيرة و المتماسكة.

من جهة عزز الاستخدام الاستراتيجي للإنقسامات الإثنية في تخصيص موارد الدولة و مواقعها من قبل حكومات ما بعد الاستعمار المجموعات الإثنية السياسية، لكن انتشار الاختلافات البارزة بين المجموعات السياسية شجع أيضا على إنشاء سياسات التوزيع ذات آثار تمييزية من طرف الدولة، حيث لا يزال القمع الذي تمارسه الدولة مصدرا رئيسيا لتسييس الجماعات الإثنية غير المسيسة سابقا مثل جماعة أوغوني في جنوب نيجيريا[2].

ثانيا:أثر إضفاء الطابع السياسي على الهوية الإثنية داخل الدولة في إفريقيا

تعتبر رواندا أكثر البلدان تضررا من تسييس الهوية الإثنية خاصة قبل الإبادة الجماعية عام 1994 فعلى الرغم من إدخال سياسات التعددية الحزبية في هذا البلد في عام 1991، إلا أنه تم التركيز من طرف مختلف الأحزاب السياسية على مصالح مجموعاتهم الإثنية بدلاً من القضايا التي تؤثر على معظم المواطنين مثل البطالة بين الشباب والنازحين داخليًا و أزمة الامن الغذائي،حيث تعمق الإنفصال الإثني بين الهوتو والتوتسي من خلال إتهام آلاف من التوتسي بصلاتهم مع متمردي الجبهة الوطنية الرواندية و هذا أدى إلى سجنهم، حيث استغل القادة المحليون العداء الإثني و قاموا بعمليات تحريض واسعة بين الهوتو والتوتسي،مما أثار صراعات متقطعة بلغت ذروتها في الإبادة الجماعية عام 1994 [3].

---

(1)-Shaheen Mozaffar,Op.Cit,p22.

(2)-Eghosa Osaghae,Managing Multiple Minority Problems in a Divided Society: the Nigerian Experience,**Journal of Modern African Studies**,Vol 36,1998,p24.

(3)-Samuel Mwiti Njagi,Op.Cit,p16.

لقد أظهرت التطورات السياسية في رواندا أنه حتى بعد انتهاء الإبادة الجماعية وتشكيل الحكومة، كانت هناك سياسات إثنية مستمرة، فعلى سبيل المثال قُتل ثمانية آلاف من الهوتو في كيبيهو أفريل 1995، بينما تم في الوقت نفسه طرد الهوتو من الحكومة،بالإضافة لذلك قام الجيش الرواندي بمساعدة جنود أوغندا وبوروندي و المتمردون الزائيريون بغزو زائير في أكتوبر و نوفمبر 1996 من أجل إغلاق مخيمات اللاجئين في كيفو و الإطاحة بالرئيس موبوتو سيسي سيكو في نهاية المطاف، حيث بلغ هذا ذروته في مقتل الآلاف من اللاجئين الذين كان معظمهم من الهوتو على الرغم من أن حكومة رواندا نفت تورطها فإن الجهات الفاعلة الدولية تعرف جيدًا الدور الذي لعبته رواندا[1].

من هذا المنطلق يمكن القول أن تسييس الهوية الإثنية يغدي الصراع الإثني و ذلك لأن مثل هذه السياسات تعزز التعبئة الإثنية من قبل كل من النخب الحاكمة والجماعات المتضررة التي تشعر بأنها ممثلة تمثيلا ناقصا في الحكومة، و بالتالي فإن مثل هذه المجموعات المستبعدة تحشد نفسها لأنها تطالب بالإدراج كما حدث في جنوب إفريقيا خلال حكم الفصل العنصري، في هذه الناحية يقدم أديبو **Adebo** كذلك مخاطر الاستبعاد من خلال القول بأن عدم معالجة عدم المساواة الاجتماعية و الاقتصادية من قبل الدولة يؤدي إلى انتهاك الحقوق السياسية للمجموعات المتضررة، لذلك يُظهر هذا أن وجود نظام حكم عادل، شامل و شفاف يعد أمرًا حاسمًا في التخفيف من حالة عدم الرضا العميقة الجذور بين المجموعات الإثنية المختلفة و التي تؤدي في كثير من الأحيان إلى الصراعات، بالإضافة إلى ذلك فإن التمثيل الناقص لبعض المجموعات الإثنية في الحكم يجبر أحيانًا المجموعة المتضررة للمطالبة بتشكيل دولة جديدة يكون فيها الإثنيون المشتركون هم المجموعة المهيمنة[2].

لقد لعبت النزعة الإثنية حيث تعتقد إحدى المجموعات الثقافية أنها أكثر أهمية بشكل أساسي من المجموعات الأخرى، دورًا حاسمًا في تأجيج الصراعات الإثنية خاصة في إفريقيا، و عادة ما يتفاقم الوضع عندما تنشر النخب السياسية دعاية تؤلب جماعة إثنية ضد أخرى،أفضل مثال أن تفاقم بعض النزاعات الإثنية في إفريقيا بمرور الوقت بسبب التصور الذي يصنف الناس من مجموعات إثنية مختلفة إلى طبقة مهمشة، هذا التصور يعيد إحياء العديد من النزاعات الإفريقية حتى بعد أن يتم تسويتها حيث تستمر المجموعات الإثنية المختلفة في تصور بعضها البعض من منظور سلبي[1].

تؤدي الإثنية المُسيَّسة في معظم البلدان الإفريقية كما في السنغال، كوت ديفوار و النيجر إلى استبعاد الأقليات التي تغذي العنف الهيكلي الذي نادرًا ما يصبح جسديًا، و يرجع ذلك إلى أن الأقليات غالبًا ما تفتقر

---

[1]-Samuel Mwiti Njagi,Op.Cit,p16.
[2]-Ibid,p17.

إلى القدرة والموارد اللازمة لخوض مواجهة عسكرية ناجحة خاصة عندما تهيمن الأغلبية الإثنية على الدولة،إلى جانب ذلك تقوم الدولة بسهولة بقمع الأقليات إذا أدت إلى العنف الجسدي مثل الحالة الليبية حيث قمع القذافي بسهولة الأقليات في عام 2007 [2] .

من جهة تؤدي الإثنية المسيسة أحيانًا إلى صراعات تتجاوز حدود الدولة و تجذب جهات فاعلة مختلفة إلى الصراع مما يؤثر سلبًا على البلدان المجاورة والأمن الإقليمي عمومًا، هذا أمر شائع خاصة عندما يوجد أعضاء من نفس المجموعة الإثنية في بلدين أو أكثر، في مثل هذه الحالة تعزز السياسة القائمة على الهوية التعبئة على طول الخطوط الإثنية التي تثير التنافس بين المجموعات على الموارد و السلطة، و هذا يؤدي إلى نشوب صراعات إثنية تؤدي إلى نزوح الأشخاص الذين يلتمسون اللجوء من بين أقاربهم الإثنيين عبر الحدود، مما يؤثر هذا على الدولة المضيفة لأن تدفق الأجانب يثير صراعات مع مجموعات إثنية أخرى حيث يتنافسون على الموارد الشحيحة، و غالبًا ما ينضم طالبو اللجوء إلى أقاربهم الإثنيين في البلد المضيف لمحاربة الجماعات الأخرى،و بالتالي تفاقم النزاع في البلد المتأثر يؤدي إلى انتشار الأسلحة في المنطقة بما في ذلك البلد المضيف مما يسهل على الأجانب القتال إلى جانب أقاربهم الإثنيين من أجل تعزيز مصالحهم في البلد المضيف [3].

في هذا الإطار تعمل الهويات الإثنية كقطب يتم حشد أعضاء المجموعة حوله و يتنافسون بشكل فعال على السلطة والموارد الاقتصادية التي تسيطر عليها الدولة تحت قيادة النخبة المفترسة، حيث يتم حث أعضاء المجموعة الإثنية على تشكيل مجموعة عمل سياسي منظمة من أجل تعظيم مصالحهم المؤسسية،السياسية،الاقتصادية والاجتماعية. و قد تم تلخيص النزاعات التي تنطوي على مصالح إثنية على أنها تلك التي تدافع عن مصالح شعوب أو عشائر متميزة ثقافيًا في مجتمعات غير متجانسة محاصرة في تنافس على الوصول إلى السلطة و التي يكون فيها للمعنيين مناطق معينة و يميلون إلى اتباع إستراتيجية قومية إثنية ،حيث تتضمن معظم النزاعات السياسية الموجودة في إفريقيا اليوم مجموعات إثنية تكافح من أجل السيطرة على منطقتها كما هو الحال في أنغولا، كينيا، نيجيريا، السودان وإثيوبيا، أو حتى تكافح للسيطرة على البلد بأكمله مثل الصومال ،رواندا، بوروندي، ليبيريا وسيراليون. يمكن القول أن الجماعات الإثنية تشرك نفسها في صراع على السلطة السياسية مع الجماعات الإثنية الأخرى و تدافع كل مجموعة إثنية عن مصالحها بطرق مختلفة.

---

[1]-Samuel Mwiti Njagi,Op.Cit,p60.
[2]-Ibid,p79.
[3]-Ibid,p80.

إن مثل هذه الظاهرة لا تحدث لمجرد النزعة الإثنية بل المجموعات الإثنية هي أيضًا مجموعات مصالح يشترك أعضاؤها في بعض المصالح الاقتصادية و السياسية المشتركة، فلا يمكن حدوث قتال بين الجماعات لمجرد الاختلافات الإثنية بل يقتلون بعضهم البعض عندما تعزز هذه الاختلافات المنافسة غير الإيجابية على الموارد، و لا يصبح الوضع متفجراً حتى يمتد مناخ العلاقة الاجتماعية إلى المجالين الاقتصادي والسياسي.

أدت الهويات الإثنية دورًا مهمًا في العلاقات غير الرسمية لأنها من نواح كثيرة ذات طابع سياسي، لأنها ليست مجرد هوية ثقافية تقتصر على الصداقات والطقوس والزواج، حيث يخصص عدد من القادة على المستوى الوطني لمجموعاتهم الإثنية موارد حكومية كبيرة للحفاظ على نفوذهم السياسي و سيطرتهم على المجموعة الإثنية المعنية، ففي الغالب يهدف هؤلاء القادة إلى تعظيم دعمهم و وصولهم إلى الموارد في منافسة مع السياسيين و بالتالي فإن الممارسة تولد الصراع المدمر[1].

يشجع القادة السياسيون ظهور إثنية قومية من أجل حشد المؤيدين ويظهر هذا النوع من الإثنية المُسيَّسة عندما توسع الإثنية مجال عملها إلى مستوى آخر من المستوى الثقافي إلى المستوى السياسي، و خير مثال على ذلك التحول التدريجي لحركة إنكاثا في جنوب إفريقيا و التي بدأت كجمعية ثقافية إلى منظمة سياسية. عندما يتم تسييس المجموعات الإثنية تنتقل الهويات الإثنية و الولاءات من المجال الخاص إلى المجال العام، فالميل لتسييس الجماعات الإثنية هو تحفيز الهويات الثقافية و تفعيلها، ففي هذا المشروع يتعاون القادة السياسيون مع الوسطاء الثقافيين في استخدام الهوية الثقافية للمناورات السياسية، ففي هذه العملية يتم إعادة صياغة الولاءات الإثنية لتناسب الأجندات السياسية، و يعلن هؤلاء القادة عن أنفسهم كممثلين للمجموعة الإثنية و في نفس الوقت يروجون لمصالحهم الخاصة، حيث يستدعي تسييس الهويات الإثنية التضامن الإثني القائم على روابط علاقات الدم كنموذج يمكن أن يضمن الأمن الاقتصادي، و ذلك من خلال إحياء الرموز الثقافية من أجل بناء شعور بالتماسك مما يسهل حشد أفراد القبائل أو المجموعات،و في بعض الأحيان يستخدمون الشعارات الثقافية لإثارة مشاعر الجماعات لجعلهم يقبلون ما لا يفهمونه، هذا يعني أن مجموعات المصالح التي تتنافس على الموارد الاقتصادية النادرة تميل إلى استدعاء المشاعر التقليدية لتعزيز جاذبيتها، لكن يعتمد نجاح القادة السياسيين في كسب التأييد الشعبي على الثقة التي يلهمونها في النهاية على قدرتهم في الحصول على مزايا مادية لفصائلهم في شكل وظائف أو قروض حكومية، مدرسة

[1]-Aquiline Tarimo,Politicization of Ethnic Identities: The Case of Contemporary Africa.**Journal of African studies**,Vol 45,N 03,2010,p 303.

أو عيادة، طريق أو إمداد كهربائي، في هذه الحالة يمكن القول أننا أمام التعامل مع نوع من سياسات المحسوبية باستخدام الموارد الاقتصادية كأداة سياسية لتمكين القيادة من شراء الدعم لسياساتها، نظرًا لأن القادة السياسيين و البيروقراطيين قد يلجأون أيضًا إلى الهويات الإثنية لتحقيق طموحاتهم تصبح ممارسة تسييس الهويات الإثنية أحد الأسباب من بين العديد من أسباب العنف الإثني السياسي من خلال مناشدة الهويات الإثنية و الولاءات يحث القادة السياسيون الناس على الحفاظ على ولائهم لأولئك الذين يحمون المصالح الإثنية، حيث تميل طريقة إقناع الناس لدعم السياسيين إلى إحياء الطرق التقليدية لدعم الزعماء التقليديين، يؤدي هذا إلى الشعور من طرف المواطنين العاديون أن مثل هؤلاء السياسيين على وشك استعادة النظم السياسية التقليدية. لكن مع ذلك فإن عددًا من القادة السياسيين تحت غطاء الثقافات الإفريقية يطبقون مبادئ التلاعب لخدمة مصالحهم الخاصة.

من خلال تدريب المجموعات الإثنية على اكتساب موقف التركيز على كسب الامتيازات و القتال من أجل الموارد الوطنية المحدودة، تم تقليص مشاركتهم في الشؤون العامة و توجيههم إلى الدفاع عن المصالح الإثنية بدلاً من بناء الهياكل التي يمكن أن تضمن المشاركة المتساوية، العدالة و التنمية للجميع، هذا ما أدى إلى تقليص فرصة العمل كرؤية إيجابية كمصدر للنجاح الاقتصادي من طرف أفراد الجماعات[1].

لقد أدى إدخال سياسة التعددية الحزبية في التسعينيات إلى بدء منافسة شكلت سياق الصراع على السلطة السياسية بين القادة السياسيين و المجتمعات الإثنية، تحت تأثير السياسات الإثنية لا يلجأ الناخبون إلى البحث عن معايير الأداء الاقتصادي، الخدمات الصحية، التعليم و الصالح العام، بل مطالبهم و توجهاتهم تتمثل في تمكين أفراد جماعتهم من السيطرة على الدولة، بحيث يعتبر الأساس المنطقي المستخدم هو التأكد من أن الكثيرين من مجموعتهم الإثنية يسيطر على المكاتب الحكومية، من ناحية أخرى يقنع القادة السياسيون الجماعات الإثنية بالاعتقاد بأنهم يحكمون البلاد نيابة عنهم حيث يُنظر إلى الرئيس على أنه حاكم إثني، في تصور أفراد الجماعة الإثنية يعتقد أنه إذا كان أحدهم يشغل منصبًا رفيعًا فإنه يتم الاحتفاظ به على سبيل الثقة لصالح مجتمعهم الإثنية. و بالمثل أصبحت الأحزاب السياسية أحزابًا إثنية معدة للمساومة الإثنية للحصول على سلطة سياسية تسمح لها بنهب الدولة، من هذا المنظور يقوم عدد من الأحزاب السياسية بالترويج للسياسات الإثنية و يعتبر إدخال الديمقراطية التعددية وسيلة لإضفاء اللامركزية على الدولة لصالح القومية الإثنية[2].

---

[1]-Aquiline Tarimo,Op.Cit,p304.
[2]-Ibid,p305.

مثل هذه الممارسة تخلق عدم ثقة متبادل بين الجماعات الإثنية حيث يشعر أولئك الذين ينتمون إلى المجموعات الإثنية الأقل هيمنة بالإهمال و التمييز ضدهم من قبل النظام، فهم بدورهم يشعرون بأنهم ملزمون بالتصرف بشكل قانوني أو غير قانوني لضمان بقائهم. إن ميل تأكيد الذات الناشئ عن مجموعات إثنية مختلفة للبقاء هو في الواقع السبب الجذري للصراعات الإفريقية الواسعة الانتشار اليوم [1].

المبحث الثاني:البناء القيمي* للانقسام الاثنو–هوياتي المتأصل في ضعف العملية السياسية في إفريقيا

يعتبر الحفاظ على النظام الرئاسي و الاحادية الحزبية وسط تعددية حادة و نظام انتخابي محدد له تفسير إثني وتطرح المشكلة الإثنية هنا غياب إجماع حول الجماعة الإثنية التي لها الأحقية في السلطة، كذلك إقصاء الجماعة الإثنية من السلطة مع وضع الأنظمة الانتخابية و الحزبية الكفيلة بالحفاظ على المورفولوجيا(الشكل) المؤسساتية القائمة، مثل ميل الدول الإفريقية إلى النظام الرئاسي أكثر من البرلماني وميلها إلى التعددية الحزبية بحزب أساسي يسيطر على الساحة السياسية و هو الحزب الحاكم، عدم تحديد فترات و عهدات حكم الرئيس.

المطلب الأول:أثر الإنقسام الإثنو–هوياتي في فشل وظائف الدولة في إفريقيا

أدت المتغيرات في البناء السوسيو–سياسي لدول إفريقيا في ظل الديناميات الاجتماعية،القيمية والإثنو–هوياتية المعقدة و المختلفة، خاصة دور الاستعمار الذي خلق علاقة التغير الاجتماعي بالتغير السياسي وأثره في إعادة صياغة العلاقة بين الدولة و المجتمع من خلال تسييس شديد للإثنية و العلاقات الاجتماعية،هدا كانعكاس لمختلف الممارسات التسلطية النيوباتريمونيالية في المجال التفاعلي الداخلي بين آليات السلطة و المجتمع التي تنتج علاقات مفككة بشكل عميق و معقد يؤدي لفشل وظائف الدولة في إفريقيا.

من هذا المنطلق يقدم روتبرغ فكرة أنه من الممكن تصنيف حالات الفشل وفقا لعدد الأبعاد التي تفشل فيها الدولة في تقديم السلع السياسية الإيجابية، من أجل ترتيب شدة فشل الدولة يقترح روتبرغ**Robert Rotberg** تسلسل هرمي من وظائف الدولة الإيجابية و هي:الأمن؛ مؤسسات لتنظيم النزاعات والفصل فيها،سيادة القانون، تأمين حقوق الملكية وإنفاذ العقود؛ المشاركة السياسية؛ تقديم الخدمات الاجتماعية، البنية الأساسية و تنظيم الاقتصاد، في هذا التحليل تؤدي الدول القوية أداء جيدا في هذه الفئات فيما يتعلق بكل فئة على حدة،

---

[1]-Aquiline Tarimo,Op.Cit,p305.

* البناء القمي يعتبر كل الترابط بين مختلف القيم التي يتم بناؤها في جميع المستويات المرتبطة بالعملية السياسية و التي تنتج من بدءا من المجتمع و تتشكل عن طريق التراكمات الفكرية أو الفلسفية مرورا بالبناء العملياتي لهذه القيم.

و تظهر الدول الضعيفة صورة مختلطة و الدول الفاشلة هي فئة فرعية من الدول الضعيفة،بالتالي الفكرة الرئيسية التي وضعها روتبرغ هي أنه لا يوجد مؤشر واحد يوفر أدلة معينة على أن دولة قوية أصبحت ضعيفة أو دولة ضعيفة بدأت في الفشل بالتالي نتيجة لذلك من الضروري أخذ المؤشرات معا[1]. لكن لا توفر المؤشرات الإجمالية معلومات عن الاختلافات في قدرة الدولة عبر الوظائف و هناك عدة أمثلة للبلدان التي فشلت اقتصاديا ولكنها لم تشهد عنفا سياسيا واسع النطاق مثل تنزانيا و زامبيا، فمع غياب المشاركة السياسية لا يضعف بالضرورة الدولة داخليا، فنجد في الواقع أن الأنظمة شبه الاستبدادية هي أكثر عرضة للعنف السياسي أكثر من أي ديمقراطيات أكثر انفتاحا أو أنظمة أكثر استبدادية [2]. في هذا الإطار يقدم وليام رينو كخلاصة لفكرته حول دولة الظل و السياسة الراعية للزبائن من خلال أعماله البارزة:السيادة والحكم الشخصي في زائير (1997)، سياسة التمرد في الدول المنهارة (2002)،الكونغو من انهيار الدولة، الاستبداد إلى الدولة الفاشلة (2006) في هذه الأعمال يدرس مواضيع مثل الإثنية،القومية،والمنظمات التجارية، الفساد وسياسة أمراء الحرب في إفريقيا، وفقا لرينو السبب الرئيسي الذي يؤدي إلى فشل الدولة هو وجود الدولة الظل بقاعدة نيوبتريمونيالية التي ترتبط بالمؤسسات البيروقراطية وضمان إثراء النخب الحكومية في المقابل[3]. يعرف رينو دولة الظل كشكل من أشكال الحكم الشخصي؛وهي سلطة تستند إلى قرارات و مصالح الفرد و ليس مجموعة من القوانين و الإجراءات المكتوبة على الرغم من أن هذه الجوانب الرسمية للحكومة قد تكون موجودة، هكذا فإن ظاهرة الدولة الظل هو محض نتاج الحكم الشخصي للقادة[4].

يرى رينو أن إجراء دراسة أوثق لدولة الظل في إفريقيا يلقي الضوء على العلاقة بين المنظمات الاقتصادية والسياسية، التي تؤدي إلى عدم القبول الشعبي للنظم في بعض البلدان حيث يوجه هذا الرفض الحكام إلى التخلي عن الدعم و الشرعية من المواطنين، حيث يحدث تلاعب بإمكانية الوصول إلى الأسواق و تعزيز قدرتها و هذا يخلق اقتصاد غير رسمي و سري حيث يسيطر الحكام على جميع أنشطة المواطنين باستخدام

---

(1)-Robert Rotberg,Failed states,Collapsed States,Weak States:Causes and Indicators.in: https://www.brookings.edu/wpcontent/uploads/2016/07/statefailureandstateweaknessinatimeofterror_chapter.pdf,p06.

(2)-Monty Marshall and Ted Robert Gurr,Peace and Conflict 2003, Center for International Development and Conflict Management, College Park, MD, http://www.cidcm.umd.edu/inscr/PC03web.pdf,p13.

(3)-Jonathan Di John,Failed States' in Sub-Saharan Africa: A Review of the Literature (ARI). Elcano Newsletter.in: http://www.realinstitutoelcano.org/wps/wcm/connect/c8581a0045728ab383e4c75e7489e10f/ARI5-2011_DiJohn_Failed_States_Sub-Saharan_Africa_Literature_Review.pdf?MOD=AJPERES&CACHEID=c8581a0045728ab383e4c75e7489e10f,p05.

(4)-Idem.

الاعتراف العالمي بالسيادة كفرصة للاستفادة من الأرباح الشخصية حسب رينو فإن السلوكيات الفاسدة للحكام تنبع من الصعوبات التي واجهتها خلال فترة إنهاء الاستعمار[1].

فالبنسبة لرينو القادة الأفارقة اختاروا تقويض حكوماتهم من أجل الحفاظ على السلطة السياسية ومن الواضح أن تراث الحكم الاستعماري مهم في هذا التحليل غير أن هيكل علاقات القوة و طبيعة الموارد يؤديان دورا أكثر أهمية، في الوقت الذي تشكل فيه معضلة الحكام الضعفاء تحديات أمام زعيم الدولة و الدولة نفسها، فإنها تضعف أيضا الدول غير المستقرة بالفعل و تؤدي إلى فشلها على المدى الطويل، حيث يشير تحليل رينو أيضا إلى أن الحكام لديهم مصلحة مركزية للبقاء في السلطة بالتالي فإنهم يجعلون حياة مواطنيهم أقل أمنا و أكثر فقرا حيث يتوقعون أن يسعى المواطنون في النهاية إلى مساعدة الحكام لإنهاء هذه الشروط و مع ذلك يفقد النظام شرعيته و ولاء الشعب لزعيم الدولة أيضا ينخفض[2].

إن نهاية الحرب الباردة و صعود سياسات التحرير الاقتصادي والسياسي وضعت أنماطا تقليدية من المحسوبية تحت الضغط في إفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، حيث إن عمليات التحرير هذه تقوض أيضا حوافز حكام الدول الضعيفة على اتباع استراتيجيات تقليدية لتحقيق أقصى قدر من السلطة من خلال توليد النمو الاقتصادي و بالتالي إيرادات الدولة، في هذا السياق فإن الدوافع و الأهداف الاقتصادية ليست الاختصاص الفريد لقوات المتمردين بل يمكن أن تشمل أيضا حكام دول الظل الفاسدين الذين يميلون لاستخدام العنف في إدارة بيئاتهم الاقتصادية الخاصة في الإثراء الشخصي و إنشاء شبكات المحسوبية بدلا من توفير المنافع العامة مثل الأمن و الإدارة الاقتصادية الفعالة، حيث يعالج الحكام التهديد الداخلي لسياسة أمراء الحرب من خلال تحويل سلطتهم السياسية إلى وسيلة فعالة لمراقبة الأسواق دون الاعتماد على مؤسسات الدولة الرسمية، في المقابل يستخدم حكام الولايات الضعيفون تحالفات جديدة و معززة مع الحلفاء الخارجيين لإسقاط العملاء القدامى[3]. بالمقابل وفقا لزارتمان يتم الكشف عن بعض الخصائص أو إشارات التحذير قبل انهيار الدولة، و قد تم تحديد خمسة عوامل على أنها السبب في انهيار الدولة[4]:

–أولا:يتبع القادة السياسة الدفاعية فقط من خلال إبقاء منافسيهم خارج اللعبة مع التلاعب بالفصائل المختلفة بالتركيز على استراتيجيات التبعية و القمع.

–ثانيا:تمتنع الحكومة عن اتخاذ الخيارات الضرورية و لكن الصعبة،هذا السلوك يمنع اتخاذ قرارات عاجلة ويترك الدول وسط أزمة الحكم الذي قد يكون سبب التهرب من القرارات إما بسبب عدم الإتساق المؤسسي

(1)-Jonathan Di John,Op.Cit,p06.
(2)-Idem.
(3)-Ibid,p07.
(4)-William Zartman,**Collapsed States**.Lynne Rienner, Boulder,1995,p30.

الذي لا تكفي فيه آليات الحكومة لتحدياته، و بسبب عدم الاستقرار السياسي الذي يفتقر فيه القادة أو السياسيون أنفسهم إلى الحزم لاتخاذ مثل هذه القرارات و استمرار الوضع.

–ثالثا:تبدأ السلطة التي تقع في المركز في التقلص لأن الحكومة لم تعد تستجيب لاحتياجات السكان، هكذا يسحب الجمهور دعمهم و تلغي شرعية الحكومة كما يبدأ المركز بإيلاء اهتمام خاص للمجموعات الإثنية أو الإقليمية.

–رابعا:نقل السلطة من المحيط إلى المركز و عدم التداول عليها يخلق نزاعات إثنية و عنف انتخابي أو عنف سياسي.

–خامسا:يفقد النظام كل سيطرته من قبل الجماعات الإثنية أو الإقليمية الرائدة للسيطرة داخل المجتمع و هذه علامة الخطر، حيث يتم خرق القانون و النظام باستمرار، فحسب زارتمان أدت هذه العلامات الخمسة الرئيسية إلى انهيار الدولة إذا لم تتخذ التدابير الوقائية على الفور.

أولا: أثر الإنقسام الإثنو–هوياتي في بروز النظم السياسية النيوباتريمونالية و الزبائنية

إنطلاقا من العلامات الخمسة التي قدمها وليام زرتمان يمكن القول أن دول ما بعد الاستعمار في أفريقيا ورثت القوالب النمطية الإثنية و أنماط القوة الانقسامية بين هويات إثنية محددة داخلها، مما أدى إلى زرع بذور المنافسة و الصراع على طول خطوط الأعراق الإثنية، و لم يساعد هذا الأمر على أن العديد من النخب الرعوية في فترة ما بعد الاستعمار استمرت في هذا الإرث من الانقسام والحكم لحماية قوتها، و قد أتاح صعود دول الحزب الواحد أو الأنظمة العسكرية غير الحزبية لهؤلاء الحكام أن يحافظوا على الإبقاء على الشذوذ بين العشائر الإثنية و العملية الإصلاحية و الإصلاحات الاقتصادية المرتبطة ببرامج التكيف الهيكلي، و لهته الخصوصية الجديدة آثار مباشرة على مسار النمو السياسي حيث يشير بعض الباحثين أن النخب السياسية للدول الجديدة في إفريقيا وبسبب أنها محرومة من قاعدة سوسيو–اقتصادية صلبة و من الفوائد التي يمكن أن تجنبها من وجود مجتمع مدنين تلجأ من أجل إرساء هيمنتها إلى بناء مركز حكومي،إلى توظيف مكثف الإكراه و القهر على اللجوء إلى الرشوة والأعمال غير المشروعة[1].

من هذا المنطلق يمكن القول أن الفكرة القائلة بأن الإرث الاستعماري المتأخر خلق حوافز للقادة لاستخدام الفوضى الإثنية كأداة سياسية هنا يشير هذا إلى العملية التي تسعى الأطراف السياسية الفاعلة في إفريقيا إلى تحقيق أقصى قدر من عائداتها من حالة الارتباك و عدم اليقين و أحيانا الفوضى التي تتسم بها معظم السلطات الإفريقية، إن استخدام و إنشاء شبكات شخصية غير رسمية للعميل أمر أساسي، فبالنسبة لشابال

[1]-Patrick Chabal and Jean Pascal Daloz,**Africa Works: Disorder as Political Instrument**, James Currey, Oxford,1999,p17.

ودالوز قد تشمل هذه القرابة، الشعوذة و أشكال الهوية الإثنية أو الدينية، كنتيجة عقلانية مختلفة مع استحداث أشكال مختلفة من الفوضى التي تكون أكثر انسجاما للحفاظ على الروابط الاجتماعية التي تعمل في إفريقيا،فشرعية الحكم تعتمد على تحقيق نمو اقتصادي سريع و خلق فرص عمل أكثر من استيعاب فصائل النخبة القوية، حيث تتمثل إحدى وصفات السياسة الرئيسية إدخال التحرير الاقتصادي و السياسات الانتخابية المتعددة الأحزاب التي من المرجح أن تتيح المجال الأكبر لرجال أعمال الجريمة مثل أمراء الحرب، والراعيين السياسيين الرفيعي المستوى الذين يستخدمون الفوضى و العنف لتراكم رأس المال لتزدهر أعمالهم حيث أن سياسات التحرير هذه تميل إلى تعزيز قوة النخب الريادية الظالمة [1].

لقد تم توضيح العلاقة بين الباتريمونيالية (و أنواعها الفرعية) و الإثنية لأول مرة في عمل رينيه ليمارشاند حيث يقول أنه نادرًا ما ظهرت الزبائنية (كمظهر أساسي للباتريمونيالية و النويباتريمونيالية) و الإثنية بشكل مستقل عن بعضهما البعض، مثلما يُنسب للإثنية أحيانًا بخصائص تكاملية تنتمي حقًا إلى مجال الزبائنية كذلك غالبًا ما تطورت الزبائنية كآلية تكاملية من مقتضيات التجزئة الإثنية[2].

إضافة إلى ذلك قد يكون للإثنية و الزبائنية علاقة متداخلة مع بعض الأفراد الراسخين بقوة في البنية الفرعية الإثنية و البعض الآخر يعمل كحلقات وسيطة بين هذه البنية التحتية و المدخلات من أعلى الهرم الزبائني،بناءً على ذلك فإن ما يمكن أخذه كمثال واضح للإثنية على مستوى ما قد لا يكون أكثر من تقليص للشبكات الزبائنية الأكثر اتساعا، حيث يتم إبراز هذه العلاقة أيضًا عندما يُنظر إلى الإثنية كأداة للتلاعب بالنخب السياسية[3].بالإضافة لذلك تم تطبيق مفهوم النيوباتريمونيالية لأول مرة على إفريقيا في أواخر السبعينيات عندما قدم جان فرانسوا ميدارد تفسير لافتقار الدولة الكاميرونية للمؤسسات حيث يتم تحويل السلطة السياسية الإدارية إلى إرث خاص عن طريق البيروقراطية و حزب واحد يسيطر عليه الرئيس أهيدجو، فقد حلل ميدارد أن الافتقار إلى التمييز بين المنصب و شاغله يخفى وراء الخطابات،الأعراف والمؤسسات القانونية التي تغذي وهم المنطق القانوني،فقد أنتج ذلك أن التمييز بين الملك العام و المصلحة الخاصة في الممارسة العملية لا يحتوي على أي مضمون في غياب إيديولوجيا شرعية، حيث يدين الحاكم بقدرته على البقاء في السلطة لقدرته على تحويل سيطرته الاحتكارية على الدولة إلى مصدر فرص للعائلة والأصدقاء و العملاء[4].فعادة ما ارتبطت الأشكال المنظمة للنيوباتريمونيالية بإدخال سياسة التوازن الإثني

---

(1)-Patrick Chabal and Jean Pascal Daloz,Op.Cit,p15.

(2)-Ukana Ikpe,The patrimonial state and inter-ethnic conflicts Nigeria in,**Ethnic and Racial Studies**,Vol 32,N 04,2009,p683.

(3)-Idem.

(4)-Daniel Bach,Patrimonialism and neopatrimonialism:comparative trajectories and readings, **Commonwealth & Comparative Politics**,Vol 49,N 03,2011,p277.

الإقليمي حيث يتم أحيانًا إضفاء الطابع الرسمي على توزيع الموارد و الإعانات المسبقة من قبل الحاكم ويمكن أن يتم على أساس شامل، فالتركيز على المحاباة وإعادة التوزيع بدلاً من الإكراه يساهم في تعزيز ثقافة التوافق المتبادل حيث النتيجة المتوقعة هي زيادة قدرة الدولة على اختراق المجتمع و ضمان الامتثال[1].

قبل تحليل دور الإنقسام الإثني–الهوياتي في بروز النيوباتريمونيالية و الزبائنية في إفريقيا لا بد من تحليل البناء المعرفي و الفكري للنوياتريمونيالية و الزبائنية بشكل عام و بشكل خاص في إفريقيا بعد ذلك، لذلك فإن ما استطاع علم السياسة لبداية الثمانينات أن يوضحه و يبرزه بشكل جيد قد أصبح يقع ضمن إطار تحليلي الذي انتهى من إعطائه معنى فالنيوباتريمونيالية الزبائنية أو التسلطية ليست فقط أزمات أو أنها علامات على خصوصياته ولكنها مرتبطة بظروف و تقود إلى إعادة تعريف معنى السياسية نفسه كما يتم بناؤه في المجتمعات الإفريقية[2].في دراسة جين كلود ويليم **Jean claude Williame** فضل عرض مفهوم الباتريمونيالية الفيبرية عبر ثلاث خصائص رئيسة[3]:

أ–القوات الخاصة:في تحليليه للسلطة الباتريمونيالية منح فيبر اهتماما خاصا للهيكل و التنظيم العسكري،فالجيش من أهم الوسائل و أكثرها فعالية لبناء و الحفاظ على نفوذ القائد، و لقد ميز بين أربعة أصناف قاعدية و هي:

–الفئة الأولى: و هم العبيد يستخدمهم القائد لخدمة الأرض و حراسة ممتلكاته و هم بمثابة حرس شخصي له،وحسب فيبر هذا النوع غير مستقر بدرجة كبيرة لان بعض الأتباع يشتدون ارتباطا بالأرض و النشاط الزراعي وهذا ما يؤثر على فعاليتهم و قدرتهم القتالية.

---

(1)-Ibid,p278.

(2)-Jean François Bayart,Achille Mbembe et Comi Toulabor,**Le politique par le bas en Afrique noire.**Karthala,Paris,2008,p15.

(4)-Jean-Claude William,**Patrimonialism And Political Change In The Congo**.United State Of America: Stanford University Press, 1972, p57-58.

–الفئة الثانية: نتيجة الدوافع السابقة فإن القائد يلجأ لتنظيم قوة مسلحة تنحصر اهتماماتها بشخص الحاكم وممتلكاته فقط، و تضم العبيد الذين لم يتورطوا بالنشاط الزراعي إلى جانب انعزالهم بشكل كلي عن المجتمع المحلي.هاتين الفئتين يتم الحفاظ على ولائهما من خلال أجر مناسب و منظم مقابل العمل تحت التصرف المطلق لهذا القائد الباتريمونيالي، و هذا النوع من التنظيمات يساهم في بزوغ البيروقراطيات الواسعة **.Pretorian Empire**

–الفئة الثالثة: إن أهم خاصية مشتركة بين القادة الباتريمونياليين هو تجنيد المرتزقة، إذ يرى فيبر أن بعض الجيوش يكون موثوقا بها إذا و فقط إذا ضمت المغتربين عن أفراد المجتمع **Alienated members** أي ليس لديهم أي صلة بالمجتمع أو تواصل واقعي مع الرعايا.

الفئة الرابعة: قد يلجأ القائد الباتريمونيالي للتجنيد من أوساط أتباعه (نفس الإثنية أو نفس المدينة) بنفس الأصول و تشكيل قوة مسلحة خاصة للحفاظ على وجوده بالسلطة و ممتلكاته الشخصية وقهر المنافسين السياسيين،وغالبا ما يلجأ إلى الفئات الضعيفة بالمناطق الريفية ليجعل منهم الأكثر تأهيلا حيث يحظون ببرامج وتدريبات خاصة و هي صفة الجيوش الاحترافية.

ب–شخصنة العلاقات السياسية: إن هدف الخضوع و الامتثال في هذه الحالة هي السلطة الشخصية للفرد (القائد) التي يكتسبها من خلال الوضع التقليدي، فالجماعة المنظمة التي تقوم بممارسة السلطة ترتكز أساسا على علاقات الو لاءات الشخصية التي يتم غرسها عبر مسار تربية سائد و عام، الشخص المتحكم بالسلطة هنا ليس شخص سامي superior ولكنه زعيم chief و فريقه الإداري لا يمثل مجموعة موظفين و لكن بالأحرى إتباع شخصيين، و رعايا السلطة ليسوا أعضاء في تجمع و لكن هم الرفاق التقليديين، كما أن ما يحدد العلاقة بين الموظفين و صاحب السلطة أي الزعيم ليس الحتميات اللاشخصية للعمل و لكن الولاء الشخصي لهذا الحاكم عبر تنمية شبكة من العلاقات الخاصة و الأولية استنادا لقوة الجيوش الخاصة والميلشيات و المرتزقة[1].

ج–التوسع الإداري: فالمناصب و الوظائف العامة هي الهدف الأول لهذه النخبة من اجل ضمان المكانة والحصول على اكبر قدر من العائدات المقدمة و ينطبق هذا المنطق على كل مستويات الهيراركية الباتريمونيالية، أين يصبح النفوذ للسلطة يعني النفوذ للثروة سواء تعلق الأمر بحالات غزو السلطة التي تم عقلنتها لصياغة هياكل دائمة أو بحالات الأحزاب و الحركات التي تكتسي طابع الكاريزمية و تنمو و تتطور إما بصيغة لامركزية(حالة الكونغو بعد الاستقلال) أو بيروقراطية[2].فماكس فيبر قدم من بين النماذج الأكثر

[1]-Jean-Claude William,Op.Cit,p59.
[2]- Ibid,p60.

مثالية للسيطرة التي حددها السيطرة التقليدية كسيطرة لا ترتكز على قواعد و إنما على شخص يحتل مركز سلطوي استنادا إلى التقليد، ففي حين نجد أن السلطة الأبوية مبينة على القرابة، تظهر السلطة الباتريمونيالية عندما تتسم ممارسة السلطة السياسية المتميزة عن السلطة المنزلية بعيدا عن القرابة، و أنها لا ترتكز على الأهل فقط و إنما زبائن وخدم دائمين يشكلون هيئة أركان إدارية حقيقية[1].السلطة الأبوية ترتكز على سلطة شخصية فتستند إلى مزيج من التقليد والتعسف، غير أن السلطة الأبوية عندما تتحرك بشكل أساسي في كرة التعسف غير المرتبط بالتقليد، يتكلم فيبر عن التسلط،وهكذا يعالج الرئيس القضايا العامة جميعا كما لو أن الأمر يتعلق بقضايا منزلية، و بالطريقة نفسها يستثمر مملكته كملك خاص، فليس هناك تمييز بين الخزينة العامة و الصندوق الخاص[2].

بالتالي فإن من السمات المهمة للأنظمة النيوبارتيمونيالية حاجتها الدائمة للوساطة السياسية،حيث يتطلب حكم مثل هذا المجتمع غير المتجانس وجود ممثل أو مؤسسة قادرة على التفاعل مع قطاعات اجتماعية مختلفة مع تلبية مفاهيمها المتباينة للشرعية في نفس الوقت، حيث عندما يكون فاعل واحد فقط قادرًا على تحقيق هذا العمل تظهر فرصة للنخب النيوباتريمونيالية لاحتكار التواصل السياسي داخل مجتمعهم،و بالتالي الحصول على ريع سياسي كبير من خلال تقديم أنفسهم كعامل لا غنى عنه في الحكم المحلي. يعتبر عدم التجانس الاجتماعي نفسه الذي يجبر النخب النيوباتريمونيالية على بناء تحالفات اجتماعية كبيرة بما في ذلك أكبر عدد ممكن من القطاعات التقليدية و الحديثة من أجل الحكم الفعلي، هذه التحالفات معقدة و هشة بطبيعتها لأنها تعتمد على التدفق المستمر للموارد المادية من أجل البقاء، بالتالي فإن النزعة النيوباتريمونيالية عرضة للأزمات السياسية على الرغم من أنها تؤدي في أغلب الأحيان إلى سيطرة الحكم الشخصي و ليس التغيير الهيكلي[3].

لكن عندما نعالج مفهوم النيوباتريمونيالية فإننا بدون أدنى شك نتحدث عن ذلك المفهوم الذي يحاول تشخيص و إبراز أهم الخصائص المميزة لطبيعة الأنظمة الحاكمة في القارة الإفريقية وذلك منذ عقود خلت،حيث تقوم هذه المقاربة أو ما يعرف في بعض الأدبيات الحديثة بالمدرسة النيوباتريمونالية **Neopatrimonialism School** على فكرة رئيسية مفادها محاولة تفسير والتثبت من الأداء الاقتصادي السيئ لهذه الأنظمة خلال مراحل زمنية معينة.وبذلك أصبحت هذه المقاربة، المنظور الأساسي الذي يسيطر على أغلب الدراسات المتعلقة بطبيعة الأوضاع الاقتصادية والسياسية الإفريقية، وذلك بهدف تشكيل ثقافة

(1)-Durazo Herrmann Julián,Neo-Patrimonialism and Subnational Authoritarianism in Mexico. The Case of Oaxaca.**Journal of Politics in Latin America**,Vol 02,N 02, 2010,p88.
(2) -Ibid,p89.
(3)-Ibid,p88.

معرفية شاملة عن هذه الأوضاع و من تم تعتبر المعيار الرئيسي الذي يتحكم في قرارات الحكومات الغربية والمؤسسات الدولية التي تعمل على تقديم بعض المساعدات المالية لفائدة الشعوب الإفريقية الأكثر فقرا[1].

على هذا الأساس يعتبر هذا المفهوم من المفاهيم التي يتم استعمالها بشكل كبير في سياق العديد من الكتابات التي تميز بين نمط الأبوية، التقليد و الحداثة ، و بالتالي لا يعنى فقط بمشكلة الفساد والأداء الاقتصادي أو الدولة الضعيفة والفاشلة وإنما يعنى كذلك بطبيعة السلطة السياسية من خلال استعمال ودمج مفهوم السلطة القانونية العقلانية **Rational-Legal Authority** الذي طوره ماكس فيبر **Max Weber** ونمط السلطة الأبوية بوصفها أحد المفاهيم المركزية لفهم طبيعة الحكم في إفريقيا[2]. فالدولة الباتريمونيالية حسب فيبر هي المجال الذي يقوم فيه القائد(الحاكم) بتنظيم و ممارية سلطته السياسية كمما لو أنه يدير منزله، بحيث تبنى الهيمنة أو السيطرة الباتريمونيالية على أساس سلطة شخصية مبنية على تمازج التقليد مع التعسف لكنها عبارة عن صفات لها سياقها الزماني و المكاني لأنه توجد عدة ظواهر في إفريقيا تقترب إلى حد بعيد مع المجال السياسي الإفريقي، أي تتماشى مع مميزات الباتريمونيالية[3].

في المقابل يعتبر جوهر النيوباتريمونيالية هو منح الموظفين العموميين خدمات شخصية سواء داخل الدولة و في المجتمع،يشير المفهوم كما استنتج براتون و فان دي وال إلى المواقف التي يتعايش فيها المنطق الوراثي مع تطور الإدارة البيروقراطية و على الأقل التظاهر بأشكال قانونية عقلانية لشرعية الدولة.يمكن لمثل هذه الثنائية أن تترجم بشكل فعال إلى مجموعة واسعة من المواقف التجريبية، تعكس هذه الاختلافات في فشل الدولة أو قدرتها على إنتاج سياسات عامة غير فعالة[4].

بالنسبة لميدارد الذي ازداد وعيه بالانحراف المفاهيمي الناجم عن الأوصاف غير المتمايزة للنيوباتريمونيالية قدم في أواخر التسعينيات تصنيفًا يعتمد على طريقة و شدة تنظيم الممارسات الأبوية. كان اقتراحه هو تحديد نوعين من الدول الأفريقية التي تمثل نقطتين ختلفتين مع جميع المواقف الوسيطة الممكنة، في أحد الطرفين الدول النيوباتريمونيالية التي تتميز بنمط موروث من التنظيم السياسي على أساس إعادة التوزيع و على الطرف الآخر دول مفترسة تنص على أنها تتماشى مع نوع الحكم المرتكز على الميراث، و بالتالي فإن الأنظمة السياسية التي تميل فيها الممارسات التراثية إلى التنظيم و التغطية يجب أن يتم تمييزها عن تلك

(1)-Thandika Mkandawire,Neopatrimonialisme and the political economy of economic performance in Africa:critical Reflections.**Working Paper,**Institute for Futures Studies, Stockholm,2013,p05.
(2)-Ibid,p07.
(3)-Idem.
(4)-Daniel Bach,Op.Cit,p277.

التي أصبح فيها إرث الدولة شاملاً مع ما يترتب على ذلك من فقدان لأي إحساس بالفضاء العام أو السياسة العامة[1].

بالتالي أصبحت هذه المقاربة منذ بداية الستينيات تستخدم لتفسير السبب وراء عدم قدرة الدول الإفريقية على العصرنة (التحديث) واللحاق بالدول الغربية المتقدمة، وأيضا السبب وراء فشل مشروع القيادة الكاريزماتية في هذه القارة بعد سنوات طويلة من الكفاح المسلح من أجل نيل الحرية، والذي كانت ترجعه في غالب الأحيان إلى دور العوامل الخارجية مثلما تذهب إليه مدرسة التبعية في تحليلها المتعلق بالمركز والمحيط، قبل أن تأخذ أسلوبا آخر في التحليل يقوم على التركيز على الأداء الاقتصادي للحكومات الإفريقية ومختلف العوامل الداخلية المؤثرة على هذا الأداء وذلك منذ الثمانينيات[2].

تعتبر النظم النيوباتريمونيالية في الدول الإفريقية تشكيلات سياسية منحرفة، بنى مرضية،كيانات غير شرعية و مؤسسات إجرامية التي تحكمها أنظمة فاسدة، استبدادية و سلطوية من "كبار الرجال" الذين سيطرت عليهم السلوكيات الريعية و سياسات المحسوبية المكثفة التي ينخرطون فيها، أكثر من أي عوامل أخرى إلى تجريم الدولة و إعاقة تطورها، حيث يرفض هؤلاء الحكام السعي وراء مشروع أوسع لإنشاء دولة تخدم الصالح الجماعي أو حتى إنشاء مؤسسات قادرة على تطوير وجهات نظر مستقلة و العمل نيابة عن مصالح متميزة عن حكامهم، تترجم في الممارسة الشخصية للسلطة من خلال علاقات الراعي/العميل الشخصية والشبكات السياسية والاقتصادية غير الرسمية التي تعمل كمؤسسات إجرامية أكثر من كونها منظمات سياسية شرعية، حوّل هؤلاء الرجال الكبار الدول الوظيفية الموروثة إلى مختلف العلاقات دون الوطنية التي نشأت كدول مستقلة و كيانات غير شرعية، بالإضافة إلى تخصيص مؤسسات الدولة و تجريمها و إضعافها بشدة من خلال التعاملات التجارية الفاسدة و الغامضة، هذه العمليات و الممارسات هي التي خلقت أو عجلت ظروف الهشاشة و الضعف التي بدورها أدت في النهاية إلى انهيار الدولة أو فشلها[1].ففي دراسة روني لمرشوند **René Lémarchand** يطبق التحليل عينه في مقاربة العلاقة بين دول إفريقيا الاستوائية ومستعمريها السابقين ليتبين أن هناك علاقة غير متكافئة في التبادل الذي لا يقتصر على مستواه المادي العقلاني بل يتعداه على المستوى الرمزي اللاعقلاني، بل تدعم العلاقات الجماعية في التبعية.و يميز المحلل الإقتصادي روني لمرشوند في دراسة تحت عنوان: **Political exchange,clientelism and development in tropical Africa** بين الممارسات التقليدية" **Tribute** و القائمة على تبادل الهدايا في المجتمعات

(1)-Daniel Bach,Op.Cit,p277.

(2)-Tim Kelsall,Rethinking the Relationship between Neo-patrimonialism and Economic Development in Africa.**IDS Bulletin**,Vol 42,N 02,2011,p76,77.

الزراعية أين يلتزم الزليم والمعزب بعلاقات من الثقة المتبادلة و بين التعزيب **Patronage** والتي تمثل حسبه سياسة استخدام موارد الدولة لتوفير مناصب الشغل و خدمات الزبائن السياسيين بهدف إحراز الدعم و التأييد[2]. لكن أهم التحليلات و الإسهامات المقدمة في هذا المجال كذلك هي دراسات جين فرانسوا ميدارد الذي يؤكد أن الإستزلام ظاهرة و نمط علائقي موغل في القدم يقوم أساسا على تبعية شخصية تفرض وجود نقص وعجز على مستوى قنوات التمثيل السياسي التي تربط بين المركز و المحيط و تقدم مسلمة قائمة على وجود علاقات عمودية وانتقائية بين هاتين الهيئتين، بمعنى علاقات التبعية الشخصية التي تربط الزليم بالمعزب أو تقوم على تبادل ثنائي للخدمات بين شخصين و اللذين يتحكمان في موارد غير متساوية.و يحدد ميدارد الخصائص الأساسية الأربعة لهته العلاقة[3]:

–الطابع الشخصي للعلاقة: باعتبار أنها تربط بين زبون و قائده و أنها قائمة في الوقت نفسه على الاعتراف،الإخلاص و حتى الصداقة.

---

(1)-Zubairu Wai,Neo-patrimonialism and the discourse of state failure in Africa.**Review of African Political Economy**,Vol 39,N 131,2012,p31.

(2)–حافظ عبد الرحيم،الزبونية السياسية في المجتمع العربي:قراءة اجتماعية–سياسية في تجربة البناء الوطني بتونس.مركز دراسات الوحدة العربية،2006،ص262.

(3)-Jean Francois médard,Le rapport de clientèle du phénomène social à l'analyse politique.**Revue Française de science politique,**vol 26,n 1,1976 ,p103.

–طابع المعاملة بالمثل للعلاقة: فالقائد يوفر حمايته، مساعدته أو نفوذه بالمقابل الزبون يوفر من جانبه الخدمات أو مساعدته المادية أو أي دعم آخر .

–طابع التبعية للعلاقة: باعتبار أن أطراف العلاقة الزبائنية غير متساوون من حيث مواردهم، فغن الزبون يخشى من أن يتخلى عن قائده أكثر من خشية هذا الأخير أن يتخلى عن احد زبائنه.

–الطابع العمودي للعلاقة:لأنها علاقة قائمة على عدم التساوي و أنها ثنائية و تمنع هيكلة المجتمع في شكل طبقات.

في نفس النقطة يميز لمرشوند بين علاقات زبائنية من النمط الإقطاعي،المركنتيلي و المقدس (التي تربط سلطة دينية بإتباعها) ولا أحد يشك في أن علاقات من هذا النمط موجودة في المجتمعات الصناعية الأوروبية أو الشمال الأمريكي فهي تهيكل على حد سواء علاقات صاحب الكتلة الاجتماعية بسكان مدينته، لكن لابد من التمييز أيضا بين الحالات التي تكون فيها هته العلاقة عبارة عن أداة لدعم عمل النظام: فالحالة الأولى نجدها تتكرر بانتظام في دول إفريقيا و يمكن أن تكون مسؤولة عن تشكيل الأنظمة السياسية الزبائنية و هي ناتجة عن عدة عوامل أهمها[1]:

أولا: هي ناتجة عن منطق نيوباتريمونيالي يجعل من المركز السياسي فضاء لمواجهات بين نخب سياسية متنافسة تتعارض فيما بينها من خلال الارتكاز و الاعتماد على مواردهم الزبائنية، و يطمحون لتوظيف المؤسسات العمومية المسؤولة عن توزيع الموارد لغايات شخصية.

ثانيا: إن هته الحالة تكون مدعومة بغياب أو بالأحرى بفشل بنى الارتكاز بين المركز و المحيط و الطابع الانقسامي للمجتمع.

ثالثا: الأثر الأساسي الذي يحدثه الشعور بانعدام الأمن الاقتصادي و هو ما يقود الفاعلين الاجتماعيين إلى تفضيل استراتيجيات عمودية و زبائنية على استراتيجيات التحالف الأفقية التي تكون على شكل حركات،طبقات أو جماعات مصالح تفرض اقتسام واسع للموارد. وفقا لما سبق ذكره فإن العلاقة الزبائنية تنطوي على تقديم الخدمة بموجب الولاء الشخصي بحكم مصلحة متبادلة، و قد يتحول هذا الولاء تدريجيا إلى ضرورة الطاعة المطلقة بحثا عن مرتبة و وجاهة جديدة و صعود اجتماعي و هذا يرتبط بنوعية العلاقة المعاكسة أي التعزيب.

حيث تشير الأشكال المفترسة من النيوباتريمونيالية في إفريقيا إلى الأنظمة التي يصل فيها الحكم الشخصي والتحكم في الموارد إلى مستوى واسع مع ما يترتب على ذلك من فشل إضفاء الطابع المؤسسي و بالتالي عدم

[1]-René Lemarchand,Political Clientelism and Ethnicity in Tropical Africa:Competing Solidarities in Nation-Building,**The American Political Science Review**,Vol 66,N 01,1972,pp.

فعالية الدولة نتيجة لعدم وجود مساحة عامة أو أي قدرة على إنتاج سياسات عامة و بالفعل فإن خصخصة المجال العام تصل إلى حدود التطرف التي تؤدي إلى حله، ففي جمهورية إفريقيا الوسطى في ظل نظام بوكاسا أدى إلغاء المؤسسات و ظهور الممارسات غير الرسمية إلى تحدي فكرة وجود الدولة. بالمقابل لو حللنا نظام لموبوتو للحكم النيوباتريمونيالي تختلف عن باقي الدول في إفريقيا بسبب قدرة لا مثيل لها لموبوتو على مأسسة حكم الكليبتوقراطية على كل مستوى من مستويات الهرم الاجتماعي وموهبته التي لا تضاهى في تحويل الحكم الشخصي إلى محسوبية لسياسية.كما لاحظ كروفورد يونغ وتوماس تيرنر أن قاعدة موبوتو المفترسة في الحكم تضمنت تغلغلًا في الدولة بمستوى من الفساد واسع الانتشار حيث وصفت زائير في ظل حكم موبوتو بأنها تعسفية، مفترسة[1].

في نفس الإطار نظرًا لأن نيجيريا دولة رأسمالية تابعة ذات قوى إنتاجية متخلفة فإن الجزء الأكبر من البورجوازية لا ينتجون الثروة من خلال الانخراط في مشاريع إنتاجية بل يعتمدون على تراكم موارد الدولة، إن السهولة التي تم بها القيام بذلك خلقت طبقة من النخبة الحاكمة المفترسة و التي أصبحت تعتمد كليًا على سلطة الدولة للتراكم الخاص للثروة، فبالنسبة لهذه الفئة أصبح الاستيلاء على سلطة الدولة التي يتم من خلالها تأمين الوصول إلى موارد الدولة أمرًا ذا قيمة عالية. في هذه العملية تعتمد النخب السياسية بشكل كبير على تعبئة المشاعر الإثنية و التضامن من أجل الدعم الانتخابي أو الابتزاز السياسي. تتولى النخب السياسية دور الرعاة الإثنيين/المجتمعيين الذين يتنافسون مع رعاة طوائف أخرى على حصص مجتمعاتهم من الثروة الوطنية ومكافآتهم الشخصية كرعاة[2].

كانت استجابة الجماهير للنداءات الإثنية من قبل أفراد النخبة إيجابية رغم أنها (الجماهير) غير مقتنعة باستقامة و صدق قادتها في السعي وراء المصلحة غير الأنانية لصالح المجتمع. ومع ذلك تريد هذه النخب لأفراد مجتمعاتهم أن يكونوا جزءًا من الحكومة حتى لو كان كل ما يفعلونه هو اختلاس الأموال العامة. في الواقع هناك اعتقاد قوي في نيجيريا بأن المجتمعات التي ليس لها أقارب في الحكومة يمكنها بالكاد الاستفادة من رعاية الحكومة و التي تأتي من خلال وسائل الراحة مثل الكهرباء، المياه المحمولة، المدارس، المستشفيات و منح العقود لأفراد المجتمع المحلي[1].

بالتالي فإن أعضاء النخبة لديهم مسؤولية مترابطة ثلاثية الأبعاد: تمثيل مجموعاتهم المجتمعية/الإثنية في النضال من أجل سلطة الدولة ومواردها ضد المجموعات المجتمعية الأخرى ؛ كونها القناة التي يتدفق من

68-90.

(1)-Daniel Bach,Op.Cit,p279.

(2)-Ukana Ikpe,The patrimonial state and inter-ethnic conflicts Nigeria in,**Ethnic and Racial Studies**,Vol 32,N 04,2009,p683.

خلالها سخاء الدولة إلى مجموعاتهم؛ و العمل كقناة اتصال ثنائية الاتجاه بين الجماعات الطائفية و الدولة وبين الدولة و الجماعات المجتمعية.

إن النضال من أجل الروابط بين الجماعات الإثنية/المجتمعية و الدولة من خلال رعاتها هو المشكلة الأساسية الكامنة وراء النزاعات المتكررة بين مجموعات الأغلبية و الأقليات الإثنية على المستوى المحلي،مستوى الولاية و المستوى الوطني[2].

إن تحيز مصلحة الدولة متأصل في دولة ميراثية مثل نيجيريا بحيث تصبح الدولة بسهولة أداة للمصالح الخاصة و القطاعية، فغالبًا ما تستجيب سياسات الدولة المهمة لمصالح الرعاة الإثنيين. على سبيل المثال أنشأت الحكومة بعض الولايات الجديدة و الحكومات المحلية لمنح الإقطاعيات السياسية لبعض الرعاة الإثنيين، مع ذلك عندما لا يتم قبول مطالب الرعاة على نطاق واسع لاسيما من قبل المجموعات الإثنية المتأثرة الأخرى فإنها تولد نزاعات طائفية/إثنية و التي يمكن أن تكون عنيفة. كانت هذه هي حالات أزمة **Ife-Modakeke** في ولاية أوسون ؛ أزمة إكت إيبينو في ولاية أكوا إيبوم ؛ أزمة **Ijaw-Itsekiri** في ولاية الدلتا ؛ وأزمة زانغون – كارتاف في ولاية كادونا في كل هذه الأزمات كان إنشاء الحكومة المحلية أو موقع مقرها هو السبب الرئيسي للخلافات.

في هذا الإطار لاحظت كارلين إيدي أن جميع الأحزاب السياسية كانت قائمة على أساس إثني لأن الهيمنة السياسية لهذه الأحزاب تترجم إلى سيطرة على المكاتب السياسية و تحسين الوصول إلى الوظائف و الإسكان مع تشجيع المنافسات من أجل زيادة الوصول إلى هذه الموارد الشحيحة التعبئة و العمل الجماعي على أسس إثنية. تجادل إيدي كذلك بأن أسلوب الفائز يأخذ كل شيء في السياسة حيث يتم تشجيع الإجراءات الجماعية القائمة على الهوية الإثنية لأن هذه الممارسة أدت إلى استمرار الحرمان الاقتصادي بين الخاسرين في الانتخابات أو حرمتهم من فرصة عامة. ففي المجال السياسي كان هذا يعني أن أعضاء النظام القائم على الإثنية فقط هم الذين يتحكمون بأفضل وصول إلى الوظائف والسكن و الموارد الأخرى القيمة، كان هذا هو السبب في أن الأحزاب السياسية تميل إلى أن تكون قائمة على أساس إثني و أن مجموعات إثنية معينة ستدعم المرشحين من مجموعاتهم الإثنية و أن العنف أثناء الانتخابات كان في كثير من الأحيان على أسس إثنية[1].

هكذا أثرت السياسات الحزبية التنافسية على المجموعات الإثنية عن طريق إثارة انعدام الأمن الإثنية وزيادة إمكانية التعبئة على نطاق واسع بقيادة نخب القوة الإثنية التي تتشكل من وسطاء إثنيين يوجهون و يقدمون

---

(1)-Idem.

(2)-Ukana Ikpe,Op.Cit,p683.

مطالب مجموعاتهم الإثنية إلى القيادة السياسية الوطنية و ينقلون مطالب وتوقعات تلك القيادة إلى ناخبيهم[2].فوفقًا لشازان الوسطاء الإثنيون هم الرعاة الذين يروجون للمصالح السياسية و الاقتصادية الجماعية الإثنية في المركز داخل شبكة الزبائنية السياسية، حيث يقود الرعاة الإثنيون مجموعاتهم في المسابقات ضد المجموعات الإثنية الأخرى، إنها مهمة في جميع الأنظمة ديمقراطية أو عسكرية لكنها تبدو أكثر أهمية في الأنظمة العسكرية بسبب غياب المؤسسات الرسمية للمشاركة و التمثيل السياسيين[3].

خلقت الإدارات الاستعمارية الإثنية و تسييسها في إفريقيا عندما غيرت ديناميكيات العلاقات الإثنية من خلال وضع موارد معينة في أيدي مجموعة أو أخرى من المجموعات الإثنية داخل الدولة،وفرضت سياسة لصالح أو بشكل معاد لواحد أو آخر من الجماعات الإثنية،ففي نيجيريا على سبيل المثال ظهرت الإثنية مع السياسة البريطانية للحكم غير المباشر و التي أكدت على الإدارة المنفصلة للمجموعات الإثنية المعنية وفقًا لأنظمتها السياسية التقليدية[4]. دأبت القوى الاستعمارية على تقليص الاختلاط بين المجموعات الإثنية بينما كانت تنشر انفصالها ثقافيًا و تاريخيًا، من مزايا الحفاظ على هذه الحدود بين الجماعات الإثنية كطريقة فعالة لكبح انشقاق الجماعات المنسقة ضد الحكم الاستعماري، حيث عززت هذه السياسة الاستعمارية من مشاعر الجماعات بالخصوصية والتميز، بهذا كان الجانب الأكثر تدميراً في هذه السياسة الانفصالية هو عزل الشمال إدارياً عن بقية البلاد من عام 1900 إلى دستور ماكفرسون لعام 1951، ففي هذه العملية تم تشجيع الشمال الذي يغلب عليه المسلمون على حماية نفسه ضد الجنوب المسيحي، كانت نتيجة هذه السياسة الانفصالية توتر العلاقة بين الضباط الاستعماريين في المقاطعات الشمالية والجنوبية.

استمرت فكرة الانقسام بين الشمال و الجنوب في نيجيريا حتى اليوم و هي أكبر عائق أمام التكامل الوطني.

الدولة الباتريمونيالية في الجمهوريتين الأولى و الثانية عندما قام المستعمرون بإضفاء اللامركزية على إدارة الدولة و تم إنشاء هيكل من ثلاث مناطق على أساس المجموعات الإثنية الرئيسية الثلاث: المنطقة الشمالية كانت الهوسا/الفولاني هي المجموعة المهيمنة مع أقليات مثل نوبي، إيدوما، جواري،إيجالا و تيف، أما كانت المنطقة الغربية تضم اليوروبا كمجموعة إثنية رئيسية تضم أقليات مثل إتسيكيري، أورهوبو، إيدو، بينما كانت الإيغبو هي المجموعة الإثنية الرئيسية في المنطقة الشرقية مع إيبيبيو، إفيك، إيجاو، إيكوي وغيرهم من الأقليات[5].

---

(1)-Idem.
(2)-Ukana Ikpe,Op.Cit,p684.
(3)-Ibid,p685.
(4)-Ibid,p683.
(5)-Ibid,p683.

كانت المنطقة الشمالية أكبر بمرتين من المنطقتين الجنوبيتين (المنطقة الشرقية و الغربية) حيث أصبحت النزاعات بين الشمال و الجنوب أكثر وضوحًا مع اقتراب الاستقلال لاسيما عندما نص دستور عام 1954 على تعيين الوزراء الفيدراليين و الإقليميين مع سلطة السيطرة على الموارد الإقليمية المخولة للحكومات الإقليمية في سياق التنافس على هذه المناصب و الموارد، حشدت النخب السياسية قوى إثنية لدعمها و نتيجة لذلك كان للأحزاب السياسية الرئيسية التي ظهرت كوسائل رسمية للمنافسة هويات إثنية في المناطق الثلاث،بسبب هذا الهيكل الإقليمي كان الصراع دائمًا بناءً على الخلافات حول تقاسم السلطة و الموارد داخل المناطق بين مجموعات الأغلبية و الأقليات الخاصة بكل منها و على المستوى الأقاليمي بين مجموعات الأغلبية في المناطق الثلاث[1].

مع سلطة السيطرة على الموارد الممنوحة للقادة السياسيين المحليين أصبحت المنافسة السياسية في المناطق وحشية و عديمة المعايير، في هذا المسار ازداد تسييس الإثنية لأنها كانت الأيديولوجية الوحيدة التي تتبناها الأحزاب المتنافسة، من هذا المنطلق تم تحديد كل حزب مع قسم الأغلبية و الذي استخدم السلطة السياسية لتعزيز المواقف الاقتصادية و الاجتماعية لأقاربهم و مجتمعاتهم لإهمال واضح من الأقليات بالتالي خلق بيئة تتميز بالتوترات الإثنية و عدم الاستقرار السياسي و الاضطراب الاجتماعي.

في الجمهورية الثانية اتخذ الحكم الوراثي أشكال المذهب النيوباتريمونيالي و **prebendalism**(يشير مصطلح **Prebendalism** إلى الأنظمة السياسية حيث يشعر المسؤولون المنتخبون و العاملون الحكوميون أن لديهم الحق في حصة من عائدات الحكومة و يستخدمونها لإفادة مؤيديهم وأتباعهم في الدين و أعضاء مجموعتهم الإثنية)، من خلال نظرية **prebandalism** لريتشارد جوزيف التي تقدم و تثير تحليلات محفزة للفيدرالية النيجيرية (1987–1998) تُظهر النظرية أن الإثنيات المكونة للمجتمع الفيدرالي في نيجيريا هي الأساس لتنظيم وتعبئة وإضفاء الشرعية على شبكات الزبائنية والفساد و السعي وراء الريع، و بالمثل فإن المبدأ النيجيري المبتكر المتمثل في الطابع الفيدرالي الذي بموجبه يجب أن ينعكس التنوع الإثنو–إقليمي للبلد في جميع التعيينات الحكومية و المدفوعات قد أدى بشكل فعال إلى تغيير ما قبل التبعية (أو الشخصية،والفئوية ، والمجتمعية الاستيلاء على المناصب العامة) من قاعدة غير رسمية للمنافسة السياسية إلى مبدأ توجيهي لسياسة الدولة، فالأهم من ذلك أن تفكك نيجيريا إلى عدد من الحكومات المحلية الممولة مركزياً و دون الوطنية والحكومات المحلية قد أدى إلى توسيع و تضاعف نقاط الوصول و القنوات من أجل التخصيص الفردي و القطاعي للسلطة و الموارد العامة. في الواقع يعمل النظام الفيدرالي النيجيري بشكل

[1]-Ibid,p 685,686.

حصري تقريبًا كآلية للتوزيع الحكومي الدولي والاستيلاء الإثني و السياسي لعائدات النفط التي يتم جمعها مركزيًا. باختصار يحرض النظام ، و يتم إدراجه في سياق شامل للسياسات السابقة و النيوباتريمونيالية[1] .

Prebendalismهو نمط من السياسات النيوباتريمونالية السائدة في إفريقيا ما بعد الاستعمار حيث السمات المميزة لسياسة النيوباتريمونيالية في الدول الإفريقية هي إضفاء الطابع الشخصي الشديد على السلطة السياسية و الاستخدام الواسع لموارد الدولة لممارسات الزبائنية و الفساد السياسي، حيث تضمنت نظرية **prebendalism** في نيجيريا الاستخدام المنتظم لموارد الدولة الرسمية من أجل المنافع الخاصة لأصحاب المناصب و عملائهم السياسيين أو المجتمعيين. نظرًا للتنوع الإثني الشديد في إفريقيا و ضعف الطبقة وغيرها من الانتماءات الطائفية ، فقد تم تنظيم شبكات الرعاة و العملاء هذه إلى حد كبير على أسس قطاعية (محلية،إثنية،شبه إثنية،إقليمية، و دينية) [2].

هذا التنوع الإثني في نيجيريا المعبر عنه مؤسسيًا في فدراليتها أنتج هيكلًا لامركزيًا و منتشرًا للعلاقات بين العميل والزبائن مما يحول إلى حد كبير دون تطوير أنظمة نيوباتريمونيالية شديدة الديكتاتورية والرقابة الصارمة الموجودة في أماكن أخرى في إفريقيا،حيث كان لهذا النظام من الحكم في نيجيريا آثار مدمرة على المؤسسات الرسمية للبلاد والتنمية السياسية والاقتصادية.

مما سبق يمكن القول أن الحكم الوراثي في نيجيريا في الجمهورية الثانية كان يعمل بواجهة ديمقراطية متقنة و مع ذلك كانت هناك العديد من التغييرات في البيئة السياسية،الاجتماعية و الاقتصادية مما عزز السياسات الإثنية و المراثية في جمهورية نيجيريا الثانية من خلال[3]:

–أولاً: تم تقسيم المناطق الأربع الكبيرة إلى اثنتي عشرة ولاية ثم لاحقًا إلى تسع عشرة ولاية، كان معنى ذلك بالنسبة للجمهورية الثانية هو ظهور أغلبية و أقليات جديدة، مما أدى إلى زيادة و تعقيد مشكلة العلاقات بين الإثنيات عندما بدأت الأقليات الجديدة في التحريض من أجل دول جديدة، حيث كان هذا مصدرًا رئيسيًا للصراع بين المجموعات الإثنية في الدول المعنية. بالإضافة إلى ذلك كان إنشاء دول جديدة يعني ظهور رعاة جدد على الساحة السياسية الذين سيبدأون أيضًا في حشد التضامن الإثني لكسب مكانة بارزة في المركز حيث كان التنافس بين الرعاة الراغبين في هذه الدول الجديدة مصدرًا قويًا للصراع.

---

(1)-Rotimi Suberu,Prebendel politics and federal governance in Nigeria.In: Wale Adebanwi and Ebenezer Obadare,**Democracy and prebendalism in nigeria:Critical Interpretations**.Palgrave Macmillan,2013,p79.

(2)-Ibid,p80.

(3)-Ukana Ikpe,Op.Cit,p686.

–ثانيا: استبدال الفوائد المتحصل عليها النقدية بالنفط مما أدى إلى زيادة إيرادات الدولة بشكل كبير حيث ترافقت إتاحة عائدات النفط مع صيغة جديدة لتخصيص الإيرادات أعطت جميع المداخيل التي تحصل عليها الحكومة الاتحادية.بشكل متطابق توسعت الدولة بشكل ملحوظ في المجالات الاقتصادية و الاجتماعية مع أدوات مثل مرسوم استخدام الأراضي و سياسة التوطين، فعلى سبيل المثال أعطت سياسة التوطين الحكومة الفيدرالية سلطة الحصول على حصص مسيطرة في جميع الشركات الأجنبية مع تعيين رؤساء و مديرين وأعضاء مجلس إدارة للشركات المؤممة حديثًا، حيث تم توزيع هذه المناصب إلى حد كبير على الأقارب،الأصدقاء والعملاء الآخرين لكبار المسؤولين الحكوميين. وبالمثل مع مرسوم استخدام الأراضي يمكن للدولة من خلال ضباطها الحصول على الأراضي في أي مكان يريدون في البلاد. قدمت هذه التغييرات موارد أكثر سخاء للتراكم الخاص من قبل ضباط الدولة أكثر مما كان متاحًا في الجمهورية الأولى نظرًا لتركز الموارد في المركز فقد تحول تركيز السياسة في الجمهورية الثانية أيضًا من المناطق أو الولايات إلى الحكومة الفيدرالية،بالتالي كان من المحتم أن تكون السياسة للسيطرة على المركز أكثر يأسًا و عديمة الضمير مما كان عليه الحال في الجمهورية الأولى و الذي كان هذا واضحًا في انتخابات 1979 و كذلك 1983.

ثانيا: العلاقات المدنية–العسكرية* في إطار الإنقسام الإثنو–هوياتي داخل الدولة في إفريقيا

* تظهر مراجعة الأدبيات الخاصة بدراسة وتطور النظم السياسية الإفريقية أهمية استخدام مدخل العلاقات المدنية العسكرية في فهم ديناميات الحركة السياسية الإفريقية، على أن حركة المد و الجزر التي شهدتها هذه العلاقات عبر العقود الخمسة الماضية منذ الاستقلال تؤكد على أهمية و ضرورة بذل مزيد من الجهد في التحليل لفهم قضايا عسكرة السياسة في افريقيا.و على الرغم من التراجع و الانسحاب النسبي للمؤسسات الأمنية و العسكرية من الحياة السياسية منذ اواخر ثمانينيات القرن الماضي فإن ذلك لا ينفي استمرار تأثيرها المحوري في صياغة ورسم ملامح النظم السياسية القائمة.و قد طالب روبين لوكام **Lukham Robin**بضرورة تبني منظور إفريقي متكامل في دراسة عسكرة السياسة يرتكز على رؤية تحليلية وإفريقية، كما ينبغي أن يجمع هذا المنظور بين مستوى التحليل الجزئي للهياكل و المؤسسات العسكرية و مستوى التحليلي الكلي للدول الإفريقية والتكوينات الاقتصادية و الاجتماعية و كذلك التغيرات العالمية.و بهذا تكون مأسسة النظم العسكرية هي القاعدة دائما فقد حاولت زمر عسكرية بعد استيلائها واختطافها للدولة بواسطة القوة توسيع القاعدة الاجتماعية لنظمها من خلال خلق تنظيمات في الشكل أحزاب جماهيرية، وبهدف إخفاء الطابع التسلطي الديكتاتوري لهاته النظم عن الرأي العام لجأت لوضع برلمانات أحادية للحصول على شيء يشبه الديمقراطية،بالرغم من أن طريقة تسييرها أدت لخلق غضب وسخط حقيقي في صفوف الجسم السياسي إذ تلجأ لممارسة قمع منقطع النظير ضد الحركات الاجتماعية في ظل دولة مهدمة وعاجزة عن القيام بواجباتها الأساسية.وهذا يبرز أكثر فأكثر تردي الحالة الاجتماعية والمساس بالحريات الذي قاد باتجاه رد فعل من المكن أن يفضي لانفجار اجتماعي،أو ما يسمى بعتبة التسامح لاستيلاء الجيش على السلطة من طرف المدنيين، فالتأزم المتواصل للوضع يرفع

على الرغم من الاختلافات المهمة في الأنماط العسكرية–الإثنية يمكن وضع أربعة أسئلة على وجه الخصوص تكون مفيدة عند التركيز على الجانب العسكري من المعادلة التي تركز عليها الجيوش في استخدام الإثنية[1]:

1–ما هي أنماط التجنيد الإثني للجيش؟.

2– كيف يشكل الطابع الإثني التنظيم الداخلي للمقاتلين؟.

3–هل تؤثر الإثنية على الانتشار العملياتي للجيش؟.

4–كيف يؤثر الطابع الإثني للجيش على علاقته بالنظام المدني؟.

من هذا المنطلق يمكن القول أن الحكومات غالبًا ما تستخدم الجيوش المنعزلة إثنيا كوسيلة لممارسة سلطتها والحفاظ عليها، على العكس من ذلك فإن مدى استغلال التنظيمات العسكرية للولاءات الإثنية له آثار بعيدة المدى على أعضاء المجتمعات الإثنية المختلفة مما يربط البعض بالدولة القومية و ينفر الآخرين، بالإضافة إلى ذلك فإن تداعيات العلاقات الإثنية العسكرية مهمة في سياسات أوروبا و أمريكا الشمالية وكذلك في سياسات دول إفريقيا، فمن الملاحظات القيمة أن التفاعل بين التطور العسكري و السياسة الإثنية لم يتلق

=من التوترات الاجتماعية المختلفة التي تترجم بشكل اضطرابات، مقاطعة،مظاهرات.وتحول هذه الأخيرة إلى عتبة يتوقف على حجم هذا الخطر، وعمق التناقضات بين العسكريين أنفسهم من جهة،وحدة مطالب التنظيمات المدنية المقصاة من السلطة من جهة أخرى.ولتحليل أسباب عودة النمط الانقلابي في إفريقيا بالإضافة إلى تفسير تعقيدات العلاقات المدنية العسكرية ومحاولات إصلاح مواطن الخلل فيها بما يعزز من فرص بناء الديمقراطية في المجتمعات الإفريقية على النحو التالي:

–لا يزال القبول العسكري لمبدأ السلطة المدنية يمثل الحلقة المفقودة في ديناميات التحول الديمقراطي في إفريقيا.

–على الرغم من النظر إليها بحسبانه يفرض قيودا غير مرغوب فيها على قطاع الأمن فإن مبدأ السيطرة المدنية الديمقراطية على الجيش يعزز من شرعية، و قدرات، و اداء القوات المسلحة.

–يتطلب التحقيق العملي لهذا المبدأ قيام البرلمانات الإفريقية بممارسة دور أكثر قوة في قضايا الرقابة والإشراف على قطاع الأمن.

فمن المفروض مفهوم العلاقات المدنية العسكرية يصف التفاعلات بين شعب الدولة ومؤسساتها و قواتها المسلحة، فعلى المستوى المؤسسي يفترض أن يمثل المدنيون اليد الطولى التي ترسم السياسات العامة بما فيها السياسات العسكرية،بينما يمثل العسكريون اليد التي تنفذ تعليمات اليد العليا و تضع السياسة العسكرية التي يخططها المدنيون موضع التنفيذ.

[1]-Cynthia Enloe,The Military Uses of Ethnicity.**Millennium:Journal of International Studies**,Vol 04,N 03,1975,p224.

مزيدًا من الدراسة المنهجية من علماء السياسة لكن هذا الإهمال النسبي يعكس بعض التيارات الخفية المثيرة للاهتمام في كل من الدراسات العسكرية و الإثنية* لابد من تحليل نقطتين مهميتن[1]:

–أولا:التحقيق في كيفية اختلاق الجيوش لفئات عرقية من أجل التجنيد و كيف عملت هذه الفئات بمرور الوقت على تعزيز أو حتى إنشاء مجموعة من التصورات الذاتية التي تنشأ من خلالها الهويات الإثنية كتحديات لهذا الافتراض لا تتفاعل القوة السياسية مع القوة العرقية فحسب بل يمكنها تشكيل الإثنية.

–ثانيا:من خلال مواجهة الدراسات العسكرية بالدراسات الإثنية يصبح المرء حذرًا تمامًا من الفرضية القائلة بأن المؤسسات العسكرية في القرن العشرين هي جوهر الحداثة.

–من المرجح أن تكون الجماعات الإثنية المشتركة للمجموعة المهيمنة أكثر ثقة بالقوات المسلحة على أساس أن هيمنة المجموعة تؤكد وضع مجموعتها الإثنية داخل المجتمع و تشير إلى أن القوات المسلحة منسجمة مع تلك المجموعة الإثنية و وفائها لها، فعندما يتم نشر الجيش بين المدنيين تكون الجوانب الأفقية للعلاقات الإثنية أكثر أهمية لأن الأفراد العسكريين يتفاعلون مع المدنيين على المستوى الشخصي، لأن الهوية الإثنية للفرد والتكوين الإثني للجيش يؤثران على تصور الفرد للقوات المسلحة[2].

كما توضح **Enloe** الأمر لا يتعلق فقط بتشويه التركيبة العسكرية إثنيا و لكن الصورة الناتجة عن الجيش في أذهان المدنيين لأنه إذا كان الجيش هو المؤسسة التي ترتبط ارتباطًا وثيقًا بالدولة القومية و رمزًا لها، فإن

---

* لكن حتى وقت قريب كان مفهوم الإثنية مفهومًا خاص بعلماء الأنثروبولوجيا، لكن اجتذبت الأبعاد السياسية للهويات الإثنية والمقارنات الإثنية عبر القومية القليل من الاهتمام.لكن في الوقت الحالي و مع ذلك فإن الشكوك حول حتمية توطيد الدولة =القومية باعتبارها السبيل الوحيد للديمقراطية أو "التنمية" قد دفعت إلى التوجه نحو المجال الإثنوغرافي لعلماء الأنثروبولوجيا من أجل فهم ما هي القوى التي تحبط التكامل الوطني.

–عادة يهتم علماء السياسة بشكل أساسي بالمشكلات التي يواجهها صانعو السياسة في المركز، و بالتالي فإن قدرًا كبيرًا من التحليل السياسي الإثني له علاقة بالتغلب على هذه الولاءات الضيقة التي تعيق بناء الدولة .

–اكتسبت الدراسات الإثنية في الولايات المتحدة زخماً جديداً من الناشطين السياسيين حيث أثار الاعتراف المتأخر بالاهتمام المستمر للارتباطات الإثنية أسئلة إيديولوجية و منهجية خطيرة للغاية، لأنه إذا لم تكن الروابط الثقافية الجماعية التي تميز الجماعات الإثنية عن بعضها البعض وعن حالة حديثة أكثر شمولاً مجرد بقايا لمرحلة تقليدية من التطور الاجتماعي ، فإن المفاهيم المقبولة على نطاق واسع لمفاهيم التكامل و التنمية التي يرى فيها العلماء المعاصرون و صانعي السياسة لديهم =مصلحة كبيرة يجب أن يتم من خلالها مراجعة جوهرية، و بالتالي فإن إعطاء الإثنية قيمتها التحليلية ينطوي على إعادة توزيع الموازنة بين العوامل التحليلية، و لكنه استلزم أيضًا إعادة التفكير في أنماط التقدم ذاتها و أسس الإنصاف و الكفاءة.

[1]-Cynthia Enloe,Op.Cit,p224.

[2]-Sanborn Kaitlyn Louise,Ethnic Armies and Public Trust:How the Ethnic Composition of African Militaries Affects Public Faith in the Institution.in: https://escholarship.org/uc/item/9805g30h,p11.

تصور الانتماء العسكري إلى مجتمع إثني واحد أو اثنين بدلاً من السكان ككل لا يمكن أن يساعد في تقويض شرعية الدولة القومية نفسها، و حيثما لا يُعرف الكثير عن الجيش فإن التركيبة الإثنية للجيش يمكن أن تكون إشارة للمدنيين حول مكان ولاءاتهم ففي حالات الجيوش ذات السياسات التي تفضل مجموعات إثنية معينة من الواضح أن الولاء النهائي للجيش ينتمي إلى الرئيس التنفيذي وأقاربهم الإثنيين و ليس للدولة نفسها أو المدنيين فيها[1]. حيث تكمن أدوات الإثنية كوسيلة للسيطرة على الجيش في تقاطع هذين المجالين من الدراسة الإثنية و العلاقات المدنية العسكرية بالنظر إلى البحث المكثف حول تأثير الإثنية كإشارة اجتماعية و سياسية بارزة توجه التفاعلات الشخصية، التماسك الاجتماعي و الثقة الشخصية يمكن للتلاعب الإثني في قطاع الأمن أن يكون له تأثير على المشاعر العامة في محاولة لاستكشاف العلاقة بين التكوين الإثني للجيش و مستويات الثقة في الجيش بين المجموعات الإثنية المختلفة[2].

لقد تم بناء الاستقرار على أسس إثنية من طرف القادة نتيجة مخاوف التجانس الداخلي، فقد يكون هؤلاء القادة الذين يواجهون عنفًا إثنيا محفزا للانقسام قد جندوا أتباعًا في الجيش لضمان ولاء الجنود في حالة نشوب حرب إثنية، إذا كان هذا صحيحًا فإن العنف الإثني من شأنه أن يقود كلاً من خيار الولاء وعدم الاستقرار السياسي اللاحق، في هذا الإطار سيكون الولاء العسكري داخليًا لدورات العنف الإثني كنوعين تتمثل في أعمال الشغب الإثنية والعنف الذي تمارسه الأحزاب السياسية الإثنية ضد الجماعات الإثنية الأخرى، الارتباط بين أعمال العنف الإثني قبل الاستقلال واختيار بناء الولاء العسكري على أسس إثنية هو بمثابة مسار لتفسير و تحليل العلاقات العسكرية بالإثنية[3].

في هذا الإطار تعتبر الزبائنية داخل القوات المسلحة نمطًا مشابهًا للنمط الذي يظهر في المجتمع الأوسع أي أنها ترتكز على أسس إثنية، و كان هذا التكتيك مرتبط بالحقبة الاستعمارية من قبل الإدارات الاستعمارية التي لم تكن قادرة على إدارة أراضيها الاستعمارية باستخدام أفراد غربيون، ونتيجة لذلك استخدموا طريقة فرق تسد للسيطرة على السكان الأصليين ، واختيار مجموعات معينة من السكان المحليين للحكم من خلالها،وغالبًا ما خلقوا انقسامًا إثنيا حيث لم يكن موجود من قبل[4].

لقد توسعت سياسة الزبائنية إلى الهياكل الأمنية الاستعمارية حيث تهيمن عليها مجموعات إثنية معينة قرر الحكام الاستعماريون تسميتها بالقبائل المحاربة و بالتالي كانت الأنسب للخدمة العسكرية، فعلى سبيل المثال

---

(1)-Sanborn Kaitlyn Louise,Op.Cit,p 11.
(2)-Ibid,p 16-17.
(3)-Kristen Harkness,the ethnic army and the state: explaining coup traps and the difficulties of democratization in africa.**Journal of conflict resolution**,Vol 60,N 06,2014,p08.
(4)-Sanborn Kaitlyn Louise,Op.Cit,p14.

جندت الإدارة الاستعمارية البريطانية في أوغندا بشكل مكثف شعب أكولي الشمالي بسبب صفاتهم الحربية المتصورة، بالمثل جاء حوالي 60 ٪ من جنود الجيش الغاني من المنطقة الشمالية من البلاد على الرغم من حقيقة أن هذه المنطقة لا تضم سوى ثلث الدولة، كما أن سياسات الزبائنية الإثنية التي ينتهجونها كانت متصلة بعمق في الأيديولوجيات العنصرية التي فرضت تسلسلاً هرميًا للأعراق حيث كان يُنظر إلى مجموعات الشعوب الإفريقية التي بدت أكثر أوروبية على أنها أكثر ثقة وقادرة على خدمة الإدارة الاستعمارية، و نتيجة لسياسات التجنيد المستهدفة عند الاستقلال كان ثلث الجيوش فقط في إفريقيا جنوب الصحراء متوازنة إثنيا[1].

لكن مباشرة بعد الاستقلال ورث القادة الأفارقة المؤسسات السياسية المختلة بشكل كبير و الهياكل الأمنية غير المتوازنة التي خلفتها الإدارات الاستعمارية، و بدلاً من العمل على معالجة السياسات الزبائنية أصبحت العديد من دول ما بعد الاستعمار أكثر تجسيدًا لها من سابقتها الاستعمارية. لقد تم استخدام سياسات مماثلة للزبائنية الإثنية لتأمين الأنظمة ضد التحديات الداخلية، خاصةً عندما تكون الفرص الاقتصادية للقطاع الخاص نادرة فإن المنصب الحكومي هو شكل من أشكال الزبائنية، لذا فإن التجنيد التفضيلي للإثنيات المشتركة في القوات المسلحة و خاصة في سلك الضباط يعمل على مكافأة الناخبين الموالين برعاية واضحة للفوائد و لحماية القائد من أي تحديات لسلطته في المراتب العليا من سلك الضباط، قد يتم منح الإثنيات المشتركة أو حتى أقارب الرئيس التنفيذي المناصب الأكثر شهرة و تأثيراً داخل التسلسل الهرمي العسكري مثل رئيس الدفاع أو قائد فرع من الجيش و ذلك للسماح لرئيس الدولة بمراقبة حركية القوات المسلحة[2].

حتى في حالة عدم وجود السياسات الزبائنية الإثنية علنية داخل الجيش ككل فإن بعض قادة الدولة يستفيدون من المجموعات شبه العسكرية خارج سلسلة القيادة العسكرية القائمة، غالبًا ما تكون هذه المجموعات مجهزة بشكل أفضل من نظرائها العسكريين التقليديين و هي مسؤولة مباشرة أمام الرئيس التنفيذي، مما يوفر ثقلًا موازنًا فعالًا ضد أي تهديدات محتملة قد تنشأ من داخل الجيش، على سبيل المثال وحدات الخدمة العامة **(GSU)**في كينيا هي مجموعة شبه عسكرية مكلفة بحماية الرئيس، في عام 1982عندما حاولت القوات الجوية الكينية الانقلاب على الرئيس دانيال أراب موي تدخلت وحدة الأمن العام التي بدأ موي في تكوينها مع أقاربه الإثنيين من كالينجين لقمع التمرد، حيث يبني القادة قاعدتهم السياسية في دوافعهم الاستبدادية والاستغلالية دون تعريض قبضتهم على السلطة للخطر[3].

---

(1)-Sanborn Kaitlyn Louise,Op.Cit,p14.
(2)-Idem.
(3)-Ibid,p15.

هذه الجيوش التابعة من خلال الولاءات الإثنية هي أداة حاسمة للقادة الذين يسعون إلى الحفاظ على سلطاتهم الرئاسية أو توسيعها .بتشجيع من الدعم المخلص لقطاع الأمن، يتمتع القائد بحرية استخدام أساليب حكم أكثر سلطوية ، بما في ذلك إسكات قادة المعارضة،تقييد الحريات الشخصية ،ترهيب الناخبين و تجاهل ضوابط و توازنات فروع الحكومة الأخرى، فمن المرجح أيضًا أن يتحدى القادة الذين يستفيدون من الجيش الذي يفضل العلاقات الإثنية المشتركة للرئيس من أجل السعي وراء فترة ولاية ثالثة غير دستورية مقارنة بأقرانهم الذين ليس لديهم جيوش إثنية بهذه الطريقة تؤمن الجيوش المنحرفة إثنيا السلطة للقادة الذين يفتقرون إلى الشرعية الديمقراطية[1].

تعتبر كينيا حالة مناسبة في استكشاف التفاعل بين الهويات الإثنية و العسكرية ففي هذا الإطار يمكن طرح التساؤل المركزي: إلى أي مدى يمكن أن يتم ربط الموقف غير السياسي المستمر للجيش إلى هوية عسكرية شبه إثنية متطورة تجاوزت فئات الهوية الإثنية الموجودة مسبقًا؟. فمن خلال تتبع ديناميكيات السياسة الإثنية في كينيا وتأثيرها على المؤسسة العسكرية تاريخياً كجزء من إستراتيجية منع الانقلاب طبقت القيادة المدنية الكينية باستمرار أسلوبًا إثنيا سياسيًا للتجنيد و الترقية العسكرية، مما رفع الصلة الوظيفية للهويات الإثنية البدائية فوق المرجعيات المهنية المتنافسة، مع ذلك مع عدم وجود مجموعة إثنية تظهر الأغلبية مطلقة في المجتمع الكيني كان القادة المدنيون بحاجة أيضًا إلى الاعتماد على توزيع العضوية الذي يحتوي على جزء كبير من المجموعات الإثنية غير المنحازة والتي قدمت فحصًا للهيمنة المطلقة للتحالف الإثني[2].

لفهم تطور السياسة الإثنية و علاقتها بالجيش في كينيا من المهم النظر في الأحداث التاريخية الرئيسية التي سبقت الاستقلال مباشرة، أصبحت كينيا مستقلة بعد سنوات من الاضطرابات التي سببتها حالة الطوارئ في ماو ماو ، و هو تمرد على أساس الغالبية العظمى من كيكويو نتيجة عزل أراضيهم عن الأوروبيين و تدهور ظروف العمل للعمالة العشوائية في العقارات الأوروبية و زيادة الضغط السكاني من هنا أعلنت الحكومة الاستعمارية حالة الطوارئ في أكتوبر 1952 واستمرت حتى عام 1960 و على الرغم من قمع البريطانيين التمرد بوحشية فقد اضطروا بعد ذلك إلى التفاوض مع القوميين الأفارقة للانضمام إلى الاستقلال.

في ديسمبر 1963 شكل الاتحاد الوطني الإفريقي الكيني **(KANU)** أول حكومة كينيا المستقلة كان **KANU**عبارة عن كونسورتيوم من **Kikuyu** و أبناء عمومتهم **Embu**و **Meru** بالإضافة إلى **Luo** اللو وكان يقودها رئاسة**Jomo Kenyatta** جومو كينياثا في **Kikuyu**، و نائب الرئيس لـ **Jaramogi**

(1)-Sanborn Kaitlyn Louise,Op.Cit,p16.

(2)-Thomas Stubbs,Ethnopolitics and the military in Kenya,**in:Daniel Zirker,Forging Military Identity in Culturally Pluralistic Societies:Quasi-Ethnicity.**Rowman & Littlefield,2015,p70.

Luo Oginga Odin ga كان تحالف الجماعات الإثنية في **KANU** يمثل 53% من سكان كينيا في ذلك الوقت و قد تم بالفعل إنشاء حزب معارض الاتحاد الديمقراطي الكيني الإفريقي **(KADU)** للدفاع عن مصالح الجماعات الإثنية الأصغر ضد هيمنة اللو و كيكويو ومع ذلك بحلول عام 1964 تم حل **KADU**وتم تصنيف قادتها في **KANU** الاتحاد الوطني الإفريقي الكيني بما في ذلك دانييل أراب موي[1].

حكم كينياتا حتى وفاته في عام 1978 و في ذلك الوقت تولى نائب رئيس الإتحاد الوطني الإفريقي الكيني دانييال أراب موي من كالينجين مقاليد السلطة، كان موي مدعومًا في الأصل من قبل فصيل من اثنين من السياسيين الرئيسيين في كيكويو تشارلز نجونجو و نائب الرئيس الجديد مواي كيباكيكما تم دعم قضيته بشكل كبير من خلال التفكيك الفعال لمرشحي كيكويو من مختلف الفصائل التي تتنافس على السلطة، كان موي بمثابة حل وسط مقبول لكل من كيكويو ولو و قد وُصف بأنه حاكم استبدادي أكثر بكثير من سلفه، كان موي شعبويًا بارعًا و متلاعبًا بالعرق كما كان مدركًا تمامًا للتوترات الإثنية التي تشكلت على مدار فترة كينياتا، لقد لعب ببراعة بين المجموعات الإثنية بما في ذلك فرقة كيكويو المجزأة ضد بعضها البعض، في حين عزز الدعم من زملائه كالينجين و كذلك لوهيا و القبائل الرعوية مثل الماساي،توركانا و سامبورو ومجموعات الأقليات الإثنية المختلفة من المقاطعة الساحلية.

كانت الطريقة التي لعب بها موي بالسياسة الإثنية أكثر جرأة مما كانت عليه في عهد كينياتا ولسبب وجيه لم يكن موي يفتقر فقط إلى القاعدة الإثنية الكبيرة و لكن أيضًا لمؤهلات المقاومة الشخصية المناهضة للاستعمار حيث لم يكن يمتلك الموارد الاقتصادية لكنياتا لتطوير شبكات المحسوبية و استقطاب المعارضين المحتملين[2].

لم يكن قد جمع ثروة شخصية ضخمة لم يستطع الاستفادة من توزيع فوائد الاستقلال بالطريقة التي استخدمها كينياتا خاصة من خلال الأرض التي أخلاها المستوطنون الأوروبيون، و كان عليه أن يتعامل مع مناخ اقتصادي عالمي غير ملائم في أعقاب صدمات أسعار النفط في السبعينيات، بدلاً من ذلك كانت الأداة الإثنية السياسية المفضلة لموي هي استخدام القمع، ففي عام 1982 تم حظر منظمات الرفاه الإثني و من أبرزها **Gikuyu (Kikuyu)** و **Embu** و **Meru Association (GEMA)** في وقت لاحق من نفس العام عدل موي الدستور لترسيخ دولة الحزب الواحد وقد تجلى عدم الرضا الذي أعقب ذلك من خلال التنافس الإثني في محاولة انقلاب فاشلة عام 1982 حيث حاولت الرتب الدنيا من القوات الجوية الاستيلاء

(1)-Thomas Stubbs,Op.Cit,p75.
(2)-Ibid,p76.

على السلطة قاد لوه الانقلاب و عدد قليل من الضباط الصغار و غير المفوضين من كيكويو، كان كل من وحدة الأمن العام و أعضاء الجيش الذين ما زالوا موالين لموي مسؤولين عن إحباط محاولة الانقلاب[1].

أما خلال فترة كيباكي على الرغم من أن معظم المناصب ذات السلطة في الحكومة المركزية – المناصب الوزارية في المالية والدفاع والعدل والأمن – كانت جميعها يشغلها أعضاء من قبيلة كيكويو و مجموعات إمبو و ميرو الإثنية ذات الصلة الوثيقة، إلا أن مجلس الوزراء كان أكثر توازناً إثنيا و إقليميًا مما كانت عليه في عهد موي، لكن سرعان ما عادت المخاوف الإثنية للظهور في جولة تاريخية جديدة من كيكويويزا في الخدمة المدنية و المراتب العليا في الجيش، غالبًا على حساب كالينجين داخل الجيش حيث تقاعد العديد من كبار الشخصيات في كالينجين الذين عادة ما يكونون في مناصب معينة كرؤساء شبه حكوميين بينما زاد تمثيل كيكويو وكامبا، فقبل انتخاب كيباك في عام 2002 لم يكن هناك قادة عسكريون من قبيلة كيكويو؛ لكن بحلول عام 2005 احتل كيكويو–لاحظت سينثيا إنلوي **Cynthia Enloe** أن التغيرات في العلاقات الإثنية العسكرية نادراً ما تترك للصدفة،على عكس العديد من البلدان الإفريقية نجت كينيا على مدى خمسة عقود كدولة قومية فاعلة دون فرض حكم عسكري في جزء كبير منه كنتيجة لعملية حسابية إثنية نشطة في إدارة الأفراد العسكريين[2].

من جهة واجهت كينيا تهديدًا خطيرًا واحدًا فقط للحكم المدني المستمر خلال هذا الوقت و هو محاولة الانقلاب الفاشلة عام 1982 خاصة في ظل افتقار الجيش للمشاركة في الاشتباكات السياسية لا في دعم الحكومة أو معارضتها لها.

في هذا الإطار من الغريب أن القيادة المدنية لم تحافظ أبدًا على هيمنة مطلقة على المؤسسة العسكرية مع عدم وجود مجموعة إثنية في كينيا تشكل ما يقرب من أغلبية مطلقة ، كان على القادة المدنيين الاعتماد على عدة مجموعات غير منحازة لموازنة كيكويو، كان استخدام السباقات القتالية مثل **Kamba** أحد ردود الفعل الاستعمارية الجديدة التي اتخذتها القيادة السياسية، آخرها توظيف خدمات الجماعات الإثنية المنبوذة الذين من خلال الاستيلاء على رأس المال السياسي و الموارد الاقتصادية والقاعدة العددية لم يكونوا قادرين على تقديم مطالب ذات مصداقية لجهاز الدولة، حيث ظلت كلتا المجموعتين متناقضتين طوال الصراعات الإثنية الرئيسية في المجتمع الكيني لاسيما بين لو و كالينجين ، وكيكويو و بالتالي حافظت على الجيش إلى حد كبير في حالة من الركود السياسي.

---

[1]-Thomas Stubbs,Op.Cit,p75.

[2]-Ibid,p81.

من الأفضل فهم البروز المستمر للإثنية على أنه نتيجة لتاريخ مفصل للسياسة الإثنية، لأن كينيا لديها تاريخ طويل من التحولات المتكررة للإثنيات إلى هويات سياسية، حيث حشد أعضاء بارزون من الطبقة السياسية الكينية الدعم على أسس إثنية، بدءًا من الأيام الأولى لـ **KANU** و **KADU** بالإضافة إلى ذلك فشل إجراء الانتخابات متعددة الأحزاب في عام 1992 بشكل غير مفاجئ، حيث كانت الأحزاب السياسية على حد تعبير مولر غير برنامجية و أكثر من مجرد قذائف للبارونات الإثنيين، و مع ذلك فإن السمة الأكثر تطرفا في تاريخ كينيا في التلاعب الإثني و السياسي هي الطريقة التي تم بها إعادة تشكيل التحالفات الإثنية باستمرار التي تظل أكثر ملائمة للقادة من الناحية السياسية[1].

مثل تحالف كالينجين–كيكويو الذي صاغه ويليام روتو وأهورو كينياتا بعد دورة انتخابية واحدة فقط بعد أن كانت المجموعتان خصمين أساسيين في الحلقة الأكثر عنفًا في تاريخ كينيا المستقل، في حين أن الجيش كان قادرًا على الحفاظ على بعده عن أشد الصراعات الإثنو– سياسية إلا أنه لم يتم عزله تمامًا أيضًا، تلك العزلة هي نتاج محتمل لهوية عسكرية شبه إثنية، مع ذلك فإن تكوين الجيش الكيني متعدد الإثنيات و إن كان غير متزامن مع النسب الإثنية للمجتمع الكيني و يتم التلاعب به من وقت لآخر في إطار المقتضيات السياسية،فمن الواضح أيضًا أنه من أجل منع الانقلاب لن يخدم القادة المدنيون على أفضل وجه من خلال تعزيز و تطوير شبه الهوية العسكرية الإثنية كما كان رؤساء كينيا بلا شك على دراية جيدة بهذا الوضع[2].

بدلاً من ذلك يفكر القادة فيما إذا كانوا قد انخرطوا بشكل منظم في محاولة متعمدة لتعزيز أولوية الفئات الموجودة مسبقًا للهوية الإثنية داخل المؤسسة العسكرية، حيث قام موي في فترة حكمه بإزالة كيكويو من المؤسسة العسكرية و فعليًا بتثبيت حافز يمنح كالينجين (وحلفائه) وضع العضوية الخاص مما يزيد من حدة الانقسامات الإثنية الداخلية داخل المؤسسة العسكرية، حيث أصبح من المفيد لضباط كالينجين التأكيد على كالينجين على الهويات المتنافسة لأنها مرتبطة بالفرص بما في ذلك التقدم الوظيفي، فمن وجهة نظر موي فإن تسخير كالينجين يعمل على تقوية روابط الولاء بين الإثنيات و بالتالي يوفر رادعًا قويًا لتحديات سلطته من داخل الجيش[3].

إن أفضل جيش في نظر القائد المدني هو الذي لا يكون جنوده الأكثر كفاءة فحسب بل هم أيضًا الأكثر ثقة من الناحية السياسية و هي حقيقة من الواضح أنها لم يفقدها قادة كينيا، لقد استغل الرؤساء المتعاقبون الرتب العليا في الجيش للتأكيد على أعضاء مجموعتهم الإثنية أو الجماعات الإثنية غير المنحازة والمهمشة عدديًا

(1)-Thomas Stubbs,Op.Cit,p82.
(2)-Ibid,p83.
(3)-Idem.

والموثوقة سياسيا، كما تم اختيار أعضاء القوات شبه العسكرية GSU بأغلبية ساحقة من مجتمع إثني واحد و عادة ما يكون من مجتمع الرئيس، يمكن القول أن التخطيط الأمني في كينيا كان و لايزال يُنظر إليه من خلال الإثنية في سياق تكون فيه المعايير الإثنية مفيدة في فرص العمل للأفراد العسكريين فلا مفر من أن تظل الارتباطات الإثنية البدائية نقطة مرجعية أساسية في هذا السياق السياسي لم يتمكن الجيش الكيني من إثبات هويته شبه الإثنية[1].

لقد أشارت دراسات الحالة منذ فترة طويلة إلى أن الديناميكيات الإثنية ضرورية لفهم الديناميكيات العسكرية المتطورة في العديد من الدول الإفريقية، على سبيل المثال تشير المواصفات للجيوش الغانية،النيجيرية والسيراليونية إلى أن الأعمال العدائية الإثنية داخل هذه المؤسسات العسكرية لعبت دورًا مهمًا في التحريض على محاولات الإنقلاب حيث أصبحت الديناميات الإثنية جزء لا يتجزأ من الانقلابات العسكرية الإفريقية[2].

حيث شكلت مفاهيم الولاء الإثني ممارسات التوظيف على مستوى الرتب و نصت عقيدة الإثني القتالي البريطاني التي تم تطويرها أولاً في الهند على أن بعض المجموعات الإثنية كانت بطبيعة الحال أكثر ثقة من الناحية السياسية و مناسبة للقتال، حيث قام فريدريك لوجارد المفوض السامي (1900–1906) ثم الحاكم العام (1912–1919) لنيجيريا بتطوير هذه العقيدة في إفريقيا، و في أوغندا استُهدف الشماليون و لاسيما الجماعات الإثنية الأشولي و التيسو الشمالية الغربية للتجنيد العسكري، بالإضافة إلى البريطانيين أنشأ المسؤولون الاستعماريون البلجيكيون أيضًا حصص تجنيد إثنية بناءً على تصورات عنصرية للبراعة العسكرية، و حتى الفرنسيون الذين تجنبوا في البداية التقييمات الجماعية الحتمية للياقة العسكرية انجذبوا إلى مثل هذه الممارسات بمرور الوقت، حيث كان يُنظر إلى القبائل من مناطق الغابات ذات الكثافة السكانية المنخفضة على أنهم جنود غير مرغوب فيهم لأنهم يفتقرون إلى تقاليد عسكرية قوية، لقد أدت هذه الممارسات الاستعمارية إلى تطبيع فكرة أن الإثنية و العرق مرتبطان بالولاء العسكري، حيث اعتمدت الإمبراطوريات الاستعمارية على أقربائها الإثنيين لضباط الجيوش النائية على الرغم من التكلفة و معدلات الوفيات المرتفعة، كما اعتنق نموذج لوغارد للتجنيد الإثني فكرة أن من الأفضل ترك مؤسسات أمن الدولة في أيدي الجماعات الإثنية الموالية، أما في فترة الاستقلال في إفريقيا لجأ الكثيرون إلى هذا النموذج الراسخ للولاء القائم على الإثنية بالاعتماد على آليات الزبائنية الإثنية و الانتماء الإثني لضمان الثقة السياسية حيث اشترطوا التجنيد العسكري و الترقية استنادا على العرق المشترك[3].

---

(1)-Ibid,p 84.
(2)-Kristen Harkness,Op.Cit,p04.
(3)-Ibid,p07.

تبرز مقارنة موجزة لعمليات إنهاء الاستعمار في سيراليون و الكاميرون هذه الديناميات، اختار قادة الاستقلال المبكر في كلا البلدين بناء الولاء العسكري على أسس إثنية و مع ذلك فقد واجهوا مسارات انقلابية مختلفة،بينما خضعت سيراليون لأربع محاولات انقلاب في الفترة التي أعقبت الاستقلال،العكس في الكاميرون لم يتم أي تدخل عسكري من هذا القبيل لأكثر من عشرين عامًا. كان الاختلاف الرئيسي هو حالة الضباط قبل إنهاء الاستعمار في سيراليون جند البريطانيون الضباط بطريقة تمثيلية على نطاق واسع عبر المجموعات الإثنية بينما في الكاميرون ساعد المسؤولون الفرنسيون حكومة أحمدو أهيدجو في بناء جيش فولاني / فولاني متحد قبل النقل الرسمي للسيادة، وهكذا لم تواجه **Ahidjo** أي مقاومة للسياسات التي استمرت في هيمنة الفولاني/بوهل على الجيش بينما واجهت محاولة ألبرت مارغاي لبناء جيش مندي متماسك مقاومة شديدة من الضباط غير المنتمين إلى ميندي، مما أدى إلى سلسلة من الانقلابات والانقلابات المضادة، حصلت سيراليون على استقلالها الرسمي في عام 1961 تحت قيادة رئيس الوزراء ميلتون مارغاي وهو من إثنية ميندي وسيطر حزب شعب سيراليون **(SLPP)** على ميندي، مع ذلك لم يتخذ ميلتون مارغاي أي خيارات فعلية بشأن الولاء تاركًا الجيش الوطني الجديد لسيراليون بالكامل في أيدي البريطانيين الذين استمروا في السيطرة على التدريب و التجنيد و الترقية، من الضباط ساروا بخطى بطيئة ولكن ثابتة وتم تجنيد البريطانيين من مختلف المجموعات الإثنية[1].

في عام 1964 كان 26 في المائة من المسؤولين من ميندي و12٪ من تيمني و 64 ٪ من المجموعات الشمالية الأخرى، لكن بدأت الأمور تتغير مع وفاة ميلتون مارغاي في عام 1964 و صعود شقيقه ألبرت إلى رئاسة الوزراء، في مواجهة المعارضة المتزايدة لسياسات الحكومة في الداخل ، وفي أعقاب انقلاب عام 1966 في غانا المجاورة في منتصف عام 1966، طرد السير ألبرت البريطانيين و تولى السيطرة على الجيش و سرعان ما بدأ في إعادة هيكلة الجيش و قام بشكل أساسي بالتجنيد الإثني من جماعة ميندي، في غضون عام تضاعف تمثيل ميندي إلى 52 في المائة من سلك الضباط ، أثار هذا التحرك نحو التجانس الأثني استياءً فوريًا بين الضباط غير المنتمين إلى ميندي. في جانفي 1967تم إحباط مؤامرة انقلابية خطيرة فقط عندما تسبب احتمال وقوع اغتيالات رفيعة المستوى و منه تم تطهير الجيش من تسعة ضباط من تمني مما زاد من هيمنة ميندي[2].فقد حددت الهوية الإثنية أنماط التجنيد و التنقل في كل من الأجهزة الإدارية لدولة ما بعد الاستعمار، كمثال أدى وفاة ميلتون مارغاي في عام 1964 في سيراليون إلى تآكل واضح في القيادة مع عدم التجانس السياسي في المجتمع، في حين أن الجيش حافظ على ما يشبه الحكم الذاتي تحت

[1]-Kristen Harkness,Op.Cit,p 09.
[2]-Ibid,p10.

حكم ميلتون مارغاي، فقد كان ألبرت مارغاي يعتمد على تسييس فارط للهوية الإثنية من خلال الاعتماد على فريق من الضباط العسكريين الإثنيين ليس فقط لمكافأة مؤيدي لكن بشكل أكثر تحديدًا لإنشاء جيش يهيمن عليه الميندي التي هي أكبر جماعة إثنية في سيراليون، في وقت وفاة ميلتون مارغاي عام 1964 كان 15 من ضباط الجيش المكون من 50 ضابطاً من الضباط البريطانيين، ثم ثلاث في عام 1967 مع استبدال معظم الضباط المنتهية ولايتهم بضباط من جماعة ميندي، لقد حدث الاحتكار الإثني للجيش الذي يتجلى بوضوح في ظل نظام مومو حيث جميع كبار الضباط في الجيش ينتمون إلى ميندي [1].

مع ذلك فإن الانتخابات في مارس 1967 أعطت الضباط من خارج ميندي الأمل في أن السياسة الديمقراطية يمكن أن توقف هذا الاتجاه نحو هيمنة ميندي على القطاع الأمني، كان حزب المعارضة المتمثل في مؤتمر عموم الشعب **(APC)** الذي مثل الجماعات القبلية الشمالية بما في ذلك **Temne** ، **Susu**، **Loko**و **Mandingo** يتمتع بشعبية وتنافسية على الصعيد الوطني، على الرغم من أن أيا من الطرفين لم يلعب بشكل عادل فقد عبث الحزب الشعبي لسيراليون صاحب العزم على أوراق الاقتراع وانخرط في تخويف الناخبين بينما كان زعيم المعارضة سياكا ستيفنز قد درب قوة شبه عسكرية على الحدود ،حقق **APC** فوزًا لكن السير ألبرت بدعم من جنود ميندي رفض التنازل عن السلطة واستعادتها. في الشهر التالي نظم جنود **Temne**و **Limba** محاربة ناجحة و تطهير جميع ضباط ميندي تقريبًا قبل تسليم السلطة إلى **Siaka Stevens**ومؤتمر عموم الشعب **APC** ثم حاول ستيفنز زيادة تضييق القاعدة الإثنية للجيش من تحالف الفصائل الشمالية التي عارضت هيمنة ميندي إلى تحالفه الخاص ليمبا. كرد فعل حاول ضباط **Temne** الاستيلاء على السلطة في عام 1971 لكنهم فشلوا و سرعان ما تمكن نظام ستيفنز من خلال عمليات تطهير إضافية من تحقيق تجانس ليمبا بين الجيش و قوات الشرطة، حيث أنشأ ستيفنز أيضًا وحدة شبه عسكرية تُعرف باسم وحدة الأمن الداخلي **(ISU)** التي يغلب عليها أيضًا ليمبا و التي تم استخدامها لممارسة العنف ضد المعارضين المحليين و تطورت في نهاية المطاف لتصبح أكثر قوة و أفضل تجهيزًا من الجيش النظامي، بدوره أدى اختيار التجانس إثنيا للجيش إلى سلسلة من الانقلابات و الانقلابات المضادة التي توقفت فقط من خلال الإنشاء النهائي لمؤسسات الأمن الإثني، جنبًا إلى جنب مع استخدام القوات الغينية الخارجية لمزيد من الحماية، هكذا تحقق الاستقرار السياسي في ظل حكم ستيفنز و نظام حزب المؤتمر الشعبي العام. و مع ذلك كان ثمن هذا الاستقرار باهظًا فالتحول الإثني شبه الكامل للدولة،الاعتماد على

[1]-Samuel Mwiti Njagi,Op.Cit,p93.

الوحدات شبه العسكرية، الفساد، تآكل الحريات المدنية، والركود الاقتصادي في ظل حكم ستيفنز ثم حكم موموه مهد الطريق لحرب أهلية لاحقة[1].

على عكس سيراليون شهدت الكاميرون استقرارًا سياسيًا كبيرًا في فترة ما بعد الاستعمار مباشرة حتى تقاعده في عام 1982 لم تتعرض حكومة أحمدو أهيدجو للتهديد مطلقًا بمحاولة انقلاب. ومع ذلك اتخذ أهيدجو خيارات مماثلة إلى حد كبير للسير ألبرت لقد اختار هو أيضًا ترسيخ الولاء العسكري في الهوية الإثنية المشتركة مع تحويل الدولة إلى أوتوقراطية شخصية،حيث كان الاختلاف الرئيسي في أواخر الخمسينيات من القرن الماضي ساعدت السلطات الاستعمارية الفرنسية أهيدجو على بناء فيلق ضباط إثني قبل إنهاء الاستعمار و بالتالي مكنته من مواصلة ممارسات التجنيد الإثني دون احتجاج عسكري[2].

لعبت المخاوف من الشيوعية دورًا مهمًا في تكييف السياسات الفرنسية في الكاميرون حيث بدأت حركة مقاومة ضد الحكم الفرنسي في عام 1955 ، بقيادة اتحاد سكان الكاميرون **(UPC)** الذي تبنى أيديولوجيا اشتراكية على نطاق واسع. تحول الجناح المسلح لهذه الحركة إلى جيش التحرير الوطني الكاميروني **(ALNK) Kamerun National Liberation Army** الذي تلقى الدعم من الدول الاشتراكية آنذاك،دفع هذا السياق المتصاعد في إطار الحرب الباردة كلاً من الفرنسيين و البريطانيين الذين حكموا جزءًا من الكاميرون الاستعمارية إلى النظر في هذه العلاقات كدليل على تهديد أمني شديد للمنطقة ، فبدلاً من التسوية مع اتحاد الوطنيين الكونغوليين استبعدت السلطات الفرنسية الحركة و المتعاطفين معها سياسيًا والذين يتألفون أساسًا من الجنوبيين و لاسيما مجموعات باميليكي و باسا الإثنية من الحكومة المدنية التي ورثت السلطة عند إنهاء الاستعمار، بدلاً من ذلك فضل الفرنسيون العمل مع حكومة كاميرونية أكثر اعتدالًا من شأنها أن تتجنب الشيوعية و تتعهد بالحفاظ على علاقات قوية مع المجتمع الاقتصادي الفرنسي،في عام 1958 نصب المفوض السامي الفرنسي أحمدو أهيدجو و حزبه السياسي في شمال الفولاني/بوهل في السلطة، في نفس العام منحت فرنسا أيضًا سلطات كبيرة للحكومات المحلية في جميع أنحاء إفريقيا بما في ذلك بناء الجيوش الوطنية،على الرغم من أن القوات الكاميرونية قد خدمت في السابق لفترة طويلة داخل القوة الإقليمية الفرنسية الاستوائية في إفريقيا، إلا أنه قبل هذا الوقت لم يكن هناك جيش إقليمي موجود، بالإضافة إلى ذلك لم تتخرج الدفعة الأولى من الضباط المحليين من مدرسة ياوندي التي تم تأسيسها حديثًا حتى 1960–1961، اختار أهيدجو تجنيد هؤلاء الضباط الجدد على نطاق واسع من الشمال لاسيما من مجموعته الإثنية بوهل و كذلك من فولاني المتحالف، هكذا استلزم إنهاء الاستعمار تسليم السلطة إلى حكومة

(1)-Kristen Harkness,Op.Cit,p11.
(2)-Idem.

يهيمن عليها الشمال و صديقة للغرب يدعمها جيش إثني، حيث واصل أهيدجو تجنيد الفولاني وبولز على نطاق واسع في كل من الخدمة المدنية و قوات الأمن حتى ترك منصبه بعد أكثر من عشرين عامًا ولم يواجه أية محاولة انقلاب[1].

يمكن كذلك توضيح أكثر لدور الإثنية في الجيش النيجيري حيث ساهم الجيش من خلال سيطرته على الدولة في نيجيريا لفترة طويلة و قد كان مسؤولا و ساهم بشكل كبير في هيمنت التبادلات الإثنية على العلاقات بين الدولة و المجتمع في نيجيريا.

بدأ تسييس الجيش في وقت مبكر جدًا من تاريخ نيجيريا ففي الواقع بحلول عام 1960 حصل الشمال على تجنيد 50% من الضباط في الجيش من منطقة الجنوب، بالتالي فإن كونك ضابطًا في الجيش أصبح يعتمد على المجموعةالإثنية/المنطقة الإثنية للفرد مما أدى إلى عدم الانسجام بين الأعراق داخل الجيش، كانت هذه المشكلة جنبًا إلى جنب مع مشاكل المجتمع الأكبر هي التي أشعلت الانقلاب الأول بقيادة الضباط الجنوبيين في يناير 1966 و التي بدورها ألهمت انقلابًا بقيادة الشمال انتقاما، هذه الأزمة كما هو معروف بلغت ذروتها في الحرب الأهلية التي استمرت قرابة ثلاث سنوات،فمن المهم أن نلاحظ أن الضباط الشماليين كانوا مدركين لاعتمادهم على رعايتهم السياسية الإثنية الإقليمية و بالتالي كان لديهم اهتمام كبير في الحفاظ على نظام الهيمنة. في ذلك الوقت انحرف الجيش إلى ما يمكن وصفه "الجنود الإثنيين كان الضباط مثل **Danjuma**و **Murtala Muhammed** و **Yakubu Gowon** و **Hassan Katsina** و مجموعة أخرى من المؤمنين المتحمسين بأولوية الشمال في السياسة النيجيرية، حيث كان الجنرال محمد مورتالا العقل المدبر للانقلاب المضاد في يوليو 1966 و أعطى ياكوبو جوون الذي أصبح فيما بعد رئيسًا للدولة، بينما كان دانجوما في الواقع الذي قتل رئيس الدولة الجنرال أجويي إيرونسي، فعلى الرغم من الحصة المتساوية السائدة في التجنيد العسكري لجميع الولايات إلا أن مشاعر الهيمنة الإثنية في الجيش ظلت مرتفعة لأن بعض المجموعات الإثنية ولاسيما المجموعات الكبيرة لديها عدد أكبر من الولايات، مما يعني أن لديها أيضًا أعدادًا أكبر من ضباط الجيش. إلى جانب ذلك كانت الأغلبية غير المتناسبة من الضباط الذين نشأوا في المهنة ليكونوا رؤساء خدمات و قادة فرق و ما إلى ذلك من المنطقة الشمالية السابقة،من ثم فإن الهيمنة الشمالية أكثر وضوحا خلال الحكم العسكري بسبب العدد المهيمن للضباط العسكريين من المنطقة، و هذا يؤكد أنه عندما تكون الدولة التعددية ضعيفة وتفتقر إلى الاستقلال الذاتي مثل نيجيريا تصبح الطبقة الحاكمة منقسمة و تسعى الفصائل الأكثر حظًا لتأسيس هيمنتها و الحفاظ عليها[2].

---

[1]-Kristen Harkness,Op.Cit,p11.

[2]-Ukana Ikpe,Op.Cit,p688.

يشير المستوى العالي من الوعي الإثني في الجيش إلى أن الأنظمة العسكرية كانت عرضة للتأثير الإثني الموروث، حيث لم تدم الحكومة العسكرية الأولى برئاسة الجنرال إيرونسي طويلاً و لكن كانت آثار النزعة الإثنية واضحة من خلال[1]:

–أولاً: وضعه كرئيس للدولة و القائد الأعلى له كحاكم شخصي.

–ثانياً: اتُهم الجنرال بإحاطة نفسه بمستشارين من أقربائه، اعتبر الشمال سياسته التوحيدية محاولة لتعزيز هيمنة الإيغبو و هيمنتها في السياسة النيجيرية، أدى هذا إلى جانب فقدان قادتهم المدنيين والعسكريين في انقلاب جانفي 1966 إلى الانقلاب المضاد في جويلية 1966، بعد هذا الانقلاب كان الصراع حتميًا بين الحكومة الفيدرالية بقيادة الشمال و حكومة المنطقة الشرقية التي تشكل سكانها الأصليون.ترأس الجنرال ياكوبو جوون الحكومة العسكرية القادمة حيث وصل إلى السلطة في فترة الأزمة و حوّلته ملاحقته الناجحة للحرب إلى زعيم كاريزمي، لقد كانت إدارة جوون شبه ميراثية لأنها لم تكن فاسدة فحسب بل اعتمدت على التصرف في المكاتب والمكافآت المادية المشتركة للحصول على دعم من داخل وخارج الجيش على حد سواء اعتقد أنه بحاجة إليه للبقاء في السلطة.

وفقًا لريتشارد جوزيف كان هذا توظيف **prebendalism** بشكل عميق لأن الضباط كانوا مشغولين في خدمة مصالحهم الخاصة الإثنية و المجتمعية، بينما تمتع حكام الولايات باحتكار الاستخدام المشروع للقوة في نظام موروث لامركزي.

المطلب الثاني:الإنقسام الإثنو–هوياتي و طبيعة العملية الإنتخابية داخل الدولة في إفريقيا

يتم في هذا المطلب تحليل طبيعة العلاقة بين الانقسام الإثنو–هوياتي و العملية الإنتخابية و الديمقراطينة والمواطنة و ما ينتج عنها من عنف إنتخابي في ظل التعدد الإثني.

أولا: الإنتخابات، التحول الديمقراطي و المواطنة في إطار الإنقسام الإثنو–هوياتي داخل الدولة في إفريقيا

لطالما كان التحدي المتمثل في بناء الديمقراطيات في الدول المتعددة الإثنية نقطة للنقاش الجاد بين العلماء والزعماء السياسيين في أفريقيا،حيث جرب القادة الأفارقة بعد الاستقلال أنظمة الأحزاب السياسية والحزبية التي جادلوا بأنها أكثر ملائمة للسياقات الإفريقية،لكن مع ذلك فإن الدليل على العلاقة بين النظام الانتخابي والتمثيل الإثني محدود ومثير للجدل، فالبيانات المنهجية للأقليات الإثنية تتضمن مشكلات القياس وذلك بسبب تنوع الانقسامات الإثنو–قومية،الإثنو–دينية و الإثنو–لغوية في البلدان المختلفة، فبدلاً من فحص المؤشرات المباشرة يجادل كل من لبهارت **Lijphart** و تاجيبيرا **Taagepeera** بأنه يمكننا التعميم من نسبة النساء في المناصب المنتخبة كمؤشر وكيل لتمثيل الأقليات بشكل عام، حيث تتوفر بيانات موثوقة عبر

[1]-Ibid,p689.

وطنية حول عدد النساء في البرلمان في جميع أنحاء العالم، تمثيلًا نسائيًا أكبر في ظل قوائم حزب التمثيل النسبي مقارنةً بنظام الفائز الأول، و لكن هل من المشروع التعميم من هذا النمط لتمثيل الأقليات الإثنية؟ في الواقع هناك العديد من الأسباب التي قد تجعل هذا الأمر مضللًا، حيث تتجمع العديد من الأقليات الإثنية جغرافياً مما يسمح بالمكاسب المحلية في المقاعد حتى داخل المجتمعات التعددية غير المتجانسة، في حين أن نسبة الذكور إلى الإناث عادة ما تكون موحدة إلى حد ما عبر مناطق مختلفة فغالبًا ما يختلف استخدام الحصص الحزبية أو المقاعد المحجوزة أو غيرها من استراتيجيات العمل الإيجابية المصممة لتعزيز الفرص للمرأة و الأقليات الإثنية بشكل كبير، لكن بالنظر إلى كل هذه الاعتبارات المهمة و النقاش المستمر في الأدبيات لابد الكثير من الأدلة لفهم كيفية تأثير النظم الانتخابية ذات الأغلبية و التناسب على تضمين أو استبعاد أنواع مختلفة من أحزاب الأقليات الإثنية، بالإضافة إلى ذلك لا يزال هناك نقاش كبير حول إلى أي مدى يمكننا توسيع التعميمات حول طريقة عمل الأنظمة الانتخابية في المجتمعات التعددية في الديمقراطيات الراسخة لحل التوترات الإثنية في الديمقراطيات الانتقالية و تعزيزها [1].

يمكن طرح مجموعة من التساؤلات ما هي العلاقة بين الهويات الجماعية لاسيما الهويات الإثية و المؤسسات السياسية الرسمية التي تهدف إلى تعزيز التعاون و خلق الظروف التمكينية للديمقراطية؟.ما مدى نجاح المؤسسات السياسية في الفصل بين المطالب المتنافسة للاعتراف و الإدماج و المساواة على أساس الهويات الطائفية في المجتمعات المتعددة الإثيات؟ للإجابة على هذه الأسئلة يركز التحليل على استخدام المؤسسات السوسيو–سياسية لغرض خلق شعور عام بالمواطنة القومية بين الجماعات الإثية المتباينة في إفريقيا لخلق شروط الحوار والمشاركة المركزية للديمقراطية، كثيرا ما تشير النزاعات حول المؤسسات السياسية الأكثر ملائمة في دولة متعددة الإثنيات إلى رؤى متنافسة للمواطنة،وليس فقط المصالح السياسية المتنافسة لدى المجموعات الإثنية اللغوية المختلفة في إثيوبيا مثلا رؤى مختلفة بشكل لافت للنظر عما يجب أن تبدو عليه إثيوبيا الديمقراطية على الأقل بعض هذه الرؤى المتضاربة تمثل ترتيبات مؤسسية متميزة ومتنافسة، و هناك ادعاء مركزي هو أن فشل الترتيب المؤسسي الحالي في إثيوبيا هو حل مشاكل المواطنة المتنافسة في الوقت الذي يستمر فيه أشكال تسييس الإثنية[2].

---

[1]-Pippa Nouris,Ballots not Bullets: Testing Consociational Theories of Ethnic Conflict, Electoral Systems, and Democratization .in:Andrew Reynolds,**The Architecture of Democracy:constitutional design,conflict management and democracy**.Oxford University Press,2002,p211-212.

[2]-Lahra Smith,Voting for an Ethnic Identity:Procedural and Institutional Responses to Ethnic Conflict in Ethiopia.**The Journal of Modern African Studies**,Vol 45,N 04,2007,p567.

إن الرؤية الليبرالية للمواطنة كمجموعة من الحقوق و الواجبات محدودة و أن من الأفضل اعتبار المواطنة هوية يكتسبها الأعضاء من خلال تبادل الأسباب في الحوارات و المفاوضات العامة حول كيفية و من الذي يمارس السلطة السياسية. إن نظرة توليلي**Tully** للمواطنة* على أنها المشاركة الجوهرية و الحوارية في مؤسسات الحكم الذاتي لشعب حر يشير إلى أهمية الاعتراف و مشاركة أعضاء مجموعات المواطنين المتنوعة في ممارسة السياسة، هذا الرأي يميز التحليل حول الاعتراف وليس الهدف النهائي لتحقيق الشعور بالانتماء و بالمثل يشير تشارلز تيلي إلى حقيقة أن العلماء قد أصبحوا يفكرون في المواطنة كمجموعة من المطالب المتبادلة و المتنازع عليها بين وكلاء الدول و أعضاء الفئات الاجتماعية[1].

و بالتالي فإن المواطنة مرتبطة من الناحية النظرية بالمساواة، الشمولية، التمثيل و المشاركة في الدول الديمقراطية، و ربما تشكل عناصر المواطنة الغامضة هذه أعظم التحديات الديمقراطية للمجتمعات متعددة الثقافات و الأعراق في الغرب، و قد تم توجيه قدر كبير من الاهتمام العلمي لهذه الموضوعات في السنوات الأخيرة بسبب أنواع الجماعات و الصراعات الجماعية في الدول الغربية، أدى هذا إلى دعوة البعض إلى المواطنة المتباينة و حقوق التمثيل الخاص و غيرها من الأحكام القانونية و المؤسسية التي تقر بالحقوق الجماعية[2].

تعتبر طبيعة المواطنة المتنازع عليها في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى مختلفة عن طبيعة الغرب سياسياً وتاريخياً، بدلاً من هذين الشكلين من المواطَنة – الجمهورية الليبرالية و المدنية – يتعارضان و يتنافسان في المجال الاجتماعي و السياسي في أي وقت من الأوقات، يمكن القول أن المواطنة المزدوجة تعمل بالموازاة مع التنافس داخل المجتمع، ففي الفترة الحديثة المواطنين الأفارقة هم أعضاء في نوعين من المجتمعات السياسية في نفس العالم الزماني و المكاني، الأول هو مجتمعهم المدني و الجمهوري الذي هو في الغالب جماعتهم الإثنية أو الطائفية، يطالب هذا المجتمع بالمشاركة و الوفاء بواجبات الجماعة، لكن في نفس الوقت هؤلاء الأفراد هم مواطنو دولة قومية حديثة مسترشدين بمفهوم ليبرالي للوضع و التركيز على الحقوق بدلاً من الواجبات[1].إن صراع الهويات المتمثل في هذين الشكلين من المواطنة لم يتم حله في البعد السوسيو–سياسي و في دراسته للسياسات الكينية يخلص نديغوا **Ndegwa** إلى أن المركزية في الانتقال الفاشل إلى الديمقراطية خلال فترة ما بعد الاستعمار تفترض مؤسسات الأغلبية لجهات فاعلة مستقلة بذاتها يتعارض مع

* لمزيد من التفاصيل حول هذه الفكرة يمكن الرجوع إلى الدراستين للباحث Tully james:
-James Tully ,The challenge of reimagining citizenship and belonging in multicultural and multi-national societies',in C. McKinnon & I. Hampsher-Monk,**The Demands of Citizenship**.New York: Continuum,2000.

(1)-Lahra Smith,Op.Cit,p568.

(2)-Ibid,p569.

واقع الأفراد الملتزمين بالتزاماتهم الجمهورية تجاه مجتمعهم دون الوطني، لذلك قد يكون المواطنون أكثر انخراطًا في مجتمعهم المدني و الجمهوري الذي من خلال استبعاده من الممارسة السياسية الرسمية غير قادر على تحويل مطالبه من أجل النهوض بالديمقراطية، ببساطة المواطنة المزدوجة لا تدعم عمليات التحول الديمقراطي[2].

لقد تم نشر إطار المواطنة المزدوجة بشكل مفيد لشرح مجموعة واسعة من الاختلالات السياسية التي تعوق الدمج الديمقراطي في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى مثل الاستبداد السياسي و الفساد و التصويت الإثني وحتى العنف الإثني، حيث تشير أحدث الدراسات حول قوانين الجنسية الرسمية إلى المساهمة الهامة للهياكل القانونية و المؤسسية في عمليات إرساء الديمقراطية، ففي أعقاب التحرر السياسي سعى القادة الأفارقة إلى استحضار المشاعر القومية باستخدام قوانين المواطنة لتضييق نطاق المنافسة السياسية.

و فيما يتعلق بالمواطنة المزدوجة استخدم الباحثون الأفارقة أيضا المواطنة لشرح التحولات الديمقراطية المتعثرة أو الفاشلة و استخدم آخرون هويات مزدوجة الجنسية لإثبات بقاء الهويات العنصرية و الطبقية والإثنية رغم هيمنة الليبرالية الدستورية في هذه السياقات، مع ذلك فإن الميل إلى المبالغة في التأكيد على المواطنة الليبرالية مع التركيز على العوامل العقلانية القانونية مع تجاهل المفاهيم الشعبية للمواطنة في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى هي إشكالية عميقة جزئياً لأنها تحجب السبل المميزة التي تصوِّر بها المواطنة في أفريقيا بسبب تقلبات التاريخ، الثقافة والممارسات السياسية المعاصرة [3].

و فيما يتعلق بالهوية الإثنية تعمل الإثنية كأيديولوجية تحررية حيث توفر للمجموعات المتضررة قاعدة رمزية للحصول على الإنصاف و إعادة تشكيل الدولة، وعلى نحو مماثل يشير لونسديل في حواره الثري المعياري للسياسات الكينية إلى مفارقات الإثنية و السياسة في إفريقيا مستنتجًا أنه بالنسبة للكينيين فإن خيالهم للعرق مدمر في كثير من الأحيان لفكرة المواطنة، في حين أن نظرية المواطنة يمكن أن تسهل تحديد مسائل المواطنة ذات الصلة بالتحديات الديمقراطية الإفريقية المعاصرة، حيث يجب أن يمتد هذا إلى ما هو أبعد من الأحكام القانونية أو الدستورية الرسمية المتعلقة بالمواطنة و في مجال المشاركة الديمقراطية و النتائج الديمقراطية .

بشكل عام ركزت تقييمات الفيدرالية الإثنية في إثيوبيا المستندة إلى مؤشرات مختلفة للديمقراطية على أربعة أنواع من العيوب في الترتيب الفيدرالي: هيمنة الحزب الحاكم، نقص الموارد و الموارد البشرية، استمرار

---

(1)-Lahra Smith,Op.Cit,p569.
(2)-Stephen Ndegwa,Citizenship and ethnicity:an examination of two transition moments in Kenyan Politics.**American Political Science Review**,Vol 91,N 03,1997,p608.
(3)-Lahra Smith,Op.Cit,p568.

التقاليد السلطوية، و تسييس الإثنية هذه المتغيرات لديها الدور من حيث تفسير التحول الديمقراطي غير المكتمل في البلاد حيث يستشهد معظم العلماء بمزيج من هذه المتغيرات في تقييمهم للديمقراطية الإثيوبية اليوم،حيث يتخذ نهج وطني في تحليل آثار الفدرالية الإثنية[1].

لقد أصبح التصويت على الهوية على وجه التحديد قضية بارزة في سياسة أفريقيا جنوب الصحراء حيث أن لها مجموعة من العواقب السلبية عن طريق الحد من المنافسة الانتخابية، و الأهم من ذلك أن التصويت الإثني قد يشكل القواعد الدستورية التي تحدد كيفية توزيع السلطة يبين **Kimenyi** و **Shughart** أن هذا هو الحال في الاستفتاء على الدستور الكيني لعام 2005 فقد أثر التصويت الإثني على كل ثلاثة من التكتيكات غير المشروعة، و قد يصبح العنف الذي يهدف إلى تثبيط إقبال الناخبين المعارضين أكثر سهولة لأن ولاء الناخبين يمكن استنتاجه بسهولة من أصلهم الإثني و قد تصبح الرشوة أكثر تكلفة لأن الولاء المبني على الهوية قد يزيد من "ثمن" إحداث تغيير في الأصوات، و استخدم الاحتيال على الاقتراع على تضخيم حجم تلك المجموعات الإثنية التي تدعم الحكومة و تحويل تسجيل الناخبين و تعداد السكان إلى ساحات سياسية رئيسية[2].

إن النظام العصبي الجديد الذي يدعي في كثير من الأحيان أنه حقيقة أساسية في الأنظمة السياسية الإفريقية الذي يقوم على أساس الراعي و شبكات الزبائنية من المحسوبية، الولاء الشخصي و الإكراه من أجل إعادة إنتاج قيادتهم، يجب أن يضمن للرجل الزعيم التدفقات المنتظمة للرعاية الشخصية إلى المتابعين الفرديين، في مثل هذه العلاقات بين الراعي و الموكل فإن المساءلة الرأسية على أساس اقتصادات المودة تعني تبادل الدعم السياسي من أجل المزايا الشخصية هذه بدورها تستنسخ مواثيق من الولاء المتبادل.

تشير بعض الدراسات التجريبية الحديثة إلى أن أعضاء البرلمان في الأنظمة الإفريقية متعددة الأحزاب ينفقون أسهمًا كبيرة من أموال حملاتهم على الشبكات المخصصة، حيث الآثار المترتبة على سلوك التصويت تختلف عن تلك الخاصة بالتصويت على أساس الأداء و التقييم البرنامجي، يتم تبادل الأصوات بناء على قدرة النائب الحالي أو مرشح المعارضة على شراء الأصوات و رعاية شعبه، تقديم الهدايا، دفع الرسوم،وإيجاد فرص العمل[3].

---

(1)-Ibid,p569.

(2)-Paul Collier and Pedro Vicente,Violence, bribery, and fraud: the political economy of elections in Sub-Saharan Africa. **Public Choice**, Vol 153,2012,p119.

(3)-Staffan Lindberg and Minion Morrison,Are African Voters Really Ethnic or Clientelistic?Survey Evidence from Ghana.**Political Science Quarterly**,Vol 123,N 01,2008,p117.

إن التصويت بالوكالة للسكان غير المتعلمين و الريفيين يُعتقد عادة أنه يتم توجيهه عن طريق الروابط الأسرية أو الإثنية حيث يتبع الناخب قيادة أسرة قريبة أو أقرباء دون مزيد من التفكير، هذه الفئة مثل المحسوبية ليست لها علاقة مباشرة بالضرورة بالتصويت المحتمل أو بأثر رجعي، و يمكن أن تقيم في أي من البعدين أو كلاهما، من هذا المنطلق تعتبر مسألة التحالفات الإثنية أو القبلية التي يتم استنساخها في السياسة الإفريقية معروفة جيداً و قد حدثت مؤخراً طفرة في الدراسات حول آثارها، و مع ذلك فإن العلاقة بين أنماط التصويت و الإثنية لا تدل على السببية حتى لو لعبت القضايا الإثنية دوراً في السياسة الوطنية فإنها لا تترجم بالضرورة إلى أهمية للناخبين الأفراد في صناديق الاقتراع.

في هذا السياق أظهرت جيسيكا بيومبو أنه بالرغم من أهمية الهوية الإثنية بالنسبة لمعظم سكان جنوب إفريقيا إلا أن هذا لا يترجم تلقائياً إلى انقسامات حزبية، لكن بالأحرى الهويات الاجتماعية الأخرى و كذلك العوامل المؤسسية لا تقل أهمية عن ذلك إن لم يكن أكثر أهمية[1].

من هنا ينبغي الاعتراف بأن الهويات في إفريقيا متعددة الطبقات و من المرجح أن تتفاعل في إطار العملية الإنتخابية، فعلى سبيل المثال قد تكون الناخبة الغانية المثقفة و الحضرية من الإناث جزءًا من عائلة لديها روابط ريفية و إثنية و بالتالي تصويتها يكون حسب روابطها العرقية و العاظفية، و بالمثل قد يشعر الناخب الريفي الأقدم في السن برغبة في التصويت لمرشح من الذكور لأحد الأحزاب التي تؤيد وجهات نظره بشأن التقاليد، في حين أن حساباته المنطقية قد تخبره بأنه سيكون من الأفضل التصويت لصالح المرشحة من الحزب الآخر الأقرب إليه بشأن قضايا السياسة، من الصعب جداً تقييم العواقب التجريبية للتأثيرات التفاعلية لعوامل الخلفية متعددة الطبقات في العدد المحدود من الموضوعات تخص عقلانية التصويت و بروز الإثنية و المحسوبية في السلوك السياسي[2].

فالوجود المستمر و الأهمية الإثنية في السياسة الإفريقية يتم من خلاله اختيار الرؤساء بشكل استراتيجي لنشر الامتداد القبلي، ومنه تسود الصور النمطية للسلوك السياسي للجماعات المختلفة في الصحف والمناقشات البرلمانية، لكن الاعتراف بأهمية الإثنية في السياسة لا يسمح لنا ببساطة أن نفترض أنه مهم أيضا للناخبين في صناديق الاقتراع، على العكس تشير العديد من الدلائل إلى استخدم الورقة الإثنية في السياسة فيما يتعلق بالولاءات القبلية عندما يذهب المنتخبون للإدلاء بأصواتهم، حيث تشير دراسة حول أهمية الإثنية و السياسات القبلية في انتخابات 2000 في غانا إلى أنه في حين تؤكد نتائج الانتخابات

[1]-Staffan Lindberg and Minion Morrison,Op.Cit,p118.
[2]-Ibid,p119.

انشقاق آشانتي–إيو التاريخي إلا أنها لا تستطيع تفسير سلوك التصويت و نتائج الانتخابات بشكل عام لانه صعب التنبؤ بسلوك الناخبين[1].

من جهة أخرى عند تحليل نظام انتخابي للمجتمعات المتعددة الإثنيات يتم التركيز في الغالب على الشمولية و على نظام انتخابي يسهل هيئة تشريعية تمثيلية، بغض النظر عن مركزية تصميم النظام الانتخابي فمن المهم ملاحظة أن هناك مجموعة متنوعة من العوامل التي تؤثر على فاعلية النظام الانتخابي على التكيف مع التنوع الإثني و طبيعة النزاع و المجتمع المعني، لاسيما نمط الاستيطان في المجموعات الإثنية و هي متغيرات مهمة تحدد تأثير النظام الانتخابي كمؤسسة تستجيب لتحديات التنوع الإثني و بالتالي ينبغي على الدول المتعددة الإثنيات أن تأخذ جميع هذه العوامل في الحسبان عند تحديد اختيارها للنظام الإنتخابي[2].

يمكن تحليل ما سبق من خلال حجة بيومبو المتعلقة بأثر النظام الانتخابي على التعبئة السياسية الإثنية إشكالية في بعض النواحي[1]:

–أولاً: ليس من الواضح ما إذا كانت العوامل السياسية غير التبني المطلق للنظام الانتخابي النسبي لم تبلّغ قرار الأطراف بمواصلة التعبئة السياسية القائمة على الإثنية، فعلى الرغم من التوقعات التي تشير إلى عكس ذلك فقد استمر التضامن في جنوب أفريقيا ما بعد الفصل العنصري في شكل دعم لحزب المؤتمر الوطني الأفريقي و الأحزاب السياسية المعارضة إما بسبب الصعوبة المتصورة في الوصول إلى قاعدة السلطة التقليدية لحزب المؤتمر الوطني الأفريقي أو بسبب التعبئة السهلة نسبيا للمجتمع غير السود على أساس التهديد الحقيقي أو المتصور للوطنية الإثنية/الإفريقية التي اختارت استهداف مجتمعات الأقليات الإثنية. كما ساهمت سياسة حزب المؤتمر الوطني الإفريقي مع خطابه باللونين الأبيض و الأسود المحرومين في استمرار الخطاب السياسي على أساس الثنائية العنصرية، قد تكون هذه العوامل و غيرها من العوامل السياسية مسؤولة بشكل كبير عن التعبئة السياسية القائمة على الإثنية، و مع ذلك لا شك في أن النظام الانتخابي قد يلعب في أيدي الأحزاب السياسية التي تقرر متابعة التعبئة السياسية القائمة على الهوية، و مع ذلك فإن هذا ليس هو نفسه مثل اعتبار النظام الانتخابي حافزًا لاعتماد التعبئة السياسية القائمة على الإثنية من قبل الأحزاب السياسية.

–ثانياً:يركز تحليل بيومبو على كيفية تأثير النظام الانتخابي المعتمد على التعبئة السياسية و إهمال السبب الرئيسي لاعتماد النظام في المقام الأول، و عادة ما يكون الدافع وراء اختيار النظام الانتخابي للعلاقات

---

[1]-Staffan Lindberg and Minion Morrison,Op.Cit,p119.

[2]-Yonatan Fessha,Ethnic identity and institutional design: choosing an electoral system for divided societies.**The Comparative and International Law Journal of Southern Africa**,vol 42,n 03,2009,p329.

العامة هو الحاجة إلى إنشاء مجلس أدنى شامل للجميع، في المقابل يتم السعي إلى الشمولية بسبب وجود اختلافات أساسية يجب استيعابها و يعتمد هذا على الفكرة القائلة بأن أفضل طريقة لتعزيز الوحدة الوطنية في مجتمع منقسم إلى حد كبير هو عدم استخدام المؤسسات السياسية لقمع تلك الانقسامات و محاولة خلق هوية شاملة و لكن لاستيعابها، في سياق جنوب أفريقيا تسير الفروق الأساسية على غرار الانقسام الإثني الذي يرجع أساسًا إلى العوامل الاجتماعية و السياسية التي هيمنت على البلاد لعقود.

من أجل استيعاب هذه الاختلافات اختار واضعوا الدستور النظام الانتخابي للتمثيل النسبي كنظام انتخابي مناسب كان من شأن نظام انتخابي مختلف و الذي ستتحمله السياسات العنصرية، أن يؤدي إلى تهميش دائم للجماعات التي تدعي أنها تمثل الأفريكانيين وغيرهم من الأقليات الإثنية من العملية السياسية.

إن اعتماد نظام التمثيل النسبي يمثل اعترافًا بأن النظام الانتخابي القائم على الدوائر الانتخابية سيعمل على حساب الأحزاب الصغيرة و هذا سيكون نتيجة للعامل السياسي تحديدًا ، أي أن الأحزاب الصغيرة ربما تحظى بدعم الأغلبية في عدد قليل جدا من المناطق، لهذه الأسباب كسب مقاعد أقل في نظام قائم على الأراضي من نظام نسبي كما يجب ألا يخشى أن النظام الانتخابي يعزز الانشقاقات العنصرية في الحالات التي لا تمثل فيها هذه الانقسامات حقائق المجتمع المعني.

إن انخفاض الأحزاب الإثنية في الفترة الانتقالية المبكرة لجنوب أفريقيا يوضح ذلك جيدا، لم يتمكن رجال الأعمال الإثنيون الذين سعوا إلى استخدام النظام لتأمين مكان في السياسة الوطنية من الحصول على مكان بارز في البرلمان حيث كانوا يحاولون تعبئة المجتمعات حول هوية غير ملائمة سياسياً لمعظم قطاعات المجتمع، و بالتالي فإن الانشقاقات الإثنية ستظل تميز الحملات الانتخابية و السياسات العادية فقط لأنها تمثل فجوة ذات صلة بالسياسة الاجتماعية،حيث كان الولاء لمجموعة إثنية و تعبئة سياسية على أساس ذلك الولاء حقيقة واقعة قبل إدخال نظام العلاقات العامة و لن يضمن التغيير في النظام الانتخابي بالضرورة إجراء تغيير في هذا الصدد[2].

ليس من الواضح ما إذا كانت تعبئة الحزب قد اتخذت خطاً مختلفاً لو اعتمد الدستور التركيبة المقترحة للعلاقات العامة و مبادئ الدوائر الانتخابية، في الواقع تجمع انتخابات الحكم المحلي في جنوب إفريقيا بين عناصر النظام الانتخابي، بيد أن التعبئة السياسية التي التزمت بها الأطراف لا تختلف عن الاستراتيجية التي تتبناها على المستوى الوطني و مستوى المقاطعات، في هذا الصدد يتشابه اتجاه التصويت أيضا على الرغم من القدرة التمثيلية للجمعية الوطنية ينتقد دور الجمعية الوطنية في تعزيز الحكم المشترك.

---

[1]-Yonatan Fessha,Op.Cit,p330.
[2]-Ibid,p331.

لعبت الجمعية الوطنية دورًا ضئيلًا في عكس الفدرالية و الإقليمية و هي تدعم وجهة نظرها بالإشارة إلى أنه حتى أولئك الأعضاء الذين تم اختيارهم من قوائم المقاطعات لا يعتبرون أنفسهم ممثلين للمقاطعات نظرًا لأن هناك القليل من الاهتمام بالمقاطعة في الجمعية الوطنية فإن تعليقها يمثل ملاحظة دقيقة لهذه الممارسة، ومع ذلك فإن ملاءمة تصميم الجمعية الوطنية يمكن من خلاله التعبير عن مصالح المحافظات أمر مشكوك فيه و لا تمثل تقليديا التنوع في شكلها الإقليمي.

إن تصميم الجمعية الوطنية الذي يسمح بإدخال وجهات النظر الإقليمية في نظام العلاقات العامة المفتوح يزيل هذا الأخير من صفوف المنزلة الأدنى التي عادة ما تكون بمثابة هيئة تمثل الناس ككل حيث يتم توضيح القضايا على أساس غير إقليمي و يتم تمثيل المواطنين كأفراد، هذا الجانب الخاص من تصميم الجمعية الوطنية يميل إلى طمس التمييز بين مجلس الشيوخ الأدنى و العليا و يتجاهل السبب وراء إنشاء مجلسين، يتضح هذا بشكل خاص مع ظهور التعددية السياسية و ظهور الأحزاب الإقليمية القوية[1].

بطبيعة الحال من المهم أن يسعى واضعوا الدستور بشكل متزايد إلى الشمولية في المراتب الدنيا و التأكد من أن أعضاء هذه المؤسسة الحكومية الأكثر أهمية تعكس الشخصيات المتنوعة للدولة، غير أن هذا لا يعني أن أعضاء مجلس النواب يجب أن يعبّروا عن مواقفهم على المستوى الإقليمي باستثناء التقليد الطويل الأمد الذي يتحدثون به نيابة عن دوائرهم الانتخابية الصغيرة و المحلية، حيث يسعى واضعوا الدستور بدلاً من ذلك إلى شمولية في مجلس النواب لضمان أن الأحزاب السياسية التي تمثل شريحة من المجتمع الذين لم يكونوا قد حصلوا على مقعد في الجمعية،في هذا الصدد يلعب مجلس النواب دورا في استيعاب التنوع وقد كان هذا هو الحال بوضوح في الجمعية الوطنية لجنوب أفريقيا حيث تقوم أحزاب المعارضة الإثنية مثل جبهة الحرية في كثير من الأحيان بتقديم طلبات و تقديم شكاوى في المسائل التي تؤثر على دائرتها الانتخابية[2].

لا ينبغي تقييم أثر النظام الانتخابي على تمثيل المجموعات الإثنية بصورة مجردة مثلا في إثيوبيا حيث يتم تحديد الوحدات الإقليمية على أساس الخطوط اللغوية و المجموعات الإثنية بشكل عام مركزة جغرافياً، حيث لم يؤد نظام التعددية إلى نتائج غير متناسبة على طول الخطوط الإثنية، هذا يشير إلى أن النظام الانتخابي يتأثر بشكل كبير بنمط الاستيطان في المجتمعات الإثنية.

من الأرجح أن يحرم نظام التعددية من التمثيل للجماعات الإثنية التي لا تتركز في المناطق و الولايات حيث يتم تنفيذ الهياكل الإقليمية الداخلية بطريقة تمثل كل وحدة تأسيسية مجموعة إثنية مركزة جغرافياً، فإن اعتماد نظام الأغلبية أقل احتمالاً أن يكون له تأثير هامشي على تمثيل المجموعات الإثنية المختلفة في مجلس

(1)-Yonatan Fessha,Op.Cit,p334.
(2)-Ibid,p335.

النواب ينطبق هذا بشكل خاص في ولايات مثل إثيوبيا حيث لا توجد على وجه العموم مجموعة إثنية كبيرة منتشرة على نطاق واسع في جميع أنحاء البلاد دون وجود وطن حيث تتركز جغرافياً[1]،فبطبيعة الحال كما توضح حالة إثيوبيا عادة ما تكون هناك مجموعات إثنية صغيرة جدًا من حيث العدد بحيث يكون لها دائرة انتخابية خاصة بها أو منتشرة جغرافياً، فمن الأرجح أن يتم تهميش مثل هذه المجموعات من حيث التمثيل في نظام يطبق النظام الانتخابي التعددي، ففي إثيوبيا يتم التعامل مع هذه المشكلة من خلال توفير نظام الحصص الذي ينص على التمثيل الخاص للمجموعات الإثنية و الأقليات، غير أن فعالية هذا النظام تتوقف على كيفية تحديد تلك المجموعات الإثنية التي تستحق تمثيلاً خاصاً، أحد الاقتراحات هو ضمان أن يشمل المخطط مجموعات إثنية ضعيفة عدديًا لا يمكن الحصول عليها من التمثيل البرلماني، و فيما يتعلق بمجلس النواب في إثيوبيا ينبغي ألا يكون التركيز على حجم المجموعات الإثنية فقط و لكن أيضا في قدرتها على أن يكون لها دائرة خاصة بها تعتمد على نمط الاستيطان في الجماعات الإثنية المعنية، بهذه الطريقة يمكن للنظام ضمان تمثيل المجموعات الإثنية التي لا تستطيع تأمين التمثيل بسبب أنماط الاستيطان الخاصة بها على الرغم من أن حجمها السكاني يفوق بكثير الحد الأدنى المطلوب لتشكيل دائرة انتخابية[2].من المزايا المهمة التي تعود على اعتماد نظام العلاقات العامة في مقابل نظام التعددية أن هذا الأخير لا يعطي مجالًا كبيرًا لتنمية التضامن بين الإثنيات، كما توضح تجربة إثيوبيا من المرجح أن تركز الأحزاب السياسية العاملة ضمن النظام الانتخابي التعددي على الدوائر الإنتخابية حيث يكون احتمال فوزهم في الانتخابات قويًا، حيث يوفر نظام التعددية للأحزاب السياسية حافزًا ضئيلًا لإبراز شبكتها على نطاق واسع. ومن ناحية أخرى فإن نظام العلاقات العامة كما تبين تجربة جنوب أفريقيا يشجع الأحزاب السياسية على إنشاء قوائم متنوعة إقليميًا و إثنيا بهدف زيادة إجمالي أصواتها الوطنية، بالتالي فإن هيكل القيادة في حزب المؤتمر الوطني الإفريقي عادة ما يستعرض القائمة الوطنية للمؤتمر الوطني الإفريقي لضمان تمثيل المجموعات المتنوعة التي تعيش في جنوب أفريقيا و من الواضح أن هذه الممارسة تسهم في تعزيز التضامن بين الإثنيات.

تشير تجربة جنوب إفريقيا و إثيوبيا أن نظام العلاقات العامة هو نظام انتخابي أكثر أهمية في دولة متعددة الإثنيات تسعى إلى استيعاب التنوع الإثني، هذا الخيار للنظام الانتخابي ليس مدفوعًا بقدرة نظام العلاقات العامة لضمان تمثيل أوسع للمجموعات الإثنية المختلفة، و يمكن تحقيق هذا من خلال نظام التعددية شريطة أن تكون المجموعات الإثنية المختلفة مركّزة إقليميا بشكل عام و يكمن سبب اختيار نظام العلاقات العامة في

(1)-Yonatan Fessha,Op.Cit,p335.
(2)-Idem.

دوره الآخر ألا و هو قدرته على المساهمة في التضامن بين الأعراق و التماسك الاجتماعي من خلال تشجيع الأطراف على وضع هدف على مستوى الدولة[1].

أما فيما يخص حالة غانا يمكن طرح تساؤل إذا كان من الممكن أن تفسر السمات الإثنية أو الأحاسيس و التصورات الخاصة أنماط التصويت في انتخابات غانا لعام 2008 بشكل أفضل، هل لدى الغانيين آراء ثابتة في الأحزاب؟ هل شكّل الناخبون كتلًا إثنية مميزة أم هل اجتذب كل حزب أصواتًا من مجموعة متنوعة من المجموعات الإثنية؟ هذه الأسئلة مهمة لأنها تدرس جدلاً جوهرياً حول الانتخابات في إفريقيا جنوب الصحراء الكبرى:هل هي الانتخابات الإثنية أم أن المعتقدات حول الأحزاب تشكل خيار التصويت بطرق أكثر تعقيداً بكثير من عضوية المجموعات الإثنية؟[2].

إن طبيعة التركيبة الإثنية لغانا أمر لا يختلف عن باقي الدول لإفريقيا جنوب الصحراء الكبرى حيث يوجد في البلدان عدد من المجموعات الإثنية الأصغر لا يمكن لأي منها أن يحكم بمفردها، لذلك تعتبر غانا حالة نموذجية يجب على السياسيين فيها أن يحددوا الأفراد الذين يتجاوزون مجموعاتهم الخاصة لكي يحصلوا على دعم انتخابي كافٍ للفوز مع انتشار الإنتخابات في إفريقيا، يجب أن نتوقع أن تركز الأطراف أكثر على جذب الدعم عبر المجموعات من خلال تطوير سجلات أفضل في المكاتب و منصات سياسة أكثر اتساقًا.

كما توضح غانا التأثير المحتمل لتطور نظام حزبي مستقر على النتائج الانتخابية في المجتمعات التي تمر بمرحلة انتقالية، على الرغم من نجاحها في العمليات الانتخابية القوية فإن تجربة غانا تشبه غيرها من البلدان متعددة الإثنيات التي لديها تاريخ من عدم الاستقرار السياسي، بما في ذلك الاشتباكات الإثنية و الانقلابات و الحكم العسكري، مع ذلك فقد أثبت كل من الحزب الوطني الجديد و حزب الدفاع الوطني القدرة على التخلي عن السلطة من خلال صندوق الاقتراع دون الرجوع إلى الوسائل غير الديمقراطية للوصول إلى السيطرة السياسية، بينما تظهر الانتخابات في زامبيا، بنين و السنغال أن المرشحين تنازلوا عن السيطرة بشكل سلمي فإن العنف الانتخابي ظهر ببلدان مثل كينيا، زيمبابوي، إثيوبيا، كوت ديفوار و تستمر الأطراف المسيطرة في الحكم في تنزانيا، أوغندا و جنوب إفريقيا. [3].

يؤكد الباحثين أن الإثنية مؤشر قوي لاختيار الأصوات في الديمقراطيات متعددة الأعراق و الناشئة،وفقًا لهذه الدراسات فإن الانتخابات في هذه الدول تنتج تصويتًا جماعيًا حيث يتداخل دعم الأحزاب مع

---

(1)-Ibid,p336.

(2)-Barak Hoffman and James Long,Parties,Ethnicity,and Voting in African Elections.**Comparative Politics**,Vol 45,N 02,2013,p129.

(3)-Ibid,p130.

الإحصاء السكاني للبلاد لأن الناخبين يختارون الإثنية المشتركة أو التصويت الجماعي في الائتلافات متعددة الإثنيات، تبرز الدراسات قناتين عريضتين قد تربطان بين الإثنية و السلوك الانتخابي، تأكيدات قوية للهوية و توقعات المحسوبية أو محاباة السياسة:

–أولاً: يمكن للناخبين اختيار مرشحين إثنيين مشتركين لأنهم يحملون تقييمات إيجابية موحدة تقريبًا لأعضاء المجموعة و التصويت للتعبير عن التضامن الاجتماعي الذي ينبع من تقارب المجموعة،تعزز هذه الارتباطات القوية داخل المجموعة بالتقييمات السلبية لأعضاء المجموعة الخارجيين مما قد يخلق الخوف، القلق و العداء الإثني سيختار الناخبون الإثنية المشتركة لتجنب ما يعتبرونه النتائج السلبية للحكم تحت مجموعة إثنية أخرى، و قد ينتج عن ذلك التصويت للمرشحين الإثنيين المشتركين أو منع التصويت في الائتلافات متعددة الإثنيات.

–ثانياً: قد يختار الناخبون الإثنية المشتركة للحصول على رعاية أو سلع لمجموعتهم، حيث يقول الباحثون إن المحسوبية هي استراتيجية يستخدمها السياسيون لتوجيه السلع نحو الإثنية المشتركة مثل وظائف الخدمة العامة في مقابل الدعم الانتخابي، بهذا يتوسع هذا المتغير إلى ما وراء نقل السلع الفردية و يتضمن التحيز الإثني في تقديم الخدمات حيث يستخدم السياسيون المحسوبية مثل بناء المدارس و الطرق لمصلحة الداعمين الإثنيين[1].

في حين أن سياسة المحسوبية ليست مقصورة على إفريقيا إلا أن العلماء الذين يدرسون إفريقيا عادة ما يؤكدون أن القادة يوزعون المحسوبية على أساس إثني وقد تتبع المحاباة و محسوبية السياسة خطوطًا إثنية لأن الهوية المشتركة توفر طرقًا أفضل للتنسيق و التعبئة أو لأن التشابهات بين اللغة والثقافة توفر شبكات أكثر كثافة و قواعد للمعاملة بالمثل تسمح بمعاقبة الأعضاء داخل المجموعة بسهولة حيث توفر الإثنية مصدرا هاما للمعلومات للناخبين حول ما يمكن أن يتوقعوه من مسؤوليهم المنتخبين[2].

يقول العديد من الباحثين أن قلة من الناخبين في إفريقيا يصوتون على أساس تحديد الهوية السياسية و/أو غير الحزبية، من منطلق أن الأحزاب الإفريقية جديدة إلى حد ما و بالتالي فإنها تتسم بالمرونة في كل من العلامات و العضويات، من ناحية ثانية قد يواجه الناخبون صعوبة في تقييم أداء وسياسات الشركات القائمة نظراً لنقص المعلومات، قد جادل الباحثون بأن الأحزاب الإفريقية غير البارزة لا تنقسم بعد على أسس أيديولوجية مما يجعل من الصعب على المواطنين وضع التزاماتهم

(1)-Barak Hoffman and James Long,Op.Cit,p130.
(2)-Ibid,p132.

الأيديولوجية الخاصة بحزب ما، مما ترك الهيمنة المستمرة لأحزاب الهيمنة في العديد من البلدان اختلالاً في التصورات حول مصداقية الحزب قد تكون وعود المعارضة بلا نتيجة لأنها نادراً ما كانت تحتفظ بالسلطة[1].

عادة ما يتم تفسير النتائج السياسية مثل النتائج الانتخابية توزيع الموارد و معظم الحروب الأهلية و غيرها من الأحداث العنيفة في إفريقيا جنوب الصحراء الكبرى على أنها عواقب للإجراءات الجماعية التي تتخذها الجماعات الإثنية المعادية بشكل متبادل، حيث يتم تصوير مجموعة إثنية أو أخرى على أنها تتخذ إجراءات تسعى إلى تحقيق مصالحها الخاصة على حساب المصالح الوطنية الأوسع، حيث الافتراض السائد هو أن المجموعات الإثنية تحافظ على تفضيلات متجانسة في البحث عن مثل هذه النتائج، و هناك القليل أو لا توجد معضلات عمل جماعي داخل المجموعة، و يخصص اهتمام أقل نسبياً من الناحية العلمية لتحليل ديناميكيات المجموعة الداخلية بين الإثنية المشتركة لتحديد مستويات الدعم للإجراءات التي تعكس تفضيل المجموعة أو تفسير لماذا لا تحشد كل المجموعات الإثنية بالمثل في السعي لتحقيق نتائج قابلة للمقارنة. وهكذا على الرغم من الأدبيات الضخمة المخصصة لتحليل السلوك السياسي في إفريقيا جنوب الصحراء الكبرى منذ نهاية الحقبة الاستعمارية على المستوى القطري، يوجد نقص عن معرفة الدوافع الفردية لأفراد الجماعات الإثنية الذين قد تكون أقل قابلية للتعبئة العنيفة[2].

إن الأدبيات حول السلوك السياسي في المجتمعات الإفريقية فيما يتعلق بسلوك الجماعات الإثنية، و نظريات التعدد الإثني تدافع عن أولوية الهوية الإثنية خلال التعبئة السياسية، انطلاقا من هذه النظريات لا يكاد يوجد أي قضايا أو مواقف تكافلية يتفق عليها أو يوافق عليها معظم ناخبي عموم إفريقيا، و الانتخابات مجرد تعدادات للدعم الإثني لنخبة من النخب الحزبية في صراعات صفرية لندرة الموارد و الناخبون لا يثقون بنخبة المجموعات الإثنية الأخرى في الوفاء بالوعود الانتخابية [3].

إن فهم ترتيب أفضليات الناخبين و لماذا يثق الناخبون فقط بالنخب من مجموعاتهم الإثنية لتقديم وعودهم الانتخابية يمكن القول إنه عامل حاسم في فهم السلوك السياسي، و تشمل الأسئلة ذات الصلة التي يجب معالجتها في هذه العملية ما يلي: هل تحافظ المجموعات الإثنية على تفضيلات متجانسة في جميع القضايا أم أن هناك اختلافات و معضلات داخلية للعمل الجماعي تشير إلى عدم التجانس الجماعي؟ كيف تقوم النخب بتعبئة الدعم الإثني في مواجهة الجهود التعويضية من قبل نخب المجموعات الإثنية الأخرى؟ هل

---

(1)-Ibid,p133.
(2)-Fodei Batty,Do Ethnic Groups Retain Homogenous Preferences in African Politics? Evidence from Sierra Leone and Liberia. **African Studies Review**,Vol 54,N 01,2011,p119.
(3)-Ibid,p121.

تعتقد المجموعات الإثنية أن النخبة الإثنية المشتركة و أحزابها السياسية أكثر كفاءة لإدارة شؤون الدولة من نخب الأحزاب السياسية الأخرى؟ هل يتعرف أعضاء جميع الجماعات الإثنية بالتساوي على الأعمال التي يُزعم أنها تُتخذ نيابة عنهم من قبل نخب مجموعاتهم الإثنية؟[1]

هذه الأسئلة مهمة للباحثين، مراقبي الانتخابات، مفاوضي السلام و الوسطاء فيما يتعلق بالتدخل في النزاعات في القارة و حلها، كذلك الوصول إلى فهم عام للتعبئة السياسية في إفريقيا جنوب الصحراء الكبرى. يمكن القول أنه من السهل التعامل مع المسؤولية الفردية عن المسؤولية الجماعية أثناء حل النزاع، و لكن من الصعب دائما تحديد الأول و التعامل معه في مواجهة الافتراضات المتعلقة بتجانس تفضيلات المجموعة. من المؤكد أنه لم يتم القيام بالقدر الكافي من قبل الباحثين و الممارسين لتحديد ما إذا كانت الفئات الإثنية أقل احتمالا أو أكثر احتمالا للتعبئة مع الإثنية المشتركة، أو تأييد أو حتى الانخراط في أعمال عنف ضد مجموعات أخرى و في مظهر من مظاهر المشكلة فإن المتحاربين مثل قائد الحرب السابق فوداي سانكوه في سيراليون الذين ادعى أنهم يتصرف باسم شعبه كثيرا ما كانوا يخوض المعارك داخل حركته أثناء الحرب الأهلية، و أحيانًا يستخدمون القوة الأكثر وحشية ضد أنصاره لإخماد هذا الانشقاق، لكن بعد وقف الأعمال القتالية جعل افتراض تجانس الجماعة من الصعب على لجنة الحقيقة و المصالحة أن تحدد المسؤولية عن جرائم الحرب و الذين أيدوا بالفعل سانكوه وآخرين مثله من بين أتباع الجبهة المتحدة الثورية[2]. إن معظم الدراسات تتجاهل استكشاف دوافع الناخبين في المجتمعات الإفريقية و بالتالي عادة تتبادل الهوية للمصالح لأن مثل هذه التحليلات لا ترتكز على البيانات المناسبة الموجهة نحو استكشاف ديناميكيات المجموعة الداخلية.

حيث يمكن الاستدلال على ذلك من الكثير من الأدبيات الموجودة أن الحسابات الاجتماعية أو الاعتبارات الخاصة بالدولة ككل مستبعدة في صنع القرار السياسي في المجتمعات الإفريقية، بدلاً من ذلك تشير الحجج المؤثرة إلى أن الاعتبارات الخاصة بالفوائد المجتمعية الضيقة هي أساس معظم جوانب السلوك السياسي وهي المؤشرات الرئيسية لكيفية تصويت المجموعات الإثنية، الانخراط في الصراع و اتخاذ القرارات السياسية اليومية في الحياة، و من ثم فإن أوجه القصور في توزيع الموارد الناتجة عن معدلات النمو الاقتصادي الضعيف نسبياً في إفريقيا جنوب الصحراء و ما يصحبها من التخلف، النتائج الانتخابية، الصراعات الإثنية

[1]-Fodei Batty,Op.Cit,p122.
[2]-Ibid,p124.

و الحروب الأهلية الانتقالية قد تم تفسيرها جزئياً أو كلياً على أنها عواقب على المجموعات الإثنية المعبأة بالمثل التي تشارك في تحقيق التعادل الصفري بعد الصراعات[1].

ثانيا: العنف الإنتخابي في ظل التعبئة السياسية للإثنية داخل الدولة في إفريقيا

تعتبر الأنماط التاريخية لتفاعل النخبة و التعبئة السياسية في ظل الحكم الاستبدادي و التي تضع مؤسسات غير رسمية تؤثر مباشرة على ديناميكيات المنافسة السياسية حتى عندما يتم إصلاح المؤسسات الرسمية،حيث تشير الجذور التاريخية للسياسات الإثنية إلى أن الانقسامات الإثنية يمكن أن تثيرها النخب السياسية أو تستغلها، بالتالي يساعد التركيز على الموروث التاريخي في تحديد البلدان المعرضة للتعبئة الانتخابية العنيفة في ظل ظروف يكون فيها لدى النخب حوافز للاعتماد على استراتيجيات الحملات الانتخابية العنيفة و ليس السلمية، بالإضافة إلى ذلك يشير التركيز على أهمية كل من الهيكلية و وكالة النخبة الفردية إلى أن أهمية المؤسسات غير الرسمية المتجذرة تاريخيًا قد تتغير بمرور الوقت في دولة ما بعد التحول الديمقراطي اعتمادًا على كيفية قيام إصلاحات و سياسات و قيادة معينة بجعل الموضوعات الإثنيية أكثر أو أقل بروزًا، حيث يوفر المنظور التاريخي أيضًا رؤى لفهم الاختلافات المكانية في حدوث العنف الانتخابي داخل البلد [2].

تميزت العمليات الانتخابية في أفريقيا بديناميكية سلبية شوهت مصداقيتها، أحد هذه الديناميكيات هو العنف الانتخابي،حيث يشير العنف الانتخابي حسب فيشر إلى أي عمل عشوائي أو منظم يسعى إلى تحديد أو تأخير أو التأثير بأي طريقة على عملية انتخابية من خلال التهديد، التخويف اللفظي، خطاب الكراهية،التمييز، الاعتداء الجسدي، الحماية القسرية، الابتزاز،أو تدمير الممتلكات أو الاغتيال[3].

يميل السياسيون إلى استخدام الإثنية لجذب الدعم من منطقتهم بينما يستخدمون الدين لتعزيز الدعم من أولئك الذين قد لا يكونون تحت تأثيرهم الإثني و لكنهم يشاركونهم قناعات دينية وانتماءات مماثلة، حيث تم تحديد سياسة القوة هذه على طول الخطوط الإثنية و الدينية على أنها ذات تأثير مضاعف على النظام الديموقراطي لأنها تخلق و تديم التوتر السياسي و العنف الانتخابي في نهاية المطاف، على الرغم من وجود مجموعة واسعة من الأدبيات التي تربط بين الإثنية و الاستقطاب الديني بالعنف الانتخابي لكن يبدو أنه لا يوجد

---

(1)-Ibid,p125.

(2)-Hanne Fjelde and Kristine Höglund ,Ethnic politics and Elite competition:the roots of electoral violence in Kenya**.**in:Mimmi Söderberg Kovacs and Jesper Bjarnesen ,**Violence in African Elections**:Between Democracy and Big Man Politics,association with the Nordic Africa Institute, Uppsala,2018,p28.

(3)-Basil Chijioke Onuoha and Henry Ufomba,Ethnicity and Electoral violence In Africa:An Elite Theory Perspective.**International Journal of Social**,Vol 03,N 02,p207.

اهتمام كبير للتحقيق خارج الفكرة و التحقيق في ما إذا كان هناك محفز يحول التنافس الإثني / الديني والتوتر إلى أعمال عنف خلال فترة الانتخابات [1].

توفر الأدبيات المتعلقة بالعنف الانتخابي في إفريقيا بشكل عام و كينيا على وجه التحديد رؤى مهمة لفهم مدى انتشار هذا العنف حيث أبرزت الدراسات على سبيل المثال كيف أن هشاشة الإطار المؤسسي المحيط بالانتخابات و مخاطر المنافسة الانتخابية قد تؤدي إلى التلاعب العنيف بالمنافسة الانتخابية التي أثبتت دور حوافز النخبة القوية للتعبئة بشأن القضايا الإثنية الخلافية، بينما تضع بعض الدراسات الإثنية في صميم تفسير التاريخ الانتخابي العنيف في كينيا لفهم كيف و لماذا أصبحت الانقسامات الإثنية أداة قوية للتعبئة الانتخابية العنيفة في كينيا و التركيز على السياسة الكينية التي تشير إلى أهمية إضفاء الطابع الإثني على السياسة خلال التركيز بشكل خاص على الأبعاد السياسية لتفاعل النخبة و التعبئة السياسية في عصر الحكم الاستبدادي،هذه الطرق التي خلقت بها هذه الديناميكيات الموروث السياسي التي جعلت كينيا عرضة للعنف الانتخابي أثناء الانتقال إلى انتخابات تنافسية متعددة الأحزاب [2].

إن الاعتماد على الخطاب الإثني الإقصائي و التلاعب الاستراتيجي بمشاعر داخل المجموعة و خارجها من أجل البقاء السياسي لا يظهران بالضرورة مع إدخال انتخابات متعددة الأحزاب، حيث قام العديد من القادة الاستبداديين في إفريقيا بتسييس الإثنية لحشد الدعم السياسي و منع التحديات التي تواجه حكمهم. وبالتالي فإن الخطاب الإقصائي و العنف على أسس إثنية التي يتم التعبير عنها في الانتقال إلى سياسة التعددية الحزبية قد يكون لهما جذور تاريخية أعمق، بشكل أكثر تحديدًا فإن بروز الإثنية في التنظيم السياسي لدول ما بعد الكولونيالية الجديدة في إفريقيا قد وضع الأساس لإبراز الإثنية من خلال إدخال انتخابات متعددة الأحزاب، مع ذلك لم تكن كل الدول الإفريقية ما بعد الاستعمار متشابهة، فقد كانت هناك اختلافات جوهرية في الطرق التي اختار بها القادة السياسيون غير الديمقراطيين مواجهة التحدي المتمثل في بناء تحالفات سياسية للدعم و الحفاظ عليها عبر المجتمعات غير المتجانسة عرقياً في إفريقيا، حيث كانت استراتيجيات النخبة لتعبئة الناس بشأن القضايا الإثنية الخلافية من أجل تأمين الموارد السياسية و الاقتصادية في حقبة ما قبل الديمقراطية تمهد الطريق للتعبئة السياسية العنيفة عند إجراء انتخابات تنافسية متعددة الأحزاب،من هنا

---

[1]-Ibid,p209.

[2]-Hanne Fjelde and Kristine Höglund,p27,28.

يشكل الإرث السياسي الاستراتيجيات المتاحة للنخب و يساهم في جعل بعض هذه التحولات أكثر عرضة للعنف الانتخابي من غيرها[1].

بالنسبة لكينيا فمنذ عام 1970 حتى عام 1992 كان الاتحاد الوطني الأفريقي الكيني هو الحزب السياسي الوحيد الذي يدير الدولة الكينية، فقد أسس الرئيس الأول جومو كينياتا حكم الحزب الواحد بحكم الأمر الواقع الذي تم تمديده بعد وفاته في عام 1978 عندما تولى دانيال أراب موي السلطة، في عام 1982 جعلت التعديلات الدستورية كينيا بحكم القانون دولة ذات حزب واحد فمن الواضح أن التحول إلى سياسة التعددية الحزبية في عام 1991 قد غير القواعد الرسمية للعبة السياسية، مع ذلك بحلول موعد إجراء الانتخابات في 29 ديسمبر 1992 كان آلاف الكينيين قد حُرموا من حقهم في التصويت بسبب التشريد و الدمار الناجمين عن الهجمات التي ترعاها الدولة في أعمال العنف التي وقعت على مدى ما يقرب من عامين حيث تشير التقديرات إلى مقتل ما لا يقل عن 1500 شخص وتشريد 300 ألف.

يعود أصل الانتقال إلى سياسة التعددية الحزبية إلى مجموعة من العوامل حيث كان الكينيون يعانون من ارتفاع معدلات التضخم و نقص الغذاء، في حين أصبح نظام موي سلطويًا بشكل متزايد و يعتمد على دعم مجموعة كالينجين التابعة لموي و عدد قليل من قبائل الأقليات الأخرى، من جهة تم تشكيل منتدى استعادة الديمقراطية في أوت 1991 الذي يمثل ائتلافًا واسعًا من الجماعات المعارضة و رجال الدين والمحامين،لكن اعتقال العديد من قادته أدى إلى تعليق المساعدات الخارجية من قبل المانحين الرئيسيين حتى بدأت الحكومة العمل السياسي و الإصلاحات الاقتصادية، حيث كان رد فعل موي سريعًا و وضع اللمسات الأخيرة على إضفاء الشرعية على السياسة التعددية في ديسمبر 1991، فقد عانت المعارضة من الشقاق المنتشر منذ البداية و كان قادتها السياسيون منقسمين حسب العامل الأساسي للإثنية و كذلك بسبب النزاعات الشخصية،سرعان ما حولت هذه الانقسامات المعارضة إلى شبكات من التحالفات المتنافسة التي حاربت جميعها لتسمية مرشحها الرئاسي[2]، فالعديد من الهويات الإثنية في كينيا هي ما تم وصفه بالإثنيات الإقصائية شكل من أشكال التعريف يقدم إرشادات ليس فقط بشأن المجموعة التي لها حق شرعي في الوصول إلى السلطة ، و لكن أيضًا حول المجموعات التي يجب حرمانها من سلطة الدولة، يعتبر مدخل من أشكال تكوين الهوية الإثنية من خلال العنف و القمع مما أدى إلى الشعور بالضحية و الظلم بين عدة مجموعات إثنية[3].

---

(1)- Ibid,p30.
(2)- Hanne Fjelde and Kristine Höglund,Op.Cit,p31.
(3)- Idem.

الدول المستقلة الجديدة في إفريقيا منقسمة على أسس إثنية و دينية و فترة الاستعمار الطويلة خاصة نظام الحكم غير المباشر الذي عزل بشكل فعال كل توجه إثني و ديني عن الآخر، النتيجة هي أنه يمكن تحديد كل فرقة مع النخبة الخاصة بها التي تستمد أهميتها من الفرقة باعتبارها كتلة نفوذها و التي بدونها تصبح عفا عليها الزمن و ليست ذات أهمية سياسية، و من ثم لا توجد نخبة شاملة في المركز ما لدينا هو تفاعل خاسر لطبقات النخبة القائمة على الإثنية و التي تتفاعل للحفاظ على الوضع الراهن لمصلحتهم الفردية وبالتالي لصالح التوجه الإثني و الديني الذي ينبثق عنه التي تحافظ على هويتها على أساسه،على سبيل المثال أثناء الجمهورية الأولى في نيجيريا ذكر الدكتور أنامندي أزيكو **Nnamdi Azikiwe** عضوًا من النخبة من الجماعة الإثنية أيكبو **Igbo** لشرق نيجيريا أنه اقترح على السير أحمدو بيلو **Ahmadu Bello** أحد أعضاء نخبة الجماعة الإثنية الهوسا / الفولاني من شمال نيجيريا أنه يجب عليهم نسيان اختلافاتهم في روح القومية لكن السير أحمدو بيلو اقترح خلاف ذلك بدلاً من نسيان خلافاتهم التي تعتبر بالنسبة له نفاقًا حيث يجب أن يتفهموا ويقبلوا خلافاتهم، بالتالي فإن النخبة السياسية في إفريقيا كما هو الحال في نيجيريا تنظر إلى الدولة على أنها مجرد تعبير جغرافي من ثم فهي تثبت شرعية و ضعهم الطبقي ليس على الدولة ولكن على جماعاتهم و خلفياتهم الإثنية و الدينية، من ثم فبدلاً من وجود "نخبة سياسية نيجيرية" فإن ما لدينا هو طبقات نخبوية قائمة على الإثنية مثل "النخبة السياسية في اليوروبا" و "النخبة السياسية في الهوسا" وما إلى ذلك. لذلك عندما تتنافس المجموعات الإثنية على السلطة أثناء العملية الانتخابية أو السيطرة على الموارد فليس الجماعات الإثنية بالمعنى الاجتماعي لها هي التي تتنافس بل إنها طبقات النخبة من هذه المجموعات حيث يتم تعبئة الجماعات ببساطة كقاعدة الدعم التي من خلالها يتم إسقاط تطلعات فئة النخبة، لذلك لا يمكن عزل النخبة عن مناقشة العنف الانتخابي في إفريقيا[1].

بالتالي فإن العنف الانتخابي لا ينجم مباشرة عن التنوع في التكوين الإثني للدول الإفريقية أو الاستقطاب الديني،فهي ليست وظيفة مباشرة للفقر و لا للتعبئة السياسية على طول خطوط الهوية بل إن العنف الانتخابي في الديمقراطيات الناشئة في إفريقيا هو نتيجة تصادم مصالح طبقات النخبة الإثنية في نضالها على السلطة و الموارد.

فلا يتم تجنب العنف الانتخابي إلا عندما يكون هناك تنسيق للمصالح كما شوهد في الانتخابات الرئاسية لعام 2015 في نيجيريا حيث الرئيس جودلاك جوناثان يتمتع بقاعدة قوية من المجموعات الإثنية في المناطق الجنوبية–الشرقية و الجنوبية–الجنوبية و تخلي المسيحي السلطة لمحمد بوهاري مسلم يتمتع بقاعدة قوية من جماعات الهوسا / الفولاني و اليوروبا الإثنية في جنوب غرب و شمال نيجيريا، حيث كان من الممكن أن

[1]-Basil Chijioke Onuoha and Henry Ufomba,Op.Cit,p215.

ينفجر العنف الانتخابي كما حدث في انتخابات مماثلة بين المرشحين في عام 2011 لكن كان هناك توافق في المصالح بين مختلف فئات النخبة القائمة على الإثنية[1] .

إن الوعي الإثني و الديني مجرد وعي غير مهم من الناحية السياسية حتى يصبح أداة للتعبئة السياسية ويتم ذلك من قبل النخب التي تلعب على هذا المستوى على المشاعر لبناء قنوات دعم في سعيها لاكتساب السلطة السياسية، و حتى في الصومال المتجانسة إلى حد كبير حيث لا يوجد تمييز واضح من حيث اللغة و التراث يتم إنشاء القنوات السياسية على طول الخطوط العشائرية حيث تكون هذه الأداة غائبة يتم تطويرها و استدامتها على طول الخطوط الطبقية كما رأينا في حالة الهوتو و التوتسي في رواندا، لذا فإن مشكلة العنف الانتخابي في إفريقيا غير موجودة لمجرد وجود تنوع في التكوين الإثني و الديني للدول الإفريقية و لا لأن هذه الهويات تستخدم كأساس للتعبئة، بل إن الحافز الذي يحول المنافسة الإثنية و الدينية إلى عنف انتخابي هو النخبة، فعندما يكون هناك تضارب في المصالح بين النخبة من مختلف القنوات خلال عملية انتخابية و لا يوجد مواءمة مصالح ، فإن العنف الانتخابي يحدث كحرب بالوكالة بين هذه الطبقات حتى يتم تنسيق المصالح المختلفة و إلا تفشل التجربة الديمقراطية كما كان الحال في أول جمهورية في نيجيريا ودول إفريقية أخرى، حيث أدى العنف المطول الناشئ عن العملية الانتخابية أو الصراع المدني على السلطة إلى تدخل عسكري أو في بعض الحالات فشل الدولة [2].

يمكن أن نستنتج من هذا الفصل أن أزمة الدولة في إفريقيا مرتبطة بمتغير الإثنية الذي أنتجته القوى الاستعمارية داخل المجتمعات الإفريقية خلال فترة طويلة من الزمن، حيث الهدف الأساسي من إنتاج إثنيات مفككة ضمن قبائل كثيرة هو تفتيت هوية الدولة بهويات إثنية متعددة و بالتالي المرجعية الهوياتية للدولة – حتى و إن لم يتم الإعتراف بشكل الدولة في إفريقيا – تكون ضعيفة و سهلة الإختراق من طرف الفواعل الداخلية و الخارجية.

---

[1]-Ibid,p216.

[2]-Basil Chijioke Onuoha and Henry Ufomba,Op.Cit,p219.

الفصل الثالث

أثر العامل الإثني–الهوياتي في البناء الأمني و الإقتصادي للدولة في إفريقيا

يتناول هذا الفصل أثر العامل الإثني–الهوياتي في تشكيل ظاهرة خوصصة العنف كمنطق معقد ومتغير مركب داخل الدولة في إفريقيا، ناتج عن تأثير عوامل داخلية و خارجية أضعفت طبيعة شرعية الدولة و قدرتها الوظيفية في احتكار القطاع الأمني و العنف الشرعي نتيجة لبروز فواعل جديدة تعتبر محورية في الديناميكيات النزاعية مليشيات الإثنية،مرتزقة،أمراء الحرب،والشركات العسكرية الخاصة، التي تساهم بطريقة سلبية في استمرارية النزاعات بصور و أنماط جديدة سهلت على الأطراف تحقيق أكبر قدر من الأرباح على حساب السلطة المركزية للدولة، شكلت كذلك تعطل مسار البناء الفعال للدولة الوطنية الحديثة في إفريقيا جنوب الصحراء فكل النشاطات التي تقوم بها الفواعل الجديدة تمثل منطق موازي للدولة بآليات غير شرعية،ضمن شبكات الإجرام و المافيا التي تساهم بطريقة سلبية في انتشار اقتصاديات الحرب التي تعرقل النشاط الاقتصادي للدولة و انتشار تهديدات ناتجة عن تفاعل اختلال البناء الاقتصادي والاجتماعي بالتالي استمرار اللااستقرار على جميع المستويات و القطاعات.

المبحث الأول:العلاقة الديناميكية بين أثر العامل الإثني–الهوياتي في خلق خوصصة العنف والاعتماد المتبادل الجيو–عسكري* غير الشرعي في إفريقيا

تعتبر مشكلة الهوية و الصدامات الاثنية إحدى القضايا الأساسية التي تترأس الأجندة الأمنية للدول الإفريقية، بتداعيتها العميقة على الأمن القومي لهذه الدول سواء على مستوى سيادة الإقليم الوطني ووحدته،المساس بشرعية المؤسسات السياسية للدولة، و كذا النتائج التي تترتب عن الأزمات و الحروب الإثنية و الهوياتية.

المطلب الأول:دور الميليشيات الإثنية في خوصصة النزاعات و الحروب في إفريقيا

في هذا المطلب نحلل كيف تحدد الميليشيات الإثنية مسارات معقدة لفتح المجال للفواعل الداخلية و الإقليمية و حتى الخارجية لخوصصة النزاعات و الحروب داخل الدولة في إفريقيا.

أولا: الميليشيات الإثنية في إفريقيا: تحليل في طبيعة الدور

يمكن فهم الميليشيات** كقوة مسلحة غير نظامية تنشط في إقليم ضعيف و/أو دولة فاشلة والميليشيات غالبا ما تأتي من الطبقات التحتية تكون مؤلفة من الشباب الذين ينتمون إلى هذا الوسط لأنه يقدم لهم إغراءات بالحصول على المال، والموارد، والطاقة والأمن من خلال القيام بتمرد، لكن في الغالب الميليشيات تمثل إثنية أو أقلية أو قبيلة محددة سواء كانت تعمل تحت إشراف زعيم فصائل ما أو على الأقل جماعة خاصة تعمل على تفكيك الدولة، بالإضافة إلى أن أعضاء الميليشيات لا يتلقون تدريب عسكري رسمي مع ذلك فإنهم

---

* الجيو–عسكري هي دراسة الطرق التي يتم بها تشكيل و التعبير عن العسكرة و الأنشطة العسكرية جغرافيًا،محور هذا التعريف هو فكرة أن الممارسات العسكرية المادية و المفاهيمية ليس لها تأثيرات ملحوظة على الفضاء و على الأماكن ، البيئات فحسب بل أيضًا الأنشطة العسكري نفسها تنشأ من خلال الحيز المكاني للعلاقات الاجتماعية، من المهم أيضًا تبيان فكرة أن المناطق الجغرافية العسكرية تظهر من خلال الممارسات المادية للمؤسسات و المنظمات العسكرية و الفئات الاجتماعية المرتبطة بها من خلال العمليات المفاهيمية و الخطابية للنزعة العسكرية، حيث تعكس التأثيرات الواسعة النطاق للممارسات العسكرية والخطابات العسكرية في الواقع من خلال مجموع الميكانيزمات و الاستراتيجيات المضبوطة لتطبيقها في الواقع. من جهة ترتبط الجيو–عسكرية بالمنطق العبر تخصصي في العلوم الاجتماعية (علم الاجتماع،العلوم السياسية، العلاقات الدولية، الدراسات النسوية، علم النفس الاجتماعي على وجه الخصوص) و العلوم الإنسانية (لاسيما الدراسات التاريخية والثقافية و الأثرية) إضافة إلى العلوم البيئية مما يعني أن الحقل الفرعي يتم تحديده بشكل أقل من خلال معايير الانضباط و أكثر من خلال وجهات نظره متعددة التخصصات حول مجموعة أساسية من القضايا المتعلقة بالقوات العسكرية.لمزيد من التفاصيل يمكن الإطلاع على الدراسة التالية:

–Rachel Woodward, Military geography.in:
https://onlinelibrary.wiley.com/doi/pdf/10.1002/9781118786352.wbieg0280

يمثلون مقاتلين ماهرين و غير تقليديين و عصابات عنيفة جدا تستغل السكان المدنيين، تعمل خارج القطاع الأمني الرسمي و القيادة الحكومية المركزية و خارج نطاق القانون، يعتبر هدف تكوينها توفير الأمن أين فشلت الحكومة المركزية لأي سبب كان في القيادة، حيث تعتبر الميليشيات غالبا مشروع لسد الفجوة الناجمة عن غياب الفعالية الوطنية و الإقليمية والمؤسسات الأمنية المحلية[1].من جهة أصبحت الميليشيات تمتلك مختلف أنواع السلاح و الرجال المدربين و تنشئ معسكرات داخل الدولة و خارجها كتعويض عن نقص في القوة والمشاركة السياسية تجاه النظام الإقليمي و المحلي [2].بالإضافة إلى ذلك يفترض أك أن انعدام الأمن الاجتماعي و الاقتصادي هو أحد الأسباب التي تؤدي إلى تحديد هوية الأشخاص الذين ينتمون إلى جماعات إثنية خاصة بهم لذلك فإن وضعهم الاجتماعي و الاقتصادي الفقير مصحوبا بمستوى تنويرهم الضعيف يجعلهم عرضة للتعبئة السهلة من جانب منظمي المشاريع الإثنية، متبوعا بمشكلة التنمية غير المتكافئة، الفرص، آفاق التقدم غير المتاحة لمختلف المجموعات الإثنية في نظام جيوسياسي معين، حتى إذا بدأ هذا الانتماء الإثني سلميا فإن هناك دائما إمكانية أن يتحول عنيفا إذا لم تتحقق أهداف منظمي المشاريع الإثنية بسهولة.

من جهة أخرى عرف جيلبرت **Gillbert** الميليشيات الإثنية بإنها أي طرف محارب غير حكومي يقاتل من أجل القومية الإثنية بغرض الدفاع عن مصالح العرق الإثني، أما العامل الأساسي الذي يميز الميليشيات الإثنية عن الأشكال الأخرى للجماعات المسلحة مثل الطوائف و الأصوليين الدينيين، أنهم يدافعون بحماس عن مصالح قومياتهم الإثنية ويعرضونها بأي وسيلة بما في ذلك استخدام الأسلحة، لذلك فإن التشدد الإثني هو حالة يقوم فيها المتحاربون من غير الدول بأعمال الدفاع عن المصالح المفترضة لأصلهم الإثني و لا يستبعد استخدام الأسلحة في هذا المسار[3].يمكن اعتبار الميليشيات الإثنية على أنها عناصر شبه عسكرية في مجتمع معين كما أنها تتسم بطابع خاص من وجهة نظر أديجوموبي أن هذه المنظمات تشكيلات قائمة على الشباب نشأت بهدف تعزيز وحماية المصالح الضيقة لمجموعاتهم الإثنية و التي تنطوي أنشطتها أحيانا على استخدام العنف،أما كوكاه فقد حلل المليشيات الإثنية من منظور فشل الدولة في أداء مسؤولياتها في

** دوفيرجر وصف الميليشيات الإثنية على أنها منظمة شبابية تشكلت من أجل مكافحة الحرمان و التهميش و التي تحولت إلى شباب مسلح يعتمد على العنف، حيث غيرت أهدافها في النضال من أجل رغبات إثنية في إطار أنشطة إجرامية.

(1)-William Reno,**Warfare in Independent Africa:**New Approaches to African History. Cambridge University Press,2011,p04,05.

(2)-Phil williams,violent non-state actors international security.in: https://www.files.ethz.ch/isn/93880/vnsas.pdf,p04

(3)-Lysias Dodd Gilbert,Ethnic Militancy in Nigeria:A Comparative Re-appraisal of three Major Ethnic Militias in Southern Nigeria.**Journal Of Humanities And Social Science**,Vol 17,N 06,2013,p 01.

توفير البيئة المواتية للمواطنين لتحقيق إمكاناتهم، فإن هؤلاء المواطنين يميلون إلى البحث عن وكالات أو جمعيات أخرى من شأنها أن توفر الفرص التي لا تستطيع الحكومة توفيرها، و منه ولاء المواطنين ينتقل من الدولة غير الفعالة إلى الجماعات الأخرى القادرة على ملء الفراغ[1].

لذلك فإن الجماعات الإثنية هي جماعات منظمة موجهة نحو العنف تتضمن عناصر متنوعة و تتراوح بين شرائح عمرية مختلفة، لكنها تستقطب العضوية فقط من مجموعة إثنية تؤسس لتعزيز و حماية مصالح هذه المجموعة، بالتالي فالميليشيات الإثنية شكل متطرف حيث تتولى الجماعة الإثنية موقف المسلح و منه تعتبر بمثابة مجموعة ضغط اجتماعي مصممة للتأثير على هيكل السلطة و لفت الانتباه إلى تدهور الحالة المادية أو الحرمان السياسي و التهميش لمجموعتها أو بيئتها الاجتماعية.

ومن الجدير بالذكر أن الميليشيات الإثنية و التمرد متشابهة حيث يعتمد ذلك على حقيقة أن كلا منهما يقوم بأعمال عسكرية في إسقاط قضاياهما و أنهما يدمران الأرواح و الممتلكات، كذلك يزعزعان استقرار البلد ويضعفان أيضا الأنشطة الاقتصادية للدولة، لكن على الرغم من أوجه الشبه بين الميليشيات الإثنية و التمرد توجد بعض الاختلافات،ينتقم المتمردون سريعا في عملية لكن الميليشيات الإثنية بسبب عملية تنظيمية يؤخرونها في الهجوم الانتقامي، أما فيما يخص الإنتماء فالميليشيات الإثنية قبلية في حين أن التمرد يضم أعضاء من جميع الفئات المجتمعية لتشكيل الجماعة[2].حيث أن جماعات إثنية مختلفة تتولى وضعيات متشددة و تحول تدريجيا إلى مجموعات ميليشيات تعتمد على الهوية الإثنية و تزعم أنها تعمل من خلال آلية تتحقق من خلالها رغبات الشعب[3]. ويحدد أغبو السمات الأساسية لحركيات الميليشيات الإثنية لتشمل استخدام العنف كآلية للتعبير عن مطالبها،أما بالنسبة لإيكاس وإغبري فالميليشيات الإثنية تعمل كمجموعة ضغط اجتماعي مصممة للتأثير على هيكل السلطة لصالح ولفت الانتباه إلى تدهور الحالة المادية أو الحرمان السياسي و التهميش المتصور لمجموعتهم[4].

نشأت الميليشيات الإثنية والميليشيات الإثنية الموالية للحكومة كأطراف ثنائية إضافية أو أطراف ثالثة في العديد من الحروب الأهلية في جميع أنحاء العالم حيث قامت هذه الجهات الفاعلة بأدوار أو وظائف مختلفة

---

(1)-Ikyase Johnkennedy Tersoo and Egberi Anthony Ejue,Ethnic Militias and Insurgency in Nigeria:A Threat to National Development.**Intenational Journal Of humanities and Social Science**,Vol 05,2015,p209.

(2)-Idem.

(3)-Martins Adebayo,Ngozi Nwogwugwu and Chioma Ikechi-Ekpendu, Identity Crisis, Ethnic Militias and Governance in Nigeria.in: http://paperroom.ipsa.org/papers/paper_59360.pdf,p10.

(4)-Ibid,p11.

مثل قوات مكافحة التمرد، حماية الأقليات الإثنية و الدفاع عن مصالح الجماعات الإثنية و/أو الأحزاب السياسية الإثنية [1].

يمكن تحديد مدى بروز الإثنية و التعبئة الإثنية في تشكيل الميليشيات الإثنية و الميليشيات الموالية للحكومة بشكل خاص و في سياقات مختلفة من خلال ما قدمته الأدبيات المتعلقة بالصراع الإثني من توفير فهم أفضل للتعبئة الإثنية في الجماعات المسلحة بشكل عام و هو ما يقدم بالفعل تحليلا مهما في كيفية ظهور الميليشيات الإثنية، حيث وفرت الإثنية و الأشكال الأخرى المشتركة للهوية الأساس للتجنيد في المنظمات المسلحة، فغالبًا ما شكلت الإثنية علامة قوية على التمييز بين المجموعات الداخلية و الخارجية داخل الدولة بحذ ذاتها في ظل ظروف معينة حيث يؤدي التسييس الإثني إلى خلق معادلات سياسية جديدة، بالإضافة إلى استخدام المتمردين و الميليشيات على حد سواء الانقسامات القائمة على الهوية أو تسييس الإثنية لأغراض التجنيد و الأغراض التكتيكية و السياسية(تم التطرق إلى هذه الفكرة في الفصل الثاني). بالمقابل أشار بعض المحللين إلى الميليشيات الإثنية لتحديد قوات الميليشيات المدنية التي يتم حشدها على أسس إثنية و التي تدعم أهدافًا محددة للجماعات الإثنية في الصراعات الإثنية السياسية، من هذا المنطلق تعتبر الميليشيات الإثنية جهات فاعلة مسلحة غير نظامية أو غير تابعة للدولة و تتألف بشكل أساسي من مجموعة إثنية واحدة تدافع عن أمن ومصالح أقاربها ضد الفصائل الإثنية المتنافسة المتعددة في سياق تمثيل الدولة الضعيف أو الانقسام بداخلها، بعبارة أخرى تجند الميليشيات الإثنية حصريًا من داخل مجموعة إثنية واحدة تتألف من أعضاء من قرى أو مناطق معينة و توفر الأمن لإثنياتهم المشتركة بالإضافة إلى التنافس على السلطة و الموارد بين الجماعات الإثنية الأخرى المتنافسة، لكن غالبًا ما تُقارن مثل هذه المجموعات بأمراء الحرب أو سماسرة السلطة المحليين الذين يمارسون قدرًا ضئيلًا من السيطرة على الأراضي و/أو الأشخاص و/أو الموارد، بالإضافة إلى ذلك عادة ما توفر هذه الميليشيات وظائف شرطية أهلية و هياكل حكومية بديلة إما داخل فروعها الإثنية الخاصة أو خارجيًا لحماية مصالحها من العصابات الإجرامية المتنافسة، بشكل أدق في هذا المفهوم لا يتم تحديد الميليشيات الإثنية بالضرورة على أنها مؤيدة للدولة أو مناهضة لها، لكن بدلاً من ذلك غالبًا ما يكون لها علاقة خلافية مع الدولة في السعي لتحقيق أهداف المجموعة الإثنية[2].

تأثر قوة الروابط بين الدولة و الميليشيات الموالية للحكومة في تشكيل العنف المدني فمن المرجح أن ينضم المدنيون إلى الميليشيات و ينخرطون في أعمال عنف عندما يكونوا مرتبطين بشدة بالدولة ولديهم مصلحة

[1]-Andrew Thomson, Ethnic Conflict and Militias.in:Steven Ratuva,**The Palgrave Handbook of Ethnicity**. Palgrave Macmillan,New York,2019,p560.

[2]-Ibid,p563,564.

مشتركة في النتيجة العسكرية، إضافة لذلك و وفقًا لمنطق الوكيل الرئيسي فإن الميليشيات الموالية للحكومة (أي العملاء) التي تعمل خارج سيطرة الدولة غالبًا ما تنخرط في أعمال لتحسين وضعها، يكون هذا بشكل خاص عندما تعمل الميليشيات الموالية للحكومة في سياق شديد الخطورة حيث يحمل الامتثال لأوامر الدولة مخاطر كبيرة بالنسبة للعميل، خاصة في سياق السياسة الإثنية و التداعيات التي قد تؤدي إلى حدوث العنف، فالتجنيد الإثني المشترك هو إحدى الطرق التي تستخدمها الدولة غالبًا لتقوية الروابط مع الميليشيات الموالية للحكومة و تقليل مخاوف الالتزام الناتجة عن مشكلة الوكيل الرئيسي، حيث يمكن أن يؤدي التجنيد بدوافع إثنية إلى شكلين من الميليشيات الإثنية: الميليشيات الإثنية المشتركة الموالية للحكومة و الميليشيات المنشقة الموالية للحكومة، تتكون الميليشيات الإثنية المشتركة الموالية للحكومة من الأقارب الإثنيين للنخبة الحاكمة كالهوتو إنتراهاموي في رواندا، في حين تقاتل الميليشيات المنشقة الموالية للحكومة أيضًا نيابة عن الدولة و لكنها تتكون من الأفراد المناهضين للحكومة حيث غالبًا ما تكون الجماعات الإثنية المستبعدة من السلطة كالحرس الداخلي في كينيا و/أو أعضاء سابقين لمجموعة متمردة إثنية[1].

تعتبر الميليشيات إثنية موالية للحكومة عندما تكون الميليشيا موالية للحكومة بشكل واضح و لم يتم تحديدها كجزء من قوات الأمن النظامية حيث يتم تجنيدها على أساس إثني على وجه التحديد من أجل دعم الأهداف الإثنية، تتكون الميليشيات الإثنية الموالية للحكومة من أفراد من مجموعة إثنية واحدة أو في بعض الأحيان تحالف من الجماعات الإثنية و تشكل الهوية الإثنية المشتركة الأساس لتجنيد الميليشيات و بالتالي إدراجها أو استبعادها داخل الميليشيات الموالية للحكومة، قد تشمل الميليشيات الموالية للحكومة أيضًا مجموعات غير محلية يتم تجنيدها من أقارب إثنيين متعددي الجنسيات على سبيل المثال يعمل جيش تحرير رواندا في جمهورية الكونغو الديمقراطية جنبًا إلى جنب مع أقربائه من الهوتو الكونغوليين، بالإضافة إلى ذلك يتم تشكيل (أو اختيار) الميليشيات العرقية الموالية للحكومة لدعم الأهداف الإثنية مثل الحفاظ على التوزيع السياسي أو الاقتصادي المناسب أو حماية جزء معين من السكان المدنيين [2].

تختلف الحوافز لاستمالة أو تجنيد الميليشيات الإثنية الموالية للحكومة اعتمادًا على ما إذا كانوا يجندون من جمهورهم الإثني أو يجندون من الجماعات التي تشكلت من السكان المناهضين للحكومة أو المنشقين. في المقابل هذه الأنواع من الميليشيات الإثنية الموالية للحكومة لديها دوافع مختلفة للقتال نيابة عن الحكومة فمن

---

(1)- Luke Abbs,Govinda Clayton and Andrew Thomson,The Ties That Bind:Ethnicity,Pro government Militia,and the Dynamics of Violence in Civil War.**Journal of Conflict Resolution**,Vol 64,N 05,2019,p02.

(2)- Ibid,p05.

المرجح أن تؤثر هذه الاختلافات على قوة علاقة الميليشيات بين الدولة والإثنية الموالية للحكومة مع تشكيل ولاء الميليشيات الإثنية الموالية للحكومة للدولة و الالتزام كقوة مقاتلة، بناءً على هذه الروابط الإثنية المختلفة يمكن إيجاد نوعين من المليشيات: الميليشيات ذات الإثنية المشتركة الموالية للحكومة و الميليشيات المنشقة الموالية للحكومة تتكون من مجندين محليين من السكان الذين يغلب عليهم المناهضون للحكومة وبالتالي فإن استخدامهم للعنف في دعم الدولة يتعارض مع التطلعات الوطنية للمجموعة الإثنية التي ينتمون إليها، تتكون الجماعات المنشقة عادةً من مجموعات مستبعدة من السلطة و غالبًا ما تضم أيضًا أعضاء سابقين في تمرد إثني[1].

من المرجح أن يؤدي عدم وجود روابط بين الدولة و المجتمعات الإثنية المنشقة عن الميليشيات الموالية للحكومة و الولاءات لمجموعتهم الإثنية إلى إعاقة التجنيد على نطاق واسع في الميليشيات المنشقة الموالية للحكومة،لدى الدول حوافز مختلفة لتعبئة أو اختيار مجموعات إثنية مشتركة، فغالبًا ما يحاول شاغلو المناصب الحفاظ على المكانة المتميزة لمجموعاتهم الإثنية و ضمان بقاء نظامهم في سياقات استبعاد إثنية وسياسية من خلال الحد من التجنيد العسكري و المحسوبية لأقاربهم الإثنيين و بالتالي الحفاظ على السيطرة على المؤسسات العسكرية ف من المرجح أن يوفر التجنيد من الأقارب الإثنيين طريقة ملائمة لتنظيم التجنيد المسلح لأنه غالبًا ما يكون أكثر بروزًا و ثباتًا من فئات التجنيد الأخرى نظرًا لبروزها، فإن التجنيد على أسس إثنية يقلل من تكاليف التنسيق و يجعل من السهل التعرف على الموالين و المجندين المحتملين.لقد حاول بعض شاغلي المناصب بناء جيوش إثنية مشتركة و تعزيز التعايش في المناصب العسكرية الرئيسية، مع ذلك فإن عملية التراكم الإثني نادرة نسبيًا لأنها صعبة التنفيذ و غالبًا ما لا تكون خيارًا قابلاً للتطبيق أثناء النزاع المسلح و غالبًا ما تحفز محاولات بناء جيوش إثنية أو إصلاحها على الانقلابات و المقاومة العنيفة من قبل الضباط العسكريين للجماعات الخارجية و كذلك الانقلابات المضادة، ففي جمهورية إفريقيا الوسطى أدت محاولات الرئيس باتاسي لتعزيز الأفراد العسكريين الشماليين إلى ثلاث تمردات إثنية من قبل الفصائل الجنوبية من الجيش و في معظم الحالات يرث شاغلو الوظائف جيوشًا متعددة الإثنيات و بالتالي لا يمكنهم ضمان ولاء بعض الفصائل داخل قوات الأمن على سبيل المثال انشق العديد من قادة الجيش التوتسي في القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية أثناء التمردات المسلحة [1].

بالنسبة لإفريقيا نجد مثلا العديد من الميليشيات الإثنية في نيجيريا: المؤتمر الشعبي لأودوا، مؤتمر شعوب أريوا،حركة تفعيل دولة بيافرا ذات السيادة، إغبيسو فتيان أفريقيا، قوة متطوعين دلتا النيجر، حركة

[1]-Luke Abbs, Govinda Clayton, and Andrew Thomson,Op.Cit,p06.

تشيكوكو،أبناء باكاسي، شباب إيجاو[2]. يمكن أن يرجع صعود جماعات الميليشيا الإثنية المختلفة التي هاجمت بعنف جماعات و مؤسسات حكومية أخرى في نيجيريا إلى مشاعر التهميش من حيث تخصيص الموارد فضلا عن السيطرة على السلطة من جانب الأعضاء من تلك المجموعات الإثنية، لقد وجد هذا التعبير بليغا جدا من خلال تشكيل العديد من الميليشيات الإثنية مثل أوبك، مسوب، إيك و إيبوب وغيرها التي حاربت الدولة النيجيرية، بل إن البعض قد تحول إلى إنفصاليين مع الاعتقاد بأن الأمة كما تشكل حاليا لا يمكن أن توفر منصة تمكين لمصالحهم على نحو فعال، حيث يعمل بعض أعضاء النخبة الإثنية الذين يشعرون بأنهم غير قادرين على تغيير النخب الأخرى من حيث الوصول المباشر إلى موارد الدولة بحشد الشباب غير المتعلمين و العاطلين عن العمل، الذين يسعون إلى إطلاق العنان للفوضى على أعضاء الجماعات الإثنية و الدينية الأخرى بفكرة خاطئة تتضمن أن أعضاء الجماعات الإثنية الأخرى هي السبب في مشاكلهم الاقتصادية.

في نيجيريا بدأ هذا التطور تحت ستار حركات الميليشيات الإثنية التي تدعي أنها تمثل و تسعى إلى حماية مصالحها الإثنية المختلفة في بلد تعتبر فيه الدولة إلى حد كبير غير مؤهلة لمطالب القوميات الإثنية [3]. ومن أبرز هذه الميليشيات عدد كبير من ميليشيات دلتا النيجر مثل إغيبسو بويز أوف أفريكا، قوة تطوع دلتا النيجر و حركة تشيكوكو السابقة الذكر،تشمل الميليشيات الأخرى و الأكثر وضوحا مؤتمر أوودوا الشعبي،حركة تفعيل دولة بيافرا ذات السيادة، و مؤتمر أرووا الشعبي، فالواقع أن التوجه نحو تقرير المصير الوطني الإثني مهما كان شكله هو التحدي الأكبر الذي يواجه أمن الأمة النيجيرية منذ التسعينات، حيث لا يمكن فصل الظهور المحدد لظاهرة الميليشيات الإثنية باعتبارها تحديا خاصا للدولة القومية النيجيرية عن انفتاح المجال السياسي لممارسة الحقوق و الأنشطة الانتخابية، فعلى مر السنين كان الجيش يسيطر على الزعامة بقيادة الاستبداديين مثل الجنرال محمد بوهاري (1983–1985)، اللواء إبراهيم بابانجيدا (1985–1993)، الجنرال ساني أباشا (1993–1998) استمرت العسكرة التدريجية و لكن الثابتة للمجتمع النيجيري حتى انتخابات عام 1999 التي أدت إلى تقلد السلطة من طرف الرئيس أولوسنغو أوباسانجو رئيسا منتخبا للبلاد[4].

---

(1)-Ibid,p07.
(2)-Martins Adebayo,Ngozi Nwogwugwu and Chioma Ikechi-Ekpendu,Op.Cit,p12.
(3)-Atare Otite,Ethnic Militia Threat to Democracy and Security in Nigeria**. Journal of Alternative Perspectives in the Social Sciences,**Vol 03,N 04,2012,p816.
(4)-Ibid,p816.

لذلك يعتبر الارتفاع الكبير في الميليشيات الإثنية في نيجيريا* هو ما يوحد النيجيريين ضد تجاوزات الدولة بعد سنوات من الحكم الاستبدادي، حيث يتقاسم النيجيريون عدم الإيمان بحكومتهم،سيادة القانون، الشعور بالقمع و عدم الحصول على نصيبهم العادل من الموارد[1]. هناك أيضا عدد كبير من الجماعات الإثنية التي تقاتل الميليشيات المرتبطة بالمجموعات الإثنية الرئيسية الثلاث و هي اليوروبا، الإغبو و الهوسا–فولاني بالإضافة إلى الجماعات المرتبطة بالأقليات الإثنية، لهذه الجماعات المسلحة خصائص استخدام العنف غير الحاسم و غالبية عضويتها الشباب بالإضافة لانتماءات الهوية الإثنية و حركيات ذات طبيعة شعبية في الغالب.

فجماعات الأقليات الإثنية ليست وحدها التي أعربت عن مشاعر التهميش و الحرمان بل أيضا بعض الجماعات الإثنية الرئيسية اضطرت أيضا إلى القيام بتهديدات ضد التهميش، فظهور السكان الأصليين من بيافرا (إيبوب) المطالبة بدولة مستقلة ببيافرا هو نتيجة لشعورهم بالتهميش في معادلة السلطة وت خصيص الموارد في الدولة النيجيرية، استمر هذا الوضع منذ الحرب الأهلية في عام 1970 عندما وجدت الحكومة الاتحادية في نيجيريا أنه من الصعب دمج إغبوس على النحو المناسب للمعادلة السياسية السائدة في البلاد،إذ أن نفس المشاعر السلبية للهيمنة وا لتهميش هي التي أتاحت البيئة المواتية للأزمة التي نجمت عن الانقلابات و الانقلابات المضادة لعام 1967 التي أدت إلى الحرب الأهلية[2].

طرح بعض المحللين أن أزمة الهوية كانت قضية رئيسية في مختلف الأزمات التي تفاقمت في الحرب الأهلية في عام 1967 حيث أن بعض الجماعات الإثنية و خاصة الهوسا فولاني قد جادلت بأن المنطقة الشرقية الأكثر تعليما منذ عام 1967 كانت تسيطر عليها، حيث كان الأصل الإثني هو المحدد الأول لمن احتل مكان السلطة، لقد اشتكت منطقة دلتا النيجر باستمرار من تهميشها في تكوين السلطة في البلاد على الرغم من أنها المنطقة التي تنتج أكثر من 80٪ من ثروة البلاد التي تستخدم لتطوير أجزاء أخرى من البلاد،و قد أدت تحركاتهم من أجل مراقبة الموارد و الإنصاف في تخصيص الموارد، و الاهتمام الحكومي

*حدد أنيفوش تفسيرات نظرية محتملة لعودة العنف المدني في نيجيريا، الذي يستمد من الدراسات النفسية هو ما يصفه "الحرمان النسبي، وارتفاع التوقعات و الإحباط و العدوان، إن التوجه الرئيسي لهذه المدرسة الفكرية أن العدوان هو دائما نتيجة للإحباط و الغضب،و خصوصا عندما نشعر و قد أحبطنا في محاولتنا الحصول على شيء نريده،عندما نغضب فإن الاستجابة المتأصلة الأكثر إرضاء هي الإضراب من مصدر الإحباط، و لذلك يلاحظ أنيفوش أن أصول العنف يمكن أن يعزى في المؤتمر الشعبي و الميليشيات الإثنية الأخرى إلى مخاوف كبيرة حول التهميش السياسي المتصور الفقر،البطالة،انهيار البنية التحتية الاجتماعية و برامج رعاية الدولة فضلا عن نظام الأمن الحكومي غير الفعال والفساد.

(1)-Paul Oghenero Okumagba,Ethnic Militias and Criminality in the Niger-Delta. **International Review of Social Sciences and Humanities**,Vol 5, N 01,2013,pp 240-242-243.

(2)-Martins Adebayo, Ngozi Nwogwugwu and Chioma Ikechi Ekpendu,Op.Cit,p13.

السليم بقضايا التدهور البيئي في المنطقة إلى ظهور جماعات مسلحة دفعت بعنف عملياتها بين عامي 2006 و2009 منح العفو العام من قبل الحكومة الاتحادية بقيادة موسى يار أدوا[1].

على الرغم من أن غودلوك جوناثان شغل منصب الرئيس لمدة ست سنوات من عام 2009 إلى عام 2015،فإن المنطقة الجنوبية ترى أن قضايا الإهمال و التدهور البيئي و الحرمان من الوصول إلى الموارد لم تعالج بشكل صحيح مما أدى إلى الهجوم على منشآت النفط في المنطقة من قبل مجموعات دلتا النيجر المنتقمون، فعمليات القتل أو التمرد التي تقوم بها الميليشيات الإثنية في دلتا النيجر كانت نتيجة الفشل التام للحكومات الفدرالية و حكومات الولايات في تحقيق الرفاه السياسي، الاجتماعي والاقتصادي الذي ينبغي أن يعطي هذه الدول المنتجة للنفط سبل عيش مجدية و التعويض عن المخاطر البيئية، حيث لا يقتصر التهميش في النظام على تخصيص الموارد و تقاسم السلطة بل هناك تحد كبير يتعلق بالطريقة التي تستجيب بها الوكالات الحكومية لاحتياجات مختلف شرائح المجتمع، و قد أثارت التحديات المتمثلة في عدم المساواة في معاملة أعضاء المجموعات الإثنية المختلفة داخل الدولة النيجيرية دعوات لإعادة هيكلة الاتحاد [2].

ففي نيجيريا يمكن بسهولة فهم مشكلة الصراعات الطائفية المتزايدة و المذابح الدورية التي يتعرض لها الناس على أساس الانتماء الإثني من النخبة، في حين أن النخبة تتلاعب بالناس العاديين في مهاجمة جيرانها الذين يعمدون إلى العنف من أجل تحقيق أهداف أنانية و سياسية، و عادة ما تسهم الهجمات والمذابح التي يتعرض لها أفراد الجماعات الإثنية الأخرى في جزء من البلد في زيادة الوعي الإثني في الأجزاء الأخرى،لكن هذا الوضع غير عقلاني [3]، يعتبر هذا مؤشر على أن الأفراد لديهم مصادر أسلحة مستقلة عن الحكومة حيث تؤدي إمكانية استخدام العنف دون تنظيم إلى انعدام الأمن الاجتماعي والوعي الإثني، حيث أن الحكومة الفيدرالية لم تتخذ قط أي تدابير جادة لحظر و مصادرة هذه الأسلحة [4].

يعود ظهور و نمو جماعات الميليشيات في نيجيريا إلى التناقض الداخلي المرتبط بطبيعة الدولة النيجيرية التي وسعت إلى الحفاظ على سيطرتها و هيمنتها على المجتمع من خلال مقاربات عنيفة، التي أنتجت الميليشيات الإثنية في التسعينيات عندما كانت الدولة النيجيرية في إطار الدكتاتورية العسكرية خاصة خلال أنظمة باباجيدا وأباتشا [5]. لقد كان رد الحكومة على أزمة دلتا النيجر مع بروز المليشيات هو عسكرة

---

(1)-Ibid,p13,14.
(2)-Martins Adebayo, Ngozi Nwogwugwu and Chioma Ikechi Ekpendu,Op.Cit,12.
(3)-Paul Oghenero Okumagba,Op.Cit,p243.
(4)- Idem.
(5)-Ikyase Johnkennedy Tersoo and Egberi Anthony Ejue, Ethnic Militias and Insurgency in Nigeria:A Threat to National Development. **International Journal of Humanities and Social Science**,Vol 5,N 02,2015,p209.

المنطقة للحفاظ على الإستقرار و ضمان التدفق الحر للنفط و قد أدى ذلك إلى ظهور العديد من الشباب الناشطين في حين لجأت الجماعات غير العنيفة القائمة إلى العنف باعتباره تحديا للوحشية الناجمة عن وجود أفراد عسكريين في المنطقة، كان الهدف من هذه الجماعات المسلحة هو تحدي الموقف العنيف للدولة والتأكيد على وجهة التهميش و الحرمان التي تميز المنطقة، لقد أدى هذا الوضع إلى ظهور و نمو جماعات الميليشيات في منطقة دلتا النيجر و في الفترة ما بين 1990 و1999 ظهرت في المنطقة ما لا يقل عن 24 جماعة من الأقليات المنتمية إلى أقليات إثنية[1]. من بينها إيغبيسو، مؤتمر تشيكوكو إيجاو الوطني، مجلس شباب إيجاو، حركة إيجاو للسلام، حركة شباب إيسوكو الوطنية، و الشعب الأوغوني، من بين المبادرات الأخرى التي ظهرت بعد عام 1999 حركة تحرير دلتا النيجر و القوة التطوعية لشعب دلتا النيجر، لم يكن لدى أي من هذه المجموعات في بدايتها ميل نحو العنف، لكن الظروف السائدة أرغمتها للتحول إلى أنشطة إجرامية، إن العوامل التي تشمل طبيعة الدولة النيجيرية و طبيعتها، الفشل، انعدام القيادة السياسية،المؤسسات السياسية، كفاح السلطة، و العلاقات الاقتصادية بين القوميات الإثنية، هي بعض العوامل التي كانت بمثابة نقطة انطلاق لظهور جماعات ميليشيات إثنية في منطقة دلتا النيجر على وجه الخصوص[2]. ويمكن تفسير ذلك من خلال ثلاث نقاط فيما يتعلق بأنشطة جماعات الميليشيات الإثنية في دلتا النيجر[3]:

–أولا: يؤدي الإحباط إلى كثيرة من أشكال العدوان و قد لا يحدث ذلك في جميع الحالات لأن مستوى التسامح يختلف من مجموعة إلى أخرى، و بالنظر إلى القوة النسبية للدولة النيجيرية في حالة دلتا النيجر،فإن مواجهة الحكومة غالبا ما تؤدي إلى زيادة الإحباط و نتيجة لذلك فإن أنشطة جماعات الميليشيات موجهة إلى الحكومة والمجموعات الأخرى.

–ثانيا: العدوان هو نتيجة للإحباط حيث تعبر الجماعات المسلحة في المنطقة عن المشقة الاقتصادية الاجتماعية و عدم المساواة في توزيع الثروة النفطية للبلاد بسبب التهميش و الحرمان، هذا يفسر الأنشطة المتصلة بالجريمة التي تشمل أخذ الرهائن طلبا للفدية، تخريب خط أنابيب النفط، التخزين غير القانوني للنفط، الهجمات على الأفراد العسكريين، و في غيرها من الأدلة التي تثبت القاعدة الجنائية للأنشطة التي تقوم بها جماعات الميليشيات الإثنية.

–ثالثا: هل يمكن تصنيف هذه الأنشطة التي تقوم بها الميليشيات الإثنية على أنها جريمة؟ تعتبر جريمة ففي بداية تشكيل جماعات الميليشيات كان هدفها مكافحة الحرمان و الظلم و التهميش في دلتا النيجر، غير أن

---

(1)-Ikyase Johnkennedy Tersoo and Egberi Anthony Ejue,p209.
(2)-Ibid,p210.
(3)- Idem.

هذا قد تحول إلى أنشطة إجرامية من قبيل التزويد بالوقود، تخريب خط أنابيب النفط، الاختطاف، و حجز الرهائن.

لقد حدثت عدة أزمات إثنية دينية في نيجيريا بين عامي 1980 و 2016 أسفرت عن فقدان آلاف الأرواح وتدمير ممتلكات تقدر بالمليارات، إن السبب الرئيسي لهذه الأزمات هو أزمة الهوية العميقة الجذور التي لا يرى فيها المواطنون أنفسهم مواطنين نيجيريين بل يرون أنفسهم منتمين لهويات إثنية أو دينية أو لغوية، على هذا النحو لا يعرف المواطنون النيجيريون استعدادهم للموت من أجل المصلحة الوطنية، في حين أن بعضهم سيكون مستعدا للقتل أو الموت من أجل مصالحهم الإثنية أو الدينية[1].

يحلل إليغو أن عجز نيجيريا عن إقامة نظام فيدرالي قابل للاستمرار مع استيعاب الاهتمام المتغير للأجزاء المكونة كعامل رئيسي وراء العديد من الأزمات الإثنية و الدينية في البلاد، حيث خلق روح تنافسية للغاية بين مختلف الجماعات الإثنية و الدينية في هذا الإطار لا تزال المجموعات الإثنية المختلفة غير راضية عن الهيكل الحالي للدولة وي عبر عن هذا الاستياء من وقت لآخر من خلال الأزمات و الصراعات ذات الحجم الكبير.

كانت إدارة الأمن الداخلي في نيجيريا محفوفة بالعديد من التحديات مع العديد من الأجهزة الأمنية غير القادرة على احتواء التهديدات الأمنية في البلاد، على مدى العقد الماضي انتقلت نيجيريا من تحدي أمني واحد إلى آخر مع تعبئة الجيش في عمليات الأمن الداخلي في شكل فرق عمل مشتركة غير قادرة على توفير الأمن،نتيجة لذلك فإن الأجهزة الأمنية تفتقر إلى القدرة على مواجهة التحديات الأمنية العديدة التي تواجهها الأمة، و قد وفر نظام الأمن المركزي الذي يعمل في نيجيريا آلية مؤسسية جعلت الأجهزة الأمنية تفتقر إلى القدرة على الإستجابة السريعة و الإستباقية للتهديدات الأمنية في جميع أنحاء البلاد[2]. و تزيد هذه الأنشطة من تفاقم أزمة الهوية في البلد، حيث يشعر البعض بأنهم يعاملون ظلما لأنهم لا ينتمون إلى الجماعة الإثنية المفضلة في فترة محددة، حيث تشكل أنشطة و أعمال حركات المليشيات الإثنية تهديدًا كبيرًا للأمن القومي من خلال العديد من الجرائم،أعمال الإرهاب، العنف، الاغتيال، الاختطاف و القتل التي تنتج آثار اجتماعية،اقتصادية، سياسية وإنسانية خطيرة[3] .

---

(1)- Martins Adebayo, Ngozi Nwogwugwu, Chioma Ikechi Ekpendu,Op.Cit 15.

(2)- Idem.

(3)- Adebisi Kolawole Shittu,A Conceptual Examination Militia Movements and Challenges to Socio- Economic Development in Nigeria.**Journal of Business and Management**,Vol 14,N 06,2013,p24.

أما من الناحية الاقتصادية سلسلة الأزمات و الهجمات المضادة من قبل الحكومة تكفي لإبعاد المستثمرين خاصة الأجانب منها و حتى المستثمرين المحليين أو المستثمرين الموجودين بالفعل يرغبون في الانتقال إلى مناطق يشعرون فيها بأن استثماراتهم آمنة أو عندما يكون هناك سلام نسبي، حيث تعتبر الآثار المحلية طويلة المدى لهذا الوضع في البطالة و بالتالي يصبح الشباب أدوات جاهزة للاستخدام من طرف جماعات الميليشيات. أسفرت أنشطة الميليشيات عن تقليص الكسب من النفط حيث أن هناك انخفاضًا حادًا في إنتاج النفط الخام ما أدى إلى انخفاض الدخل مما يؤثر على المستوى المعيشي للشعب عن طريق تعزيز البطالة التي بدورها يمكن أن تؤدي إلى زيادة في عدد الجرائم في البلاد [1].

إن الميليشيات الإثنية و الحركات الانفصالية لا تتحدى سلطة الدولة النيجيرية فقط باعتبارها الهيئة الوحيدة ذات السيطرة القانونية أو الشرعية على أداة الإكراه، بل تنتقص من الولاء و الطاعة اللذين يجب أن تجنيها من مواطنيها، هكذا فإن المواطنين النيجيريين ممزقون بين الولاء للدولة النيجيرية والولاء للحركات داخل الجماعة التي تظهر اليوم كميليشيات إثنية، أجبر المواطنين على الاختيار بين الاثنين و الولاء للمجموعات الإثنية تحل محل الولاء للدولة النيجيرية، بالنسبة للعديد من النيجيريين لا تزال نيجيريا ملتزمة بما تشعر كل مجموعة أنه لا يزال بإمكانها الحصول عليه من عملية التراكم و ليس من خلال أي تعريف قانوني أو نفسي مع تطلعاتها و أهدافها كأمة[2]. تستخدم المليشيات الإثنية القوارب السريعة و تكتيكات حرب العصابات بشكل أساسي عند مهاجمة منشآت النفط، لقد كان لإستراتيجيتهم الرئيسية أن تعطل إنتاج النفط و ترغم الحكومة على التفاوض معهم بشأن مطالبهم لقد تحقق هذا من خلال تقديم التهديدات و الإنذارات إلى شركات النفط، مهاجمة الأفراد، مرافق شركات النفط، تعطيل أو حتى إيقاف إنتاج النفط ، واختطاف عمال النفط أو أخذهم كرهائن مع تنفيذ عمليات و هجمات مضادة.

إن الميليشيات مثل حركة تحرير دلتا النيجر ثورية متشددة تسعى لتحقيق أهداف سياسية بالإضافة إلى تنمية المنطقة، مع ذلك فقد تم تجريم بعض مجموعات المليشيات وتوجهاتها الانتهازية كما يتضح من مشاركتها في سرقة النفط، الاختطاف، احتجاز الرهائن، الابتزاز من الأفراد و السفن والحكومات وشركات النفط، لهذه العناصر تم ببساطة خوصصة العنف في سياق الفرص المربحة، ففي البداية كانت عناصر المليشيات الانتهازية حراس و مرافقة ووكلاء لنقابات سرقة النفط، مع ذلك فإن مثل هذه الميليشيات سرعان ما دخلت

[1]-Adebisi Kolawole Shittu,Op.Cit,p24.
[2]-Idem.

في مصلحتها الخاصة من حيث السيطرة على الأراضي لتزويد السفن بالوقود، أو تكرير النفط الخام أو إنتاجه للمنتجات البترولية [1].

بالنسبة لسرقة النفط فإن الميليشيات الإثنية لا تتصرف بمفردها بل بالتواطؤ مع كبار المسئولين العسكريين،الأمنيين،الحكوميين و المسؤولين في الشركات العسكرية، المتعاقدين في مجال النفط، التجار وحتى النقابات،إن تورط هؤلاء المسؤولين الفاسدين من شركات النفط و الوحدات العسكرية والأمنية يشهد ضجة كبيرة على أنه عمل مشترك بين كل من يتورط في الصراعات وكيف أن هذه الشبكات تعرض الأمن القومي للخطر، ففي صميم هذه الشبكة المعقدة هم المستفيدون من الصراعات و بالتالي لديهم مصالح في استمرار إدامتها لتحقيق أرباح أكبر، مع ذلك ينبغي أن نلاحظ أن ارتباطات المليشيات بسرقة النفط لا تكون في بعض الأحيان ببساطة من أجل الربح وإنما لدعم عمليات المليشيات و تمويلها،لقد تجلى إجرام الميليشيات في المشاركة في أعمال القرصنة، الاختطاف و الابتزاز التي غالباً ما ينخرط المجرمون في العصابات المسلحة الصغيرة والطوائف و الميليشيات الخاصة و الميليشيات التي تعمل لحسابهم الخاص في مجال الإجرام و التي هي أقل من سيطرة الجماعات الأساسية و الميليشيات الإثنية المتمردة[2].

ثانيا:الإعتماد المتبادل الجيو–عسكري غير الشرعي بين المليشيات الإثنية، أمراء الحرب و الفواعل الخارجية في خوصصة النزاعات و الحروب داخل الدولة في إفريقيا

في إطار تحليل فعل العنف في النزاعات المسلحة في إفريقيا من منطلق أثر الثورة في الشؤون العسكرية في خوصصة الحرب والعنف،القطاع الأمني، احترافية الجيوش الخاصة في المخيال الأمني* والتفكير الإستراتيجي الحديث،يمكننا أن نجمل الأسباب التي أدت إلى بروز ظاهرة خوصصة العنف، الحرب والقطاع الأمني في أربعة تطورات متداخلة شهدها العالم،الأول هو الاتجاه العالمي نحو الخوصصة الذي تدعمه المؤسسات المالية الدولية و الدول الغربية وتعضد آليات العولمة، بالنسبة للثاني هو انتشار السلاح خاصة

---

[1]-Ibaba Samuel Ibaba and Augustine Ikelegbe,Militias,pirates and oil in the Niger Delta. In: Wafula Okumu and Augustine Ikelegbe,**militias rebels and islamist militants human insecurity and state crisis in Africa**. published by the Institute for Security Studies,2010,p230.

[2]-Ibaba Samuel Ibaba and Augustine Ikelegbe,Op.Cit,p230.

* يحلل بريتوريوس جوليان **Joelien Pretorius** فكرة المخيال الأمني كأداة إرشادية لاستكشاف التماثل العسكري **Military Isomorphism** (ظاهرة أن الأسلحة والاستراتيجيات العسكرية تبدأ في الظهور بنفس الشكل في جميع أنحاء العالم) في وقت يتم فيه تبني نموذج الولايات المتحدة للتحول الدفاعي من قبل عدد البلدان،من خلال توضيح سبب قيام بلد ما بمحاكاة نموذج عسكري أجنبي وكيف يتم تشكيل هذا النموذج ليشكل مخيالا أمنيًا للمجتمع. لمزيد من التفاصيل يمكن الإطلاع على المقال التالي:

-Joelien Pretorius,The Security Imaginary:Explaining Military Isomorphism.**Security Dialogue**,Vol 39,N 01,2008.

الأسلحة الصغيرة و ما سببه من زيادة للنزاعات العسكرية في قطاع أكبر من المجتمع، الثالث هو ضعف الحكومات ومؤسساتها العسكرية والأمنية و ظهور فاعلين جدد كالميليشيات الإثنية و مجموعات الحماية الذاتية والشركات العسكرية الخاصة إضافة إلى العصابات الإجرامية المنظمة[1]، أما الرابع هو التغير في طبيعة الحرب، فالحرب كما كتب كلاوزفيتس ليست فعل قوة حية على كتلة ميتة و لكنها دائما هي تصادم قوتين حيتين.فتقييم القوة المسلحة و الآثار التي تنتجها يتوقف على الديناميكية الخاصة بالتفاعل،ومنه فإن مفهوم القوة يرتبط بتطور الفيزياء فالقوة هي إذا كذلك عبارة سبب فهي متغير مستقل و قد تم استعادة هدا المعنى من**Lucien Poirier** لوسيان بواريه و الذي يشير إلى أن القوة هي كل سبب يؤدي إلى تغير حالة الأشياء،فالقوة إدا هي مسبب للتحول[2]، بالتالي تنتج القوة المسلحة آثارا تحولية على وقائع دولية وهده الآثار المادية والنفسية تكون ملموسة وقابلة للقياس فمفعولها على الواقع المادي يكون قابلا للتقييم، لكن هذه التحولات تنتجها قوى و هو ما يضمن الانتقال من القدرة إلى الفعل المحول لواقع موجود من قبل فالقوة المسلحة تعمل على تحويل القدرات الفعلية إلى قدرات عسكرية، فالأمر يتعلق إذا بإحدى الوسائل التي تسمح بالانتقال من نهايات و غايات السياسة الخارجية، فيمكن الانطلاق لتحليل منطق العنف من فرضية مستوحاة من طرف**Clausewitz** كلاوزفيتس القائلة:لكل فترة أشكال حرب وشروط محددة وأحكام مسبقة خاصة بها وكذلك نظرية حرب خاصة بها[3]، حيث يندرج ضمن الثورة في الشؤون العسكرية التي ترتكز على أن الحرب من الآن فصاعدا قد تغيرت بشكل جدري فيما يتعلق بطريقة وآلية العمل أو طبيعتها لاسيما مع قدوم وسائل أخرى جديدة في المراقبة وبناء جيوش لها قدرات كبيرة ودقيقة في نفس الوقت.فلم تعد الحرب في كثير من الأحيان وسيلة بل أصبحت غاية[4]

فعلى سبيل المثال فإن الحرب بمنطقة البحيرات في إفريقيا التي تورطت فيها دول وشركات و أمراء الحرب،أطرافا تتعارض مصالحها الخاصة مع انتهاء الحرب.و صار الربح دافعا أساسيا لبعض الحروب حرب الماس الأفيون،وفي سيراليون كان الأهم في الحرب هو السيطرة على حقول الماس و ليس العاصمة. يمكن كذلك تحليل تفاقم ظاهرة أزمة الدولة في إفريقيا من منطلق المنطق التفكيكي و التأثير للازمات

---

[1]–حسن الحاج علي أحمد، خصخصة الأمن :الدور المتنامي للشركات العسكرية و الأمنية الخاصة.**دراسات إستراتيجية**،العدد 123،مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية،2007، ص34.

[2]-Pascal Venuesson,force armée et politique étrangère.dans:Frédérique Charillon,**politique étrangére:Nouveaux regards**.Presse de Science politique, France, 2002,p321.

[3]-Ibid,p 322.

[4]-Adam Michel,guerres africaines de la compétition ethnique à l'anomie sociale,**Etudes rurales**,N 163-164,2002,p20.

الداخلية المسببة لخوصصة الحرب والقطاع الأمني في إفريقيا فنجد أن ما يميز النزاعات المسلحة في إفريقيا بعد الحرب الباردة هو التعقيد،بحيث نجد صراع عدة أقطاب وأطراف متنازعة داخل الدولة و تعدد و سيطرة الفصائل،لهدا نعطيها صفة أو ميزة الحرب المفككة خاصة في ظل غياب الدولة،فالحرب في ليبيريا مثلا تحولت بسرعة إلى نزاع بين جماعات متعددة اتسمت بغياب تام للدولة، نفس الشيء بالنسبة للصومال بعد سقوط نظام **(Siyaad Barre)**سياد بري في سنة 1991 كذلك نجد مختلف هده النزاعات تورط عدة فواعل خاصة التحتية منها:المرتزقة،الأطفال الجنود ودلك لسهولة المناورة بالعقول،رجال الأعمال،الميليشيات،العصابات،الحركات المسلحة[1]، حيث لم تبقى الدولة الفاعل الوحيد في صياغة استراتيجيات وسياسات القطاع الامني و العسكري واحتكار العنف بصفة دائمة[2]، فبانتهاء مرحلة الحرب الباردة سيطر المنطق الجيوبوليتيكي على استراتيجيات الفواعل العالمية و كان لابد من استحداث ميكانيزمات جديدة للتحكم بدقة في مناطق النفوذ التي تخدم المصالح الاقتصادية بالدرجة الأولى لذلك ظهرت الشركات العسكرية الخاصة،أمراء الحرب و المرتزقة في النزاعات الوظيفية خاصة في إفريقيا[3].في هذا الإطار تعني خوصصة العنف الاستخدام غير الشرعي لوسائل الإكراه و ترتبط هذه الظاهرة الخطيرة ببروز فاعلين غير عقلانيين محترفين في ممارسة العنف بطرق و استراتيجيات تساهم في تزايد حدة الحروب و النزاعات العنيفة ومن بين هؤلاء الفاعلين غير الحكوميين نجد: أمراء الحرب،الميليشيات الإثنية، حركات التمرد،الجماعات شبه العسكرية وغيرها،أما أنواع خوصصة العنف فهناك شكلين أساسيين لخوصصة العنف[4] **bottom-up and top-down privatization of violence:**

–**الخوصصة من أسفل إلى أعلى:** يعتبر الفاعلون غير الحكوميين الأطراف النشطة في عملية إثارة العنف ويمكن اشراك النظام السياسي للدولة و نقصد هنا النخب الفاسدة باعتبارهم محرضين على عمليات الانقلاب لكسب مصالحهم الخاصة في العديد من الحالات كليبيريا،سيراليون،و جمهورية الكونغو الديمقراطية تسببت هذه الفواعل في إثارة الفوضى باعتبارهم وكلاء او مقاولين ينتجون حالات من اللاأمن و اللاستقرار بطريقة خفية و بمساعدة هذه النخب الفاسدة يحدث انعزال الدولة تماما عن احتكار العنف بصفة دائمة.

---

(1)-Francine Simbare,Processus de résolution d'un conflit ethnico-politique :Le cas du Burundi.dans: http://othes.univie.ac.at/2045/1/2008-10-31_9301574.pdf,p24-25.

(2)–محمد ولد المنى،خصخصة الحرب ... مادا أبقت من دور الدولة.في الموقع:
http://www.alittihad.ae/wajhatdetails.php?id=29647

(3)–برهان غليون، **المتغيرات الدولية و الأدوار الإقليمية الجديدة**.مؤسسة عبد الحميد شومان،الأردن، 2005، ص161.

(4)-Herbert Wulf,The Privatization of Violence:A Challenge to State-Building and the Monopoly on Force.**The Brown Journal of World Affairs**,2011,Vol 18,N 01,p138.

–**الخوصصة من أعلى إلى أسفل:** هذا النوع من الخوصصة مرتبط بشكل مباشر بالمنظمات الإنسانية المتكفلة بوضعية المجتمعات ما بعد النزاعات العنيفة المسلحة،الوكالات الدولية،المنظمات غير الحكومية وتعتبر الحكومة المسؤول الاول عن التخطيط و التنفيذ و الهدف منها هو الحصول على خدمات دعم ضد المتمردين و أمراء الحرب، و منه يمكن إدراج العديد من العوامل التي ساهمت بروز هده الخوصصة في إفريقيا ما وراء الصحراء أهمها[1]:

–ارتفاع معدلات انتشار السلاح و الأسلحة الصغيرة ما زاد من الحركيات النزاعية بين الجماعات الإثنية المسلحة و المتمردين أو بين الدول المجاورة في المنطقة.

–الاعتماد على التركيبة الجديدة لطبيعة الحماية في الحروب الاهلية و النزاعات من طرف أمراء الحرب كالميليشيات،المرتزقة،العصابات المفياوية الإجرامية المنظمة.

–اتساع شبكات اقتصاد الظل،اقتصاد الحرب و السوق الموازية لتمركز الموارد الطبيعية الثمينة بوفرة أدى إلى نزعة السيطرة على هذه المناطق التي تشكل منبع اقتصادي هام لتمويل النزاعات المسلحة. إن الشركات الخاصة والشبكات المنظمة الاجرامية و حتى النخب السياسية الغربية التي تعمل على استغلال التجارة غير الشرعية بالموارد الثمينة، وفرت قطاع خاص يدعم الجماعات المسلحة للحصول على الدعم اللوجستي والعسكري و حتى الدبلوماسي عبر شراء المعدات العسكرية بتأمين خاص من طرف القادة السياسيين في منطقة إفريقيا أو خارجها التي يحكمهم منطق المصالح التجارية المشتركة وأبرز مثال حركة يونيتا[2].

و بالتالي أمراء الحرب، الجريمة المنظمة، الميليشيات الإثنية، المتمردين، و حتى عصابات الشباب والجنود الأطفال قد قاتلوا بشكل متزايد في الحروب و الصراعات العنيفة، بالتالي تؤدي خصخصة العنف من أسفل إلى أعلى إلى فشل الدولة في ضمان القانون و النظام، على النقيض من ذلك فإن الخصخصة من أعلى إلى أسفل التي تنطوي على الاستعانة بمصادر خارجية للشرطة و الوظائف العسكرية للشركات الخاصة، تعمد تخطيطها و تنفيذها من جانب الحكومة، وكثيرا ما تكون الخصخصة من أسفل إلى أعلى إرثا من الحروب السابقة لأن الحكومات في الحالات غير المستقرة تجد صعوبة في التعامل بشكل كاف مع الجهات الفاعلة العنيفة الخاصة، حيث يخلق مستخدمو القوة من أسفل إلى أعلى مشاكل لانتقال المجتمع من الحرب إلى السلام و غالبا ما يعيقون عملية التنمية الاقتصادية[3].

---

[1]–محمد ولد المنى، مرجع سبق ذكره.

[2]-Phillippe le billon,Op.Cit,p12.

[3]-Herbert Wulf,Privatizing and internationalizing violence.**The Economics of Peace and Security Journal**,Vol 02, N 01,2007,p35.

من ناحية أخرى تبرز الشركات العسكرية الخاصة و المرتزقة في إفريقيا حيث يفترض عموما أن المرتزقة يقدمون الأمن لأسباب مالية و ليس لأنهم يهتمون بالمواطنين، مثل هذا التقييم يستحوذ على صور للجنود الذين تم خوصصتهم كعملاء متحركين غير شرعيين بطريقة ما،لأنهم يقاتلون من أجل المال وليس المثل العليا أو الأسباب الوطنية، كما يفترض أنهم عملاء اقتصاديون تكون ولاءاتهم متقلبة [1].

إن دراسة اتجاهات الصراع في القارة في فترة ما بعد الحرب الباردة سوف تكشف عن أن معظم الحروب التي تحدث اليوم لم تنشأ من عوامل خارجية و لكن داخلية – بسبب الطبيعة الضعيفة للدولة الإفريقية فضلا عن الافتقار إلى المسؤولية و الشرعية– و معظمها حروب أهلية ففي الفترة ما بين عامي 1956 و 2001 وقعت 80 عملية انقلاب ناجحة، و 108 محاولات انقلاب فاشلة، و 139 حادثا آخر عن الانقلاب في 48 بلدا من بلدان أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى. وقد قادت معظم هذه العمليات العسكرية حيث تشير التقارير إلى أن الانقلابات التي تقودها الجماعات المسلحة أدت إلى المزيد من السلوك الانقلابي [2].

إن إرث ما بعد الاستعمار من الفساد غير المبرر و الجشع وموقف البقاء للأقوى يضمن موجات متكررة من العنف في جميع أنحاء القارة، ففي إفريقيا يمتلك الجيش قدرة و سلطة كبيرتين و هذا يجعله أداة هامة لتأكيد سلطة الدولة، إنفاذ حكم القانون، وحماية الأمة من العدوان الخارجي، لكن مما يؤسف له أن هذه القوة إذا لم تتم إدارتها على نحو سليم يمكن أن تشكل أيضا تهديدا خطيرا للسلطة المدنية كما ثبت مرات عديدة في عدة بلدان أفريقية، حيث يتجلى فشل الدول الإفريقية في ممارسة سيطرة مدنية فعالة على الجيش من قبل جيوشها المسيسة للغاية و الانقلابات المتكررة و التمردات المسلحة، هذا الفشل في كبح جماح القوات المسلحة هو العنصر الأساسي في المسألة العسكرية في إفريقيا[3].

من هذا المنطلق يبرز منطق العسكرة في إفريقيا حيث يمكن أن تحمل ظواهر مختلفة من المعنى في أماكن مختلفة و في سياقات متباينة، ففي جمهورية الكونغو الديمقراطية على سبيل المثال تقوم الميليشيات الإثنية التي تسيطر عليها جماعات إثنية معينة من جيوش خارج جمهورية الكونغو الديمقراطية بمعارك ضد مجموعات إثنية أخرى و في بلدان أخرى مثل غينيا، زمبابوي، تشاد، سان تومي و برينسيبي ينظم الجنود بانتظام التمرد أو يدينون بولائهم لبعض "الرجال الكبار" Big Mens الذين يعلنون أنفسهم بأنهم رؤساء دول، أما في الصومال تنقسم المنطقة بين أمراء الحرب و زعماء العشائر و جميعهم لديهم إقطاعيات فردية خاصة بهم بدون حكومة حقيقية، فمع هذه الأنواع المختلفة من الجيوش الإفريقية تفشل التعريفات التقليدية للعلاقات

---

(1)-Mayank Bubna,The Case for Mercenaries in Africa.in: https://www.files.ethz.ch/isn/137105/IB_MercenariesinAfrica.pdf,p21.
(2)-Ibid,p22.
(3)-Idem.

المدنية – العسكرية (كما وضحناها سابقا في الفصل الثاني) فالنظم تقريبا غير مستقرة لأن السياسي غير قادر على إخضاع القوات المسلحة للقوى السياسية[1]. وفي ظل هذا الفراغ الأمني تملك الشركات العسكرية الخاصة و لاسيما الجنود الأجانب حيزا لتوفير الحماية إن لم يكن الاستقرار.

ولعل المثال الأكثر بروزا لتدخل المرتزقة في إفريقيا هو مشاركة شركات الأمن مثل شركة إكسكوتيف أوتكوميس و منظمة ساندلين الدولية في سيراليون، و قد توجهت منظمة أصحاب العمل عندما دعت إليها حكومة سيراليون إلى غرب إفريقيا و قامت بتدريب الجيش و الجماعات الإثنية الموالية للحكومة مثل الكماجور، حيث هزمت الجبهة الثورية المتحدة بنجاح و هو جيش تسبب في فوضى خطيرة في المناطق الداخلية، وقد تفرقت الجبهة المتحدة الثورية التي كانت تقع على بعد بضعة أميال من العاصمة وتمول جهودها الحربية من الماس المختار يدويا[2].

خلال هذه الأعمال العسكرية تمكنت سيراليون من إجراء انتخابات ديمقراطية للمرة الأولى و قد أشيد بجنود منظمة التحرير كمحررين و أجبرت الجبهة المتحدة الثورية على مائدة المفاوضات المؤدية إلى اتفاق أبيدجان للسلام في نوفمبر 1996، من الأهمية الكبيرة عندما وصلت الحكومة الجديدة إلى السلطة عدم تجديد عقد منظمة أصحاب العمل و عادت سيراليون إلى العنف، فسيراليون مثال واضح على لجوء الحكومات فيه إلى خيار استخدام الشركات العسكرية الخاصة من منطلق استخدام المرتزقة يساعد على حماية سيادة الدولة [3].

لقد تم دمج القطاع العسكري الخاص في بنية الأمن حيث لم يكن هناك سوى حيز ضئيل من أجل مشاركته النشطة في تحقيق الاستقرار في المناطق التي مزقتها الحرب، فهذا لم يؤدي إلا إلى حلول مؤقتة للنزاعات،مع ذلك فإن القطاع العسكري الخاص لديه الكثير ليقدمه من حيث تعزيز الأمن فقط في حالة دفع الأموال، فمن المهم إدراك أن الجيوش الخاصة لن تنسحب من إفريقيا خاصة في ظل الحاجة الماسة لخدماتها من طرف الحكومات الإفريقية [4]. وحتى الآن اقتصرت أنشطتها إلى حد كبير على توفير الاستقرار في المناطق التي يتم دفع الموال من طرف القائمين على السلطة فيها، لكن هذه الشركات العسكرية الخاصة التي ساهمت في زيادة العنف في إفريقيا، تم الكشف عن تدخلها في شؤون كل من أنغولا، سيراليون و غينيا. ولعل من أبرز الشركات التي تنافس على الانتشار بعقود تدريب و تسليح تلك الشركات الأمنية و العسكرية الخاصة،كالشركات البريطانية، الفرنسية و حتى الإسرائيلية بل الأكثر من ذلك فإن بعض هده الشركات

---

(1)-William Reno,Clandestine Economies,Violence and States in Africa.**Journal of International Affairs**,Vol 53,N 02, 2000, p440.

(2)-Jakkie Cilliers and Richard Cornwell,Mercenaries and the Privatization of Security in Africa.**African Security Review**,Vol 08,N 02,1999,p33.

(3)-Mayank Bubna,Op.Cit,p24.

(4)-Ibid,p25.

الخاصة تنخرط في عقود لحماية بعض الرؤساء و الزعماء في إفريقيا و تأمين جيوشهم و تكرار الانقلابات. كما تقوم بتدريب الميليشيات الإثنية خاصة و توفير السلاح و الأمثلة على ذلك كثيرة كما هو الحال بالنسبة لتعاقد رئيس الكونغو برازافيل**Denis Sassou** دنيس ساسو مع شركات مرتزقة فرنسية لتدريب و تسليح الحرس الخاص به،في حين تعاقد ليبوسا مع شركات إسرائيلية و جنوب إفريقية[1].

عموما يمكن القول أن المرتزقة في إفريقيا جنوب الصحراء في تزايد و تنامي مستمر حسب التقرير الذي قدمه المبعوث الأمم**Enrick Alistro** إينريك ألسترو و الذي ركز على حالة كل من:الزائير،انغولا ورواندا،فحسب هدا التقرير هناك أهمية كبرى لتواجد المرتزقة في النزاعات المسلحة لهده الدول أين لم تبق الزبون الوحيد المحتكر للمهارات العسكرية في ظل اللاتوازن و اللااستقرار الاجتماعي و هو ما عبر عنه جيمس رودس خبير الدفاع من واشنطن إذا لم يستطع المجتمع الدولي توحيد أرائه و أفعاله لمساعدة هده الدول كي تحافظ على نفسها و تحمي تجارها ومواطنيها، فسترون متعاقدين خاصين مرتزقة يقومون بالعمل أكثر فأكثر[2].ففي دراسة لسيان ماكفيت **Sean McFate, The Modern Mercenary Private Armies and What They Mean for World Order في 2014** يميز ماكفيت بين عناصر المرتزقة التي تنفذ العمليات العسكرية،وتستعرض القوة،والمقاولين العسكريين الذين يضطلعون بمهام تدريب وتطوير قدرات الجيوش والقوات الأمنية. وثمة نوع ثالث يتمثل في الشركات التي تقدم الخدمات العامة، علي غرار الخدمات اللوجيستية، الصيانة، النقل، البناء، والخدمات غير القتالية الأخرى التي لا ترتبط مباشرة بالعمليات القتالية، لكن بالرغم من هذا التمييز فإن هذا لا ينفي إمكانية التداخل بين النماذج الثلاثة بحيث تكون الشركة منخرطة في كافة هذه المهام و يفترض ماكفيت أن الطلب علي تلك الخدمات العسكرية والأمنية المتنوعة ارتهن بعاملين جوهريين أولهما طبيعة الأزمات التي يواجهها المجتمع الدولي، اما الثاني هو تركيز الكثير من الفاعلين على الحلول العسكرية في تسوية المشكلات [3].

إن انسحاب الدول العظمى مضافا إليه عجز الأمم المتحدة عن تعبئة القوات اللازمة قد سهّلا استئناف نشاطات المرتزقة نتيجة اندلاع بعض النزاعات الإفريقية و ذلك بسبب الحاجة التي أبدتها بعض الدول الضعيفة أو الديكتاتورية في التسعينات، حيث كانت الشركات الأولى التي أثارت الانتباه جنوب إفريقية **Executive Outcomes**وإسرائيلية لفدان و بريطانية ساندلاين و أميركية**MPRI** و قد تدخلت في

---

[1]– برهان غليون،مرجع سبق ذكره، ص 661.

[2]-Jaremey Mcmullin,Organized criminal groups and conflict:the nature and consequences of interdependence**.civil war**,N 102,p 75.

[3]–محمد بسيوني عبدالحليم،المرتزقة الجدد .. الجيوش الخاصة و ما تعنيه للنظام الدولي في الموقع:
http://www.siyassa.org.eg/UI/Front/InnerPrint.aspx?NewsContentID=7553,p01.

الأزمات ذات الطابع الاقتصادي المهم كالنفط في أنغولا و الألماس في سيراليون[1]. حيث المرتزقة يعملون لصالح الحكومات المحلية أو الشركات (شركات المناجم و الطاقة خصوصا) أو المؤسسات الدولية (البنك الدولي، الأمم المتحدة) وقد رأى الاختصاصيون عن حق في الظاهرة انبعاثا للارتزاق في شكل جديد، بالرغم من أن ظاهرة الشركات العسكرية و الأمنية الخاصة شأنها في دلك شأن المرتزقة ليست وليدة العقود الأخيرة،و إنما ترجع إلى مرحلة الثمانينات من القرن الماضي إلا أنها انتشرت بصورة كبيرة على مستوى العالم بصفة عامة و على مستوى القارة الإفريقية لعدة أسباب بعضها داخلي يرتبط بانتشار الصراعات في إفريقيا بشقيها البيني و الداخلي، و ما صاحب دلك من ضعف الجيوش الوطنية التي صارت عاجزة عن مواجهة أي حركة تمرد، و بالتالي يكون البديل هو اللجوء لهده الشركات لقمع قوى التمرد التي تلجأ هي الأخرى لمثل هده الشركات لإقصاء النظم المستبدة من وجهة نظرها، و نظرا لضعف فاعلية جهود التسوية السياسية في مثل هده الحالات، فإن أسلوب الحسم العسكري من خلال هده الشركات قد يكون هو الخيار المتاح لأطراف الصراع[2].هده الأسباب الأمنية ترتبط بالأسباب السياسية المتمثلة في تراجع شرعية معظم هده الأنظمة بسبب عدم ممارستها الديمقراطية خاصة في ظل إقصاء المعارضة من المشاركة السياسية، بل و الزج برموزها في السجون و المعتقلات و يرتبط كذلك بالأسباب المتعلقة بالناحية الاقتصادية لاسيما و أن معظم الدول التي تشهد تدخل هده الشركات هي دول غنية بمواردها الطبيعية، لذا بات من الشائع إطلاق مسمى حرب الماس على الصراع في سيراليون،وحرب النفط في أنغولا وغيرها[3].و ثمة علاقة واضحة بين شركات الأمن الخاصة مع كل من أطراف الصراع الداخلي المباشر (النظم الحاكمة،حركات التمرد،الميليشيات الإثنية و الخارجي القوى الخارجية،الشركات متعددة الجنسية) و أن هده العلاقة تحكمها المصالح المتبادلة بين الدوائر الثلاث: الشركات، الأطراف الداخلية، الأطراف الخارجية، فهده الشركات ترغب خاصة في ظل علاقة التداخل بين شركات الأمن و الشركات متعددة الجنسية في تحقيق مصلحة مزدوجة تتمثل في إبرام عقود أمنية من ناحية و الحصول على امتيازات نفطية من ناحية ثانية، فضلا عن تأمين عمليات التنقيب من ناحية ثالثة، كما حدث في توسط بوكينجهام صاحب شركة برانش في التعاقد مع أطراف في أنغولا وسيراليون بل و الدفع لهما أي الدفع لشركته مقابل الحصول على امتيازات تعدينية، في المقابل

---

[1]–بيار كونيسا، مرتزقة الأمن الجدد.في الموقع:
http://www.mondiploar.com/apr03/articles/conesa.htm#_ftn2

[2]–رندة فوده، دور شركات الأمن الخاصة في الصراعات الداخلية في إفريقيا: دراسة علمية تكشف السيناريوهات المستقبلية لدور المرتزقة.في الموقع:
http://www.alhayat-j.com/pdf/2011/9/25/page23.pdf,p01.

[3]–نفس المرجع.

فإن النظم الحاكمة ترغب في البقاء في مناصبها و بالتالي يتم الاستعانة بهده الشركات، و في معظم الأحيان يتم ذلك من خلال طرف وسيط غالبا ما يكون الشركات متعددة الجنسية التي لها مصالح مع قادة هده النظم[1].أما قوى التمرد والميليشيات الإثنية فهي تستعين بهده الشركات لأنها ترغب إما في الوصول إلى الحكم كحالة كابيلا في الكونغو الديمقراطية، أو السيطرة على الموارد المعدنية حالة الجبهة في سيراليون ونفس الأمر بالنسبة للأطراف الخارجية التي قد تستهدف دعم بعض النظم الموالية لها كما حدث مع بريطانيا في دعمها لكاباه من خلال ساندلاين و خرق حظر السلاح الدولي من أجل ذلك[2].

أما بالنسبة لأمراء الحرب و دورهم في خوصصة الحرب في إفريقيا كونهم أشخاص كارزميين محترفين في ممارسة السلطة و السيطرة على أجزاء من الأراضي الخاصة بالدولة من خلال امتلاكم للقوة العسكرية بالمقابل لا تستطيع الدولة بحد ذاتها الوقوف في وجه أمراء الحرب، ذلك لقوة النفوذ العسكري و السياسي لديهم و استخدامهم القوة العسكرية إذا ما حاولت الدولة فرض القوانين عليهم، في حين تعتمد أنواع العنف المستخدم على السياق المحلي من طرف أمراء الحرب على ثلاث متغيرات أساسية[3]:

–أولا:نوع الموارد التي يحدد أمراء الحرب الوصول إليها و طبيعة تنظيم أمراء الحرب يؤثر على نوع ومستوى العنف، حيث تشدد السيطرة على الموارد التي تعتمد على الريع أو الضرائب المحلية من السكان المحليين،وقد يكون لها بعض احتكار الموارد بسهولة من خلال استخراجها مثل المعادن السطحية و الأخشاب او الموارد العميقة مثل المناجم الخاصة بالماس و الذهب التي تتطلب تقنيات الاستخراج الأكثر تطورا، من هذا المنطلق تحدد طبيعة العنف الذي يستخدمه أمراء الحرب للوصول إلى أهدافهم و هي السيطرة على الموارد المشاركة في النظام الاقتصادي العالمي و المشاركة في واحد أو أكثر من الأشكال غير المشروعة أو الاقتصاد غير الرسمي بحيث يؤثر نوع الموارد أو طبيعة دخل منظمة أمراء الحرب على نوع العنف و مستوياته، و يجوز لأمراء الحرب أن يسعوا إلى السيطرة على الموارد أو قد يعتمدون على الإيجارات المحلية أو الضرائب من السكان المحليين. في حين يكون البعض قد احتكر الموارد القابلة للاستخراج بسهولة أو القابلة للنهب، مثل المعادن السطحية و الأخشاب فإن البعض الآخر قد يهدف إلى التحكم في الموارد غير القابلة للاستغلال من خلال استخدام العنف خاصة أن هذه الموارد تتطلب تكنولوجيات استخراجية أكثر تطورا و بطبيعة الحال فإن موقع و كثافة و نوع الموارد تملي أنواع العنف المطلوبة للسيطرة عليها بنجاح.

---

[1]–رندة فودة،مرجع سابق.

[2]–نفس المرجع.

[3]-Phil williams,violent non-state Actors and national security.International relation and security networks,suitzesland,International Relations and Security Network ,2008.in: https://www.files.ethz.ch/isn/93880/VNSAs.pdf,p03

–ثانيا:مدى ممارسة العنف من طرف أمراء الحرب يعتمد على الطبيعة الخاصة للتفاعل مع السكان المحليين والارتباط عادة بمجتمعاتهم الإثنية و الحصول على درجة من الشرعية و العلاقات التكافلية الاقتصادية والعسكرية.

لكن قد يأتي أمراء الحرب لإقامة علاقات تعاقدية مع السكان المحليين في أراضيهم و قد يطلب أمراء الحرب كل المستلزمات فضلا عن الضرائب و الخدمة العسكرية بما في ذلك المشاركة في الغارات و الدفاع عن المواقع، في المقابل يمكن أن توفر السلع العامة و الخاصة بما في ذلك التعليم، البنية التحتية،الطرق،النقل،الحماية، الغذاء والمأوى و هذه المعاملات تحاكي العلاقة بين الحكومة والمواطنين،هكذا يمكن لأمراء الحرب تحويل هذه الأراضي إلى نوع من الإدارة المدنية أو شبه الحكومية، من منطلق آخر يستخدم المنتجون كل الطرق لحماية أمراء الحرب من أجل ضمان استمرار الإنتاج[1]. و من جهة فأمراء الحرب قادرون على تحويل أراضيهم كمحميات و تطوير شكل من أشكال الشرعية الجزئية، من هذا لتوجه من المرجح أن يشارك أمراء الحرب في العنف من أجل الحفاظ على مجالات نفوذهم أو توسيع نطاقها.

–ثالثا: مستويات العنف بالنسبة لأمراء الحرب تعتمد على المتمردين الذين تحولوا إلى عصابات مسلحة للمشاركة في القتال مع الجماعات المسلحة الأخرى، و توظيف جماعات إرهابية مع قيادة القوات العسكرية الخاصة و التحكم في إقليم خاص و التي تشكل حالة التفكك المستمر للدولة و انعدام الأمن.حيث يشكلون تحدي و يساهمون في خوصصة وظائف الدولة و الموارد على أراضيهم، حيث تعتمد مستويات العنف بين أمراء الحرب على القدرات العسكرية و التكنولوجية، حيث يمكن أن تتناسب أساليب العنف مع الكثير من المنطلقات العسكرية، لكن في الممارسة العملية العديد من أمراء الحرب الأفارقة لديهم قدرات عسكرية ضعيفة وغير قادرين على الانخراط في قتال مفتوح مع الجماعات المسلحة الأخرى (بما في ذلك أمراء الحرب المتنافسين) بدلا من ذلك يميلون إلى تركيز عنفهم على السكان المحليين و المدنيين[2]. من هنا يكمن احتمال قيام أمراء الحرب باستخدام صفات العنف العالية بما في ذلك استخدام الإرهابيين في ظل عدم قدرتهم على استخدام القوة ضد بعضهم أو ضد الحكومة.

على أمراء الحرب أن يعكسوا منظمة تجمع بين القوة العسكرية و السياسية التي يكون فيها أمير الحرب نفسه يخضع لسلطة مركزية و يسعى إلى السيطرة على فضاء محدد جغرافيا و مستقل عن الدولة، في حين أن أمير الحرب قد يقوض الدولة في المنطقة الخاضعة لسيطرته حيث أنه لا يسعى إلى موقف الحفاظ على

(1)-Laura Freeman ,The African warlord revisited.**Small Wars & Insurgencies**,Vol 26,N 05,2015,p797,798.
(2)-Ibid,p797.

الدولة أو التمسك بالوطنية، بل يرغب في الاستقلال الذاتي كوسيلة للوصول إلى الموارد الاقتصادية والسيطرة على السكان المحليين، لكن مدى استقلال أمراء الحرب عن الدولة و المجتمع يختلف باختلاف الحجم النسبي و القدرات العسكرية و ثروة أمراء الحرب [1].أما بالنسبة لأهداف هيكل ومهام أمراء الحرب فإن أمراء الحرب يسعون للسلطة و الموارد فهم يريدون سلطة سياسية على الأقل على جزء من الأراضي للدولة ويسعون لاستغلال موارد تلك الأراضي للدولة و الانخراط في عمليات النهب و توفير الحماية لها، و في أحيان أخرى يقومون بدعم أنشطة معينة مثل زراعة الأفيون، و من أمثلتهم: أمراء حرب اقتصاديات التعدين في الدول المنهارة المعاصرة مثل سيراليون وجمهورية الكونغو الديمقراطية، فعادة ما يتخذ أمراء الحرب الشكل الهرمي في القيادة و السلطة و ذلك على الرغم من أنهم يميلون إلى العمل من خلال المرؤوسين بدلا من هيكل رسمي كما يكسو هدا الشكل في كثير من الأحيان الطابع القبلي وفي حالة أخرى يتم تجاوز هده الهياكل و في كلتا الحالتين، فالسلطة الكاريزماتية تعزز الأنظمة التي تفضل الاعتراف بها على أولئك الدين يدعمونهم، أما بالنسبة للمهام التي يمارسونها فقد اختلف الباحثون في تحديدها لكنهم يتفقون في كون أمراء الحرب لا يشاركون عادة في مشاريع المصلحة العامة فهم يحددون أنشطتهم بتوزيع النقود، الهدايا، الممتلكات و الأسلحة إلى الجماعات المناصرة لهم، في إطار هده المهام فعلاقتهم مع الدولة نفعية بلا حدود حيث يتم الحفاظ على استقلاليتهم إذ عادة ما يعارضون أي مبادرات من جانب الدولة لكن في بعض الأحيان يتعاونون معها ظاهريا لتحديد مستقبل العلاقة وتقييد سلطتها [2].

إن أمراء الحرب حسب وليام رينو **William Rineau** يضعون مصالحهم الفردية فوق أي مفهوم للمصلحة الجماعية لدا فإن تحالفاتهم هي بالطبيعة مؤقتة و تميل إلى التقلبات كرد عن التهديدات و الفرص[3].كما نجد من يعرف أمراء الحرب بأنهم الوسطاء و الوكلاء في أسواق العنف والمستفيدين منها و هم مجموعة من الأفراد أو من المؤسسات التي تدير النزاع السياسي بشكل مباشر أو غير مباشر، حيث يحافظون على الفوضى و العنف بغرض الكسب و الربح، ففي ظل العولمة فإنه لم يعد من الضروري أن يكون كل أمراء الحرب مواطنين في الدولة التي تعاني من النزاع بل من الممكن أن يكونوا أجانب أو على هيئة مؤسسات وشركات متخصصة في إدارة تجارة الحرب و لو تحت غطاء مسميات أخرى، بل الأكثر من ذلك قد تتورط قيادات النظام الحاكم أو بعض الموظفين المحليين في الشبكة[4].

---

[1]-Ibid,p798

[2]-Idem.

[3]-William Reno, The evolution of warfare in Africa.**Afrika focus**,Vol 22,N 01,2009,p11.

[4]-أسماء حسين محمد، أسواق العنف: إطار تحليلي للصراعات السياسية المعاصرة.**دراسات إفريقية**،العدد 44، مركز البحوث والدراسات الإفريقية،فيفري 2011،ص 30.

من هذا المنطلق تعتبر الدول الإفريقية التي تفشل حكوماتها في توفير السلع و الخدمات العامة للبلد بأسره معرضة لظهور أمراء الحرب، ببساطة فإن التعريف الوبري للدولة يتطلب منها امتلاك احتكار القوة القسرية المشروعة على أراضيها،حيث يجب أن يكون للدول إقليم يحكمونه، السكان و السلطة المطلقة على ذلك الإقليم و السكان مع ممارسة و تنظيم سلطتهم من خلال مجال قانوني، فمن المهم أن تكون المؤسسات الحكومية موضوعية وعقلانية و غير شخصية مع الفصل بين السياسة و الاقتصاد، مع ذلك فإن عددا من الدول الإفريقية خصائصها الفساد، وتجريم الدولة، وانعدام الأمن مع افتقارها للسلطة في المناطق الحدودية والمناطق الريفية التي تصبح فيما بعد مساحات غير خاضعة للحكم [1].

ففي إفريقيا برز أمراء الحرب منذ نهاية الحركات المناهضة للاستعمار و أصبحت الظاهرة أكثر انتشارا منذ نهاية الحرب الباردة، حيث كان ينظر إلى صعود أمراء الحرب أنه يدل على تراجع المطالب الأيديولوجية للتحرر الوطني في أفريقيا، حيث غالبية أمراء الحرب الأفارقة يعتبرون قادة الفصائل السياسية العاملة على المستوى الوطني الذين استبعدوا من الممارسة السياسية[2].

يمكن القول أن الدولة الضعيفة في إفريقيا توفر الظروف لظهور أشكال بديلة للحكم لاسيما على الصعيد دون الوطني حيث يؤدي ضعف البنية التحتية للدولة وعدم القدرة على توفير السلع و الخدمات العامة، نقص الأمن و الافتقار إلى الانضباط العسكري إلى فراغات سياسية و هذا يوفر سياق جيد لأمراء الحرب، فهي تمكن زعيم الفصيل غير المستحب و/أو الجندي من أن يصبح قائدا عسكريا وسياسيا قويا في المنطقة[3].

من هذا المنطلق تبرز ظاهرة أمراء الحرب بشكل كبير في المناطق المتوفرة على موارد الانتشار مثل ماس الطمي حيث انشأ أمراء الحرب نفوذهم عليها، كما فعل**Charles Taylor** شارلز تايلور في ليبيريا بدء من عام 1989 إضافة إلى السيطرة على قطاعات مربحة كالخشب الذي كان يهرب الكثير منه إلى ساحل العاج،و لم يكتف تايلور بانتزاع الموارد من ليبيريا بل امتد إلى ما يجاور سيراليون بدعم**Sankoh Foday** فوداي سانكوح و الجبهة الثورية المتحدة ما سمح له بالوصول إلى الماس[4].

المطلب الثاني: النزاعات الإثنو–هوياتية كعمق استراتيجي للمعضلة الأمنية–الإثنية داخل الدولة في إفريقيا

يشير مصطلح نزاع إثني إلى الحرب أو العنف بين مجموعات هوية ثقافية معينة داخل دولة معينة، قد يكون مثل هذا الصراع بين مجموعة مهمشة و مجموعات مسيطرة أو بين مجموعات متساوية متنافسة تقاتل

(1)-Laura Freeman ,Op.Cit,p797.
(2)-Ibid,p798.
(3)-Ibid,p801.
(4)-William Reno,The evolution of warfare in Africa,Op.Cit,12.

من أجل السيطرة على السلطة السياسية أو الموارد الإقتصادية. كما يشير إيرول هندرسون فإن الاستعمار قد أنشأ دولًا متعددة الإثنيات في إفريقيا دون إنشاء أية مؤسسات حكومية فعالة للتعامل مع هذه الاختلافات السياسية المتباينة بعد الاستعمار وجدت الحكومات الجديدة نفسها مع التحدي المزدوج لبناء الدولة و بناء الأمة[1].

وفقا لجان بابتيست **Baptiste** فإن الأسباب الجذرية للنزاعات في إفريقيا تشمل مجموعة متنوعة من العوامل السياسية،الاقتصادية،الاجتماعية إضافة الإثنية،الأديان و الثقافية وهذا يعني أن العديد من الصراعات في أفريقيا تنشأ عندما تشعر مجموعة من الناس بأن عليهم أن يفرضوا هويتهم على مجموعات أخرى، هكذا على الرغم من أن السياسة أو الاقتصاد قد تكون الأسباب الجذرية للنزاعات،إلا أن هناك عادة عنصر ثقافي مؤثر و الواقع أن كثيرا من الصراعات في إفريقيا ترتبط ارتباطا وثيقا بالاختلافات الثقافية[2]،السؤال الرئيسي هنا هو لماذا أصبح الانتماء الإثني محور العنف بدلا من الانقسامات الاجتماعية الأخرى؟ بالإشارة إلى مفهوم مامداني للهويات المسيسة، يمكن للمرء أن يجادل بأنه في سياق الدولة الحديثة،فإن الانتماء الإثني يعمل كمورد يمكن التعبير عنه حول الفهم الجماعي، مما يجعله أداة تنافسية يمكن للنخبة و النخبة المضادة إضفاء الشرعية على مطالبتهم بالقوة الاقتصادية والسياسية. ويبدو أن السيطرة على مؤسسات الحكم أمر بالغ الأهمية للحفاظ على الهوية الجماعية* [3]. أما ليندبرج**Lindberg** يقول أنه قد يبدو أن كل صراع له أصول مختلفة ولكن الاختلافات الثقافية توفر الزخم لكثير من النزاعات الحالية،و يحذر مولكيري **Mulkiri** من أن قوة الاختلافات الثقافية ينبغي عدم التقليل من شأنها، إذ يمكن إساءة استخدامها للتحريض على الاشتباه والتعصب والكراهية.أما كروفورد **Crawford** يقدم فكرة تتضمن أنه عندما تحدث تحولات السلطة كميزة إثنية و دينية فإن الاستياء الناجم عن ذلك هو هويات إثنية وطائفية

---

[1]-Wanjala Nasong'o,Explaining Ethnic Conflicts:Theoretical and ConceptualPerspectives.in: Wanjala S. Nasong'o,**The Roots of Ethnic Conflict in Africa:From Grievance to Violence**. Palgrave Macmillan,2015,p20,21.

[2]-Akpovire Oduaran ad Henty Johnson Nenty,**Learning to live together In sub-Saharan Africa:Linking Cultural Diversity,Conflict Prevention and Resolution Practices**. Printed in the United States, 2008,p22.

*هناك ثلاثة عوامل حاسمة مسؤولة عن تحفيز تعبئة المجموعات الإثنية للعمل السياسي الذي قد يؤدي إلى العنف اعتمادا على الاستجابة، الأول هو المحفزات الداخلية فلكي تحشد مجموعة ما عليها أن تواجه بعض التهديدات العميقة أو لديها تظلمات أساسية ضد النظام أو ضد مجموعة أخرى، الثانية هي المحفزات الخارجية أي ظهور الفرصة السياسية للتعبئة،والثالث هو حوافز داخلية وخارجية على حد سواء بما في ذلك توافر موارد التعبئة،فالتداخل بين هذه المجموعات الثلاث من المحفزات يؤدي إلى التعبئة الإثنية التي تكون أكثر نجاحا بين المجموعات المتماسكة مع شعور مشترك قوي للهوية، بمعنى آخر يمكن عرض العلاقات السببية بين هذه المتغيرات ببساطة كما يلي:[تظلمات عميقة + فرصة سياسية + موارد = تعبئة].

[3]-Patricia Daley,Op.Cit,p18.

تنتهي بالصدام الثقافي،كما يزعم كروفورد أن الصراعات الثقافية تندلع في أغلب الأحيان في الأماكن التي تسمح فيها العقود الاجتماعية القديمة بمعايير إثنية وأديان لتوجيه تخصيص الموارد السياسية والاقتصادية. ويشير ذلك إلى أن عدم المساواة في تخصيص الموارد يمكن أن يؤدي إلى نشوب صراع ثقافي بين المجموعات المتميزة فالنرزع الإثني ليس نتيجة طبيعية للتعايش في مجتمع متعدد الأعراق[1].أما نولي يلفت انتباهنا إلى المساهمات الإيجابية من الإثنية و خاصة خلال فترة السياسة القومية، حيث تعتمد مجتمعات التعددية السلمية على درجة القبول وإدراج الاختلاف في الدولة و منه إن تحديد الهوية الإثنية ظاهرة معقدة وقد لا يكون الأعضاء دائما في مصلحة جماعتهم الإثنية و غالبا ما يتساءل المراقبون عند إعادة تأكيد هويتهم الإثنية الإفريقية عن الطبيعة المعقدة و المحورية للأشكال غير الإثنية لتحديد الهوية في أي مجتمع ستقوض الولاءات الإثنية و تتداخل مع أشكال أخرى من الهوية مثل العشيرة أو الطبقة أو الدين[2]. فبالنسبة لجان باتيست تعتبر المركزية المفرطة للسلطة السياسية و الاقتصادية منطلق الفساد و المحسوبية؛ و ازدراء الأقليات عن طريق احتكار السلطة من قبل جماعات معينة (القبلية والإقليمية) يؤدي إلى صراع ثقافي، حيث ينشب الصراع الثقافي عندما تريد الجماعات التي تحرم السلطة أن تحصل عليها، على سبيل المثال حين تريد مجموعة أقلية أن تتقاسم السلطة على قدم المساواة فيما بينها و بين ما يسمى بالمجموعة العليا [3].

بالإضافة إلى ذلك تستند بعض النزاعات الإثنية في إفريقيا إلى معتقدات دينية، مثلا في ولايتي كانو وهضبة نيجيريا يمكن تعريف الثقافات من حيث المعتقدات الدينية أو نمط الحياة، بهذه الطريقة قد ترغب بعض الجماعات في أن يمارس كل شخص في المنطقة نفس الدين، من ثم فإن هذا الدين سيحقق مركزا متفوقا على الديانات الأخرى التي تتمتع بأقلية و التي تحاول الدفاع عن دينها؛ من هذا المنطلق قد ينشأ صراع ثقافي عندما تريد كل جماعة إثنية أو إثنية دينية السيطرة على منطقة معينة و تطهيرها من مجموعات إثنية أخرى،فالسياسة الإثنية أو سياسة الهوية غالبا ما تكون استراتيجية للخيار الأول للعديد من النخب الضعيفة في الدولة و ترتكز السياسة الإثنية في أفريقيا*على التناقضات الكامنة في ممارسة السلطات الاستعمارية

---

(1)-Akpovire Oduaran ad Henty Johnson Nenty,Op.Cit,p24.
(2)-PatriciaDaley,Op.Cit,p19.
(3)-Akpovire Oduaran ad Henty Johnson Nenty,Op.Cit,p25.

* حقيقة التعبئة الإثنية للعمل السياسي لا تؤدي بالضرورة إلى عنف سياسي حيث يمثل مجرد وجود نزاع مدني خطير قد تختار الدولة أن تستجيب له بطريقتين تبعاً لطبيعة النخبة السياسية بداخلها، أولاً قد تختار الدولة اتباع سياسات القبول التي تعترف بمظالم المجموعة المعبّأة كمشروع و تسعى إلى معالجة أهدافها السياسية أو على الأقل تخفيف مشاعرها العميقة هذه الاستجابة تؤدي إلى التعايش السلمي، ثانياً قد تختار الدولة الاستجابة للتعبئة بسياسات الإنكار التي ترفض بشكل مباشر مطالب المجموعة و هكذا تلجأ الدولة إلى القمع أو الطرد أو حتى إبادة الجماعة، كما حدث في رواندا، إن هذه الاستجابات للسياسة

لسلطة الدولة التي تسعى إلى إقامة الهيمنة[1]، حيث يسهل تشكيل الهوية الإثنية قاعدة غير مباشرة مما أدى بدوره إلى إعاقة وعي الطبقة الناشئة، فبعد الاستقلال استخدمت نخب الدولة الضعيفة أيضا النداء إلى الإثنية في محاولتها الخاصة لإرساء الهيمنة و إضفاء الطابع المؤسسي على الانقسامات القائمة من خلال جعل الهوية الإثنية الأساس السياسي و المشاركة الاقتصادية (بدرجة أقل) و السعي لتحسين القوة التنافسية للجماعات الإثنية من كبار قادة الفصيل الحاكم، فعلى سبيل المثال أنشأ الجنرال أندريه كولينغبا بعد وصوله إلى السلطة في انقلاب عام1981ما أطلق عليه "إثنوقراطية" في جمهورية أفريقيا الوسطى و كل مركز سياسي، عسكري و قضائي مهم شغلته جماعاته الإثنية أو التابعة له[2].

إن خاصية الاستقطاب في النزاعات الإثنية تؤدي إلى شدة التصعيد في الخطابات لدى الجماعات المسلحة المتطرفة نتيجة لسوء توزيع الجماعات الإثنية و الحدود الانثروبولوجية و السياسية في إفريقيا، حيث شكل التطهير الإثني أعلى مستويات التصعيد الذي أبرز خطورة توظيف العامل الإثني و حدة توتر عالية الشدة في تبني خيارات العنف كفرص لتوظيف سياسي أو مصلحي بالدرجة الاولى من طرف الجهات المتحكمة في العملية النزاعية، هذا التصادم العنيف الإثنو–سياسي بين الجماعات الإثنية تتداخل فيه توليفة من المتغيرات المساعدة على التعبئة العنيفة بين الأطراف المتنازعة، حيث تعتبر الخطابات الذاكراتية والأحقاد التاريخية كصور ذهنية مرتبطة بمخيال هوياتي بالفرد في الجماعة الإثنية كصورة الضحية مدخل أساسي للتحريض على الحروب الأهلية، هذا يبرز مدى أهمية البعد الهوياتي في استمرار العنف الإثني خاصة إذا امتزج بالجانب المادي كالمصالح و الوعود بالمناصب و الثروات. إن منطق النزاع الإثني المسلح مبني على ميزة محددة تتمثل في صعوبة أو استحالة الوصول للحل الجوهري لأن المجموعات المتنازعة مرتبطة بخلفية الاعتقاد بتحقيق مصالحها على حساب الجماعة الاخرى[3].

أولا:النزاع الإثني في رواندا و بورندي:الإبادة الجماعية Genocide * والتطهير الإثني ethnic cleansing

=هي التي تؤدي في نهاية المطاف إلى الصراع و العنف بعبارة أخرى [التعبئة السياسية الإثنية + سياسات الإنكار + عامل X العنف الجماعي].

(1)-Akpovire Oduaran ad Henty Johnson Nenty,Op.Cit,p25.

(2)-Richard Jackson,Violent Internal Conflict and the African State:Towards a Framework of Analysis,**Journal of Contemporary African Studies**,Vol 20,N 01,2002,p.36

(3)-Ibid,p37.

* في عام 1944 قدم رافائيل ليمكين **Raphael Lemkin** (1900–1959) مصطلح "الإبادة الجماعية" لأول مرة في كتاب يوثق السياسات النازية للتدمير المنهجي للمجموعات القومية والإثنية.مع ملاحظة أن هذا المصطلح يشير إلى ممارسة قديمة في تطوره الحديث حيث وصف ليمكين الإبادة الجماعية بأنها خطة منسقة لأعمال مختلفة تهدف إلى تدمير الأسس الأساسية

منذ أوائل التسعينات شهدت دولة ما بعد الاستعمار في إفريقيا أشكالا مختلفة من العنف داخل الدولة من الصومال، السودان، ليبريا، سيراليون، كوت ديفوار، رواندا و جمهورية الكونغو الديمقراطية، في هذه الصراعات لم تتحدى جماعات المتمردين و حركات التمرد شرعية الأنظمة الحاكمة في المركز فحسب، بل في كوت ديفوار و الكونغو الديمقراطية وصلت للمطالبة بقضايا الحكم الذاتي، فالأزمات السابقة و الجارية في إفريقيا مثل الإبادة الجماعية التوتسي و الهوتو في رواندا، الأزمة في دارفور، الحرب الأهلية والصراعات الدينية في نيجيريا من بين أمور أخرى تظهر أدلة على الدور الذي تلعبه الإثنية باعتبارها أحد أسباب الصراع في أجزاء كثيرة من أفريقيا ففي رواندا سجل بين عامي 1959 و 1962 عنف إثني بين الهوتو والتوتسي بقيادة الهوتو و نجحت في إلغاء النظام الملكي التوتسي في عام 1961 بالتنسيق مع السياسيين الهوتو [1].

يمكن القول إننا نتعامل مع حالات متشابكة من العنف الإثني و تفكك الدولة في وسط إفريقيا، فالعنف الجماعي في رواندا و بوروندي في منتصف التسعينات أعقبه بفترة وجيزة انتشار التنافس الإثني إلى الكونغو المجاورة (التي كانت تسمى زائير آنذاك) فالانقسامات الإثنية شرط ضروري للعنف الجماعي، ومن بين هذه التحديات أنه من أجل دعم الحكومات الاستعمارية و الحفاظ على الحكم المركزي استخدم المستعمرون تكتيكات الانقسام والحكم وبالتالي تسييس الانقسامات الإثنية الموجودة مسبقا(كما تم تحليلها في الفصل الثاني) و تميز مجموعة واحدة على الآخرين، يمكن أن تفسر الصراعات الإثنية في وسط إفريقيا من هذا المنطلق على أنها نزاعات إثنية للنضال من أجل السلطة و معركة على الموارد الطبيعية.

لقد وصف جون بوين **John Bowen** بأن الهويات الإثنية في بعض مقاطعات رواندا اعتبرتها القوى الاستعمارية تابعة لها و التي أعلنت أن لكل شخص" هوية إثنية" تحدد مكانه داخل المستعمرة أو نظام ما بعد الاستعمار، و قد اعترفت القوى الأوروبية لوقت طويل أهمية تأمين الحلفاء من بين السكان الأصليين،حيث كان الشرط المسبق لإثارة الانشقاق الإثني، و من ثم تقسيم و وضع التكتيكات بإثارة خلافات إثنية بين الجماعات، و من المؤكد أنه قبل وصول المستعمرين الألمان إلى عام 1899 حكم التوتسي الذين يمثلون حوالي 15 % من السكان على أغلبية سكان الهوتو و عندما استولت بلجيكا على المحمية بعد

=لحياة الجماعات الوطنية بهدف إبادة الجماعات نفسها. تعني الإبادة الجماعية قتل جماعة قومية أو إثنية أو دينية ، على هذا النحو:(أ) قتل أعضاء المجموعة ؛(ب) إلحاق ضرر جسدي أو عقلي جسيم بأفراد الجماعة ؛(ج) التسبب عمدا في سوء ظروف حياة المجموعة ؛(د) فرض تدابير تهدف إلى منع المواليد داخل المجموعة ؛(ه) نقل أطفال المجموعة بالقوة إلى مجموعة أخرى.

[1]-Idem.

الحرب العالمية الأولى وسعت هيمنة التوتسي من خلال تفضيل هذه المجموعة الإثنية على الآخرين. وهكذا فإن القوى الاستعمارية عملت على تسييس الإثنيات و قدم البلجيكيون للتوتسي حظا متميزا في الحصول على التعليم والوظائف، بل وضعوا حد أدنى من المتطلبات للدخول إلى الجامعة، هكذا تم استيعاب أقلية التوتسي كطبقة حاكمة تقليدية في المنطقة بالرغم من أن المجموعتان تتقاسم نفس اللغة و العادات في رواندا، بالنسبة لرينيه ليمارشاند فإن التفاعل بين الحقائق الإثنية و إعادة البناء الذاتي (أو التلاعب) من قبل أصحاب المشاريع السياسية تقع في جذور الصراع بين الهوتو و التوتسي حيث تم جعل الفئات الإثنية بارزة في المقام الأول و إخفاء الكفاح بشأن المسائل الأساسية للسلطة و الموارد حيث كان إدخال بطاقات الهوية الإثنية من قبل الإدارة البلجيكية في عام 1931 الذي قسم شعب إفريقيا الوسطى إلى الهوتو أو التوتسي أو توا خطوة أولى في عملية تسييس الإثنية[1]. لقد هيمنت التوتسي على الحكومات المتعاقبة تحت ستار تعزيز الوحدة الوطنية مع إنكار وجود فرق إثني وفي الوقت نفسه إضفاء الشرعية على عدم المساواة و التمييز باستخدام التهديد لأغلبية الهوتو لاستبعاد سكان الهوتو من القيام بأدوار بارزة في المجالين السياسي و الاقتصادي للدولة، و يرى أوتاواي أن ذلك سمة لقادة ما بعد الإستعمار الذين يتجاهلون الإثنية و دورها في السياسة بينما يتلاعب بها لتحقيق أغراض سياسية [2].إن إنكار الإثنية يحمي الأقلية التوتسية في وضع جيد في حين أن التأكيد على الإثنية هو تعزيز الأغلبية الهوتو الفقيرة، وقد استهدف المعتدلون من التوتسي و أفراد المثقفين الهوتو على وجه التحديد أعمال العنف و هي استراتيجية لمنع تهديد الهوتو، إن الفشل المستمر للدولة في الاعتراف بالطابع العرقي للصراعات العنيفة لا سيما في جمهوريتي 1972 و 1988 يعني ضمنا فرض عقوبات من جانب الدولة على الأعمال الانتقامية الوحشية التي تقوم بها قوات الأمن [3].

ففي بوروندي يناشد المتطرفون الإثنيون المشاعر الإثنية بالتشديد على التهديد الذي تشكله المجموعة الأخرى و ينشر الفاعلون السياسيون مفهوم التهديد بالإبادة الجماعية و تهديدهم لتعزيز موقفهم الفردي، حيث يشير المتطرفون التوتسيون إلى كل أعمال عنف من الهوتو على التوتسي من أجل تعزيز الشعور المجتمعي ضد تهديد الهوتو القادم، و بالتالي تعزيز سيطرتهم على الدولة و جهازها حيث كان تبرير النخبة التوتسية لاحتكار السلطة هو الخوف من الإبادة الجماعية التي يقودها الهوتو ضدهم، مع الإشارة باستمرار إلى الأزمات الرواندية في عامي 1959 و 1994 و أعمال العنف ضد التوتسي في بوروندي في عامي 1988 و1993،فالبنسبة لليمارشاند يعتبر ذلك السبب في استمرار الصراع و في الوقت نفسه تسيطر التوتسي على

(1)-Raymond Taras and Rajat Ganguly,**Weak States and Ethnic Conflict:State Collapse and Reconstruction In Africa**.In:Understanding Ethnic Conflict. Routledge,2015,p125.
(2)-Patricia Daley,Op.Cit,p15.
(3)-Ibid,p16.

أجهزة الأمن و أجهزة الدولة التي يعززها العنف و التهديد بالعنف[1]. فالأكثر سلبية ما قام به المستعمر حيث عزز نخبة التوتسي الذين بدورهم طرحوا مصالحهم الخاصة بدلا من تعزيز المصلحة العامة كلما نشأ مثل هذا الوضع، ثم فتح باب كبير لجميع أنواع الصراع و ليس من الصعب العثور على ذريعة لخلق صراع للبقاء في السلطة، حيث ينص اتفاق أروشا على ما يلي: "لعبت الإدارة الاستعمارية الألمانية الأولى ثم البلجيكية تحت ولاية عصبة الأمم و وصاية الأمم المتحدة، دورا حاسما في زيادة الإحباطات بين الباهوتو والباتوتسي و الباتوا، و في الانقسامات التي أدت إلى التوترات الإثنية، في سياق استراتيجية "الانقسام والحكم" قامت الإدارة الاستعمارية بحقن وفرض رؤية عنصرية للمجتمع البوروندي، مصحوبة بأحكام مسبقة ومذكرات تتعلق بالاعتبارات المورفولوجية التي ترمي إلى تحديد العناصر المختلفة لسكان بوروندي ضد بعضهم البعض أساس الخصائص الفيزيائية و سمات الشخصية، كما قدمت بطاقة هوية تشير إلى الأصل الإثني، مما عزز الوعي الإثني على حساب الوعي الوطني و قد مكن ذلك المستعمر من منح معاملة محددة لكل مجموعة إثنية وفقا لنظرياتها "[2].إن تعزيز الهوية الذاتية للهوتو نتيجة الوعي المشترك بين الهوتو كما يسميها ليمارشاند **Limarchand** كونه مجتمع شهيد يعطيهم إحساسهم بتشكيل مجموعة منفصلة، إن خبراتهم اليومية الملموسة للتبعية و التظلم لا تؤدي إلا إلى تعزيز وعيهم بكونهم ضحايا الهيمنة التوتسية، حيث يرى الهوتو أنفسهم بأنهم شعب البانتو الأصلي و يدعون ملكية الأرض، و يستمرون في تعزيز "التاريخ الإثني" الذي يخرج التوتسي عن طريق تمثيلهم كراعيين من شمال شرق أفريقيا، من ناحية أخرى فإن التوتسي ينشرون لغة الإبادة الجماعية عند الإشارة إلى الهجمات ضد مجتمعاتهم[3].و يتفق كثير من الباحثين والعلماء و يؤكدون أن بوروندي تتألف من ثلاث مجموعات إثنية هي الهوتو و التوتسي و توا،بعضهم مثل ليمارشاند يعرف بأبحاثه عن النزاع الإثني و الإبادة الجماعية في رواندا، بوروندي و دارفور أن سكان البلاد البالغ عددهم 8.7 مليون نسمة ينقسمون عادة إلى ثلاث مجموعات إثنية،وهم الهوتو 85%،التوتسي 14%،و توا 1% تقليديا كان هناك مجرد تمييز اجتماعي و سياسي بين هذه المجموعات، مع ذلك من خلال دعم إيديولوجية عنصرية و تسلسل هرمي منحاز بوضوح ضد الهوتو، حول المستعمر الألماني (1889–1918) و المستعمر البلجيكي في وقت لاحق (1918–1962) هذا الانقسام إلى هويات أكثر صلابة، من هنا لعب المستعمر دورا هاما في خلق الإنقسامات داخل المجتمع البوروندي، أما الأقلية التوتسية فقد اعتبرها المستعمر متفوقة قليلا مقارنة بأغلبية الهوتو و تووا، فالإفراد من جماعة التوتسي عموما طويلوا القامة مع

(1)-Patricia Daley,Op.Cit,p17.
(2)-Thomas Sedelius,the cause of conflict in Burundi.
https://www.divaportal.org/smash/get/diva2:519100/FULLTEXT01.pdf.p19.
(3)-Patricia Daley,Op.Cit,p20.

الأنف الحاد، من هنا فإن هذا التصور لا يمكن تعميمه لأن هناك الهوتو الذين لديهم نفس السمات الجسدية عندما يكون هناك التوتسي قصير في الحجم مع أنف كبير [1]. وقد شجع المستعمر بعض التوتسي بمنحهم إمكانية الوصول إلى التعليم و الإدارة مما خلق إحباطا بين الأغلبية الهوتو في بوروندي،هكذا يبدأ النزاع الإثني مع هذا التفاوت في الفرص استنادا إلى معايير تشكل جزءا من سياسة انقسام و حكم المستعمر، و قد استحوذت القضية الإثنية على اهتمام السياسيين في بوروندي لفترة طويلة وكان ينظر إليها دائما على أنها طبيعة الصراع في بوروندي منذ استقلالها[2] أما بالنسبة لكثير من المراقبين الخارجيين شكلت مذبحة عام 1988 تغيرا في نهج الدولة البوروندية إزاء الانتماء الإثني، وفي مواجهة انتقادات خارجية لأعمالها القمعية،ففي سياق انتهاء الحرب الباردة و الحاجة إلى تمويل من المانحين أنشأ الرئيس بيير بويويا لجنة وطنية لدراسة مسألة الوحدة الوطنية و التحقيق في عام 1988 و قد تم انتقاد تقريرها من أجل إلقاء اللوم على الانتماء الإثني على الإدارة الاستعمارية فقط، دون دراسة دور الدولة ما بعد الاستعمار في إعطاء السيادة للبنيات الاستعمارية [3]. على النقيض من ذلك رأى رينتينز Rintins أنه من المفيد الاعتراف لأول مرة بوجود مشكلة إثنية في إقامة نقاش وطني حول الإثنية ففي 19 أكتوبر 1988 رشح بويويا الهوتو إلى 11 من أصل 22 منصبا وزاريا، مع ذلك حافظ التوتسي على السيطرة على وزارات الدفاع و الشؤون الخارجية و الداخلية الرئيسية، على الرغم من تبرئة حكومة التوتسي،فقد أدى التقرير إلى الموافقة على استفتاء على ميثاق الوحدة الوطنية في فيفري1991 و إنشاء حكومة وحدة وطنية تضم 12 من الهوتو و 12 من التوتسي، و شملت التغييرات الرئيسية الأخرى في مؤسسات الدولة إنهاء التمييز بين الهوتو في نظام التعليم؛ باستثناء القوات المسلحة التي قاومت التغيير لم يحول خيار الهوتو المشترك في النظام دون وقوع حادث آخر من أعمال الإبادة الجماعية التي ترعاها الدولة في نوفمبر 1991 عندما ردت قوات الأمن على شعب الهوتو في أعقاب التمرد الذي شنته حركة التمرد الهوتو (حزب تحرير شعب الهوتو) [4].مع ذلك فإن الدولة البوروندية لم تتمكن من الصمود أمام التيار الديمقراطي الذي يجتاح القارة و بعد ما يقرب من 4 سنوات اضطرت إلى التحرك نحو انتخابات متعددة الأحزاب حيث صدر دستور جديد في عام 1992 وفي 3 و10 جوان 1993 أجرت بوروندي انتخابات ديمقراطية ثانية مع حزب الهوتو الذي كان سائدا في الغالب و هو حزب جبهة الديمقراطية الشعبية في بوروندي، و حصل على 80 % من الأصوات البرلمانية و65 %

---

(1)-Thomas Sedelius,Op.Cit,p20.
(2)-Idem.
(3)-PatriciaDaley,Op.Cit,p16.
(4)-Idem.

من الأصوات الرئاسية فبعد ما لا يقل عن 100 يوما من توليه منصبه في 21 أكتوبر 1993اغتال أول رئيس هوتو في البلد هو ملشور نداداي في انقلاب فاشل[1].

أدت المعارضة الدولية لهذا الهجوم على الديمقراطية إلى إدارة البلد لمدة سنتين من قبل تحالف متعدد الأحزاب، مما أجبر الحزب الديمقراطي الديمقراطي (فروديبو) على المشاركة في السلطة مع الاتحاد الوطني من أجل التقدم الوطني و غيره من الأحزاب السياسية الصغيرة في اتفاق يعرف باسم "اتفاقية الحكومة". وكانت فترة من التنافس السياسي الشديد بين المجموعات الإثنية و داخلها حيث أن الحكومة التي تواجه جيشا متمردا لم تتمكن من السيطرة على العنف والفوضى التي ارتكبتها الميليشيات الإثنية، حيث نفذت التوتسي المتشدد حملة مستمرة من الاضطهاد لقادة الهوتو و العنف ضد السكان المدنيين لمنع العودة إلى الحكومة المنتخبة ديمقراطيا و قد استخدمت اتهامات بالإبادة الجماعية لتهجير السياسيين المعتدلين من الهوتو، ليس من المستغرب أنه في جويلية 1996 أدى انقلاب عسكري إلى إعادة بويويا الرئيس التوتسي السابق، و شكل منتصف التسعينات لحظة حاسمة بالنسبة للطبقة السياسية الهوتو التي انقسمت بين المعتدلين و المتطرفين و بين مؤيدي العنف واللاعنف، و قد انقسمت جبهة فروديبو بعد وفاة نداداي حيث تحرك بعض الأعضاء لتشكيل المجلس الوطني للدفاع عن الديمقراطية الذي شكل لاحقا جناحا عسكريا،قوات الدفاع عن الديمقراطية.لكن في سنة 2000 انقسمت قوات المتمردين إلى مزيد من الفصائل المؤيدة أو المعارضة؛ تصاعدت هذه الاختلافات إلى نزاع بين الهوتو حيث أن قوات الدفاع عن الديمقراطية انتهت في القتال ضد قوات التحرير الوطنية[2]. فالفصائل داخل جماعات الهوتو و التوتسي السياسية كانت تعبيرا عن التطرف الإثني و التنافس الفردي بين الأعضاء الرئيسيين؛ و أصبح هذا الأخير أكثر أهمية في تخصيص المحافظ الوزارية في حكومة ما بعد الصراع.

يؤكد ليمارشاند أن أعمال العنف التي أعقبت عام 1993 أنتجت مساحات جديدة حيث أصبح التوتسي أكثر تحضرا عكس الهوتو، في اتفاقية عام 1994 توصي بتقسيم الإقليم إلى توتالاندس و هوتولاند على أساس تخصيص حكام المقاطعات، فمن شأن ذلك أن يشكل تحديا هائلا للسلامة الإقليمية للدولة البوروندية و غير مقبول بالنسبة لمعظم بوروندي عندما لا يرتبط تاريخيا موقع جغرافي معين بمجموعة إثنية، حيث أن التباين الإيكولوجي و ضغط الأراضي سيحولان دون إعادة التوزيع العادل و لا يرى ليمارشاند أي دعم في بوروندي حيث لا توجد حركة قوية للتجزئة الإقليمية[3].

---

(1)-PatriciaDaley,Op.Cit,p16

(2)-Ibid,p18.

(3)-Ibid,p20.

على مدى السنوات القليلة الماضية قامت السلطات البوروندية بتجنيد أفراد مسلحين من ميليشيا إمبونيراكور **Embonrakor** بتسليحهم و تدريبهم كوسيلة لقمع منتقديهم، استهدفت السلطات أعضاء المجتمع المدني الذين أثاروا مخاوف بشأن هذا الأمر، فعلى سبيل المثال ألقي القبض على مدير حقوق الإنسان بيير كلافر مبونيمبا **Pierre Claver Mbonimba** في 15 ماي2014 و سجن بتهمة التحريض على العصيان العام و تهديد الأمن العام في أعقاب مقابلة مع الإذاعة العامة الإفريقية، أعرب فيها عن قلقه بشأن تدريب الشباب، بالإضافة إلى ذلك فإن السلطات قد فرضت قيودا على حرية التعبير منذ وقت طويل حيث استهدف الصحفيون و مضايقتهم واعتقلوا في كثير من الأحيان، مما شجع ممارسات الرقابة الذاتية، في 20 جانفي 2015 ألقي القبض على بوب روغوريكا **Bob Rogoreka** وهو صحفي و مدير الجيش الوطني الرواندي اتهم بالتواطؤ في جريمة القتل بسبب عدم الكشف عن هوية ضيف برنامج إذاعي و أفرج عنه بكفالة في 18 فيفري2015 [(1)].

وقد أشعلت الأزمة في 25 أفريل 2015 عندما أعلن حزب نكورونزيزا **Nkurunziza** الحزب الوطني للدفاع عن الديمقراطية – قوات الدفاع عن الديمقراطية لفترة ثالثة– و هي حركة تجمع 300 من منظمات المجتمع المدني البوروندية قامت باحتجاجات سلمية ضد القرار، كما شارك أعضاء المعارضة السياسية والمواطنين في احتجاجات تدعو الرئيس نكورونزيزا إلى عدم التماس ولاية ثالثة لأسباب دستورية، بدأت الاحتجاجات في البداية في بوجمبورا العاصمة لكن سرعان ما انتشرت إلى مناطق أخرى، باستخدام ميليشيا عنيفة بدعم من الحزب الحاكم والمعروفة باسم إمبونيراكور تتضمن المتورطين في انتهاكات حقوق الإنسان ويقدر أن هناك ما يقرب من 50ألف عضو في إمبونيراكور في بوروندي تلقت من قوات الأمن البوروندية تدريبا و زودتهم بالأسلحة، و مع اندلاع الاحتجاجات في عام 2015 انتقل أعضاء من المليشيا إلى بوجمبورا لبناء دوريات الأسلحة و استهداف المهاجمة بدنيا أولئك الذين ترفض التخلي عن عضويتهم في الأحزاب السياسية المعارضة، حيث احتجزت المحتجين و الذين اعتبروا وجهات نظر مختلفة عن آراء الحكومة، و مازال أعضاء الإمبونيراكور متمركزين عند نقاط التفتيش في أجزاء مختلفة من بوروندي لتقييد محاولات المواطنين الهرب من العنف[(2)]. وقد أدى ازدياد العنف في نهاية عام 2016 و حتى أوائل عام 2017 إلى مضاعفة جهود المجتمع الدولي الرامية إلى إعادة بناء نموذج أروشا و إشراك السلام، في الوقت نفسه نما المتشددون الحكوميون بصورة متزايدة من الخوف للعودة إلى حرب أهلية كاملة حيث اجتمعت

(1)-Burundi on downward spiral:prevalance of violence ad impunity:a policy action brief.July 2016 http://www.civicus.org/images/Policy_Action_Brief_Burundi_July2016.pdf,p16.
(2)-Ibid,p17.

المعارضة و هددت بعمل مسلح.إن اغتيال عدد آخر من القادة المتشددين و قتل سياسي معارض في المنفى يهدد بالإبادة الجماعية،ففي أواخر عام 2017 كانت المفاوضات لتشكيل حكومة انتقالية لتولي السلطة بحلول منتصف عام 2018 و اتفاقات السلام على غرار اتفاقات أروشا تهدف متابعة المفاوضات حسب درجة التمثيل الإثني في البرلمان و القوات المسلحة[1].

بهذا فإن عمليات القتل الجماعي التي وصفها البعض بأنها الإبادة الجماعية التي ارتكبها الهوتو في عام 1972 تبرر اتخاذ تدابير وقائية لحماية أغلبية الهوتو ضد الأقلية التوتسية، حيث يستخدم مثل هذه العبارات من قبل أفراد قوات الدفاع والأمن، و إمبونيراكور،الحزب الحاكم، و جميعهم يدعمون مشروع الرئيس نكورونزيزا و أصبح العنصر الإثني على نحو متزايد عنصرا من عناصر التمييز و محركا للقمع تمارسه هذه الهيئات[2]، إذا كان المشروع الأصلي للرئيس نكورونزيزا و الدوائر الحاكمة البوروندية هو الحفاظ على السلطة فمن الواضح أنهم اتخذوا جميع خطواتهم لتحقيق ذلك، فإن جميع معايير و شروط ارتكاب الإبادة الجماعية قائمة: الأيديولوجية، القصد، المؤسسات الأمنية، التعبئة من خلال الميليشيات و تحديد السكان الذين سيتم إبادتهم واستخدام العوائق التاريخية،فإذا كان التوتسي ليسوا الوحيدين الذين يستهدفهم النظام فإن الانتماء الإثني يستخدم بصورة كافية في الحالة الراهنة في بوروندي ليسمى القمع بديناميات الإبادة الجماعية[3].

ثانيا: النزاع الإثني في الكونغو–الديمقراطي*:شمال و شرق كيفو

---

[1]-Crisis in Burundi:a Three-Year Outlook for the Region 2016-2019.istitut of international relation and strategic.http://www.iris-france.org/wp-content/uploads/2016/11/ENG-Observatoire-Prospective-Huma-Burundi-Septembre-2016.pdf,p15.

[2]-report Repression and pre-genocidal dynamics in Burundi. https://www.fidh.org/IMG/pdf/burundi_summary_report_english-2.pdf,p20.

[3]-Idem.

* الصراع في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية تم التحكم فيه من قبل مجموعة واسعة من الجهات الفاعلة تتمثل في ثلاث فئات رئيسية:

– تتألف الفئة الأولى: من مجموعات ميليشيا مسلحة محلية تسمى "ماي ماي" و تشير الإحصائيات إلى أن هناك حالياً أكثر من 30 مجموعة من الماي ماي تعمل في أجزاء مختلفة من شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية.، ماي ماي هي في الأساس مجموعات ميليشيات مجتمعية أنشئت لأسباب مختلفة بما في ذلك الدفاع عن المجتمع من أي ميليشيات متنافسة أو الجماعات =المتمردة الأجنبية المنتشرة في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية. وتشمل أبرز الأمثلة ماي ماي رايا موتومي– بوكي، ماي ماي ياكوتومبا ، ماي ماي نياتورا ، ماي ماي سيمبا ، ماي ماي تشيكا و ماي ماي كفافوا.

– الفئة الثانية: تتألف من مجموعات متمردة خارجية و تتكون هذه الجماعات المسلحة التي تتكون من رعايا أجانب من البلدان المجاورة من قواعد داخل الأراضي الكونغولية و تشارك في أنشطة التمرد ضد حكوماتهم وم ن الأمثلة البارزة على ذلك "القوات الديمقراطية لتحرير رواندا" التي اتُهمت بتدبير الإبادة الجماعية التي ارتكبت في رواندا في عام 1994 ، والتي ذبح فيها ما

وفقا لجاكسون يجب على الباحث أن ينتبه إلى السياقات المؤسسية، التاريخية و المادية التي تحدث فيها الخطابات كالخطاب الذاتي للهوية الذي يحتوي على جهاز سياسي و مسند وجودي يجعل من الممكن له استخلاص الطاقة من التداخل غير الدقيق مع الهوية القوية الموجودة مسبقًا على مقاييس معينة سواء كانت محلية أو إقليمية[1]".تنطلق من هذه الفكرة التفسيرات المتعلقة بالعنف في شرق الكونغو تشدد على المظالم المتعلقة بالأرض و الهوية، النخب المحلية و الدولية الطاغية،أو الضعيفة. من هنا يمكن تحليل تاريخ الصراع في الجزء السفلي من كيفو الشمالية حيث يمكن القول أن أراضي ماسيسي، روتشورو، نايراجونجو ووليكالي المعروفة باسم بيت نورد هي بؤرة حروب الكونغو، فمنذ الحقبة الاستعمارية كانت الصراعات الطائفية منتشرة بقوة و على وجه الخصوص بين الهوتو و التوتسي الذين ينظر إليهم على أنهم أجانب أو مهاجرون، و أولئك الذين يصفون أنفسهم بأنهم ملاك الأراضي،يرجع هذا الصراع إلى الإدارة الاستعمارية البلجيكية التي عززت الهجرة الجماعية للروانديين و تلاعبت بهياكل القوة الإثنية، لكن الواقع الاجتماعي تطور خلال نصف قرن من الاستقلال في حين أن العنف كان متأصلا إلى حد كبير في الديناميات الريفية المحلية في الستينيات، كانت الحلقة العنيفة الرئيسية التالية في التسعينيات مرتبطة بالنزاعات المتعلقة بالهوية في السياسات الوطنية و الإقليمية، و قد أثار السياسيون المقيمون في كينشاسا و غوما رسائل إثنية في الفترة

=يقرب من مليون شخص من التوتسي، هذه المجموعة تقاتل الحكومة الرواندية و تتهم الحكومة الرواندية جمهورية الكونغو الديمقراطية و المجتمع الدولي بعدم القيام بأي شيء لتقديم ثوار "قوات الديمقراطية لتحرير رواندا" إلى العدالة،و ترتبط كذلك القوى الديمقراطية المتحالفة **(ADF)** وهي مجموعة متمردة خارجية رئيسية أخرى تعمل في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية ارتباطًا وثيقًا بشبكة القواعد الإرهابية الدولية و هي تقاتل من أجل الإطاحة بحكومة أوغندا و لها قواعد في المناطق المحيطة بجبل روينزوري على الحدود بين جمهورية الكونغو الديمقراطية و أوغندا.

– الفئة الثالثة: مكونة من جماعات متمردة داخلية تجسدها مجموعة متمردة مسلحة من حركة 23 مارس تشارك في قتال مع القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية، ظهرت حركة 23 مارس نتيجة تمرد قام به المتمردون السابقون التابعون لجبهة تحرير الكونغو الديمقراطية **(CNDP)** و هم مجموعة تتألف أساسا من التوتسي الكونغوليين الإثنيين و الذين تم دمجهم بعد اتفاق السلام لعام 2009 مع حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية، تظلمهم الرئيسي ضد مركز جمهورية الكونغو الديمقراطية حول المظالم التاريخية، المواطنة، الاستبعاد السياسي و الأرض.ظل التمرد الداخلي في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية سمة دائمة منذ منتصف التسعينيات عندما أطلق الرئيس السابق المتوفى لوران كابيلا المدعوم من رواندا و أوغندا تمردًا اجتاح شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية و عبر البلاد إلى كينشاسا و أطاح بحكومة ديكتاتور سابق مدعوم من الولايات المتحدة موبوتو سيسيسيكو، إنه التحوّل الذي لا نهاية له للجماعات المسلحة التي تقاتل من أجل السيطرة على الموارد الطبيعية و عجز الدولة عن أداء وظيفتها الأساسية في إدارة إقليمها التظلمات التاريخية العميقة لبعض السكّان في البلاد بشكل فعال.

[1]-Stephen Mwachofi Singo and Sam Okoth Opondo,Ambiguity of the Soil, Ambiguity of Belonging:Grievance, Resource Avarice, and Conflict in Eastern Democratic Republic of Congo. in: Wanjala Nasong'o,**The Roots of Ethnic Conflict in Africa: From Grievance to Violence**. Palgrave Macmillan,2015,p76-92

التي سبقت إجراء الانتخابات و توصل الجانبان في الحرب الأهلية الرواندية عبر الحدود إلى تجنيدهم في شمال كيفو[1]. نتيجة أن الاستعمار البلجيكي قد أرسى الأهمية السياسية لمركز السكان الأصليين الذي أضفى الطابع الرسمي على النظم العرفية المحلية (الوحدات الجغرافية للحكم التي استندت إليها) و جلبها داخل الهيكل الإداري للدولة، و بموجب نظام الحكم المحلي لا يمكن للمواطنين إلا أن يطالبوا بتمثيل سياسي و لا يحصلون إلا على الأراضي من خلال النظام الإداري المحدد إثنيا، كما أظهر مامداني البلجيكيين (مثل القوى الاستعمارية الأخرى) خلقت مجالات قانونية و سياسية منفصلة أولا وفقا لتمييز العرق و ثانيا وفقا لتمييز العرق بين هؤلاء الجماعات[2]. و يقول مامداني إن هذه الانقسامات استمرت في فترة ما بعد الاستعمار حيث أن مفهوم المواطنة قد تم تشعبه في المواطنة المدنية – التي تمنح الحقوق الفردية المحددة في الدستور مثل الحق في تحمل جواز سفر كونغولي – و المواطنة الإثنية، لأنه كان بإمكان أي شخص يدعي الجنسية الكونغولية من الناحية النظرية أن يحصل على الجنسية المدنية، لكن الجنسية الإثنية تعتمد على العضوية في جماعة إثنية ذات مطالب تاريخية إثنية، أما مجتمعات الأقلية التي وصفوا بالعملاء من الزعماء العرفيين فقد واجهت صعوبات في المطالبة بالجنسية الإثنية و من ثم صعوبات في المطالبة بالأرض[3].

إن ما يسمى بالحرب الأهلية الأولى في الكونغو في الفترة 1996–1997و الاشتباكات المسلحة التي تلت ذلك يمكن اعتباره مثالا رئيسيا على عدوى الصراع الذي ينتشر من رواندا و بوروندي على وجه الخصوص أصبحت المنطقة الشرقية للكونغو (التي يشار إليها باسم كيفو) مسرحا عسكريا لمعارك الهوتو والتوتسي،حيث استفادت الجبهة الوطنية الرواندية التي يسيطر عليها التوتسي من مخيمات اللاجئين الهوتو داخل زائير التي زعمت أن ميليشيات انتراهاموي قد لجأت إلى هذا البلد مستفيدة من المشكل الطائفي للديكتاتور الزائيري الحاكم جوزيف موبوتو سيسي سيكو، مع ذلك سرعان ما انضمت الجبهة الوطنية الرواندية إلى صفوف الجماعات المتمردة الزائيرية، و في عام 1997 أطاحت بـ<نظام موبوتو الفاسد في السلطة لمدة اثنتين و ثلاثين عاما، حيث ترأس الحكومة الجديدة لوران كابيلا الذى أعاد تسمية زائير على الفور جمهورية الكونغو الديمقراطية، لقد تعاون مع قوات الجبهة الوطنية الرواندية لفترة من الوقت فقد تعرض فريق من المحققين التابع للأمم المتحدة الذي يسعى إلى اكتشاف مصير الآلاف من اللاجئين الهوتو في الكونغو الذين ربما

---

(1)-Jason Stearns,**North Kivu:The background to conflict in North Kivu province of eastern Congo**.Rift Valley Institute,2012,p29.
(2)-Chris Huggins,Land,power and identity roots of violent conflict in eastern DRC. http://www.international-alert.org/sites/default/files/DRC_LandPowerIdentity_EN_2010.pdf,p24.
(3)-Idem.

كانوا ضحية أعمال القتل الانتقامية من التوتسي للمضايقات من قبل نظام كابيلا في ربيع عام 1998 [1].

أما على الصعيد الوطني ترتبط فكرة وضع السكان الأصليين بالمواطنة المدنية و تتحدد إلى حد كبير بمطالبة ما يسمى بخط دم كونغولي، غير أن الدستور و قانون الجنسية يربطان قضية "الهوية الكونغولية" بالهوية الإثنية، كما أن فكرة المجتمعات الكونغولية قد وضعت لجعل مطالبات المواطنة بآخرين مثل فإن بانيارواندا التي تضم أعدادا كبيرة من المهاجرين الجدد (من عام 1959 وما بعد عام 1994) من رواندا، و قد استخدمت هذه العملية كأداة سياسية لتشويه الشخصيات السياسية التي عارضت قوى الدولة،وخلال انتخابات عام 2006 شجع جان بيير بيمبا منافسه الرئيس كابيلا و بث الشكوك الشعبية بأن كابيلا أجنبي (يزعم أن والدته ليست من السكان الأصليين)، و اعترافا بأن البانيارواندا كانت قوة اقتصادية وسياسية قوية محتملة في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية لكنها كانت ضعيفة بسبب استبعادها من "المواطنة الإثنية" حيث الرئيس موبوتو (الذي حكم من 1965 إلى 1997) استفاد من قوانين المواطنة بتغييرها مرارا و تكرارا من أجل جعل الوضع المدني و بانيارواندا تعتمد على الولاء السياسي له، و قد أشرف بارتليمي بيسنغيمانا روا و هو لاجئ من التوتسي الروانديين كان آنذاك رئيس أركان موبوتو على تعديل عام 1972 لقانون الجنسية الذي منح الجنسية لأي شخص مقيم في جمهورية الكونغو الديمقراطية (زائير آنذاك) قبل عام 1950، فبعد تولي بيسنغيمانا السلطة السياسية انقلبت المواطنة أصبحت تعتمد مرة أخرى على النسب من مجموعة إثنية التي وجدت داخل حدود زائير في سنة 1885 و بالتالي استخدمت المواطنة كأداة سياسية،وقد تم تحديد حقوق الجنسية و المواطنة، منحها وإبطالها كتدبير للفرق بين الجماعات من قبل اللاعبين السياسيين الأقوياء[2].

تعتبر مقاطعة كيفو الشمالية مركز الحرب فى جمهورية الكونغو الديمقراطية و قد برزت أكثر من 20 مجموعة كبيرة من الجماعات المسلحة،حيث بدأت علاقة حروب الكونغو بالعنف الإثني في عام 1993 ولاتزال تواجه أشد التحديات التي تواجه الاستقرار في البلد [3].

بالنسبة للجماعات المسلحة التي ظهرت في شمال كيفو لها سمات مشتركة و هي تعتمد على ثلاثة مصادر لعدم الاستقرار: محلية، إقليمية و وطنية، فالدولة الكونغولية* ليس لديها سيادة القانون لضمان حقوق الملكية

---

[1]-Chris Huggins,Op.Cit,p25.
[2]-jason stearns,Op.Cit,p30.
[3]-Ibid,p31.

* يمكن تحديد دور الإداريين البلجيكيين خلال الحقبة الاستعمارية في إثارة الصراع في كيفو–المنطقة لم تكن مستقرة قبل أن يحتل المستكشفون الأوروبيون المنطقة في القرن التاسع عشر– من خلال بداية الاستغلال الكامل للنزاعات من قبل الملك ليوبولد الثاني من بلجيكا في منتصف 1890 تحت رعاية ما يسمى دولة الكونغو الحرة حيث تسببت الغارات و الخلافات

و لا قوة القانون لقمع الخصوم المسلحين، يعزز هذا الضعف الاعتقاد بأن السبيل الوحيد لحماية الممتلكات والحريات الفردية هو من خلال القوة المسلحة.

لقد أدى هذا العنف إلى تفاقم التوترات بين المجتمعات المحلية و لاسيما الخلاف بين ما يسمى بجماعات السكان الأصليين و هي المجتمعات التي يكون وجودها أكثر رسوخا، في مقابل السكان الهوتو و التوتسي الذين وصل كثير منهم كمهاجرين خلال الفترات الاستعمارية و ما بعد الاستعمار،حيث معظم العنف يعتمد مباشرة على هذا الانقسام الذي تفاقم بسبب عقدين من القتل على كلا الجانبين[1]. لكن في غضون سنة انهار التعاون بين النظام الجديد في الكونغو مع التوتسي، حيث أصر العديد من الكونغوليين على أن كابيلا يثبت أنه لم يصبح مجرد عميل للجبهة الوطنية الرواندية، وعلى النقيض من ذلك اتهمته قيادة الجبهة الوطنية الرواندية بتشجيع الدكتاتورية و الفساد و إيواء جماعة إنتراهاموي التي يزعم أنها تستعد لغزو رواندا، و رد كابيلا بطلبه طرد جنود من التوتسي الروانديين و الإثنيين الموجودين في شرق بلده، رغم أنهم ساعدوا على نقله إلى السلطة، قاومت هذه القوات و بدلا من ذلك شنت جماعات متمردة مقرها في أوغندا هجوما تم من خلالها الإستلاء على ثالث أكبر مدينة في البلاد كيسانغاني و انتقلوا بالقرب من العاصمة كينشاسا، في ظل هذه الأحداث استطاع نظام كابيلا الاستمرار فقط لأن مجموعة من البلدان أنغولا، ناميبيا،زيمبابوي مع تشاد أرسلت قوات للحفاظ على البلاد من الانهيار، حيث أصبح الرئيس الكونغولي يتنافس مع التوتسي قائلا إنه ينبغي القضاء عليهم "قبل أن يصبحوا عبيد لنا".

طورت النخب المحلية و خاصة في كيغالي و غوما علاقات مع الجماعات المسلحة التي تعتقد أنها تحافظ على مصالحها مباشرة من خلال توفير الحماية للشركات و أمنها الشخصي، أو بشكل غير مباشر من خلال تعزيز نفوذها و منحها النفوذ السياسي وقد أدى هذا المزيج القوي من التمييز الإثني، ضعف الدولة،ومصلحة النخبة إلى جعل الصراع في نظر العديد من المراقبين الخارجيين مستعصيا على الحل [2].

إذا تعتبر مسألة الوضع "الأصلي" أو "المحلي" مهمة في أجزاء كثيرة من جمهورية الكونغو الديمقراطية، كما هي الحال في أجزاء أخرى من إفريقيا، حيث يرتبط مفهوم مجتمعات السكان الأصليين الذين يطلق عليهم

=المحلية في مئات من الوفيات العنيفة و التشريد على نطاق واسع إلى جانب المناطق التي تسمى حاليا بويشا و نيراغونغو التي كان يسكنها الهوتو والتوتسي لعدة قرون، كان سكان بيتي نورد مأهولة إلى حد كبير بمجتمعات هوند،نيانغا وتمبو،كانو،تووا و بير و قد وضعت هذه الجماعات أشكالا مختلفة من التنظيم السياسي تتراوح بين الدول الصغيرة اللامركزية في مجتمع نيانغا في واليكالي إلى مشيخات أكثر مركزية في جومبا و بويشا، بقيادة الهوتو والتوتسي على الحدود الحالية مع رواندا.

[1]-jason stearns,Op.Cit,p31.
[2]-Idem.

أبناء التربة بالسلطة السياسية و السيطرة على الأراضي، حيث لا يمكن المطالبة بوضع السكان الأصليين إلا من خلال خلق حوار يتصل بالمهاجرين، و بالنظر إلى تاريخ الهجرة و الاستيعاب الثقافي و الزواج بين جميع أنحاء إفريقيا تستند فكرة الأصالة في المجتمعات إلى فكرة أسطورية عن النقاء العرقي و علاقته بالتاريخ المستمر، في حين أن فكرة هوية السكان الأصليين و المهاجرين كثيرا ما تعرض على أنها تمييز ثنائي بسيط فالمفاهيم المتعلقة بمركز السكان الأصليين تعمل على مستويات متعددة محلية،إقليمية و وطنية متداخلة و ينطوي عدم التيقن و التنوع في تسمية السكان الأصليين على مستويات متعددة على أسلوب تعريفي متسلسل، مرن و طبيعي لتحديد الهوية[1].

إن ما بدأ في عمليات القتل الجماعي التي قام بها رجال الأعمال الإثنيون في رواندا قد تحول إلى معركة من أجل السيطرة بين العديد من الدول الإفريقية، حيث وصف تقرير أعدته منظمة العفو الدولية في عام 2000 الطريقة التي أصبح بها الشعب الكونغولي الضحايا الرئيسيين للحرب الأهلية التي اجتذبت أيضا مشاركة خارجية، كان هناك فهرس لانتهاكات حقوق الإنسان و معاناة يتعرض لها شعب جمهورية الكونغو الديمقراطية منذ 1998 على يد قوات يزعم قادتها السياسيون و العسكريون الأجانب و الكونغاليون أنهم يكافحون من أجل الأمن أو السيادة. و الواقع أن العديد من القادة يشاركون في معركة من أجل السيطرة السياسية و الاقتصادية لجمهورية الكونغو الديمقراطية، لقد خلصت منظمة العفو الدولية إلى أن هؤلاء القادة يرتكبون الجرائم أو يأمرون بها أو يتغاضون عنها على نطاق واسع، و ينتهكون عمدا حق الأفراد والجماعات في الأمن والسيادة [2]. الديناميات نفسها على الأقل قد ظهرت في أكثر المناطق اكتظاظا بالسكان في كيفو الشمالية يمكننا حينها أن نفهم لماذا أراد القادة المحليون تجنب تحمل المسؤولية عن غزو الأراضي، في حين كان من الواضح أن زعماء "السكان الأصليين" مثل باهوند وبانيانغا في كيفو الشمالية تورطوا في صفقات فاسدة، تمكن كثير من القادة المحليين من إلقاء اللوم على أولئك الذين اشتروا الأرض و لاسيما أولئك الذين ينتمون إلى فئة المهاجرين أو الأقليات، فعلى سبيل المثال تدعي باهوند أن الأرض تتمحور حول تأكيداتها المتعلقة بالحقوق الذاتية و الحقوق العرفية التي تجسدها المكاتب السياسية التي تحتفظ بها،في حين أن الهوتو الذين يفتقرون إلى رؤساءهم أشاروا إلى التعاريف الاستعمارية لحيازة الأراضي التي كانت قائمة على الحيازة الأولى و وضع الأرض و تطويرها.

فقد انتقل مزارعو الهوتو الفقراء في ماسيسي المحرومين من الأراضي إلى إقليم واليكالي المجاور لخلق نوع من القلق لمجتمعات بانيانغا المحلية و رؤساء القبائل، بهذا ازدادت حدة التوترات الإثنية من خلال تطبيق

[1]-Chris Huggins,Op.Cit,p26.
[2]-Idem.

مبدأ جيوبوليتيكي بعد الأخذ بسياسات متعددة الأحزاب في عام 1993، حيث استخدم موبوتو هذه السياسة التي تنص على أن عضوية مؤسسات الدولة تستند إلى حصص إقليمية، الذي أدى إلى تفاقم المنافسة الإثنية، ففي ظل الاستعمار و طوال الاستقلال كانت الوظائف السياسية و الأراضي مرتبطة أساسا بالانتماء الإثني، إلا أن العداوات التي تنتج عنها يمكن أن تحتوى إلى حد كبير من خلال الدولة المركزية والديكتاتورية والأجهزة القسرية،لكن عند فتح المجال السياسي للديمقراطية المتعددة الأحزاب أصبحت المصالح المحددة إثنيا بحاجة إلى مشروع مشترك للمجتمع الوطني[1].

في كيفو الشمالية تعاونت نخبة باهوند و باناند من أجل منع مرشحي بانيارواندا من الوصول إلى الوظائف الإقليمية، استجابة لذلك شجع أعضاء منظمة موتويل للمزارعين في فيرونغا (ماغريفي) و هي منظمة المزارعين الهوتو أعضاءها على رفض الإشادة بالزعماء المحليين، مع مرور الوقت تحولت ماجريفي إلى قوة ميليشيات هوتو مسلحة بدعم من الرئيس هابياريمانا من رواندا، الذي اعتبره أداة تجنيد للقوات التي يمكن أن تقاتل الجبهة الوطنية الرواندية التي غزت رواندا من أوغندا في أكتوبر 1990 [2]. لقد اندلع الصراع المسلح المتجدد في عام 1998 مما أثار الحرب الأهلية الثانية التي استمرت حتى عام 2003 و شملت الحرب الصراعات القبلية والميليشيات الإثنية المتنافسة و حرب العصابات في كثير من الأحيان مع البلدان المجاورة التي تدعم الأطراف المتعارضة[3].

كان اغتيال لوران كابيلا فى عام 2001 ضربة أخرى لاقامة جمهورية الكونغو الديمقراطية مستقرة، خلفه ابنه جوزيف كابيلا الذي أنشأ حكومة انتقالية تقوم على تقاسم السلطة و أحرز بعض التقدم في الحد من الحرب الأهلية الثانية، فكثيرا ما كان ذلك يتطلب تعيين أمراء الحرب المتمردين الذين يرأسون الميليشيات الإثنية ("مجموعات الدفاع عن النفس الإثنية" هي الاسم الذي يفضلونه) و لكن متهمين بالقتل الجماعي والاغتصاب، لقد اتسعت هذه العملية في عام 2007 عندما تم دمج المقاتلين الموالين لزعيم المتمردين في شرق الكونغو نكوندا في الجيش الوطني في عملية تسمى الخليط[4].

خلال هذه الحرب الأهلية الثانية تركز معظم القتال والقتل و نزوح السكان على المناطق الشمالية الشرقية والشرقية من الكونغو، حيث كانت الميليشيات المحلية المدعومة بحلفائها الأجانب في ظل نظام التحالف الدولي المعقد الذي ولدت الحرب، كما تم تلخيص الحرب الأهلية في نظام كابيلا المتحالف مع زيمبابوي،أنغولا و ناميبيا و إلى حد ما مع تشاد، ليبيا، و السودان، و كانت مواجهتها رواندا و أوغندا جنبا

(1)-Chris Huggins,Op.Cit,p26.
(2)-Idem.
(3)-Raymond Taras and Rajat Ganguly,Op.Cit,p32.
(4)-Ibid,p33.

إلى جنب مع بوروندي إلى حد ما و الجماعات المتمردة التي دعمتها هذه البلدان، و كانت نتيجة حرب السنوات الخمس تقسيم البلاد إلى ثلاث مناطق منفصلة، حيث يهيمن الجيش الاوغندي و حليفته الكونغولية حركة تحرير الكونغو على الثلث الشمالى من البلاد، أما المنطقة في الشرق تسيطر عليها التوتسي من القوات الرواندية و أنصارها الكونغوليين أما الثلث المتبقي من البلد هو كل ما تملكه قوات الحكومة الكونغولية وحلفاؤها الأجانب[1].

كان أكبر نجاح في جمهورية الكونغو الديمقراطية هو استعادة قدر من السيطرة الحكومية المركزية على منطقة إيتوري الغنية بالموارد في شمال شرق الكونغو، فبحلول عام 2008 تم نزع سلاح و تسريح معظم الجماعات المسلحة هناك حيث قدم المراقبون من البعثة الدعم التكتيكي لعملية تسوية النزاعات و أنشأت مؤسسة الأمم المتحدة للتنمية وغيرها من الوكالات الإنمائية الدولية مكاتب في إيتوري، فمن المؤكد أن الاستقرار على المدى الطويل كان بعيدا عن ضمانه، لكن من بين العوامل التي يمكن أن تؤدي إلى عودة عدم الاستقرار عودة أعداد كبيرة من اللاجئين إلى المنطقة؛ المستقبل غير المؤكد للجنود المسرحين؛ انتشار الأسلحة الصغيرة؛ و ارتفاع حدة التوترات الإثنية مع اندلاع النزاعات على الأرض مرة أخرى؛ و بالطبع السيطرة على مناجم الذهب و الماس و الأسواق، من هذا المنطلق يمكن البدأ بالبعد الإثني حيث كان السبب في البداية وراء التنافس بين مطالبات هيما و ليندو بشأن حقوق الأراضي و الرعي، لكن كانت هناك علامات قليلة على أنها ستؤدي إلى نزاع مسلح حيث أنشئت طريقة تسوية بين المجموعتين في ظل نظام موبوتو[2].

لكن عندما انهيار السلطة المركزية بعد وفاته بدأت ليندو تخشى أن تتآكل حقوقها في الأراضي من خلال زيادة طموحات هيما، فسرعان ما أصبحت الجهات الفاعلة الخارجية تشارك في النزاع، خاصة مع انتشار عدوى الصراع في رواندا و بوروندي حيث تميل الليندو والهيما إلى اعتماد هويات الهوتو و التوتسي على التوالي، على الرغم من عدم وجود أسباب موضوعية للقيام بذلك فإن بروز الهوية الإثنية واللغوية في وسط أفريقيا قد أثارته الإبادة الجماعية في رواندا.كانت النتيجة العملية لإعادة تشكيل الهوية الإثنية الدعم العسكري من خارج البلد، و هكذا بحلول أواخر تسعينات القرن الماضي كانت ميليشيا الهوتو (إنتيراهاموي) قد انحازت مع منظمة ليندو و هي الجبهة القومية والاندماجية، في حين أنها نهبت الموارد الطبيعية للمنطقة للحصول على التمويل العسكري، بدورها انتقلت القوات الرواندية التي يهيمن عليها التوتسي إلى إيتوري لدعم أقاربهم

(1)-Raymond Taras and Rajat Ganguly,Op.Cit,p33.
(2)-Patricia Daley,Op.Cit,p31.

الإثنيين و استغلت ميليشيات التوتسي المنطقة الغنية بالموارد عن طريق تصدير الذهب بشكل غير قانوني ونقلت بعض الإيرادات إلى رواندا لتمويل تحديث جيشها الوطني.

تحد شمال شرق الكونغو كلا من أوغندا و السودان حيث وقعت صراعات مدنية و إثنية طويلة، فمع دخول نظام موبوتو أيامه الأخيرة قامت أوغندا و رواندا بنقل القوات إلى المنطقة للمساعدة في الإطاحة بالدكتاتور،لقد تم دعم لوران كابيلا خليف موبوتو فى عام 1998 بدعوة كل من الدولتين المتجاورتين، ففى حالة أوغندا تم تقديم الدعم وراء جماعة متمردة ضد كابيلا تدعى حركة تحرير الكونغو برئاسة جان بيير بيمبا، لكن عقب الانتخابات الديمقراطية التى أجراها جوزيف كابيلا فى عام 2006 أصبحت حركة تحرير الكونغو التى تدعمها أوغندا حزب المعارضة الرسمى فى الكونغو و تم تعيين بيمبا فى الانتخابات الرئاسية. غير أن القتال فى شوارع عاصمة الكونغو كينشاشا بين مؤيدي المنافسين و استمرار الحرب فى شمال شرق الكونغو بين القوات الحكومية و حركة تحرير الكونغو جعل تحالف كابيلا – بيمبا غير فعال، مع تراجع نفوذ أوغندا في جمهورية الكونغو الديمقراطية فر بيمبا من البلاد في عام 2007 بعد ذلك في عام 2008 ألقي القبض عليه في بلجيكا بناء على أمر محكمة جنائية دولية بتهمة ارتكاب جرائم حرب، و بدأت الاستعدادات لمحاكمته [1].

لكن تعرضت القوات الأوغندية لضغوط دولية للانسحاب من منطقة إيتوري،حيث ادعى الجيش الأوغندي أنه صانع للسلام في منطقة مزقتها الصراعات الإثنية،في الواقع أثار الجيش الأوغندي فوضى سياسية و حالة من انعدام الأمن في المناطق الخاضعة لسيطرته، فمنذ مشاركتها في النزاع على الأراضي بين الهيما و الليندو أصبح الجيش الأوغندي أكثر مشاركة في الأعمال القتالية الإثنية و السياسية قبل انسحاب معظم قوات الحكومة الأوغندية في سنة 2003 حيث أفيد بأنها أخذت معها نحو 10 ملايين دولار من الذهب[2].

هناك جانب آخر للمواجهة بين جمهورية الكونغو الديمقراطية و أوغندا في إيتوري لا ينطوي إلا بصورة غير مباشرة على نزاع بين دولتين، فمنذ عام 1987 نشطت طائفة مسيحية دينية نظمت حول جماعة اكولى الإثنية فى شمالى أوغندا، تحولت لجيش الرب للمقاومة بقيادة جوزيف كونى الذى وصف نفسه "صوت الله" لاقامة ثيوقراطية فى اوغندا و المناطق المتاخمة فى جمهورية الكونغو الديمقراطية و السودان و على مدى عقدين من الزمن نسبت إلى جيش الرب للمقاومة أسوأ انتهاكات حقوق الإنسان في إفريقيا، من هنا شنت القوات الحكومية الاوغندية هجمات ضد جيش الرب للمقاومة فى شمال البلاد و كذلك فى الكونغو المجاورة، حيث اتهم جيش الرب للمقاومة الحكومة الاوغندية باستخدام ذريعة وجود جيش الرب للمقاومة فى الكونغو التى تنكرها للحفاظ

(1)-Patricia Daley,Op.Cit,p31.
(2)-Ibid,p32.

على القوات الاوغندية في المنطقة الغنية بالموارد، ففي سنة 2008 قام جيش الرب للمقاومة باقتحام عدة مئات من الكاثوليك في قرية في شمال شرق الكونغو، و ليس من المستغرب أن انضم جيش جمهورية الكونغو الديمقراطية في عام 2009 إلى القوات الأوغندية و السودانية لمطاردة وحدات ميليشيا جيش الرب للمقاومة[1].

تمثل الحدود الشمالية الشرقية لجمهورية الكونغو الديمقراطية مع أوغندا و السودان مركز توتر إثني حيث يمكن القول أن الصراع في كيفو و بالمقارنة مع إيتوري يطرح تحدي الحكومة المركزية في الكونغو الديمقراطية،حيث حققت نجاحا أقل في استعادة السلطة على منطقتها الشرقية و استمرت المعارك في عام 2009 في مقاطعات كيفو في شرق الكونغو، مما جعل الجيش الوطني لجمهورية الكونغو الديمقراطية ضد قوات المتمردين المكونة من التوتسي الكونغوليين و الجنود المتمردين من شرق الكونغو الذين خدموا سابقا في الجيش الوطني الكونغولي.

يمكن القول أن الميليشيات في شرق الكونغو و حليف الجيش الكونغولي كانت منظمة من قبل متطرفين من الهوتو المتمثلة في القوات الديمقراطية لتحرير رواندا التابعة لقوات التحرير الديمقراطية في رواندا، حيث يثبت هذا بأن العديد من الأعضاء تورطوا في الإبادة الجماعية التي ارتكبت في رواندا في عام 1994 و انتقلوا إلى شرق الكونغو، أدى تحالف انتراهاموي التابع لجمهورية الكونغو الديمقراطية إلى تفاقم العلاقات بين جمهورية الكونغو الديمقراطية و رواندا حيث استمر تواجد القوات الديمقراطية لتحرير رواندا في شرق الكونغو في خلق التوتر،حيث لم تتخلى عن هدفها السياسي المتمثل في العودة إلى السلطة في رواندا، في غضون ذلك واصلت القوات الديمقراطية لتحرير رواندا تسليحها و تحكمها في الحصول على المعادن الثمينة في كيفو مثل القشريات و الكولتان و الذهب.

ثالثا:إشكالية إعادة بناء الذاكرة الجماعية في مجتمعات ما بعد صدمة العنف الإثنو–هوياتي في إفريقيا

ترتبط الذاكرة و العنف الطائفي الإثني بالذاكرة الجماعية كجزء لا يتجزأ من الصراع في حد ذاته لأن الذاكرة ترسم الحدود بين المجموعات المشمولة و المستبعدة، بالتالي تشكيل هوية المجموعة الخاصة بها والمجموعة المهمشة الأخرى حيث يمكن للدولة أو المجتمع المهيمن القوي التلاعب بالذكريات– والتاريخ بشكل عام– لخلق عدو و تبرير العنف ضدهم، فالذكريات تساعد على بناء الانفصال العنصري ويمكن أن تقسم الناس إلى مجتمعات متخلفة منفصلة و متميزة، في هذا الإطار تعتبر الأفعال العامة لإحياء ذكرى الحروب السابقة أو طقوسها التي عادة ما تتم تكريما للمنتصر الذي يكتب التاريخ من وجهة نظرهم أن تبقي على الانقسامات القديمة و تعزز باستمرار الإنحطاط الثقافي للمهزومين بالمحافظة على المجموعات الإثنية باحتقار[2].

---

[1]-Patricia Daley,Op.Cit,p32.

[2]-John Brewer,Memory,truth and victimhood in post-trauma societies.in:Gerard Delanty and

إن مفهوم الذاكرة الجماعية**General Memory** يمكن أن يحلل على أنه البناء المستمر للذكريات من خلال الصور الثقافية المشتركة، القصص و مفاهيم الماضي في تساؤل عن الطرق التي يصور المؤرخين الأحداث في التاريخ الوطني مع الروابط بين ذكريات الأفراد الجماعية في النسق الاجتماعي، في حين أن المحفوظات و الذكريات الجماعية ليست هي نفسها فهي بالتأكيد متصلة ببعضها البعض، حيث يفسر لانغفورد **Langford**على سبيل المثال أن ألبوم الصور هو مستودع للذاكرة و هو بدوره أداة للأداء الاجتماعي،يوضح فحص لانغفورد لنقل مجموعات الصور الفوتوغرافية من الأماكن الخاصة إلى المجال العام كيف أن الأجسام (في هذه الحالة صور) تخلق بيئات تذكارية جديدة و من ثم فإن الصور الفوتوغرافية (والتي يمكن الوثوق بها في وثائق أرشيفية يمكن الوصول إليها) تعمل كمكونات للذاكرة الجماعية و علامات تاريخية تسمح للأفراد بالعثور على اتصالات تاريخية وهمية يمكن من خلالها تخيل"أين كانوا موجودين في المجتمع، على هذا النحو فإن الأرشيف ليس بالضرورة مبنى ماديا يحتوي على وثائق أو سجلات تاريخية بل هو أي مكان بما في ذلك المنازل الفردية و المساحات الافتراضية حيث السجلات التاريخية للمكان أو المؤسسة التي يتواجد فيها الأفراد، من هنا يمكن أن تؤدي الذكريات المنفصلة إلى تجدد اندلاع العنف وإدامة حواس التظلم بين الجماعات الضحية التي تزيد من خطر هذا العنف محليا و تشوه التصورات عن نزاهة التسوية و التسامح تجاه العدو السابق[1]، فعندما يكون النظام الجديد الذي ينبثق عن التسوية السلمية ضعيفا فإن أزمة شرعيته قد تشجع على استمرار ذكريات اجتماعية انتقائية و ممارسات تذكارية غير رسمية تكرر الانقسامات القديمة و تديم الصراع محليا التي تبرز من خلالها مشكلة كيفية إحياء ذكرى الضحايا بطريقة لا تجعلهم محاصرين في جراح الحرب حيث يشير ميزتال **Miztal** إلى مجتمعات الذاكرة في تلك الذكريات تساعد على وضع حدود اجتماعية و تحديد الهوية الجماعية، هذه المجموعات– العائلات، الطوائف الإثنية أو الدينية أمم بأكملها تشكل في جزء منها الذاكرة أي أنها تتكون من وحدات في جزء منها من الشعور بالماضي و المصير المشترك الذي تقدمه الذكريات و لكن هذه المجتمعات تساعد أيضا على تشكيل الذاكرة من حيث أنه يتم الاختلاط في ما ينبغي تذكره وما ينبغي أن ينسى[2].إن فهم الذاكرة و الهوية هو سياق مهم

Krishan Kumar,**The SAGE Handbook of Nations and Nationalism**.SAGE Publications,2006,p217.

[1]-Brenda Nyandiko Sanya and Anne Namatsi Lutomia,Archives and Collective Memories: Searching for African women in the pan-African imaginary.**Pan-Africanism and Feminism**,N 20,2015,p70,71.

[2]-Gail Weldon,A comparative study of the construction of memory and identity in the curriculum in societies emerging from conflict:Rwanda and South Africa. http://wpdi.org/sites/default/files/memory%20and%20identity%20emerging%20from%20conflict%20Africa.pdf,09,10,11.

لفحص بناء الذاكرة و الهوية في جنوب إفريقيا و رواندا بحيث أصبحت الذاكرة التي تم تعريفها بطرق مختلفة قضية مركزية في الفهم المعاصر لما يعنيه القيام ببناءالتاريخ، حيث تصبح الذاكرة تعمل على العديد من المستويات داخل المجتمع: الفرد،الجماعة و المجتمع الأوسع وترتبط ارتباطا وثيقا بالهوية الفردية و الاجتماعية للأمة، إن الذاكرة الجماعية هي التمثيلات المشتركة اجتماعيا للماضي و التي تقاس عادة بمقياس الأمة–الجماعة لأنها وطنية، مع ذلك فإن المجموعات الصغيرة القائمة على الهوية داخل الأمة يمكن أن تكون لها أيضا ذكريات جماعية مشتركة حيث يمكن تعريف الذاكرة الجماعية أيضا على أنها التفاعل بين سياسات الذاكرة التي يشار إليها أيضا باسم "الذاكرة التاريخية" والتذكيرات أو "الذاكرة المشتركة" لما شهدت من القواسم المشتركة و هي تقع عند النقطة التي يجتمع فيها الفرد اجتماعيا و نفسيا و يؤكد الهويات الجديدة بعد انتهاء مرحلة العنف[1].

من هذا المنطلق لطالما اعتُبرت الذاكرة الجماعية على نطاق واسع مكونًا أساسيًا في الانتماء الإثنو–قومي حيث أشار أنتوني سميث بأن الإحساس بالاستمرارية التاريخية و التراث المشترك ضروريان كشكل من أشكال التماسك الجماعي من جهة، و من جهة أخرى كون الذاكرة جوهرية لعمليات الربط و الترابط بين "أنا" و "الآخر" و التركيز على العمليات الخلافية و الانقسامية التي تثيرها تعبئة الذاكرة داخل المجتمعات، حيث يتم طرح التساؤل الذي يتمركز حول كيف تتكون الهوية من المحتوى و الخلاف من خلال مشاركة المعاني على نطاق واسع حول الهوية داخل المجموعات؛ لكن هذه المعاني يمكن أن تخضع غالبًا لاختلافات في التركيز و التفسير حيث تصبح جوانب معينة من الانتماء الجماعي و تحديد الهوية بارزة عندما يتم تفعيلها بسبب الظروف المتغيرة كما يشير جون جيليس حول مراجعة الذاكرة باستمرار حتى تلائم الهويات المرتبطة بنا في كل مرحلة من الانتماء المجتمعي الخاص بنا، على هذا النحو فإن الذاكرة و الهوية الوطنية متطابقتان حيث تساعدنا الذكريات في فهم العالم الذي نعيش فيه فعمل الذاكرة مثل أي نوع آخر من العمل البدني أو العقلي مضمّن في العلاقات الطبقية المعقدة و علاقات القوة التي تحدد ما يتم تذكره أو نسيانه [2].

فخلال ندوة في مواجهة التاريخ في بوسطن بالولايات المتحدة الأمريكية في عام 2003 طرحت أسئلة في جلسة من قبل الأكاديمي هنري ثيريولت**Henry Theriault** العامل في مجال الإبادة الجماعية التي وجهت التفكير بعمق إلى المجتمعات التي تمر بمرحلة انتقالية و تحديد منهج التاريخ بعد الصراع، تم التساؤل عما يحدث للمجتمع الذي يرتكب الإبادة الجماعية و/أو الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان، كيف

[1]-Ibid,p12.
[2]-Cillian McGrattan and Stephen Hopkins Memory in Post-conflict Societies: FromContention to Integration?.**Ethnopolitics**,2016,p01.

تحولت هذه المجتمعات و كيف يمكن أن نمنع تكرار دورة الإبادة الجماعية أو الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان، من هذا المنطلق يمكن الإشارة إلى البحوث التي أجراها علماء النفس حول الصدمات الناجمة عن الإبادة الجماعية و نقل الصدمة عبر الأجيال التي كانت تفتح أبحاثا تركز على الإرث النفسي للانتهاكات الجماعية لحقوق الإنسان[1].

و قد برز بعد إفريقي مقارن في حوار رواندي – جنوب أفريقي في عام 1998 اشترك في تنظيمه مركز كيب تاون للمحرقة و معهد العدالة والمصالحة، حيث أعلن عدد من المتكلمين من رواندا أن الماضي الاستعماري له دور رئيسي في صنع الإبادة الجماعية و بدقة سلطوا الضوء على بناء الهويات الإثنية التوتسي والهوتو والتوا ضمن إطار دارويني و علم تحسين النسل الاجتماعي، الذي حدد المواقف الاستعمارية تجاه الأفارقة والتي شيد عليها مجتمع استعماري هرمي يتمتع بامتيازات في رواندا، كما تم التأكيد على أن التاريخ المدرسي في رواندا يرسخ هذه الهويات المفروضة و يتعرض للتلاعب لخلق الانقسام و الكراهية و تمهيد السبيل للإبادة الجماعية[2]. فعندما يكون الانتقال من ماضي انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان فإن الانتقال يأخذ بعدا صادما يجمع بين سياسات الذاكرة، السلطة و العاطفة التي يتعين التعامل معها سياسيا و تعليميا، حيث الصراعات على الذاكرة في المجتمع الجديد تثير قضايا تذكر أو نسيان و بناء ذكريات و هويات جديدة مناسبة و كلها في خدمة النظام الجديد، بالمقابل هناك مسألة خطيرة تتمثل في مصير الذاكرة القديمة في الدولة الجديدة فالذاكرة و الهوية موجودة داخل الأفراد،الأسر،المجموعات و الأمم و هي دينامية و ليست ثابتة، خاصة عندما يكون لها نوايا سياسية مثل إضفاء الشرعية على النظام، على سبيل المثال في المجتمعات الخارجة من الصراع الذكريات و الهويات الوطنية المهيمنة في وقت ما من المحتمل أن تصبح ذكريات مضادة ترتبط بهويات جماعية يمكن أن تعمل على تقويض الدولة الجديدة و خاصة عندما تفرض ذاكرة أقلية على الأغلبية في جنوب أفريقيا مثلا. إن مفهوم الذاكرة المؤلمة له صلة خاصة برواندا و جنوب أفريقيا حيث أن كل منهما يقترب من الماضي العنيف مع التوترات بين تذكره و نسيانه، حيث أدت الإبادة الجماعية في رواندا إلى ترك الناجين و الجناة على حد سواء آثارا عاطفية و نفسية عميقة مع استمرار الانقسامات العميقة القائمة على الهوية، بالتالي نتجت التحديات التي تواجه المصالحة المتمثلة في انعدام الثقة، الشك و الخوف من الانتقام، لقد كانت الإبادة الجماعية في رواندا صادمة بوجه خاص بالنسبة للضحايا و الجناة بالتالي كيف يبدأ بلد ما في بناء ذاكرة مشتركة و هوية جديدة في ظل هذه الصدمة العميقة؟ للإجابة على هذا التساؤل لابد من إعادة بناء الأمل و الثقة على جميع المستويات ليس فقط في

[1]-Gail Weldon,Op.Cit,p07.
[2]-Idem.

الحكومة و لكن أيضا بين الجيران و أفراد الأسرة، فقد لا تكون الأدلة على الصدمة واسعة الانتشار بشكل كبير في بلد مثل رواندا و لكن الأثار النفسية لجميع أبناء جنوب افريقيا عميقة و في بعض الأحيان يصعب تحديدها ومواجهتها، فبالنسبة للعديد من الذين عانوا من وحشية النظام مباشرة لم يتم إقفال صدمة التعذيب والقتل و الاغتصاب و بالنسبة لجميع أبناء جنوب افريقيا يجب مواجهة الهويات الإثنية من أجل تحدي التركة المستمرة للفصل العنصري[1].

في هذا الإطار يمكن القول أنه عندما تكون الذاكرة الجماعية صادمة يحصل التوتر في المجتمعات الخارجة من الصراع بين أولئك الذين يشعرون أنه من الأفضل أن ننسى الماضي الصادم و الذين يشعرون أنه ينبغي أن نتذكر، يبرز هنا عمل سيمون **Simon** وديباولا نتونيو **DePaula Antonio** مفيد بشكل خاص لفهم الذاكرة و الهوية في مجتمعات ما بعد الصراع فيما يتعلق بالتعليم و في عدد من المواد يثيرون تساؤلات حول الآثار الأخلاقية،التربوية و السياسية لمختلف ممارسات الذكرى التاريخية الواردة في الوثائق،الصور،الشهادات و الذاكرة العامة، بالتحديد يجادلون بأن الممارسات العامة للذاكرة لا تسهم فقط في معرفة الماضي بل يمكن أن تكون لها وظيفة وصفية و عابرة تحمل تركة تثقيفية لأولئك الذين يأتون بعد فترة من الزمن و تكتسي ممارسات الذكرى الأخلاقية أهمية خاصة في سياق تركة الصدمة مما يثير المسألة الحرجة لما ينبغي أن يفعله الجيل الثاني بمعرفة أهوال الصراع المعين[2].

بالتالي فالذاكرة لديها وظيفة سياسية فضلا عن الثقافية محورية لخلق هوية المجموعة باعتبارها تاريخا رسميا،مرتبطة بالذاكرة الوطنية الجماعية كوسيلة لإضفاء الشرعية على الدولة القومية فضلا عن شكل معين من أشكال الحكم والذاكرة أيضا وسيلة لإنشاء و تحديد "الآخر" و هو "العدو" الذي يلزم القضاء عليه من أجل البقاء على قيد حياة المجموعة، بالتالي فإن مفهوم الهوية الجماعية و الذاكرة المرتبطة بها يمكن أن يخلقا إشكالية لأن الهوية الجماعية كانت مرتبطة ارتباطا وثيقيا من حيث التاريخ بمفهوم القوالب النمطية الإثنية و الجنسانية و تهدف سياسات الهوية القائمة على العرق إلى التغلب على تقاليد الإقصاء القومي حتى الإبادة الجماعية و في مجتمع منقسم تصبح الذاكرة أحد أدوات التقسيم و الاضطهاد.

إن الذاكرة الجماعية و الهوية يمكن أن تتفاعل على عدد من المستويات حيث أنه داخل مجتمع منقسم هناك هويات جماعية متنافسة، كلها لها ذكريات جماعية مرتبطة يمكن أن تصبح "مجتمعات متخيلة" داخل الدولة القومية الأوسع و في صراع مع الدولة، حيث تكون هذه الذكريات و الهويات الجماعية داخل الثقافات المحلية و يمكن تشكيلها فيما يتعلق بالمجموعات الأخرى داخل المجتمع "الوطني" الأكبر، في هذا الإطار

[1]-Gail Weldon,Op.Cit,p18.
[2]-Idem.

تشير ميرفي **Murphy** في دراستها حول إعادة بناء الأمة في الولايات المتحدة إلى عمل إيفلين بروكس هيغينبوثام **Evelyn Brooks Higenbutham** الذي يقول أنه بالنسبة للمعمدانيين السود في الولايات المتحدة كان "المجتمع المتخيل" محصورا إثنيا و اعتبرت سيادته على أنها خالية من سيطرة البيض، إن فهم هيغينبوثام لتشكيل الوعي القومي كعملية تفاعل بين الخطابات المتعددة بما في ذلك العرق و الجنس والدين مفيد بشكل خاص في محاولة لفهم الطريقة التي تشكلت بها الهويات الإثنية في جنوب أفريقيا، في المقابل أبرز الاستعمار الهويات الإثنية الراسخة في رواندا على الرغم من أن هناك نقاشا كبيرا بين المؤرخين حول تشكيل هذه الهويات قبل الحكم الاستعماري، في حين أن مفاهيم الإثنية التي طورها المبشرون الألمانيين والبلجيكيين من خلال تدريب القادة التابعين لهم بمدارس الكنائس و منه تم استغلال الهويات الإثنية للحصول على الدعم و المساعدة على تكثيف و تقوية الانقسامات الإثنية بعد الاستقلال، حيث أدرجت الإثنية في مناهج المدارس و استخدمت أيضا للحد من فرص الحصول على التعليم في رواندا[1].

لقد عزز التعليم التاريخي في رواندا مفاهيم عدم المساواة حيث استند أول الحكام الاستعماريين الألمان ثم البلجيكيين إلى مفاهيم علمية زائفة للتسلسل الهرمي للأعراق التي اكتسبت شعبية في أواخر القرن التاسع عشر، مع بناء نسخة أسطورية من الماضي الرواندي، حيث جلب الاستعمار أول تاريخ مكتوب من رواندا في الخمسينيات و كان الأكثر تأثيرا هو التعاون بين المفكر الرواندي أبي الكسيس كاغامي و الإثنوغرافي الاستعماري و العالم الأنثروبولوجي ماكيت وقد أدى عملهم إلى خلط تاريخ محكمة سلالة التوتسي الحاكمة مع التاريخ الاستعماري لرواندا و قد أصبح ذلك جوهر الصراع [2].ففي ظل الحكومة التي يقودها الهوتو في الخمسينيات من القرن الماضي تم التلاعب في تعليم التاريخ لإثبات إساءة استخدام التوتسي للسلطة، بعد ذلك بعقود استخدمت وسائل الإعلام الحكومية في التسعينيات هذه السياسة لتغذية خطاب الكراهية الذي ساهم في الإبادة الجماعية، بالرجوع إلى ذاكرة الإبادة الجماعية ذكر المعتدلين الهوتو الذين قُتلوا أثناء الإبادة الجماعية (بإيحاء من الهوتو الآخرين) لا يوجد تذكير في رواندا لذكريات الهوتو عن العنف التي ارتكبتها الجبهة الوطنية الرواندية و القول بأن جرائم الجبهة الوطنية الرواندية بلا عقاب يعادل إنكار الإبادة الجماعية وقد يصنف على أنه جريمة يعاقب عليها، مع ذلك تشير التقارير إلى أن الجبهة الوطنية الرواندية ارتكبت عمليات قتل واسعة النطاق خلال الحرب الأهلية (1990–1993) و أثناء الإبادة الجماعية، فمنذ عام 1994 انخرطت الجبهة الوطنية الرواندية في عمليات قتل و انتهاكات أخرى لحقوق الإنسان في حربين في الكونغو (1996–1997 ، 1998–2003) كذلك في مذابح في رواندا مثل معسكر كيبيهو للمشردين داخليا

[1]-Gail Weldon,Op.Cit,p25.
[2]-Ibid,p26.

في أفريل 1995 [1]. في المقابل تثار مشكلة الروانديون ذوو الخلفية الإثنية المختلطة الذين غالبًا ما يكونون في موقف صعب بشكل خاص نظرًا للارتباط الثنائي القطب لحكومة ما بعد الإبادة الجماعية بين وضع الناجي و الجاني [2]. بالإضافة لذلك يوجد العديد من الأنواع الأخرى للروايات المدنية عن العنف الإثني وتشمل هذه ذكريات عنف الروانديين التوا و روايات العائدين الذين لم يكونوا موجودين في البلاد في عام 1994 لكنهم في بعض الأحيان يتم تصنيفهم خطأً في الفئة الأولى من الناجين من الإبادة الجماعية للتوتسي، ففي رواندا ما بعد الإبادة الجماعية يمتلك المدنيون العديد من ذكريات العنف المختلفة و الدقيقة، مع ذلك لا يتم الاعتراف إلا ببعض ذكريات العنف المدنية بينما يتم قمع البعض الآخر، يأتي هؤلاء في الغالب من التوتسي؛ كما يوجد الهوتو الذين لديهم ذكريات عن العنف الذي ارتكبته الجبهة الوطنية الرواندية و من بينهم أيضًا التوتسي و الروانديون المختلطون إثنيًا الذين تتعارض ذكرياتهم مع الرواية التي تضفي بها الجبهة الشرعية على موقفها[3]، يرجع ذلك إلى أن الحكومة الرواندية تمارس سيطرة كبيرة على الخطابات الاجتماعية و السياسية و تسعى للسيطرة على ما يمكن أن يقوله الناس عن الحكومة و سياساتها، وقد عزا آخرون رواندا (الريفية) على أنها ثقافة سرية منتشرة بحجة أن الباحثين لا يمكن أن يتوقعوا من الناس قول الحقيقة بشأن الإبادة الجماعية، لقد أظهر كلارك (2014) و بالمر (2015) في إطار عملهم في محاكم جاكاكا أن تصور الفلاحين الناجين كمقاومين سلبيين مضلل و يخاطر بجوهر مجموعات بأكملها في المجتمع، مما يضعف فكرة المواطنين الروانديين، فمثل هذه النظرة تجرد الروانديين العاديين–الناجين على وجه الخصوص*– من فاعليتهم في المجتمع، من خلال استغلال شهادات الناجين من طرف نخب الدولة

(1)-Elisabeth King,Memory Controversies in Post-Genocide Rwanda:Implications for Peacebuilding.Genocide Studies and Prevention: An International Journal,Vol 5,N 03,2010,p299.
(2)-Elisabeth King,Op.Cit,p302.
(3)-Ibid,p303.

* الناجون في رواندا حسب جوليا فياباش **Julia Viebach** في دراستها هم مجموعة متنوعة من الأشخاص ذوي وجهات نظر و معتقدات وفهم مختلف للذاكرة و يتعاملون مع الماضي بشكل عام، حيث أعرب بعض الناجين عن معارضتهم للطريقة الخاصة لإحياء ذكرى الموتى، في حين اختار آخرون الانسحاب من المنظمات الناجية خوفًا من أن يتم إشراكها من قبل النخب السياسية ،لذلك لا يمكن القول =بأن الناجين الذين تحدثت إليهم يمثلون وجهة نظر عامة، عندما أتحدث عن الناجين أشير إلى هؤلاء الأفراد الذين كانوا جزءًا من بحثي وكانوا بشكل أساسي و لكن ليس فقط القائمين على الرعاية، دون ادعاء وجهات نظر عامة أو تجارب، فمن المهم أيضًا ملاحظة أن معظم المقابلات أجريت مع ناجين لا ينتمون إلى نخبة حضرية متعلمة جيدًا وتنشط في تنظيم إحياء الذكرى أو جمع الأموال، كما لا يعملون في الوكالات الدولية أو الدولة، بالإضافة إلى ذلك اقتصرت هذه الدراسة على الناجين من التوتسي و بالتالي استبعدت روايات وتجارب الهوتو الذين وقعوا ضحايا خلال الإبادة الجماعية أو بعدها، حيث اضطررت =للتحدث من خلال وكيل – مساعد باحث رواندي – تفاوض بشأن الوصول نيابة عني موضحًا سبب إجرائي للبحث و ما سأطلبه بالضبط. تم الإدلاء بالشهادات بلغة كينيارواندا مع ترجمة معاصرة إلى الإنجليزية بواسطة مساعد البحث الخاص بي؛

لأغراض السلطة و البحث عن الشرعية[1]، ففي رواندا حسب بيار بيون **Pierre Péan** يعتمد بول كاغامي على الإبادة الجماعية للتوتسي لإرساء شرعيته و يمنع الحداد على ضحايا الهوتو و التوا، حيث يعتبر الحديث عن مذابح الهوتو في رواندا جريمة انقسام و إيديولوجية إبادة جماعية مع ذلك توجد مذابح للهوتو من طرف التوتسي حتى لو كان مجتمع التوتسي بالتناسب مع السكان المعنيين أكثر مذابح من الهوتو، لقد قررت الجبهة الوطنية الرواندية لتعزيز سلطتها تدجين الإحصائيات* بحيث تقتصر مأساة رواندا على الإبادة الجماعية للتوتسي فقط [2].

من حيث الإنتماء الإثني بشكل عام قد يكون التساؤل حول من هم الضحايا صعبا لأن الهوتو والتوتسي قريبون جسديًا من بعضهم البعض، كانت هناك مستويات كبيرة من الزيجات المختلطة عبر تاريخهم وعاشوا في نفس الأماكن لسنوات طويلة، حيث أنه في عشرينيات و ثلاثينيات القرن الماضي طور البلجيكيون (كما تم الإشارة إليه سابقا في عنصر الإبادة الجماعية) في دورهم كقوة احتلال برنامجًا وطنيًا لمحاولة تحديد الهوية الإثنية للأفراد من خلال علم فراسة الدماغ و هي محاولة فاشلة لإنشاء مقياس عرقي قائم على سمات

=ثم قمت بتدوين النسخة المترجمة أو تسجيل الشهادات من حين لآخر عن طريق تدوين الملاحظات المكتوبة، كان اللقاء مدرجًا إلى حد كبير في التسلسل الهرمي الثقافي و الاستعماري: باعتباره muzungu شخص أبيض هوية تُنسب إلى الأجانب.

(1)-Julia Viebach,Of other times:Temporality, memory and trauma in post-genocide Rwanda.**International Review of Victimology**,Vol 25,N 03,p07.

* لم تدرك القيادة الرواندية الجديدة على الفور أهمية إتقان الإحصائيات في توطيد السلطة ففي ديسمبر1994 أي بعد خمسة أشهر من انتهاء الإبادة الجماعية واستيلاء الجبهة الوطنية الرواندية على السلطة، حددت إدارة النظام الجديد – الذي كان يمثلها بول كاغامي– عدد الضحايا بنحو 2،100،000 ضحية، دعمت دائرة الإحصاء بوزارة الداخلية و التنمية المجتمعية هذا الرقم على النحو التالي: لو لم تحدث الحرب و بافتراض أن السكان قد احتفظوا بمتوسط الزيادة السنوية بنسبة 3.5٪ لكنا قد انتقلنا من 7500007 في عام 1994 إلى 8021250 شخصًا في نهاية عام 1995هذا الفارق بين 4720،000 الحالي و 8021250 متوقعة أوضح من خلال حقيقة أن هناك 2000000 لاجئ خارج رواندا، ويقدر ما بين 1000000 و2000000 [وفقًا للحزب الحاكم] عدد القتلى، يجب ألا ننسى أيضًا أنه كان هناك أكثر من 800000 لاجئ سابق أعيدوا إلى الوطن مباشرة بعد الحرب، مما يجعل عدد القتلى أعلى من ذلك لأنه بدلاً من أن يكون 1301250 ، يصبح 8021250 – (4720000 – 800000) + 2000000 = 21101250 شخصًا قتلوا، لو تم الحفاظ على هذا الرقم لكان من المستحيل استنتاج أن الضحايا كانوا من التوتسي على وجه الحصر تقريبًا. في الواقع ، قبل الإبادة الجماعية كان هناك حوالي 700000 من التوتسي و تم الاعتراف بأنه في خريف عام 1994 كان هناك ناجون من التوتسي في البلاد، لذلك أصبح من الضروري مراجعة الأرقام الخاصة بـ "الإبادة الجماعية للتوتسي و الهوتو المعتدلين"، استقر عددهم عند 800 ألف و حتى مليون قتيل الغالبية العظمى من التوتسي، أصبحت هذه الأرقام قانونًا عندما لم يتم إجراء دراسة جادة وم ستقلة عن عدد المذابح ضد الروانديين و حتى أقل عن توزيع القتلى على أساس العرق.

(2)-Pierre Péan,**Carnages:Les guerres secrètes des grandes puissances en Afrique**.Fayard,2010,p85,86.

جسدية قابلة للقياس مثل الطول، عرض الأنف و وزنها على أمل ألا يحتاج المسؤولون الاستعماريون بالتالي إلى الاعتماد على بطاقات الهوية، كانت إحدى نتائج الجهود البلجيكية أن تظهر بشكل مقنع أنه لا يوجد فرق ملحوظ في المتوسط بين الهوتو الروانديين النموذجيين و التوتسي الروانديين النموذجيين، فبعض العشائر مثل عشائر الرئيس الحالي بول كاغامي الرئيس الحالي أو رئيس الهوتو السابق جوفينال هابياريمانا– تشترك بالتأكيد في سمات جسدية مميزة، لكن الرواندي النموذجي يمتلك مزيجًا من هذه السمات النموذجية مما يجعل من الصعب إن لم يكن من المستحيل تحديد هوية إثنية دون معرفة محلية بهوية الأسرة خاصة في المقابر الجماعية حيث لا توجد معلومات تسمح بالتعرف عليها، فعلى سبيل المثال اكتشف أطباء في منظمات حقوق الإنسان مقبرة جماعية في غرب رواندا و عثروا على رفات أكثر من 450 شخصًا، لكن بستة بطاقات هوية فقط،فمن المحاكمات المتعددة التي عقدت في المحكمة الجنائية الدولية لرواندا أوضح الشهود كيف أنهم نجو من المذابح التي تحدث من حولهم بمجرد الاندماج في سكان المجموعة الإثنية الأخرى، فمن الواضح أنه في عام 1994 كان القتلة يواجهون صعوبة في التحقق من الهوية الإثنية لضحاياهم المحتملين[1].

[1]-Pierre Péan,Op.Cit,p99.

مما سبق يمكن القول أن تشكيل الصدمة كظاهرة ثقافية تعني ضمنا أن الخيارات قد اتخذت و أن الصدمة يبنيها المجتمع و يصبح التحول في لغة الصدمة نحو السياق الرمزي والمؤسسي أمرا أساسيا لتحديد الهوية الجماعية و الأخلاقية، هذه عملية متنازع عليها للغاية كما يشير ألكسندر **Alexander** الأحداث ليست صادمة بطبيعتها فالصدمة هي إسناد بوساطة اجتماعية مرتبطة بكيفية تعامل المجتمعات السياسية مع بناء وتمثيل الصدمة في المصطلحات الجماعية و ليس الفردية، فمن خلال الاحتفال بالأحداث تصبح الصدمة جزءا من الوعي الجماعي و وفقا لما يقوله ليفي**Levi** و سنيدر **Snyder** لضمان أن ينظر إلى الحدث على أنه صدمة فإنه يتطلب درجة من المأسسة و الروتينية حيث يشير انتشار معارض المتاحف ومواقع النصب التذكارية التي تمثل أحداثا صادمة إلى مركزية اللحظات التأسيسية في حين أن هناك مجموعة متزايدة من البحوث من قبل علماء النفس و علماء الاجتماع على إرث الصدمة بما في ذلك نقل الأجيال من الصدمة، وجود نقص معين في الاهتمام و حتى المقاومة من المؤرخين لاستخدام البحث في الصدمة وآثارها كوسيلة لشرح الأحداث الصادمة في التاريخ[1].

من هنا ينتج العنف الذاكراتي أزمة ثقة و قبل تقييم العلاقة بين الفصل الإثني في الدول الإفريقية و درجة ثقة المواطنين داخل تلك الدول بثقتهم في المقام الأول على الانتماء الإثني المشترك، من المفيد مراجعة الأدلة الموجودة التي تربط بين الفصل و الثقة ففي دراسة استندت إلى مدن في الولايات المتحدة والمملكة المتحدة بدأ أوسلانر **Oslaner** بملاحظة أنه في هذه المدن لا يرتبط الفصل و التنوع إلا ارتباطا ضعيفا حيث يوضح أنه في حين أن التنوع يضر عموما بالثقة فإنه في غياب العزل الإثني و وجود شبكات اجتماعية متنوعة يمكن أن تزدهر الثقة وسط التنوع، في حين ربطت أليسينا **Alessina** و زورافسكايا **Zoravskaya**الفصل الإثني على المستوى القطري بنوعية الحوكمة في عينة عالمية، حيث وجدت أن الفصل يؤثر سلبا على المساءلة السياسية و الاستقرار و فعالية الحكومة والجودة التنظيمية وسيادة القانون وضبط النفس من الفساد، فمن بين الآليات التي يضعونها في الاعتبار العلاقة بين الفصل و الجودة الحكومية الثقة، هم في الواقع يجدون أن الفصل يرتبط بمستويات أدنى من الثقة و الثقة بدورها تنبئ بجودة الحكم[2].

من هذا المنطلق يوجد عدم تطابق عام بين بناء الثقة الإثنية و الطريقة التي يتم قياسها و عادة تستخدم معظم الدراسات المتعلقة بالتنوع و الثقة ما يسمى بقضية الثقة العامة، على افتراض أن الإجابة تقدم فكرة عن

---

[1]-Gail Weldon,Op.Cit,p30.

[2]-Amanda Lea Robinson,Ethnic diversity, segregation, and ethnocentric trust inAfrica.Working Paper No. 166, June 2016. https://www.africaportal.org/documents/15551/afropaperno166.pdf,p20.

الثقة عبر الخطوط الإثنية في محاولة لمعالجة هذا التناقض لابد من استخدام تدابير أكثر ملائمة من الثقة داخل المجموعة و خارجها لاستكشاف العلاقة بين التنوع و الثقة الإثنية.إن الدول المتنوعة إثنيا لديها في المتوسط مستويات أدنى من الثقة بين الإثنيات مع ذلك عند تقييم هذه العلاقة نفسها داخل البلدان نجد النمط الذي يبدو متناقضا أن التنوع الإثني على المستوى المحلي و الاندماج الإثني يرتبطان بقدر أكبر من الثقة بين الإثنيات، فعندما يدرج كل من تدبير التنوع في نفس النموذج متعدد المستويات يشير تفاعلهما إلى تأثير التنوع الإثني على الصعيد الوطني على الثقة الإثنية هو الذي يسيطر عليه التنوع على مستوى المقاطعة مما يزيد مستوى التنوع على الصعيد الوطني حجم الثقة الإثنية و لكن هذا التأثير ينخفض مع التنوع على المستوى المحلي[1]، يعني هذا النمط أن التأثيرات السلبية للتنوع الوطني على الثقة القائمة على أساس المجموعات هي التي يدفعها في المقام الأول الأفراد الذين يعيشون في مناطق متجانسة نسبيا، نتيجة لذلك فإنه يتوقع أن التنوع في البلد لا يضر بالثقة إلا عندما تنفصل المجموعات عن بعضها البعض في مناطق متجانسة إثنيا.

[1]-Ibid,p21.

المبحث الثاني: الإنقسام الإثنو–هوياتي و المتغير الإقتصادي داخل الدولة في إفريقيا

تطرح المشكلة الإثنية هنا مشكلة البناء الاقتصادي الملائم للجماعة الإثنية التي تهمين على السلطة فهي تفضل البناء الريعي للاقتصاد القائم على الريع النفطي، الريع السياحي،أو الزراعي الفلاحي و تسعى لمنع انتقال الثروة إلى الجماعة الإثنية الأخرى، كما تطرح مشكلة الحروب الاقتصادية بين الجماعات الإثنية على منابع النفط، الأراضي، مصادر المياه و غيرها بمعنى أصول التوزيع القائم للثورة هدفه خدمة جماعة وإقصاء أخرى من الثروة كمصدر للقوة و السلطة مما ينتج كيفية اعتماد توزيع للثورة يلائم كل الجماعات الإثنية ويسمح بالتنمية الاقتصادية.

المطلب الأول: العلاقة بين الإنقسام الإثنو–هوياتي و بروز اقتصاد الحرب و أسواق العنف داخل الدولة في إفريقيا

يمكن دراسة العلاقة بين الإنقسام الإثنو–هوياتي و بروز اقتصاد الحرب و أسواق العنف داخل الدولة في إفريقيا من خلال تحليل المتغيرات المرتبطة بديناميكية التداخل بين وفرة الموارد و النزاعات الإثنية.

أولا:أثر الإنقسام الإثنو–هوياتي في بروز اقتصاد الحرب داخل الدولة في إفريقيا

حتى وقت قريب كان من غير المقبول افتراض أن التنوع الإثني قد أثر على التنمية سلبا لأنه كان افتراض عنصري حسب بول كوليي[1]. لكن النزاعات الإثنية و الهوياتية لها آثار لا حصر لها على المجتمعات المحلية في الحروب و يوجد ارتباط مباشر بين النزاعات الإثنية و تأثيراتها بما في ذلك النمو الاقتصادي والتنمية في بلد ما، حيث يتطلب أي تطور اقتصادي أو اجتماعي أو سياسي بيئة من الاستقرار والسلام وبشكل أكثر تحديدًا تتطلب أنشطة النمو الاقتصادي و التنمية أن يكون اللاعبون في حالة عدم نزاع، إلى جانب ذلك يدمر الصراع الإثني الكثير مما تم تطويره خلال فترة الاستقرار خاة الهياكل التي تم إنشاؤها للتنمية الاقتصادية مثلما هو الحال في دول مثل نيجيريا، الكونغو، رواندا و أجزاء من كينيا التي أنتجت حالة من الإنهيار الإقتصادي الناتج عن الصراعات الإثنية[2].

فخلال الحرب الباردة كانت العلاقة بين الاقتصاد و الحرب تقتصر على تحديد تكلفة الاعتداءات العدوانية و التقديرات النقدية للتدمير،ففي الماضي كانت الإقتصادات يعبر عنها في العلوم الاجتماعية بمناقشة

---

[1]-Lisa Hager,Ethnic Fractionalization in the Growth and Development of Sub-Saharan Africa. In: https://www.creighton.edu/fileadmin/user/CCAS/departments/PoliticalScience/Journal_of_Political_Research__JPR_/JPR_2010/Ethnic_Fractionalization_in_the_Growth_E.pdf,p01-03.

[2]-Ibid,p04.

اقتصاديات المصلحة الذاتية المرتبطة بالعديد من القضايا و المجلالات المنفعية[1].لكن بعد الحرب الباردة بدأت تظهر رؤية جديدة وفقا للباحثين المتخصصين في السلام و النزاع هناك روابط قوية بين الحرب والاقتصاد تؤكد النظرية الكلاوسفيتزية في أن الحرب هي امتداد للسياسة بوسائل أخرى و قد تم توسيعها من خلال اعتبار الاقتصاد من أهم الوسائل التي تساهم في هذه الرابطة الاستراتيجية للوصول إلى تحقيق المصالح الخاصة، نتيجة لذلك اكتسبت "اقتصادات الحرب" أو "حروب الموارد" أهمية كبيرة على جدول أعمال الأمن الدولي وفقا لمايكل كلير أجندة الأمن الدولي في فترة ما بعد الحرب الباردة شهدت "تحولا استراتيجيا في جغرافيتها" بسبب الموارد و الطبيعة الخاصة للإقتصادي في هذه الفترة[2].

و على الرغم من أن بعض صراعات إفريقيا تصور هذا الواقع على وجه التحديد، فإن جداول الأعمال الاقتصادية تتضمن الصراع العنيف، و وفقا لما ذكره دون هوبير يلزم التمييز من البداية بين البحث عن الموارد من أجل مواصلة القتال و تراكم الموارد من أجل هذه الفكرة يقول أن الأساس المنطقي الاقتصادي القائم على الاكتفاء الذاتي للحرب يمكن أن يغير الدافع للقتال بسهولة خلال فترة النزاع، في حين أن أصول أو الأسباب الجذرية للحرب قد تكون في الواقع في بعض الشعور الحقيقي للتظلم في إطار الصراع الجشع يمكن أن تصبح عاملا محفزا و أكثر بروزا، و بما أن جميع الفصائل المتحاربة تحتاج إلى موارد من أجل مواصلة القتال، وفي غياب الرعاة الأجانب يجب تأمينها بشكل مستقل فمن المؤكد أنها خطوة صغيرة نسبيا لاستخدام الأساليب القائمة لتحقيق غايات جديدة.

في حين أن انقسامات عصر الحرب الباردة أنشأت تحالفات على أسس أيديولوجية و منافسة اقتصادية للبحث عن إمكانية الحصول على الموارد الحيوية الاقتصادية التي تدفع العلاقات الدولية، مع ذلك السعي وراء وجود علاقة سببية بين الصراعات و النزاعات الإثنية و استغلال الموارد الطبيعية حيث أصبح مصطلح اقتصاد الحرب يصور مؤخرا ظاهرة الصراع أو الحرب و التركيز في "اقتصاد الحرب" حصرا على الأطراف الداخلية أو المحلية في الصراع لا يمكن استبعاد القوى الخارجية منه، لقد حفزت الديناميات الخاصة بعلاقة الحرب و الاقتصاد تبسيط الرؤية لتحليل السمة المميزة للصراعات الدائرة، بشكل عام و في إفريقيا على وجه الخصوص، لكن وجود دوافع اقتصادية و جداول أعمال تجارية في الحروب ليست ظاهرة جديدة كموضوع مألوف في تاريخ الحرب[3].

---

(1)- sagaren naidoo,**the war economy in the democratic republic of congo**.Institute for Global Dialogue,2003,p01.
(2)- Ibid,p02.
(3)- Ibid,p03.

من السمات المميزة لاقتصاديات الحرب[1]* نمو اقتصاد الظل المنفلت في ظل تدمير كلي أو جزئي للاقتصاد الرسمي المنظم، في حين تؤدي ديناميات النزاع عندما يطول أمد النزاع إلى ظهور اقتصاد الحرب الذي يقدم نموذجا مثاليا لعلاقة الاعتماد المتبادل بين النزاع و التجارة، حيث نجد في الغالب انخراط الأطراف المتحاربة في التجارة في الأشياء المحظورة و في الموارد الطبيعية[(2)].

من هذا المنطلق تضاعفت الأبحاث والدراسات الأكاديمية حول البعد الاقتصادي للنزاعات مند التسعينات بمزيد من التفصيل مبتعدة عن المفاهيم التقليدية لدور الاقتصاد أثناء النزاع، و يشمل هدا التركيز الكبير على قضايا جوهرية، من بينها الدور الذي تلعبه وفرة الموارد أو ندرتها في النزاع أو ما يسمى بالجشع مقابل السخط و هي الفرضية التي قام بطرحها بول كوليي **Paul collier**ونوقشت بالتفصيل من طرف ماتس بردال**Mats Berdal** ودافيد مالون**David Malone** كارين بلانتين**Karen Ballentine** جيك شرمان **Jake Sherman**و انكه هوفلر **Anke Hoeffler**إذ تعالج مسألة ظهور اقتصاديات الحرب[3]* في الدول

---

* حلل جيفري ساكسو أندرو و ارنر في دراسة عن وفرة الموارد الطبيعية و النمو الاقتصادي في نهاية التسعينات ستة وتسعين بلدا عبر فترة زمنية امتدت لثماني عشرة سنة ،من عام 1971 إلى عام 1989، توصل الباحثان أن الدول التي تتمتع بوفرة عالية من مصادر الموارد الطبيعية شهدت و بشكل غير طبيعي نموا اقتصاديا بطيئا مقارنة بالبلدان الأخرى.ورغم أن هده الموارد يمكن أن تمثل قاطرة للتنمية،إلا أنها في المقابل لعبت دورا في تغذية النزاع حولها بين النخب السياسية المتصارعة على المنافع الذاتية في دول لا تدار وفقا لقواعد الشفافية والعدالة السياسية و الاقتصادية.يتجل بوضوح الاستغلال الاقتصادي للموارد المتاحة في سياق مثل هذه الميادين القتالية ذات الطابع المحلي و يكون استغلال الموارد موجها أساسا نحو إدامة المجهود الحربي عل يد أطراف النواع المختلفة.و تقف دوافع سسياسية و استراتيجية وراء الصراع عل السلطة بين الاطراف المتحاربة في غالبية هذه النزاعات الداخلية.و قد كان البحث المتواصل عن موارد مالية لإدامة الحرب يؤدي إل تصعيد القتال المرتبط بالموارد،من أجل السيطرة عل مناطق استراتيجية توجد فيها هذه الموارد من دون احترام الحقوق المحلية،وأفض هذا إل انتشار التكتيكات الحربية التي تهدف إل تأمين استراتيجية، و زيادة الميل إل تهجير جميع السكان المحليين تطهير عرقي و هي إحد السمات المميزة لاقتصادات الحرب الجديدة.

(2)-Amelia Broodryk and Hussein Solomon,From war Economies to peace Economies in Africa. **Scientia Militaria-South African Journal of Military Studies**,Vol 38,N 01,2010,p04.

* إن مسألة ظهور اقتصاديات الحرب في الدول التي تعاني من حروب أهلية التي تنشأ عن النزاعات الأهلية مختلفة جدا عن اقتصاديات الحرب التقليدية ما بين الدول و التي كانت تركز على استخدام الموارد لهزيمة العدو في المعركة،لذلك توجه اقتصاد الدولة لبناء قوة قادرة على الدفاع لكسب الحرب، اما اقتصاديات الحرب اليوم فتفعل العكس إنها تستهدف تفتت و تؤدي إلى لامركزية الدولة، بعبارة أخرى فإن الدولة لا يمكنها احتكار الإنتاج و العمالة من أجل تمويل الحرب، فبدلا من ذلك يتم جلب الأطراف الفاعلين خارجا لدعم الأطراف المتحاربة في سعيها للفوز في النزاع،حيث تشير اقتصاديات الحرب إلى آليات اقتصادية تتيح للفاعلين و بينهم الفاعلون الدولاتيون و غير الدولاتيون من كل صنف خوض حروب أو الانخراط في نزاعات عنيفة ،و يتصل هذا التعريف عن وجود مصادر دخل لمثل هؤلاء الفاعلين وتوليد وسائل اقتصادية تحت تصرفهم يمكن تحويلها إلى ما يلزم من أدوات لخوض الحرب أو إلى إمدادات لوجيستية ،سواء أكانت منطقة جغرافية مأهولة بمدنيين أم قاعدة للمتمردين أم منطقة نازحين يتعاطفون مع طرف محدد، كما يمكن أن تراكم هذه الموارد نتيجة الجشع و لغرض واحد هو زيادة

التي تعاني من حروب أهلية، فاقتصاديات الحرب التي تنشأ عن النزاعات الأهلية مختلفة جدا عن اقتصاديات الحرب التقليدية ما بين الدول و التي كانت تركز على استخدام الموارد لهزيمة العدو في المعركة،لذلك توجه اقتصاد الدولة لبناء قوة قادرة على الدفاع لكسب الحرب، أما اقتصاديات الحرب اليوم فتفعل العكس إنها تستهدف تفتت و لامركزية الدولة[1].

بعبارة أخرى فإن الدولة لا يمكنها احتكار الإنتاج و العمالة من أجل تمويل الحرب، فبذلا من ذلك يتم جلب الأطراف الفاعلين خارجا لدعم الأطراف المتحاربة في سعيها للفوز في النزاع.إن المدنيين العاديين يصبحون هدفا للعنف و الافتراس، و يتم نقل موارد الدولة خارج البلاد لشركات القطاع الخاص الدين ليست لديهم مصالح سياسية، و التي فقط تتمنى تحقيق الربح، فوفقا لكارين بلانتين وجيك شرمان فإن اقتصاديات الحرب هي طفيلية و غير مشروعة و نهاية نادرا ما تساهم في قدرة الدولة و التنمية الاقتصادية[2] .

إن المدنيين العاديين يصبحون هدفا للعنف و الافتراس حيث يتم نقل موارد الدولة خارج البلاد لشركات القطاع الخاص الذين ليست لديهم مصالح سياسية، و التي فقط تتمنى تحقيق الربح، فوفقا لكارين بلانتين **Karen Ballentine**و جيك شرمان **Jake Sherman**فإن اقتصاديات الحروب الأهلية هي طفيلية وغير مشروعة ونهابة نادرا ما تساهم في قدرة الدولة و التنمية الاقتصادية[3].وفقا لسغاران نايدو **Sagaren Naidoo**فإن مصطلح اقتصاد الحرب يستخدم لوصف استمرار نزاعات مستعصية الحل عبر تصدير واستغلال موارد الدولة من قبل الأطراف المتحاربة، إن النخب السياسية و حركات التمرد عادة ما تكون الأطراف الأساسية للحروب أو اقتصادات الحرب،فالأولى تستخدم الجيوش الوطنية للنهوض بالمشاريع التجارية(غالبا لتحقيق مكاسب مالية خاصة)، في حين أن الأخرى تسيطر على المواقع الاستراتيجية ذات الربح التجاري[4].أما مايكل بف **Michael pugh** فيستخدمان تعريفا بسيطا مشيرا إلى أن هذا المصطلح

=الثروة الشخصية، من هنا فإن الاقتصادات السياسية المرتبطة بالنزاعات تعرف تعريفا أوليا عل النحو الأتي:الطريقة التي يجري فيها توليد موارد اقتصادية واستغلالها على أيدي أطراف و فاعلين(داخلية وخارجية) منخرطة في ما يسمى نزاعات داخلية، تتموضع داخل بلدان معينة من أجل الحفاظ على وجودها ذاته وتوطيد مصالحها السياسية والاقتصادية.لمزيد من التفاصيل يمكن الإطلاع على الدراسة التالية:

–بي أس دوما،**الإقتصاد السياسي للحروب الأهلية**.تر:عبد الإله النعيمي.ط1،بغداد،2008.

(1)-sagaren naidoo,Op.Cit,p07.

(2)-Amelia Broodryk and Hussein Solomon,Op.Cit07.

(3)-Karen Ballentine and Heiko Nitzschke ,The Political Economy of Civil War and Conflict Transformation.in: http://www.berghoffoundation.org/fileadmin/redaktion/Publications/Handbook/Dialogue_Chapters/dialogue3_ballentine_nitzschke.pdf,p12.

(4)-Sagaren Naidoo,The role of war economies in understanding contemporary conflicts.in: http://www.igd.org.za/jdownloads/Global%20Insight/gi_2.pdf,p01,02.

يتضمن جميع الأنشطة الاقتصادية التي تتم خلال فترة الحرب،مع ذلك فإن جوناثان غودهاند **Jonathan Goodhand**قد فصل مصطلح اقتصاد الحرب إلى ثلاث فئات:اقتصاد المكافحة، اقتصاد الظل،اقتصاد التصدي(المواجهة)، و ذلك للتمييز بين الفواعل المعنية و الأنشطة التي تمت خلال النزاع.أما بالنسبة لألكسندرا كينغا فكيت **Alexandra Kinga Fekete** فإن اقتصاد الحرب يشير هو إلى مجموعة من الهياكل الاقتصادية التي تنشأ عن النزاعات المسلحة و التي يمكن أن يستمر وجودها حتى بعد انتهاء العنف،كما يمكن القول أنه مجموعة من التركيبات الاقتصادية التي تنشأ في فترات النزاعات المسلحة والصراعات و تستمر حتى بعد انتهائها، بالإضافة إلى تأكيد الخبراء على أن اقتصاديات الحرب لا توجد فقط في الدول التي تعيش بالفعل نزاعات مسلحة بل أيضا في المناطق المتوترة و غير المستقرة و المناطق الجاروة لها [1].

إن اقتصاد الحرب هو صناعة المال داخل نسق حربي و ليس داخل وضعية سلمية، لقد قام ماتس بردال **Mats Berdal**بتوسيع هذا التعريف من خلال ذكره للعلاقة التي تنشأ بين الأطراف الخاصة المعنية بتنمية اقتصاد الحرب حيث تشمل النخب و الناس العاديين الذين يجدون أنفسهم في الحرب، إضافة إلى الفواعل الخارجية التي تستفيد من النزاع و من مصلحتها استمرار النزاع،كل هذه المصالح ستتبلور في اقتصاد الحرب المتميز و التي تشكل عادة جزء من النمط الإقليمي للنشاط الاقتصادي غير الرسمي، لذلك فهي مكلفة وكارثية بالنسبة للمجتمع ككل إلا أنها قد تكون مريحة للغاية للأفراد و جماعات داخلية وخارجية و لابد لمناقشة قيمة اقتصاديات الحرب أن تشمل التحقيق في الداخل و زيادة الشعور بالخطر الذي يهدد الجماعة على حساب الرغبة الفردية في الاستهلاك أو في نوعية البضائع الاستهلاكية المطلوبة، كما يبرز هذا الاقتصاد مضاعفة الجهود و توجيه الموارد في اتجاهات إنتاجية صناعية و في بعض الأحيان زراعية معينة[2].

فرغم أن ظهور اقتصاديات الحرب ليس ظاهرة جديدة فإن توليفة الحروب المحلية، اقتصاديات الظل وعولمة الاقتصاديات غير الشرعية قد تطورت إلى نوع جديد من الاقتصاد السياسي ذي الروابط القوية مع النزاع،إن أن اقتصاديات الحرب لها قدرة فائقة للتهرب من الحكومات الوطنية و القانون الدولي عبر تحدي الأنظمة المالية، المحلية و الدولية، فهي تمتلك سمات مميزة أين تصبح في الكثير من الأحيان راسخة جدا في العمليات الاقتصادية اليومية التي يصعب تحديدها، فمعظم اقتصاديات الحرب تعمل بشكل متوازي مع

---

(1)-Amelia Broodryk and Hussein Solomon,Op.Cit,p08.

(2)-Mats Berdal and David Malone,**Greed and Grievance:economic agendas in civil wars**. Lynne Rienner,2000,p06-10.

الاقتصاد الوطني لكن يمكنها أيضا دمج و تشويه ذلك الاقتصاد، و وفقا لكارين بلانتين و هيكو نيتزشك **Heiko Nitzschke** فإن السمات المميزة لاقتصاديات الحرب تتمثل في[1]:

–أنها تنطوي على التدمير أو التحايل على الاقتصاد الرسمي مع مساهمتها في نمو الأسواق غير الرسمية،والأسواق السوداء على نحو فعال و طمس الخطوط الفاصلة بين الرسمي و غير الرسمي و الانشطة الإجرامية.

–النهب،الاختلاس و استخدام العنف ضد المدنيين من قبل المحاربين للحصول على السيطرة على الأصول المربحة،و الاستيلاء على الشبكات التجارية و استغلال اليد العاملة.

–اقتصادات الحرب في غاية اللامركزية و الخوصصة سواء في وسائل الإكراه أو في وسائل الإنتاج والتبادل.

–يعتمد المقاتلون بشكل متزايد على الاستغلال الشرعي أو الغير شرعي لتجارة الموارد الطبيعية المربحة حيث تتوفر هذه الأصول.

–يشتمل المقاتلون على الشبكات التجارية عبر الحدود، الدول الإقليمية و الجماعات الإثنية، تجارة الأسلحة والمرتزقة كما هو حال الوحدات التجارية التي تشتغل قانونيا ولها مصلحة من استمرار النزاع و عدم الاستقرار،مع ذلك تحرص الأطراف المتحاربة في حالات كثيرة على تفادي المواجهة المسلحة و يسود نوع من التقسيم الجغرافي حيث يحتل كل طرف منطقة محددة تضم موارد طبيعية و جماعات سكانية.

بالتالي فاقتصاديات الحرب متكتمة بطبيعتها و بالتالي تبرم معظم الصفقات بعيدا عن انظار الرأي العام حيث تتولى الموارد الاقتصادية تسيير خوض الحرب، إذ يكمن بالتأكيد النظر إلى هذه العلاقة من زاوية معكوسة ليصبح خوض الحرب عاملا بالغ الأهمية في تراكم الموارد (الأصول) الاقتصادية لدى الأطراف المتحاربة حيث تنشأ موارد متعددة من انهيار القانون و النظام يمكن استغلالها بقوة السلاح مثل النهب،الإتوات،استغلال العمال،السيطرة على التجارة،مصادرة الأرض،وسرقة المساعدات[2]، يضاف إلى ذلك كله أن وجود موارد ثمينة في مناطق النزاع يمكن أن يشجع على نشوء اقتصاديات حرب في ما يبدو أوضاعا تعمها الفوضى و بالنسبة إلى النخب المحاصرة في ما يسمى الدول الضعيفة، كما بالنسبة إلى الحركات المتمردة التي لا تتلقى دعما خارجيا يمكن للعنف الاقتصادي أن يشكل طريقة زهيدة الكلفة للاقتتال في ما بينها أو مواجهة قوى مناوئة في المجتمع، لذلك غالبا ما تكون لدى الاطراف المتحاربة مصلحة في مواصلة

[1]-Karen Ballentine and Heiko Nitzschke,Op.Cit,p12.
[2]-Ibid,p13.

النزاع العنيف بدلا من صنع السلام و في الحقيقة أن العنف يستخدم وسيلة لتحقيق غاية اقتصادية و قد أصبح على نحو متزايد استمرار للإقتصاد بوسائل أخرى[1].

لقد ناقش بول كوليي قضية مهمة جدا في إطار انتشار اقتصاديات الحرب الغير مشروعة الناتجة عن تمركز الموارد في النزاعات والحروب الاهلية كمدخل أساسي لفهم فرضية "الجشع مقابل السخط" **Greed versus Grievance**و التي تؤكد لامركزية الدولة في السيطرة و احتكار الجانب الاقتصادي لها، و يتم استقطاب الفواعل الخارجية لدعم الأطراف المتنازعة لهدف كسب النزاع، يشكل هذا نقطة ضعف في استراتيجيات الدولة وذلك من خلال انتقال كلي أو نسبي لموارد الدولة لصالح من يبحثون عن الربح في إطار القطاع الخاص خارج الدولة و هذا لا يساهم أبدا في امكانية الدولة لبناء تنمية اقتصادية فعالة في جميع القطاعات[2].إن الحركات التمردية،أمراء الحرب و المليشيات تنشط في اطار اقتصاد الظل يسهل لها روابط مع الشبكات الاجرامية العالمية و المافياوية تلجأ في الغالب للإطار غير الشرعي في الاقتصادي بشكل غير قانوني و إجرامي بالدرجة الاولى لتمويل نفسها و ذلك لأزمة ومحدودية التمويل[3]، بالتالي فمنطق التمويل الذاتي يفرض اتباع الصفقات غير الشرعية و التي في الغالب هذه الاموال لاستئجار الشركات العسكرية الخاصة،المرتزقة و تدعيم امراء الحرب وكذلك تتعدى إلى حدود الدول المجاورة لدعم اسقاط نظم بأكملها في ليبيريا و سيراليون مثلا[4]، هذه الشبكات الاجرامية التي تختص في تهريب الأسلحة و المخدرات وخاصة الموارد الثمينة كالماس ،و تتحول هذه الحركات التمردية إلى تنظيمات اجرامية و عصابات تستعمل العنف كوسيلة فعالة لتحقيق المكاسب ذات القيمة العالية المتصلة بالإطار السياسي و العسكري في الدولة بحذ ذاتها، هذا المنطق السائد بعد فترة الحرب الباردة الذي شكل مدخل جديد لفهم النزاعات و الحروب الأهلية من منطق اقتصاد الحرب وحروب الموارد[1].

من جهة استخدام بول كوليي طرق كمية احصائية لإبراز طبيعة العلاقة السببية في فرضية الجشع و الجور بالإنطلاق من حجة مركزية بان النزاع العنيف تحركه الحوافز الاقتصادية بالمقابل فرضية الجور التي تركز على عوامل محرضة قوية من بينها أن اللامساواة الاجتماعية والاقتصادية التي تشكل منطلق لبداية النزاع

---

(1)-Karen Ballentine and Heiko Nitzschke,The Political Economy of Civil War and Conflict Transformation,Op.Cit,p13.

(2)-Paul Collier and Anke Hoeffler,Greed and Grievance in Civil war.**Oxford Economic Papers**,Vol 56,N 04,2004,p565-566.

(3)-Karen Ballentine and Heiko Nitzschk, Beyond Greed and Grievance:Policy Lessons from Studies in the Political Economy of Armed Conflict. http://www.worldpolicy.org/sites/default/files/imported/projects/arms/study/bak05_1.pdf,p06.

(4)-Karen Ballentine and Heiko Nitzschke,The Political Economy of Civil War and Conflict TransformationOp.Cit,p09.

العنيف[2].في إطار التحليل تبين النتائج التي توصل إليها بول كوليي إلى عملية تمويه من طرف المتحكمين في أسواق العنف واقتصاديات الحرب للمخططات الاقتصادية و الأجندات و أن التفكك الإثني–الديني العميق و الأحقاد القديمة كلها مؤشرات ذات علاقة بالمظالم لا تفسر بدقة انتشار النزاعات،و لكنها مدخل أساسي لفهم ديناميكة النزاع بحد ذاته،فالإنكشافية الكبيرة في طبيعة النزاعات حسب كوليي تتمحور في معطيات واضحة متمثلة في أن الدول التي تحتوي على مؤشر التدني في مستوى التعليم،نسب عالية من الشباب، و صادرات السلع الأولية التي تؤدي إلى تفعيل الحركية الكبيرة لانتعاش اقتصاد الحرب [3]. يعتبر أصحاب الأعمال،التجار،المتمردون و المجرمون حسب كوليي الفئات المتميزة التي تنتفع بكل سهولة من النزاعات العنيفة و بالتالي تبرز معادلة مهمة في تحقيق الهدنة في حالة واحدة فقط حين تمتلك الفئات التي لها مصالح النفوذ و السلطة السياسية تصبح أقوى من الفئات التي تركز على مصلحتها في استمرار النزاع يطرح هنا قضية توازن القوى بين الفئات ذات المصالح الاقتصادية في إطار النزاع، هذا الصراع الذي يتفاقم بصورة مستمرة والذي يغذيه سيطرة مقاولي العنف على الأسواق واحتكارها إضافة إلى زيادة حدة الجريمة والاستغلال الإنتهازي و هذا ما يخلق توسع مجال الفرص لأصحاب السلطة والمتمردين،المليشيات المسلحة،مما سبق يمكن المزاوجة بين الفرضية القائلة بالجشع و الجور على حد السواء و لا يمكن إهمال متغير المظالم ففي العديد من الحالات في الواقع تعتمد حركات التمرد على الجماعات الإثنية المتنازعة للحصول على الدعم و القبول فيما يخص الاجندات الاقتصادية.يمكن القول أن البنية التأسيسية للتمرد المتواصل ضد القوى السياسية المتسمة بالنشاطات الظالمة مدفوعة ومتعلقة بالمخيال الذاكراتي الحقيقي أو المتخيل مع طبيعة عمل هذه الجماعات الإثنية،فغالبية الحروب الأهلية والاضطرابات الاجتماعية كانت نتاجاً للتنافس على الموارد الطبيعية التي تزخر بها القارة[4]،من هذه الأمثلة حالات الصراع والحروب الأهلية في بوروندي ورواندا، والتي تمثل نموذجاً واضحاً لصراعات نتجت و لو بصورة جزئية عن التنافس على الأراضي الزراعية المحدودة، على الرغم من أنها عرفت على أنها صراعات إثنية، لكن لا يمكن في بعض الحالات الموازاة بين محاولة جماعات سكانية في محاولة منها للتخلص من الخضوع القسري للمظالم المرتبطة بالجانب الاجتماعي–الاقتصادي لسيطرة النخب السياسية المتحكمة فيها عوامل نخبوية وراثية متجددة،و بالمقابل عمليات النهب الكبير للموارد الاقتصادية من طرف أمراء الحرب والشبكات الإجرامية[5].

---

(1)-Idem.
(2)-Paul Collier and Anke Hoeffler,Op.Cit,p564.
(3)-Idem.
(4)-Matthias Basedau and Tim Wegenast,Oil and Diamonds as Causes of Civil War in sub-Saharan Africa.Under what Conditions?.**Colombia Internacional**,N 70,2009,p38.
(5)-Matthias Basedau and Tim Wegenast,Op.Cit,p39.

إن العلاقة بين التعقيدات الخارجية للنزاعات و الحروب الداخلية التي تكون شديدة الحدة في العنف والقتل،مهمة جدا هذه الفكرة في فهم مدى الفرق بين اقتصاديات الحرب التقليدية التي تكون مرتبطة بمفاهيم العدوان والتهديدات الخارجية و بين النمط الجديد لاقتصاديات الحرب المرتبط بالإطار المحلي للحروب و علاقة القوى الخارجية بحركات التمرد،أمراء الحرب،و مقاولي العنف[1].في إطار النزاعات الدموية المحلية يمكن تفسير العلاقة المتناقضة بين الجشع و الجور بالإرتباط الوثيق بطريقة مرنة في إطار علاقة سببية جوهرية تحدد العلاقة التبادلية بين الإقتصاد و السياسة لكن بنوع من الحذر، فالمصالح الاقتصادية الواسعة توضح النشاطات الإجرامية لأمراء الحرب التي تبحث عن الرفاهية في حين المظالم أو الجور يحدد بقوة مطالب الجماعات الإثنية في إطار البحث عن مخرج لنهاية المعاناة[2].

في حين تتأثر الديناميكية النزاعية بوفرة الثروات و طبيعة استخراجها للحصول على الأرباح من طرف مقاولي العنف و حتى الدولة التي تشارك من خلال نخبتها المتسلطة في السوق السوداء خاصة ماس الطمي،بحيث تؤكد الدراسات الكمية وجود علاقة بين وفرة الموارد الطبيعية و النزاعات المسلحة في إفريقيا التي تنتج نزاعات انفصالية وغير انفصالية.و يختلف طبيعة إنتشار و استمرارية النزاعات من خلال طبيعة الموراد القابلة للنهب والغير قابلة كالبترول،المعادن الثقيلة، فهذه الأخيرة تنتج نزاعات غير انفصالية غالبا ما تؤدي لحركات عصيان غير انفصالية حالة سيراليون على العكس تماما مع الأولى خاصة إذا تركزت بها إثنية تطالب بالانفصال[3].**الجدول رقم(02)** التالي يبين **دور الموارد كرابط أساسي في سياق النزاعات**[4]:

	الموارد النوعية	الموارد غير النوعية
المستوى الداخلي	نوع الموارد:درجة الاعتماد–درجة الوفرة–تمركز الموارد في الدولة–الأساليب التقنية لاستخراج الموارد–إدارة قطاع الموارد(القاعدة الضريبية،التوزيع و المكلية)	المسار السوسيو–اقتصادي:التركيبة السكانية(ارتفاع نسبة الشباب)–العلاقات بين الجماعات الإثنية–الدينية،الاجتماعية–كفاءة وشرعية المؤسسات بما في ذلك القطاع

(1)-Karen Ballentine and Heiko Nitzschk, Beyond Greed and Grievance:Policy Lessons from Studies in the Political Economy of Armed Conflict.Op.Cit,p06.
(2)-Matthias Basedau and Tim Wegenast,Op.Cit,p40.
(3)-Karen Ballentine and Heiko Nitzschk, Beyond Greed and Grievance:Policy Lessons from Studies in the Political Economy of Armed Conflict.Op.Cit,p07.
(4)-Matthias Basedau and Tim Wegenast,Op.Cit,p40.

		الأمني–الانماط السلوكية للنخب السياسةالثقافية،المواقف والإيديولوجيات.
المستوى الدولي	الجغرافيا المتفككة للموارد:التداخل الإقليمي،العبر حدودي للموارد بين الدول في الجوار الإقليمي. الاستخدام الخارجي لريع الموارد– الديناميكيات و الفواعل في الطلب الدولي(السعر،هيكلالعملاء،الشركات متعددة الجنسيات،رجال الأعمال).	العلاقات مع الدول المجاورة الإقليمية،و القوى الدولية– الاعتماد المتبادل بين الدول اقتصاديا و سياسيا–النزاعات المحتملة في المنطقة(آثار ميكانيزم الإنتشار spill over).

إن قوة الحكومة هي التي تحدد ما إذا كانت الموارد الغير قابلة للنهب تؤدي إلى إطالة الحرب،فمن جهة توفر هذه الموارد عائدات مهمة للحكومة و هذا ما يمكنها من تحقيق انتصار عسكري سريع، كما أنها تمثل مخرج للحكومة ومن خلال هذه العلاقة التي تم التطرق إليها يمكن فهم كيف أن سهولة الوصول للمورد أو صعوبة ذلك و ما يترتب عنها في إطالة درجة و حدة هذا النزاع تؤثر على خصائص النزاعات، أي ان وفرة و ندرة الموارد لا تؤدي إلى نزاعات إلا إذا ارتبطت بهذه الخصائص[1]. فمن أجل حماية البنى التحتية الاستخراجية تسعى الحكومة إلى اتخاذ مبادرات تساهم كلها في زيادة العنف المجتمعي و منه إطالة مدة النزاع، كل هذا مرتبط بدرجة الإنكشافية للتخريب لهذه الموارد التي تضاعف من قوة التمرد و تضعف من القوة الإكراهية للدولة، حيث يؤدي استغلال الموارد القابلة للنهب إلى تحقيق أرباح سهلة من طرف الجماعات المسلحة و المتمردة ولكن في المقبل كذلك ينتج حالات من التشتت **Fragmentation** و التشردم **Fractionalisation**[2]. فمن المحتمل أن يتحول النزاع إلى انفصالي كما حدث في السودان و يؤكد على أن تمركز المورد في مكان محدد يساعد على تأسيس قاعدة اقتصادية للانفصال، من خلال الموارد غير القابلة للنهب و التي تتطلب تكنولوجيا قوية و في الغالب هذه الأرباح تعود على الحكومة التي بطبعها تكون فاسدة،اقصائية و منعدمة المسؤولية،المساءلة و المحاسبة، فيتضاعف الحرمان الإقتصادي و تهميش

(1)-Karen Ballentine and Heiko Nitzschk, Beyond Greed and Grievance:Policy Lessons from Studies in the Political Economy of Armed Conflict.Op.Cit,p08.

(2)-Martina Fischer and Beatrix Schmelzle,Dilemmas and Options in Transforming War Economies.in:Martina Fischer and Beatrix Schmelzle,**Transforming War EconomiesDilemmas and Strategies**,2005,p06.

الإثنيات والأقليات المحلية التي تعاني من تفتيت ثقافي واجتماعي و المتواجدة بمنطقة الموارد و هذا يولد تمرد شعبي كبير للمطالبة بتوزيع عادل للمكاسب[1].تعتبر ظاهرة تناقض الوفرة **Paradoxel Plenty** أو لعنة الموارد **Roussource Curse** التي حللها الباحثيون والأكاديميين فقد أكد كل من فليب لوبلون و **Ross**روس إلى تطور الإطار التحليلي الذي يفسر لنا العلاقة المركبة بين الموارد الطبيعية و اندلاع واستمرار النزاع،فالإستقرار السوسيو–اقتصادي له علاقة بوفرة الموارد و لكن اكدت الدراسات الكمية و الكيفية ان أغلب الدول التي تتضمن موارد تعيش لااستقرار ماكرو–اقتصادي،انتشار الفقر،تفتيت للأقليات أو الجماعات المنافسة وأكثر نقطة حساسة و خطيرة هي تفشي الفساد على جميع المستويات،و الذي يضمن مصالح الفواعل الداخلية والخارجية في مسار اقتصاد الحرب خاصة في فترة ما بعد الحرب الباردة[2].

ثانيا:أثر الإنقسام الإثنو–هوياتي في بروز حركية أسواق العنف داخل الدولة في إفريقيا

يعتبر بروز اقتصاديات الحرب في ظل الإنقسام الإثنو–هوياتي مدخلا أساسيا لبروز أسواق العنف بالنسبة لإلورت**Georg Elwert** فأسواق العنف تتضمن بكل تحديد المجموعات المأجورة،المجندين،المليشيات الإثنية و عصابات النهب المسلحة بالإضافة إلى أمراء الحرب و وكلائهم، إن أسواق العنف تتميز بقابلية الاستمرارية لفترة زمنية طويلة إضافة إلى أنها أنظمة اجتماعية تعتمد على الربح المتعدد المصادر للموارد الثمينة، باستخدام العنف تصبح تلك المناطق نفوذ اقتصادي ناتجة عن النزاعات الداخلية التي تدار من طرف التجار في أسواق العنف المتركزة على الأعمال الاقتصادية غير الشرعية و كثيرا ما تكون استراتيجيات العنف هذه مقنعة كصراع إثني يحدث في اقتصاد خال تماما من القيود في المجتمعات التي تنتج العنف،حيث يوجد عدد قليل من فرص العمل في قطاعات الاقتصاد السلمي بالتالي أسواق العنف مناطق اقتصادية تهيمن عليها الحروب الأهلية أو أمراء الحرب [3]. تنشط أسواق العنف في إطار نزاع أو حرب أهلية أو نظام أمراء حرب يسيطر عليه الدافع الاقتصادي لتحقيق الربح المادي ففي الدول الهشة أو الفاشلة يظهر أمراء الحرب، الشركات متعددة الجنسيات، الوكالات العسكرية و الأمنية الخاصة على الساحة كفاعلين اقتصاديين للحصول على الثروة و القيام بالاتجار بالأسلحة، الوقود، المخدرات، النساء و الأطفال عن طريق الاختطاف والابتزاز و أموال الحماية، أو بالاستغلال غير القانوني أو شبه القانوني للموارد، بالإضافة إلى ذلك تنشأ أسواق العنف عموما من صراعات ذات طبيعة غير اقتصادية، غير أن استمرار العنف يستند إلى

---

(1)-Karen Ballentine and Heiko Nitzschk, Beyond Greed and Grievance:Policy Lessons from Studies in the Political Economy of Armed Conflict.Op.Cit,p10.

(2)-Idem.

(3)-Georg Elwert,Intervention in Markets of Violence.In:Jan Koehler and Christoph Zürcher, **Potentials of disorder**.Manchester University Press,2003,p221.

دوافع اقتصادية أو سلوك اقتصادي عقلاني [1].بالتالي فأسواق العنف مناطق اقتصادية التي تهيمن عليها الحروب الأهلية في سياق احتكار القلة للعنف ، حيث يظهر نظام دائم ذاتي منظم عنيف يربط أسواق السلع غير العنيفة بالاستحواذ العنيف على السلع ؛ يمكن أن يصبح العنف نفسه سلعة قابلة للتداول[2].

هذا السلوك الاقتصادي العقلاني بطبيعته يمكن أن يستمر طالما أن أمراء الحرب قادرون على ممارسة قوتهم دون دعم الأغلبية، حيث توسع الإمكانات الاقتصادية، انخفاض أسعار الأسلحة، انتشار فشل هياكل الدولة القيادية و دعم الفواعل الخارجية استمرار أو حتى زيادة أسواق العنف ويمكن أن تنهار نتيجة احتكار العنف، واستنفاد الموارد الداخلية، أو عرقلة الوصول إلى الموارد الخارجية، فأسواق العنف تعرف بأنها مناطق اقتصادية تهيمن عليها الحروب الأهلية أو أمراء الحرب، حيث يبرز نظام يديم نفسه و يربط أسواق السلع غير العنيفة بالاستيلاء العنيف على السلع و تصبح التجارة العنيفة و غير العنيفة متشابكة بحيث تتيح فرص الربح الخاصة بالنظام الخاضع لأسواق العنف [3] .

من هذا المنطلق تنتج أسواق العنف ما يسمى احتكار العنف **Monopoly of violence**و تفتيت البنى الاجتماعية و ابتكار بدائل تساعد على استمرارية أسواق العنف للحصول على أكبر سيطرة ممكنة من طرف امراء الحرب على مناطق النفوذ في إفريقيا[4]. ينشط هذا بشكل كبير في النظم اللاديمقراطية هذا يؤكد دور الموارد الطبيعية خاصة ماس الدم **The blood diamond** و كمثال منطقة الكونغو التي دخلت مسارات نزاعية خطيرة جدا، فدراسة كل من بول كوليي **Paul Collier**وانكه هوفلر **Anke Hoeffler**حول مجموعة من الحروب الأهلية ما بين الاعوام 1960 و1999 تؤكد أن استمرارية الحرب الاهلية مرتبطة بمدى توفر الموارد الطبيعية و التي تنتج اقتصاديات حرب معتمدة على تغذية النزاعات لاستغلال أكبر للموارد الثمينة[5].

ففي كتاب الإرهاب الدولي و أسواق العنف **terrorisme international et marchés de violence**يتناول الباحثان مارتان كالولامبي **Martin Kalulambi**و تريستان لاندري **Tristan Landry** من خلال **الشكل رقم (08)** التفاعل الحاصل بين الفواعل التي تتمثل في عملية التفاوض بين الأفراد والجماعات حول المصالح التي تنطوي على البعد التبادلي التجاري والفوائد من البناء

---

(1)-Georg Elwert,Op.Cit,p222.

(2)-Felipe Zarama, Caguan's and Havana's Peace Talks:Strategic Retreat or Stalemate Driven?.in: Fredy Cante and Hartmut Quehl,**Handbook of Research on Transitional Justice and Peace Building in Turbulent Regions**,2016,p475.

(3)-Georg Elwert,Op.Cit,p221.

(4)-Idem.

(5)-Paul Collier and Anke Hoeffler, Greed and grievance in civil war.in: https://www.econ.nyu.edu/user/debraj/Courses/Readings/CollierHoeffler.pdf,p10.

السياسي،الاقتصادي والسوسيو –ثقافي، تنقسم الفواعل إلى داخلية:الدول،الجيوش النظامية،جماعات التمرد،المليشيات،العصابات المسلحة،المهربون،الاطفال الجنود و حتى الشعب.و من جهة الفواعل الخارجية:الدول الأجنبية،المتعددة الجنسية،تجمع المرتزقة،المنظمات الانسانية،المنظمات غير الحكومية،و المهربون تحدث تداخلات بين الفواعل في إطار التبادل او الاعتماد المتبادل الغير شرعي لقيم العنف في هذه الأسواق، لتنتج لنا مثلا حركيات فيما يخص تهريب و تجارة المخدرات في إطار ما يسمى **Violence*** **Psychopharmacological** استخدام الادوية الصيدلانية النفسية بإجرام كبير من خلال تهريبها و بيعها في الأسواق وتعديلها بإضافة جرعات قاتلة مهدئة بطريقة غير شرعية، تتشارك كل من الفواعل الداخلية و الخارجية في إدارة الفعل الإجرامي مدفوعة بسلوكيات عقلانية.إن المقاربات الوظيفية للعنف و الحرب التي تتمركز حول فرضية مهمة جدا أن الأهداف السياسية،الاقتصادية و الاجتماعية لبعض النخب والأفراد تسير طبيعة ميكانيزمات اللاعقلانية واللااستقرار في الحروب الأهلية والنزاعات ،فاستمرارية النزاع هي مصدر ربح للفواعل السابقة خاصة إدارة المصالح الاقتصادية الخفية، فعلى حد قول كلاوزفيتش الحرب هي امتداد للسياسة بوسائل أخرى، فكل من برادال و كين يأكدان على أن الحركيات النزاعية هي تواصل مستمر بدقة للاقتصاد بطرق و وسائل أخرى، على عكس الفرضيات التقليدية التي تحلل النزاع على أنه اللاتوازن الوظيفي بين التفاعلات الحاصلة في البناء السياسي،الاقتصادي والاجتماعي داخل النسق الكلي للمجتمع والدولة[1].

* علم النفس الدوائي يدرس هذا العلم أنواع العقاقير العصبية والنفسية وتصنيفاتها وآلية عمل تلك العقاقير على الجهاز العصبي وكيف يمكن لها أن تؤثر على الجانب النفسي. كما تهدف للتعريف بتصنيف الأدوية النفسية المستخدمة في الطب النفسي. كما تهدف أيضاً لمعرفة الإدمان ومراحله وكيفية حصول الاعراض الإنسحابية.و يتم المتاجرة بمثل هذه الادوية في إطار الأسواق السوداء لإعادة تقديم تركيبة لها على سبيل المثال الادوية العصبية: التخدير الموضعي.Local Anaesthetics التخدير الكلي=Total Anaesthetics مسكنات الألم .Analgesics الافيونات ،المنومات hypnotics مثل Benzodiazepine،المنشطات CNS stimulants مثل strychnine وكافين Caffeine والنكوتين Nicotine و Amphetamineوكوكائين Cocaine والقاتCaptioned ،المهلوسات Psychomimetics مثل LSD والماريجوانا،الصرع ومضادات التشنجanticonvulsant drugs . المهدئات الصغرى Minor Tranquillizers مضادات القلق – المطمئنات , Anxiolytic Drugsمضادات الاكتئاب Antidepressant المهدئات الكبرى Major Tranquillizers المعقلات مثل chlorpromazineخاص لعلاج الفصام.

[1]-Jonathan DiJohn, Mineral Resource Abundance and Violent Political Conflict: A critical assessment of the Rentier State model.working paper,n20,decembre 2002.in: http://eprints.lse.ac.uk/28271/1/WP20JDJ.pdf,p15.

الشكل رقم(08): ديناميكية التفاعل بين الفواعل المؤثرة في أسواق العنف

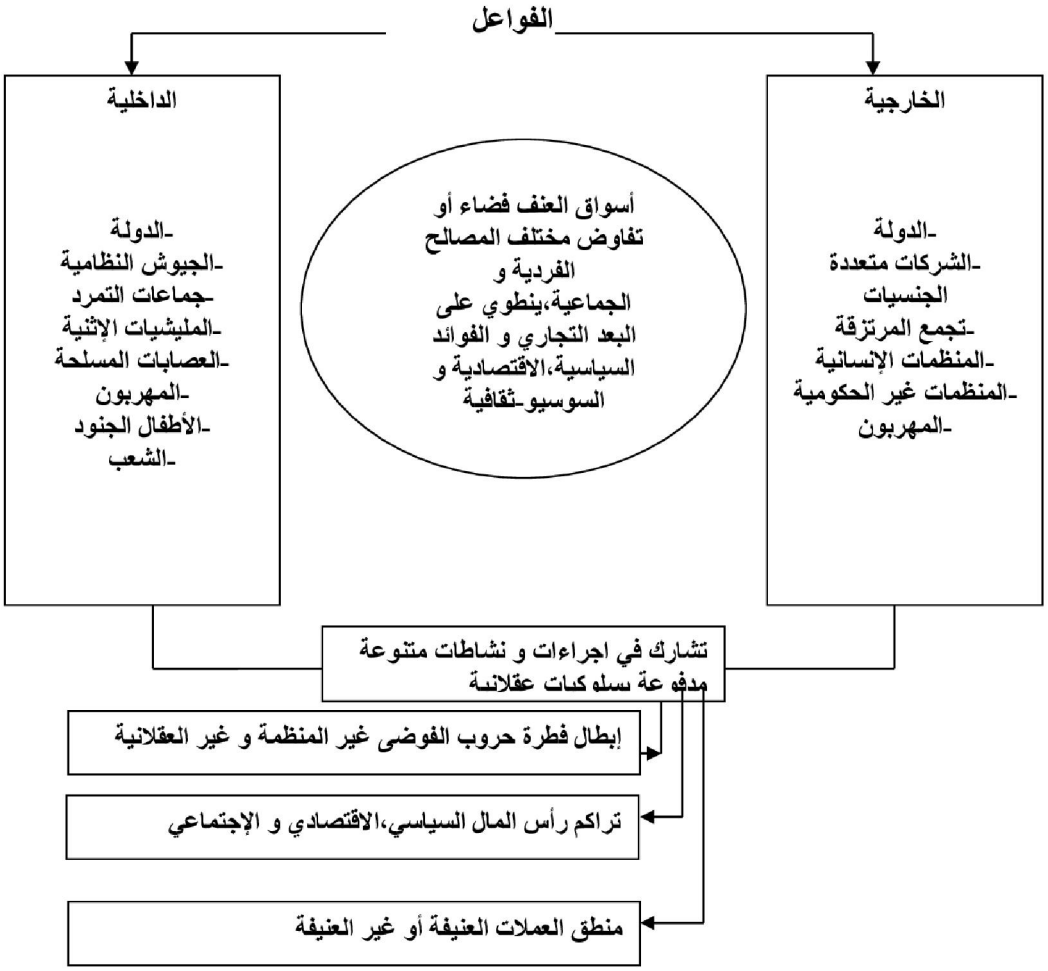

Source:Gabriel Galice, Actes terroristes, droits de l'homme, des peuples et du citoyen.dans:http://www.nauss.edu.sa/Ar/CollegesAndCenters/ResearchesCenter/centeractivities/Symposium/acs_27292008/Documents/004.pdf,p06.

من هذا المنطلق يعتبر الحصول على السلطة،القوة الاقتصادية،الاجتماعية و السياسية من الاستراتيجيات الرئيسية التي يستخدمها رجال الأعمال و شركات العنف في أسواق العنف المتمركزة على تقنيات العنف النسبي الذي يؤدي إلى الهيمنة على الاعتماد المتبادل بين المتغير التجاري،السياسي و الاجتماعي ليشكل علاقة مترابطة وثيقة كمدخل أساسي للفواعل الخاصة بأسواق العنف للوصول إلى المزايا السياسية،الاقتصادية و الاجتماعية، في حين تنتج هذه الأسواق حركيات لاأمن اجتماعي واسعة النطاق والتي تقدم مجال واسع لتدفق اللاجئين و بهذا تمنع بشكل واضح كل محاولات التنمية الاقتصادية و الانسانية المستدامة في ظل انعدام تام للمنافسة بين الشركات الصغيرة والمتوسطة[1].إن السلوكات المهمينة على

[1]-Trutz Von Trotha, Violent Globalization, Globalized Violence, and the Market of Violence: Milestones in a Criminological Sociology of War.**Diviance et sociéte**,Vol 29,N 03,2005,p292.

أسواق العنف تركز على العامل الاقتصادي بالرغم من أنها تنشأ في إطار النزاعات غير الاقتصادية ويتحكم فيها قانون فرص الربح القائم على تداخل للتجارة القائمة على العنف والتجارة العادية من طرف بعض أجهزة الدولة القائمة على الفساد والبيروقراطية في الدولة الإفريقية[1].

المطلب الثاني:النزاعات الإثنية كمدخل لتحليل الصراع حول وفرة الموارد داخل الدولة في إفريقيا

ترتبط أغلب النزاعات الإثنية في إفريقيا بمتغير أساسي يتمثل في الصراع حول وفرة الموارد داخل الدولة في إفريقيا، في هذا المطلب نحلل أثر النزاعات الإثنية حول الموارد على ديناميكية الإقتصاد داخل الدولة في إفريقيا.

أولا: وفرة الموارد كمدخل لتفسير النزاع الإثني داخل الدولة في إفريقيا

يمكن أن تؤدي الفوارق الشديدة بين الجماعات الإثنية و الدينية داخل بلد ما إلى زيادة أوجه التفاوت في الثروة، كما أن التنافس على الهيمنة السياسية والاقتصادية بين الجماعات يمكن أن يؤدي إلى نشوب نزاع . ففي المناطق التي أدى فيها الطلب الدولي و الموارد الطبيعية المستغلة حديثا إلى تغيير المصدر الاقتصادي الرئيسي من الزراعة أو قطع الأشجار إلى استخراج المعادن أو استخراج النفط يؤدي إلى استنفاد الاحتياطي أو انخفاض في الأسعار إلى زيادة الفقر و ينضج الصراعات القائمة[2]، فالقوات المتمردة في الكونغو على سبيل المثال كانت تستهدف السيطرة على العاصمة و الميناء الرئيسي و ذلك لأن مصدر الموارد الطبيعية كانت منحصرة في مصدر واحد للبترول يقع في المناطق الساحلية و بالفعل استطاعت القوات المتمردة تحقيق هذه الأهداف خلال الحرب الأهلية عام 1997، في المقابل مكن توافر مصدرين للمعادن في أنجولا البترول في المناطق الساحلية و الماس في المناطق الداخلية للبلاد طرفي القتال من إطالة فترة الحرب، كما أدى تنوع الموارد الطبيعية في ليبيريا و سيراليون و انتشارها الجغرافي إلى تعزيز قوة بعض الجماعات مما قاد بدوره إلى تزايد المطالب الانفصالية للجماعات المسلحة المسيطرة على تلك الموارد ونشوب صراعات بينها و بين الحكومة[3]. فمن المهم أن نلاحظ هنا أن النضال من أجل السيطرة على الموارد و السياسة القائمة على الهوية و الصراع العنيف لم تكن عموديا فحسب بل أفقيا أيضا، يعني أن الكفاح من أجل السيطرة على الموارد والسيطرة على الهوية و النزاع العنيف الذي اتسم به لا يقتصر فقط على سير العلاقات

---

[1]-Georg Elwert,Op.Cit,p04.

[2]-Natural Resources, Conflict, and Conflict Resolution: study guide series o peace ad conflit. in: https://www.usip.org/sites/default/files/file/08sg.pdf,p09

[3]-Addison Tony ,Philippe Le Billon & Mansoob Murshed,Conflict in Africa: The Cost of Peaceful Behaviour.**Journal of African Economies**,Vol 11, 2002, pp. 365-386

بين المنطقة و المركز بل أيضا على الجماعات المجتمعية و الإثنية داخل المنطقة المرتكز على العلاقات العمودية التي هي موضع اهتمام[1].

من جهة يشير كرامر **Kramer** إلى أن التفاوت الاقتصادي مهم جدا لتفسير الصراع الأهلي، لكن فقط بقدر ما تعتبر الاقتصاد جزءا لا يتجزأ من الجوانب الاجتماعية،السياسية، الثقافية و التاريخية، بالمثل ينبغي لفهم وفرة الموارد (وفرة النفط)، لعنة الموارد (لعنة النفط) و الصراعات العنيفة النظر في مختلف جوانب آثار الموارد النفطية و يرجع ذلك إلى أن النزاع و العنف اللذين يغذيهما النفط لهما آثار سلبية على الصعيدين السياسي، الاجتماعي، الثقافي والاقتصادي على المجتمعات المضيفة المتأثرة[2]. كما أوضح هومر ديكسون **Homer Dixon** قضايا الندرة البيئية و عدم المساواة كما هو الحال في النزاعات العنيفة المتعلقة بالموارد النفطية، مشيرا إلى أن الندرة الهيكلية (شكل من أشكال ندرة البيئة) ناجمة عن التوزيع غير المتكافئ الذي يركز على الموارد في أيدي بعض المجموعات، كان هذا التحليل الذي قدمه هومر ديكسون واضحا في تحديد اتجاه الموارد (الموارد الطبيعية مثل النفط) الذي يخلق الإقصاء الاجتماعي ، لكنه لم يربط بين آثار هذا الاستبعاد الاجتماعي و المنافسة الشرسة للوصول إلى الموارد الجديدة أو النادرة و الفرص المتاحة، مع ذلك فإن الكفاح من أجل تحسين الوضع يلقى دائما معارضة من قبل أولئك الذين يكسبون أو يستفيدون من هذا الاستبعاد الاجتماعي، مما يؤجج الصراعات و الثورات العنيفة، حيث تولد أن العلاقة بين وفرة الموارد النفطية،لعنة الموارد النفطية،الصراعات العنيفة و الأفراد المستبعدين اجتماعيا في مجتمعات القرى النفطية شكل معاصر من أشكال الاستغلال السلبي، فوفقا لبيرن **Bern** النتائج المتعلقة بأنشطة الموارد النفطية تخلق بيئة من الإقصاء الاجتماعي، بتفضيل مجموعة واحدة على الآخرين في المجتمع[3].

من جهة تفرض أنشطة الموارد النفطية شكلا من أشكال الهيكل الذي يعزز التمييز الاجتماعي و الاقتصادي بين أعضاء المجتمعات القروية النفطية، كما هو مبين في **الشكل رقم(09)** تخلق المؤسسات الضعيفة والاختلال الوظيفي السياسي آثار مباشرة وغير مباشرة على النمو الاقتصادي المنخفض و تؤدي الاختلالات السياسية بدورها إلى خلق تحديات اقتصادية كلية تتغذى على المؤسسات الضعيفة، بالمثل فإن العجز السياسي سيساهم أيضا في انخفاض النمو الاقتصادي، حيث تشير نظرية لعنة الموارد إلى أنه كلما زاد الاعتماد على صادرات الموارد الطبيعية، فإن النمو الاقتصادي (الذي يقاس عادة من حيث الناتج المحلي

---

(1)-Fred Ekpe Ayokhai,Natural resource,Identity politics and violent conflict in post-independence Nigeria.**African Journal of History and Culture**,Vol 5,2013, pp. 32-40.
(2)- Ndubuisi Ndubekwu Nwokolo ,The political economy of oil resource conflict: a study of oil village communities In Nigeria. http://etheses.bham.ac.uk/4060/1/Nwokolo13PhD.pdf,p04.
(3)-Idem.

الإجمالي) ينخفض و تذهب النظرية إلى أنه بدلا من تأجيج النمو و التنمية يمكن أن تصبح ثروة الموارد الطبيعية سببا للركود الاقتصادي.

الشكل رقم (09): نظرية لعنة الموارد و المؤسسات

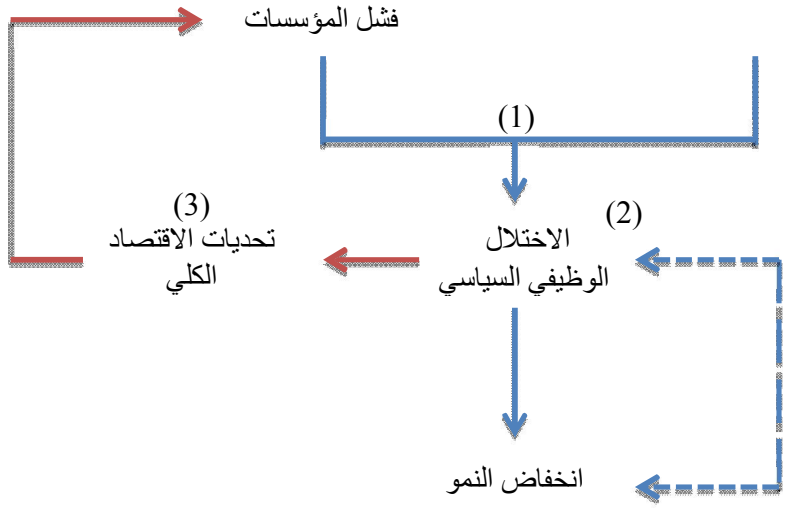

Source:Demissie Meaza Zerihun,the Natural Resource Curse in Sub-Saharan Africa: Transparency and International Initiatives" (2014).p13.
http://aquila.usm.edu/cgi/viewcontent.cgi?article=1005&context=dissertations

من البديهي تماما أن الصراعات القائمة على الموارد تبدأ صراعات سياسية أو إثنية أو دينية–**أنظر الأعمدة البيانية رقم (05)**–علاقة حروب الموارد بالنزاعات 1997–2014) لكن في إفريقيا فإن الصراعات السياسية و الإثنية تعادل الصراعات القائمة على الموارد و يرجع ذلك أساسا إلى أن أولئك الذين يمارسون السلطة السياسية يسيطرون أيضا على الموارد الوطنية، إلا أن الخوف من الهيمنة من مجموعة منافسة أو أحزاب معارضة قد يلجأ إلى الصراعات، حيث تظهر التناقضات و الصراعات الإثنية نفسها من عملية تخصيص الموارد وفي عملية الكفاح من أجل الحصول على صيغة تقاسم لهذه الموارد، قد تشمل بعض الأسباب الواضحة للصراعات القائمة على الموارد في إفريقيا لاسيما في غرب إفريقيا كما حددها كاي وايتمان المنازعات المتعلقة بالفضاء و النزاعات على الأراضي بالإضافة للصراع على الوصول إلى الموارد وتوزيعها مثل الذهب،الماس والأخشاب مع المناورات السياسية والنضال من أجل السلطة،التعصب الديني والفقر[1].حيث تشهد الصومال عددا كبيرا من الصراعات ذات الصلة المباشرة بالموارد،مدفوعا إلى حد كبير بالمعارك بين ميليشيات العشائر للوصول إلى الأراضي و موارد المياه والسيطرة عليها خاصة في منطقة ذات

[1]-Sheriff Ghali Ibrahim, Sadeeque Abba and Farouq Bibi,Resource BasedResource Based Conflicts and Political Instability in Africa:Major Trends,Challenges and Prospects. **International Journal of Humanities Social Sciences and Education,**Vol 1,N 09, 2014,p73.

درجات حرارة عالية مزمنة على مدار السنة و محدودية عدم انتظام هطول الأمطار، تصبح هذه الموارد الطبيعية أكثر قيمة، ففي غالبية بلدان إفريقيا جنوب الصحراء الكبرى التي اندلعت فيها نزاعات داخلية كبيرة كانت الاستراتيجيات الحربية تركز دائما على امتلاك مورد واحد عل الأقل من الموارد المعدنية الثمينة، حيث استراتيجيات الأطراف المتنازع ركزت بالضرورة عل المناطق التي تتوافر فيها هذه الموارد،و في الحقيقة يبدو أن ثمة علاقة مباشرة بين جغرافية المكامن و جغرافية النزاع الداخلي في عدد من مناطق الصراع، هكذا أصبحت منطقة كونو في سيراليون منطقة المعادن الأساسية للجبهة الموحدة الثورية و في انغولا بعد استئناف الحرب في العام 1992 سيطرت حركة الاتحاد الوطني لاستقلال أنغولا الكامل أونيتا على مناطق غنية بالماس في لونداس و في وادي كوانغو حيث تكفل الاحتلال العسكري لهذه المناطق بضمان السيطرة على استغلال الموارد فيها[1].

ففي شمال شرق إفريقيا تعتبر حالتا إريتريا وصوماليلاند أمثلة على الروايات القومية الإثنية أو الدينية التي أدت إلى الانفصال وفي كلتا الحالتين ساهمت النزاعات المبكرة بعد الاستقلال السيطرة على الموارد المخصصة للدولة من طرف الجماعات الإثنية، بما في ذلك العملة و الضرائب على التجارة و انتجت في صراعات عنيفة، و في مناطق أخرى من إفريقيا وقعت حركات انفصالية ذات مصداقية سياسية في أنغولا (كابيندا) وجمهورية الكونغو الديمقراطية (كاتانغا) ونيجيريا (بيافرا) والسنغال (كاسامانس) عند تقاطع الحوافز الاقتصادية (الثروة المعدنية أو الموارد الزراعية) أو الهوية الإقليمية ومن النادر حقا أن تجد محافظة فقيرة الموارد تسعى إلى الانفصال عن بلد أم أكثر ثراء[2]، فمن أجل معرفة ما إذا كانت الظروف السياقية الخاصة بالموارد و ما يتصل بها من آليات سببية تؤثر على احتمال اندلاع النزاعات العنيفة، وما هي الظروف المحددة لها يمكن اختيار مورد النفط و الماس في إفريقيا جنوب الصحراء الكبرى و لا يعني التركيز على هاتين السلعتين أن الموارد الأخرى لا تهم[3].فالنفط هو نوع الموارد (الوحيد) الذي يتسم بأهمية كبيرة في الدراسات الكمية المتعلقة ببدء النزاعات و قد يكون إدراج منتجي الماس الأفارقة مفيدا بشكل خاص في

---

(1)-بي أس دوما،مرجع سابق الذكر،ص52.

(2)-Petar Kurečić, Anica Hunjet and Goran Kozina, the strong role of natural resources in secessionist conflicts:a comparative analysis of main features.in: https://www.researchgate.net/publication/277077177_THE_STRONG_ROLE_OF_NATURAL_RESOURCES_IN_SECESSIONIST_CONFLICTS_A_COMPARATIVE_ANALYSIS_OF_MAIN_FEATURES.p04,05.

(3)-Matthias Basedau and Tim Wegenast,Op.Cit,p07.

الدراسات النوعية من هذا النوع، إضافة إلى ذلك يتركز منتجو الماس نسبيا في إفريقيا (60% من احتياطيات العالم)[1].

الأعمدة البيانية رقم (05) علاقة حروب الموارد بالنزاعات 1997–2014

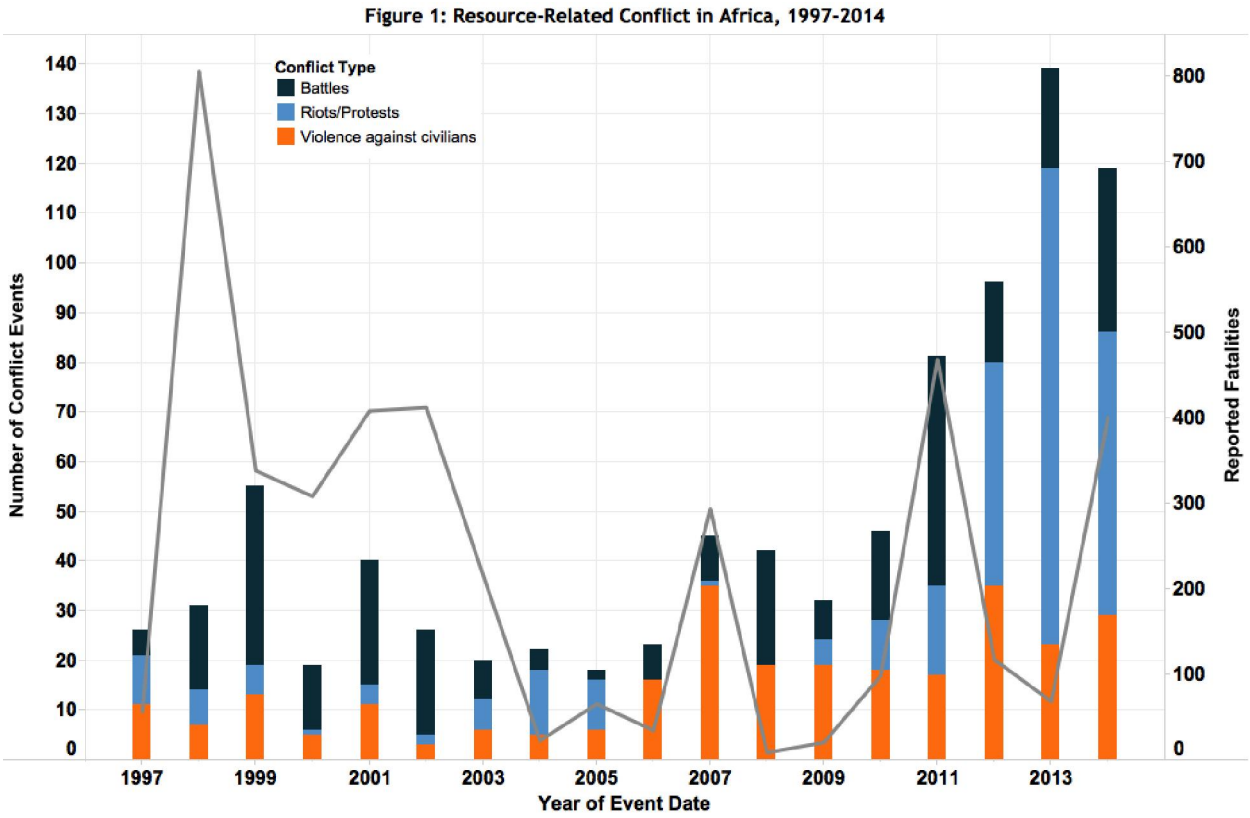

Source: https://acleddata.com/2014/11/19/resource-related-conflict-in-africa/

فالعلاقة بين الأداء السوسيو–اقتصادي النسبي وحالات النزاع غير خطية فالمنطقة التي تعاني من عدم المساواة الأفقية العالية نسبيا التي تكون ضعيفة نسبيا أو غنية نسبيا فيما يتعلق ببقية البلد،هي أكثر عرضة للانفصالية،كما أن وجود الرواسب الهيدروكربونية يزيد بشكل كبير من احتمال الانفصال.

في منطقة كاسامانس في السنغال فإن الصراعات و العداء تتجلى في مجالات الموارد و تقع في الجزء الجنوبي من السنغال وتحيط بها غامبيا في الشمال و غينيا كوناكري وغينيا بيساو في الجنوب، تتمتع هذه المنطقة من إفريقيا بالموارد الزراعية فثرواتها الزراعية الهائلة و غاباتها (الأرز، الفول السوداني،القطن،الكاجو، الأخشاب الثمينة و زيت النخيل والفواكه) هي بعض العوامل التي أثرت على سياسات المنطقة داخل السنغال والتي طورت اقتصاد الحرب بتغذيتها الصراع لأكثر من عشرين عاما[2].

(1)-Matthias Basedau and Tim Wegenast,Op.Cit,p07.
(2)-Sheriff Ghali Ibrahim, Sadeeque Abba and Farouq Bibi,Op.Cit,p08.

لكن من الصعب تحديد الدور الدقيق الذي يمكن أن تؤديه الموارد الاستخراجية في التحريض على العنف السياسي بشكل غير مباشر فعلى سبيل المثال في حين أنه من المقبول إلى حد كبير أن الجماعات المتمردة استخدمت أرباحا من الماس الممول للصراع لتمويل الحروب الأهلية في أنغولا و جمهورية الكونغو الديمقراطية و سيراليون فإنه من الصعب قياس مدى تأثير الموارد بالنظر إلى دورها غير المباشر،فمن خلال البحث عن أحداث الصراع المتعلقة بالنفط، المناجم، الماس و الموارد بصفة عامة يمكن أن يفهم الصراع المرتبط بالموارد على سبيل المثال اختطاف عامل النفط وصراع على الوصول إلى أو منجم ماسي معين، أو احتجاج شركة نفط ففي السنوات الأخيرة تزايد انتشار الصراع مع الروابط المباشرة بهذه الموارد، حيث بلغ معدل النزاع 5 أضعاف المستوى الذي كان عليه قبل نحو10سنوات على الرغم من أن عدد الوفيات المرتبطة به آخذ في التناقص، حيث أن الوفيات المرتبطة بهذه الصراعات أقل من المستويات التي ظهرت في أواخر التسعينيات، يرجع هذا الارتفاع في معدل النزاع إلى ارتفاع معدل انتشار أعمال الشغب والاحتجاجات المتعلقة بالموارد الاستخراجية الطبيعية، في حين أن أعمال الشغب و الاحتجاجات من هذا النوع تحدث في جميع أنحاء أفريقيا فإن المعارك المتعلقة بالموارد و حالات العنف ضد المدنيين يمكن أن ينظر إليها في المقام الأول في عدد من البلدان:نيجيريا، السودان، جنوب السودان، جمهورية الكونغو الديمقراطية و الصومال، في حين أن النفط يقود الصراع المرتبط بالموارد في نيجيريا و السودان و جنوب السودان، فإن الصراع المرتبط بالموارد في جمهورية الكونغو الديمقراطية يغذيه في المقام الأول التعدين مثل الماس و الكوبالت ويقدر أن يكون لدى جمهورية الكونغو الديمقراطية حوالي 24 تريليون دولار من الودائع غير المستغلة من خامات المعادن الخام، بما في ذلك أكبر احتياطيات الكوبالت في العالم حيث غالبية هذا النوع من النزاعات في جمهورية الكونغو الديمقراطية هي معارك في المقام الأول بين القوات الحكومية والجماعات المتمردة من أجل السيطرة على المناطق التي تحتوي على الموارد.

في الوقت نفسه تكون ديناميكية النزاع ذي العلاقة بالموارد مرتبطة ارتباطا تصاعديا باتجاهات و أسواق وأطراف دولية و يمكن حتى الافتراض بأن نزاعات كثيرة كهذه أصبحت بمرور الزمن نزاعات عنيفة ذات علاقة بالموارد و مدفوعة بطلب خارجي عليها التي أدت إلى استمراريتها قرب مواقع الاستخراج، فهذه الحروب تتغذى من ديناميكيات سياسية و طلب خارجي ينشأ من خلال عولمة المال و الأسواق والتجارة،نتيجة لذلك يمكن أن تنتشر سلسلة من النزاعات العنيفة في مناطق محددة و من الجائز ان تسمى نزاعات إقليمية عابرة للحدود، في مثل هذه الحروب تهاجر مجموعات من المتمردين من مسرح عمليات إلى آخر ويمكن القول أن قادة سابقين في الجبهة الموحدة الثورية الروف في سيراليون يقاتلون في النزاع الدائر

في كوت ديفوار مثل هذه النزاعات تتغذى على خليط من الإيديولوجيات فوق القومية و حركة القوة و انهيار أنظمة الحكم الوراثية (انتهاك العدالة و غياب المحاسبة بحق النخب السياسية و الاقتصادية الحاكمة وتهميش الاغلبية و سوء توزيع الثروة) فمثل هذه العوامل تخلق بيئة ملائمة لهذه النزاعات الإقليمية المتسلسلة العابرة للحدود[1].

أما العنف و الصراع الإثني في زمبابوي مظهر من مظاهر الصراع القائم على الموارد، وكما ذكرت مويسيوجا باريج فإن حكومة زمبابوي تؤكد أن النزاع يتعلق بالأرض ذات الموارد القيمة، بالتالي فالروح الإثنية والقبلية في زيمبابوي تدفع الفرد للقتال من أجل الحصول على الموارد لنفسه و جماعته الإثنية [2]. بالمقابل في كوت ديفوار كان الوصول إلى الأراضي و الموارد الطبيعية عاملا في تفسير الصراع، لاسيما و أنه أدى إلى العنف الإثني و شدد على التوتر بين أولئك الذين يعتبرون أنفسهم الإيفواريين المناسبين والأشخاص الذين يعتبرون أجانب، حيث بدأ التوتر يبرز بين الأجانب و المجتمع المضيف و كان التوتر مسألة رئيسية في تفسير جوانب الحرب الأهلية[3].

ثانيا:البترول كمورد محفز للنزاع الإثني داخل الدولة في إفريقيا

يعتبر جنوب السودان ثاني أكبر منطقة من حيث عدد النزاعات المتعلقة بالموارد بالرغم من حصول المنطقة على الاستقلال في عام 2011 حيث انتشرت حوالي 5٪ من النزاعات العنيفة في جنوب السودان منذ 2011 مرتبطة بالموارد بشكل كبير، حيث تتألف الغالبية العظمى من هذا النوع من النزاعات في جنوب السودان من معارك في المقام الأول بين القوات الحكومية و جماعات المتمردين، كما أن النزاع المرتبط بالموارد في جنوب السودان يرتبط أيضا بالنفط و قد حدث بشكل حصري تقريبا في المناطق الغنية بالنفط وبالمثل شهد السودان أيضا عددا كبيرا من هذه الصراعات المتصلة بالنفط [4]، يتألف نصف هذا الصراع تقريبا من معارك تحدث إلى حد كبير في منطقة أبيي المتنازع عليها بشدة على الرغم من أن مواطني المنطقة يؤيدون الانضمام إلى جنوب السودان، فإن المنطقة لا تزال جزءا من السودان ذات وضع إداري خاص حيث يكون سكانها مواطنين في وقت واحد من السودان وجنوب السودان، حيث تتحمل أبيي مسؤولية

---

[1]-بي أس دوما،مرجع سابق الذكر،ص 77

[2]-Sheriff Ghali Ibrahim ,Sadeeque Abba and Farouq Bibi,Op.Cit,p75.

[3]-Abiodu Alao, Natural Resources and Conflict in Africa:The Tragedy of Endowment.Boydell & Brewer,2007,p25-30.

[4]-resource relatade conflict in africa:
http://www.crisis.acleddata.com/resource-related-conflict-in-africa.p01.

حوالي ربع إجمالي إنتاج النفط الخام في السودان خير مثال على الصراع الانفصالي تعادل مع النفط هو الصراع الانفصالي السودان مما أدى في نهاية المطاف في انفصال جنوب السودان في عام 2011 [1].

إن التحليل الذي يربط فكرة الهوية بالاقتصاد السياسي و خاصة المنافع المادية التي يمكن للنخب الحصول عليها من خلال السيطرة على دولة يجعل قضية جنوب السودان متماشية بشكل أوثق مع هذه الفكرة التي ارتبطت بفكرة الإنفصال[2].حيث استغل اللاعبين الرئيسيين في الأزمة خطوط الصدع الإثنية و السياسية الموجودة مسبقًا، مما أدى إلى عمليات قتل إثنية مستهدفة في العاصمة جوبا، بعدها اندلع القتال في البداية بين القوات الموالية للرئيس و القوات الموالية لنائب الرئيس السابق، لكن عندما قدمت التقارير الواردة من جوبا صبغة إثنية للقتال انضم مدنيون مسلحون و شاركوا في هجمات انتقامية أدت إلى تعميق النزاع وتعقيده، لم ينتج الصراع من أجل السيطرة على موارد النفط والعائدات المتراكمة (سياسات النفط) لم السودانين ضد بعضهما البعض و لكن أيضًا النخب ضد بعضها البعض و كذلك المجتمعات المضيفة ضد شركات النفط. مما سبق يمكن التركيز على أربعة أبعاد لسياسة النفط في صراع جنوب السودان كمايلي[3]:

–**البعد الأول:** الصراع بين حكومة السودان و حكومة جنوب السودان للسيطرة على حقول النفط في الحدود بين البلدين و كيفية تقاسم عائدات النفط من النفط الخام الذي يتم تصديره عبر خطوط الأنابيب و البحر الأحمر،ففي السياسة النفطية التي أعقبت انفصال جنوب السودان استخدمت كل دولة أصولها الاستراتيجية لصالحها، بينما تستخدم حكومة جنوب السودان احتياطياتها الكبيرة من النفط الخام، فإن حكومة السودان دائمًا ما تعرقل خطوط أنابيب النفط و الموانئ البحرية التي تعتبر بالغة الأهمية للتصدير من جنوب السودان، لكن أبعد من ذلك تستخدم حكومة السودان استراتيجيات أخرى و تجدر الإشارة إلى أنه بعد اكتشاف النفط و ظهوره باعتباره الدعامة الأساسية لاقتصاد السودان، استخدمت حكومة السودان موارد النفط بطرق عديدة، كما هو الحال مع جميع الديكتاتوريات كان الرئيس عمر البشير يوزع عائدات النفط لكسب الدعم المستمر مع زملائه من النخب الوطنية من أجل توطيد بقائه في السلطة بشراء زعماء المعارضة الأقوياء ورعاية الجماعات المتمردة من أجل مواجهة الجماعات المتمردة الأخرى التي تهدد حكمه، كما أنه يستخدم عائدات النفط لتقديم خدمات اجتماعية من شأنها أن تجعله يتمتع بالشعبية و تقضي على احتمالية اندلاع ثورة شعبية ضده، جدير بالذكر أن شركات النفط العالمية العاملة في قطاع النفط السوداني هي بشكل رئيسي من آسيا وت عمل تحت اتحاد شركات تشغيل النيل الكبرى للبترول بقيادة شركة البترول الوطنية الصينية

---

[1]-Petar Kurečić,Anica Hunjet and Goran Kozina,Op.Cit,p08.

[2]-Petar Kurečić,Anica Hunjet and Goran Kozina,Op.Cit,p08.

[3]-Kareem Olawale Bestoyin,Oil,politics and conflicts in Sub-Saharan Africa A comparative study of Nigeria and South Sudan.**Historia Actual Online**,Vol 48,N 02,p52,53,54.

(CNPC) و التي تمتلك أكبر حصة فردية تبلغ 40٪ ؛ تليها شركة بتروناس الماليزية التي تمتلك 30٪ من الأسهم ثم شركة النفط و الغاز الطبيعي الهندية التي تمتلك 25٪ من الأسهم. تمتلك حكومة السودان **(GoS)** من خلال شركة النفط الوطنية السودانية للبترول 5٪ فقط من أسهم الشركة الوطنية للنفط،مع ذلك عندما انفصل جنوب السودان بأكثر من 70٪ من احتياطيات النفط أعاد الرئيس البشير وضع الاستراتيجية بسرعة حيث تفاوض بنسبة 50/50 على صيغة تقاسم عائدات النفط في جنوب السودان، لكنه أدرك أن هذه الاتفاقية قد يتم خرقها وحتى إذا لم يتم انتهاكها فهذا وحده لم يكن كافيًا لأن جنوب السودان يمكنه تجنب خطوط أنابيب النفط و محطات التصدير في السودان،بدلاً من ذلك اختار تصدير النفط الخام عبر دولة أخرى عن طريق بناء خطوط أنابيب جديدة (على الرغم من أن هذا الخيار سيكون مكلفا لرأس المال ويستغرق وقتًا طويلاً). لكن في الواقع نشر جنوب السودان استراتيجية في عام 2012 وأوقف إنتاج النفط لكنه استأنف في عام 2013، حيث لم يؤثر ذلك على الاقتصاد السوداني سلبًا فحسب بل كاد يكلف الرئيس البشير سلطته السياسية من خلال تقليص دخله المالي لكسب دعم النخبة و شراء الأصوات المعارضة، فكانت الاستراتيجية الثانية للرئيس نشر الجيش السوداني للسيطرة على الحدود الغنية بالنفط، فمنذ اندلاع الحرب في جنوب السودان كان الهدف الأساسي لحكومة السودان هو استخدام جميع الوسائل الممكنة لضمان استمرار إنتاج و تدفق النفط من حقول النفط في جنوب السودان و عليه بعد أعمال العنف التي أدت إلى إغلاق بعض المنشآت النفطية سرعان ما اقترحت و نشرت قوة عسكرية مشتركة لحماية الحقول النفطية و مع ذلك فإن حكومة السودان تريد أيضًا إطالة عدم الاستقرار في جنوب السودان و من ثم فهي تقوم سراً بتسليح الحركة الشعبية لتحرير السودان في المعارضة.

–**البعد الثاني:** هو صراع نخب جنوب السودان داخل الحكومة و خارجها و كذلك الحركة الشعبية / الجيش الشعبي لتحرير السودان على السلطة السياسية و السيطرة دائمًا على مصادر النفط، ففي الوقت الذي سعت فيه النخب إلى تحقيق الأهمية السياسية و الهيمنة كان الوصول إلى موارد النفط هو هدفهم النهائي، فقد ارتبطوا بمجموعاتهم الإثنية المختلفة حيث يتمتعون بقاعدة و دعم قويين و بينما شكل البعض ميليشيات إثنية جديدة أعاد آخرون إحياء و جمع جماعات الميليشيات السابقة التي خاضوا معها حربًا مع السودان قبل اتفاق السلام الشامل لعام 2005، هذا ما أدى إلى استفادة النخب من خطوط الصدع الإثنية القائمة بين الجماعات الإثنية المختلفة ضد بعضها البعض خاصة الجماعات الإثنية الرئيسية الدينكا ضد النوير، ففي حالة جنوب السودان قسم السياسيون البلاد و أنشأوا مجموعات ميليشيا على أسس إثنية و لم تعد الحركة الشعبية/الجيش الشعبي لتحرير السودان التي يسيطر عليها الرئيس كير جيشًا وطنيًا و لكنها تحولت إلى ميليشيا إثنية

لجماعة الدينكا الإثنية و حلفائها، و مع دخول زعيم الحركة الشعبية لتحرير السودان في المعارضة في اتفاق سري لتقاسم عائدات النفط مع الحكومة في الخرطوم مقابل دعمها العسكري في الحرب،حيث تحاول كل من حكومة جنوب السودان والحركة الشعبية لتحرير السودان في المعارضة جاهدة الحصول على دعم الحكومة في الخرطوم، على الرغم من أن كلا الجانبين يعتبر الحكومة في الخرطوم عدوًا لكن لا خيار أمامهما سوى السعي للحصول على دعمها،من ناحية أخرى تستغل الحكومة في الخرطوم الوضع لصالحها، بينما تطالب بالتنازل عن المناطق الحدودية المتنازع عليها مثل أبيي الغنية بمصادر النفط كشرط لدعمها العسكري لحكومة جنوب السودان، فإنها تطالب سراً من الحركة الشعبية لتحرير السودان/الجيش الشعبي لتحرير السودان في المعارضة بأكبر حصة من عائدات النفط كشرط لذلك، من هذا المنطلق تستخدم حكومة السودان كل استراتيجية بما في ذلك استخدام الميليشيات في محاولة لإطالة أمد الصراع في جنوب السودان،فعلى سبيل المثال أدخلت حكومة السودان ميليشيا الجنجويد في الصراع و من المعروف أن حكومة السودان قد استخدمت هذه الميليشيا نفسها لإطلاق أقصى قدر من العنف في دارفور بين عامي 2003 و 2006، الأمر الذي دفع المحكمة الجنائية الدولية في مارس 2009 إلى إصدار مذكرات حرب باعتقال الرئيس عمر البشير بتهم جرائم الحرب و الإبادة الجماعية و بالتالي يتيح استمرار الصراع للخرطوم الفرصة للسيطرة على موارد النفط من كل من الحكومة في جوبا والحركة الشعبية/الجيش الشعبي لتحرير السودان.

–**البعد الثالث:** يتمثل في تدخل أحد الفاعلين الإقليميين الحكومة و الجيش الأوغندي الذي انجذب إلى الصراع من خلال المصالح الاقتصادية (عائدات النفط) بدلاً من التعاطف الإنساني أو السعي لمنع الصراع من زعزعة استقرار المنطقة الفرعية بأكملها، خاصة أن أوغندا ليست دولة غنية بالموارد على الرغم من أن لديها كمية قليلة من احتياطيات النفط الخام، تشترك في الحدود مع جنوب السودان الغني جدًا بالموارد النفطية،حيث تلعب الحكومة مع الجيش الأوغندي لعبة مزدوجة في الصراع، في حين أنها تدعم بشكل علني حكومة جنوب السودان التي بدورها تمنحها تعويضات مالية ضخمة من عائدات النفط، فإنها تدعم سرًا المعارضة الشعبية و الجيش الشعبي لتحرير السودان، حيث استخدمت الحكومة في جوبا عائدات النفط الخام واتفاقيات القروض المدعومة بالنفط لإعادة تسليح جيشها و القوات المتحالفة مثل القوات الأوغندية مع إنفاق القليل نسبيًا على رفاهية المواطنين المتضررين من الحرب، خاصة أن الإنفاق الضخم على الحرب قد رهن مستقبل جنوب السودان لدرجة أنه قد يفتقر إلى الموارد في المستقبل لأداء وظائف الدولة الأساسية مثل توفير البنية التحتية و دفع رواتب موظفي الدولة، بهذا يهدف الدعم السري للجيش للمعارضة التي يقودها مشار إلى جعل الحركة الشعبية و الجيش الشعبي لتحرير السودان تبدو قوية جدًا و قادرة على الاستيلاء على جوبا

بالضغط على الحكومة في جوبا لتقدير باستمرار وجود الجيش الأوغندي كخيار ضروري، من خلال هذه المؤامرات العسكرية و السياسية يساعد الجيش الأوغندي في إطالة أمد الصراع في جنوب السودان مع جني جزء من عائدات نفط جنوب السودان نتيجة مشاركته التي لا تنتهي في الصراع.

–**البعد الرابع:** هو العداء بين المجتمعات المضيفة و شركات النفط العالمية حول الإخلاء القسري للأولى من أراضيهم لإفساح المجال للتنقيب عن النفط و إنتاجه و ما ينتج عن ذلك من تدهور بيئي ناجم عن أنشطة شركات النفط.، حيث تجدر الإشارة إلى أنه بعد اكتشاف النفط و ظهوره لاحقًا باعتباره الدعامة الأساسية للاقتصاد السوداني بدأت حكومة السودان حملة عنيفة تهدف بشكل منهجي و قوي إلى القضاء على السكان الأصليين طردهم بعيدًا من المناطق السودانية التي اكتشفت فيها شركات النفط العالمية النفط أو توقعت العثور عليه في المستقبل.

كما أن الصراعات في نيجيريا لا يمكن فصلها عن الدور الذي يلعبه النفط في الاقتصاد و السياسة النيجيري، لقد أدى اكتشاف النفط في نيجيريا إلى تغيير أنماط التحالفات بين القبائل و الجماعات الإثنية المهيمنة فسرعان ما شكلت القبائل الشمالية و الجنوبية الغربية تحالفا ضد قبائل جنوب شرق نيجيريا الغنية بالنفط حيث تقع دلتا النيجر، لذلك بدأ الصراع في بيافرا بين الهويات الإثنية حول الموارد النفطية [1].لقد أدى اكتشاف النفط في هذه المنطقة إلى تغيير العلاقات الاجتماعية برمتها في معظم المجتمعات المحلية في القرى النفطية و الحكومة النيجيرية[2].لقد أنتج الاقتصاد النفطي تغييرا في الاهتمام، القيم والمعتقدات في المجتمع و الدولة، بالإضافة إلى القيادة، السلطة و فرص الحصول على الموارد النفطية، يؤكد هذا على فكرة مفادها أن الصراع ينشأ عن اختلالات في العلاقات،مثل علاقات القوة، العلاقات الاقتصادية و العلاقات الاجتماعية[3].هو منطقة دلتا النيجر، حيث كان العديد من الصراعات العرقية على النفط يقاتلها الشباب بشكل رئيسي في جميع بلدان المنطقة، أصبح الشباب، والشعور بالاحباط إزاء هبوط ثروتهم الاقتصادية الهبوطية، وخيبة أملهم إزاء الطرق التي تعاملت بها الأجيال القديمة مع الشؤون الوطنية، بما في ذلك إدارة الموارد الطبيعية، يتخذون بصورة متزايدة تصرفات عنيفة للسياسات المتعلقة بالموارد[4].

يمكن استقراء أن نزاع دلتا النيجر له أربعة أبعاد رئيسية وكلها مرتبطة بالسياسات النفطية و الافتقار إلى التنمية كالتالي[5]:

---

(1)-Petar Kurečić,Anica Hunjet ad Goran Kozina,Op.Cit,p09.
(2)-Ndubuisi Ndbuechkwu Nwokolo,Op.Cit,p06.
(3)- Idem.
(4)-Abiodu Alao,Op.Cit,p30.
(5)-Kareem Olawale Bestoyin,Op.Cit,p49,50.

–**البعد الأول:** هو الصراع من أجل السيطرة على الموارد بين المجتمعات المضيفة للنفط و الحكومة الفيدرالية حيث أعطت الحكومة الفيدرالية من خلال أحكام دستورية 13٪ للولايات المنتجة للنفط في دلتا النيجر.

–**البعد الثاني:** العداء بين المجتمعات المضيفة للنفط و شركات النفط الدولية و كذلك الحكومة الفيدرالية بشأن التنقيب عن النفط الذي أنتج تدهور بيئي فشركات النفط العالمية العاملة في دلتا النيجر أساءت للبيئة من خلال حرق الغاز و تسرب النفط و أدى إلى انتهاك أراضي و مياه دلتا النيجر الذي أثر سلبًا على الاستغلال الأمثل للأراضي في الزراعة وصيد الأسماك، كل هذا أجبر الناس اللجوء إلى تخريب منشآت شركات النفط و أنابيب النفط إلى مزيد من التدهور البيئي.

–**البعد الثالث:** هو العداء بين مقاتلي دلتا النيجر و شركات النفط / القوات الفيدرالية ظهر التشدد في دلتا النيجر كرد فعل للتدهور البيئي ونقص الضروريات الأساسية للحياة وندرة التنمية الاقتصادية وفرص العمل في المنطقة على الرغم من كونها الأوزة التي وضعت البيضة الذهبية للاقتصاد النيجيري،مع ذلك فإن الجماعات المتشددة المختلفة التي ظهرت لمحاربة هذا التهميش والظلم تم اختراقها وتسييسها وتجريمها من قبل السياسيين والحكام التقليديين.

–**البعد الرابع:** هو الصراع بين و داخل المجتمعات المضيفة للنفط الناشئ عن الخلافات الداخلية حول ملكية آبار النفط و/أو صيغة تقاسم ريع النفط و/أو موقع مشاريع التنمية من قبل الحكومة أو شركات النفط، يحدث هذا الجانب من الصراع بسبب وجود العديد من الاحتياجات و المصالح في دلتا النيجر، نتيجة النزاع على الامتيازات وا لمشاريع التطويرية من قبل كل الفواعل.

لقد أدى الصراع في دلتا النيجر إلى هجمات متواصلة على منشآت النفط مما خلف بدوره إعادة خفض إنتاج النفط بشكل كبير، الذي أثر في الاقتصاد بتراجع إنتاج النفط من ذروة ما قبل الصراع البالغة 2 برميل في اليوم إلى أقل من 1 مليون برميل في اليوم، قد أدى ذلك إلى انخفاض الاستثمار الأجنبي خاصة في قطاعي النفط و الغاز حيث انسحب العديد من المستثمرين الأجانب من البلاد في ذروة الصراع، لم تتعاف نيجيريا بالكامل بعد من الأضرار والأثر الاقتصادي الناجم عن الصراع حتى بعد سنوات عديدة من تطبيق العفو.

ثالثا: الماس كمحفز لبروز النزاعات الإثنية* داخل الدولة في إفريقيا

* لمزيد من التفاصيل حول هذا الموضوع يمكن الإطلاع على الدراسة التالية:

- Päivil Lujala ,Nils Petter Gleditsch ,Elisabeth Gilmore, A Diamond Curse? Civil War and a Lootable Resource.**The Journal of Conflict Resolution**,Vol 49,N 04,2005.

في ليبيريا و سيراليون يلعب الماس دورا محوريا في تأجيج النزاعات المسلحة التي خربت البلدين حيث استخدم في ليبيريا أولا لتمويل حركة المعارضة السياسية أنشئت في سنوات 1980 في المناطق الغنية بالماس لجبال نيمبا يطلق عليها اسم الجبهة الوطنية الثورية و الموجهة من طرف تشارلز تايلور ليبدأ أول هجوماته ضد السلطات الحكومية، في أواخر عام 1989 تولي حكم البلاد و الاستفادة من ريع الماس[1].وعندما أحبط مسعاه بوصول قوة حفظ السلام التي نظمتها الجماعة الاقتصادية لدول غرب افريقيا شرع في السيطرة على الريف و قام تايلور ببيع قسم كبير من الثروة الخشبية و المعدنية لليبيرايا بالقدر الذي استطاع أن يسيطر على الوضع [2].من جهة أخرى منذ سنوات التسعينات كان الجانبان الحركة الشعبية لتحرير أنغولا المتمثلة في الحكومة والاتحاد الوطني لأجل الاستقلال الكامل لأنغولا يونيتا* يتقاتلان من أجل السيطرة على مخزونات البلاد الثمينة من الماس،فقد أظهرت تقارير الامم المتحدة و المنظمات غير الحكومية أن قادة الطرفين قد حولوا ملايين الدولارات من بيع الماس إلى حسابهم الخاص،فيما يقولون لأتباعهم أن المال يستخدم لشراء الأسلحة والإمدادات الحيوية الأخرى، فبعد الاعتراض على انتخابات 1992 قادت يونيتا هجوما من أجل الاستيلاء على مناجم الماس الأكثر أهمية للبلد على طول وادي كوانغو خاصة بعد سحب دعم جنوب إفريقيا لها،إذ لم يبقى أمامها أي خيار سوى الماس للحصول قوة مالية مستقلة، عندما استأنفت المعارك من جديد عام 1997 فإن المنظمات غير الحكومية و منظمة الأمم المتحدة بواسطة عقوباتها ساهمت في رفع الوعي الدولي بالرابط الموجود بين الماس و النزاعات الإفريقية، حيث يشكل الماس سببا للنزاع لإخفاء الدوافع السياسية لكن يونيتا قاومت هذه الإجراءات بالسيطرة على عدد لا بأس به من المناطق الغنية بالماس في أنغولا، الذي سمح لها يتمويل عملياتها و إعادة التسليح من خلال البيع غير الشرعي له، لتصبح اليونيتا المنتج الأكبر للماس في أنغولا ففي سنة 2000 بلغ ربع ماس الحرب المهرب لصالح المتمردين 1 مليون دولار في اليوم أي بسبة 5 % من العرض العالمي للماس الخام.

ففي سيراليون يفترض أن المجهود الحربي كان يمول بالعائدات المتحققة من استخراج الماس و تتفاوت التقديرات عن حجم الاموال التي تحققت خلال الحرب دخلا كبيرا نحو 400 مليون دولار في منتصف التسعينات و 70 مليون دولار في العام 1999، و من الجائز تماما أن يكون إنتاج الماس انخفض بحدة مع

---

[1]-Petar Kurečić,Anica Hunjet and Goran Kozina,Op.Cit,p09.

[2]-Idem.

* لمزيد من التفاصيل يمكن الإطلاع على الدراسة التالية:

- Quint Hoekstra,Conflict diamonds and the Angolan Civil War (1992-2002). **Third World Quarterly,**Vol 40,N 07,2019.

اقتراب الحرب من نهايتها، و لعل استغلال مناجمه انحسر بسبب أبعاد المتعهدين و الوسطاء التقليديين عن أعمال الحفر بحلول العام 1999 و في ذلك الوقت كانت جميع أطراف النزاع منخرطة في تجارة استخراج الماس أيضا، بالرغم أن الأسباب الكامنة وراء كسادها الظاهر تبقى غامضة فلابد من أن يكون هذا الكساد قد أثر في قدرة الأطراف المتنازعة على شراء معدات من البديهي أن تحتاجها لمواصلة الحرب[1].

إن الصراع الليبيري الذي استمر لعقود كان ينظر إليه باعتباره مثالا للصراع القائم على الموارد، حيث كانت مهمة تايلور هي الهيمنة على بلدان اتحاد نهر مانو الغنية بالموارد غينيا وسيراليون وليبريا، حيث أعلن المندينغو (جماعة إثنية) في ليبيريا الحرب ضد تايلور كما شنت غينيا حربا ضده كما اعتبرت سيراليون سيراليون تايلور تهديدا لها، من خلال موقفه ورسالته للسيطرة على الموارد حول اتحاد نهر مانو[2].يقدر ريتشارد أن حصة روف من الإنتاج الإجمالي كانت حوالي 20 إل 50 مليون دولار بحلول العام 1999،مفترضا أن الأطراف المتنازعة الأخرى بما فيها قوات الدفاع المدني التابعة إلى حكومة سيراليون كانت توفر البقية أي ما بين 20 و 50 مليون دولار من أصل لمجموع الكلي البالغ 70 مليون دولار، في العام 1999 دخل خزينة الجكومة رسميا أقل 1 و نصف مليون دولار، لكن لا يتم ذكر أي من طرق التهريب عبر غينيا–كوناكري و ليبيرايا، و قد قامت ليبيريا بدور مهم في تهريب الماس من سيراليون و نقله إلى الأسواق حيث كان يباع قبل أن تعاد الإيرادات المرتبطة بالحرب إلى روف ولان روف كانت تسيطر على أغنى مكامن الماس الرسوبية، يبدو معقولا الافتراض أن الجبهة و شركائها التجاريين الليبيريين كانوا يتقاسمون بالتساوي حصة كبيرة من أرباح تجارة الماس، لكن على الأرجح إن الذين يسيطرون على خطوط الإمداد و إيصال السلع إلى مناطق الجبهة التي ليس لديها منفذ بحري، كانوا في موقع قوي و لابد من أنهم كانوا قادرين على استثمار الوضع، بالتالي يرجح أن كثيرا من الأرباح كانت تذهب إلى أطراف خارجية و مجموعات مختلفة من الوسطاء و بعد الإقرار بأن روف كانت تتسلم أقل مما كان في مقدورها كنسبة على أساس الأرباح المحتملة و يبقى السؤال ماذا فعلت الجبهة بالأموال التي كانت متاحة لها[3].

كانت الحرب الأهلية من 1991 إلى 2000 في سيراليون في نهاية المطاف صراعًا بين مجموعات إثنية مختلفة للسيطرة على مناجم البلاد الغنية بالماس.

فمنذ بداية الحرب الأهلية في عام 1991 لعبت ليبيريا دور موجه للجبهة الثورية المتحدة حيث كان الارتباط الليبيري بالصراع و الماس غير المشروع مشكلة رئيسية للحكومات المتعاقبة في سيراليون منذ بروز الماس

---

[1]-بي أس دوما،مرجع سابق الذكر،ص72.

[2]-Sheriff Ghali Ibrahim, Sadeeque Abba ad Farouq Bibi,Op.Cit,p76.

[3]-بي أس دوما،مرجع سابق الذكر،ص73.

في الخمسينيات. لقد كانت المشاركة الرسمية و الفعالة لليبيريا في الحرب الأهلية في سيراليون بعد عام 1991 مدفوعة بالنهب و ليس المخاوف السياسية، بينما كانت الحرب في أوجها زودت ليبيريا الجبهة الثورية المتحدة بالأسلحة مقابل الوصول لأمكان الماس، وفقًا لسجلات **Hoge Raad Voor Diamant HRVD** خلال الفترة 1994 و 1998 تم تصدير أكثر من 31 مليون قيراط من الماس إلى بلجيكا بمتوسط سنوي يزيد عن 6 ملايين قيراط سنويًا، من ناحية أخرى أبلغت حكومة سيراليون عن صادراتها من الماس في عام 1998 عند 8.500 قيراط فقط على الرغم من أن **HRVD** سجلت أرقام استيرادها عند 770.000 خلال نفس الفترة، إن التفسير المنطقي و العقلاني لمثل هذه التناقضات الصارخة بين القدرة الإنتاجية وبيانات التصدير يدعم التأكيد على أن هذه البلدان كانت مشاركة في حلقة تهريب جيدة التخطيط[1].

في أوائل التسعينيات تلقت الحكومة عروض من شركات التعدين الصغيرة التي تضمنت **Diamond Works** و **Rex Diamonds** و **AmCan Minerals** حيث كان لشركة **Diamond Works** و **Rex Diamonds** مصالح امتدت إلى ما بعد عمليات التعدين و شاركت بشكل كبير في السياسة الداخلية لسيراليون، استحوذت شركة **Works Diamond** وهي شركة كندية لها مكاتب في لندن على **Energy Limited Branch** في عام 1995 و قدمت **Energy Branch** شركتي الأمن الدوليين **EO** و **Sandline** إلى الرئيس ستراسر بسيراليون، تشير العلاقة بين هذه الشركات و حكومة سيراليون إلى وجود مقايضة حيث تؤكد سلسلة الأحداث التي سبقت محاولات الجبهة الثورية المتحدة للسيطرة على فريتاون عاصمة سيراليون بأن ترتيبًا مشكوكًا فيه قد حدث بين الحكومة و بعض شركات التعدين، ففي عام 1995 عندما كانت الجبهة الثورية المتحدة على وشك السيطرة على فريتاون لم يكن أمام الرئيس ستراسر أي بديل سوى الاستعانة بخدمات الشركات العسكرية و الأمنية للمساعدة في الدفاع عن العاصمة و استولت الجبهة الثورية المتحدة على منجم الماس في كونو وأجبرت المتمردين على التراجع، بعد فترة وجيزة من هذا الهجوم الناجح قامت شركة **Branch Energy** بتأمين عقد إيجار لمدة خمسة و عشرين عامًا لاستغلال الماس في سيراليون، بالإضافة إلى ذلك تلقى **Rex Diamond** امتيازات تعدين في حقلي **Zimmi** و **Tongo** مقابل الحصول على قطع غيار و محركات و ذخيرة بقيمة 3.8 مليون دولار لحكومة سيراليون[2].

---

[1]-Julius Anyu,Diamonds,Ethnicity and Power:The Case of Sierra Leone.**Mediterranean Quarterly**,2001,Vol12,n 04,p98-99.

[2]-Ibid,p99,100.

توضح الحرب الأهلية في سيراليون تفاعلًا خطيرًا بين القوى المشاركة فيها و مما لا شك فيه أن الماس في سيراليون كان حيويًا ليس فقط للحفاظ على السلطة و المحسوبية ولكن أيضًا للتنفيذ الناجح للاستراتيجيات السياسية، فليس من المستغرب أن تكون الأهداف الرئيسية من الحرب محاولات السيطرة على تعدين الماس في سيراليون، فقد كان تهريب الماس منذ الخمسينيات القرن الماضي مصدرًا رئيسيًا للصراع بين المجموعات الإثنية المختلفة في البلاد، لقد فشلت الحكومات المتعاقبة في فريتاون في تنظيم استغلال الماس إلى حد كبير بسبب السعي وراء الإثراء الشخصي، سوء الإدارة السياسية و السياسات الإثنية التي أدت إلى الانقسام بين السياسيين و القادة العسكريين و المواطنين، حيث مكّنت هذه الظروف الجماعات المتنافسة من السعي للسيطرة على السلطة السياسية و كانت السيطرة على مناجم الماس مصدرا دائما للصراع في سيراليون.إن عجز الحكومات والسياسيين عن إدارة استغلال الماس اعتبرته الفصائل المختلفة في الداخل والخارج موافقة ضمنية على الانخراط في تجارة غير مشروعة، حيث كانت النتيجة صراعات و حروب أهلية، حيث الجشع كان السمة الغالبة للنخبة الحاكمة في سيراليون[1].

قامت الدول المجاورة بما في ذلك ليبيريا وبوركينا فاسو والنيجر بتشجيع ودعم الجبهة المتحدة الثورية خلال الحرب حيث أصبحت هذه البلدان مراكز رئيسية للأنشطة الإجرامية المتعلقة بالماس، لذلك ليس من المستغرب أن تكون ليبريا القناة الرئيسية لتهريب الماس من سيراليون و أن قادتها هم العقل المدبر وراء كل الأسلحة التي زودت الجبهة المتحدة الثورية، كما عملت بوركينا فاسو كقناة في التبادل غير المشروع للماس الممول للنزاعات مقابل أسلحة للجبهة المتحدة الثورية[2].

يمكن الاستنتاج في هذا الفصل أن العامل الإثني–الهوياتي يلعب دورا حاسما في خلق ديناميات معقدة تؤثر مباشرة في فعالية البناء الامني و الإقتصادي داخل الدولة في إفريقيا، نتيجة لتفاعل مختلف الفواعل التي تم التطرق إليها في هذا الفصل المتربطة خاصة بمتغير الإثنية و الهوية في نفس الوقت و التي شكلت مدخلا أساسيا لتفسير النزاعات الإثنية و الصراعات المختلفة المتصلة بالبناء الامني العسكري أو الاقتصادي.

---

(1)-Julius Anyu,Op.Cit,p99,103.
(2)-Ibid,p104,105.

الخاتمة

لقد استهدفت الدراسة تحليل في نمط التفاعل الحاصل بين الإثنية و الدولة من منظور المقاربة البنائية كفواعل في إطار ديناميكية العلمية السياسية في إفريقيا ، يمكن تقديم ثلاثة استنتاجات رئيسية تمس المحاور الأساسية التي تطرقت لها الأطروحة :

أولا : بالنسبة للمقاربة البنائية

شكلت المقاربة البنائية مدخلا مهما في تحليل هوية الدولة والهوية الإثنية من خلال مجموعة من المفاهيم والأطر التي تعالج بها البنائية و تحليل القضايا الدولية : هذه المقاربة تثير إشكالية في معالجة المنطلقات الأساسية في التركيز بشكل خاص بين الهوية الإثنية و هوية الدولة المركزية من خلال جميع الأفكار التي يقدمونها لفهم ديناميكية العلاقات الاجتماعية و السياسية في إفريقيا .

– جسدت المقاربة البنائية من خلال متغيراتها نموذج جيد لدراسة مواضيع بل أيضا رسم إطار عمل أكثر دقة لتحليل الهويات الإثنية في إفريقيا، فحسب المقاربة البنائية تؤكد أن الإثنية ليست مجرد أداة في أيدي قلة من المستعمرين و النخب الإفريقية بل هي نتاج بناء للديناميكيات السوسيو– سياسية من الدولة الاستعمارية في عملية تحويل هوية المجتمع الإفريقي .

ثانيا : بالنسبة لتحليل أثر العامل الإثني الهوياتي في تشكيل الدولة في إفريقيا من منظور المقاربة البنائية

يمكن القول أن الإثنية كانت حاسمة في بناء الدولة في إفريقيا منذ عهد الاستعمار حيث لم يكن المسار الجديد و المستمر لإعادة تشكيل الدولة مختلفا و في الواقع برزت التعبئة و التسييس الشديد للإثنية الإخلال بصيغ وممارسات الإدارة الإثنية في إفريقيا وهي أنه تم التركيز بشدة على التوفيق بين خلافات النخبة .

فبالنظر إلى الخلفية التاريخية لإفريقيا عدم إحياء الدول الفاشلة أو منع الدول الضعيفة من الفشل في أفريقيا هذه نتيجة لإضفاء الشرعية على الأنظمة الديكتاتورية،إلا أن الحدود التي تصنعها القوى الإستعمارية والتي أنتجت تغييرا سوسيو– سياسيا مرتبطا بتسييس الإثنية والهوية ، ونجد الصيغة الاقتصادية والطابع اللاسياسي للإستعمار قد حال دون طرح هيكل مؤسساتي فعال يتولى الوظائف الرئيسية للدولة بعد الاستقلال أو طرح برامج اقتصادية في القانون الأساسي،وهذا ما سمح باكتساب أنظمة ما بعد الاستقلال ذات صيغة أحادية بدل التعددية فضلا عن المحافظة على الأجهزة البيروقراطية المتأصلة داخل النظام تجعل من الصعب جدا تحقيق مفهوم إقامة الدولة في إفريقيا ونظرا لأن إفريقيا ما بعد الاستعمار تفتقر إلى تاريخ تطور الدولة فمن الصعب جدا على الدول المعاصرة أن تنشئ دولا قوية، فالعديد من الدول الإفريقية ما بعد الاستعمارية تعاني من حالات فشل الدولة لأنها ببساطة تفتقر إلى مخطط.و بالتالي من الصعب على الدول التي تفتقر الى

تاريخ تطور الدولة السابق لإقامة دول قوية و فعالة اليوم لان المؤسسات السياسية و الاقتصادية اللازمة لتعزيز بناء الدولة لم تزرع في الماضي.

الطبيعة الهشة و الضعيفة للدولة في افريقيا و افتقاد مختلف الانظمة المتعاقبة للشرعية جعلها اكثر عرضة للاختلالات الداخلية الذي جردها بدوره من القدرة الفعلية وأدى لتقهقر الوظائف التنظيمية والقانونية خاصة وأن مسار التحديث السياسي يخضع أساسا لميكانيزمات خارجية غير محتواة لنمط التركية المجتمعية والتحول الداخلي في ظل غياب أجهزة وساطة فعلية و غياب الوعي بين القطاعات الشعبية،لصالح قوى تغيير متخصصة تسعى لغزو السلطة بدل تداول السلطة أو لصالح ولاءات تحتية جهوية إثنية.

ثالثا:بالنسبة لديناميكية العامل الإثنو-هوياتي في إطار الدولة في إفريقيا

التحدي الأهم الذي تمثله الإثنية بالنسبة للدولة هو كيف يمكن ضمان العدالة و العدالة في ممارسة السلطة،كذلك توزيع الموارد ما أنتج اشكاليات على المستوى الاقتصادي، الامني و السياسي و خاصة الاجتماعي. لقد فشلت دولة ما بعد الاستعمار في معظمها في هذه المهام المتوقعة منها كعامل لعدالة التوزيع و من بين ذلك الافتقار او الاعسار المادي للعديد من البلدان القوى الاستعمارية او المضامين الاستعمارية التي لعبت دورا رئيسيا في تأطير التحول الداخلي بسنوات ما قبل و ما بعد الاستقلال، فمن جهة ساهم التقسيم النفعي للقارة الافريقية من طرف القوى الامبريالية في تغذية التناقض والتعارض الداخلي،إذ أن التقسيم الجديد لم يقض على البنى والهياكل التقليدية أو حدود الفسيفساء الإثنية السابقة بل عزز وعي الجماعات الإثنية بخصوصيتها و كيانها خاصة في ظل تواجد جماعات منافسة،القوة المركزية للدولة في عملية التنمية و قابلية الدولة لتطبيق العنف ضد الإثنيات.

من خلال دراستنا نستنتج أن كثير من السياسات الخاصة باستراتيجيات عمل الدولة في إفريقيا في ظل الإنقسام الإثني-الهوياتي تتمحور حول استحداث أنظمة جديدة و تنفيذها بمساعدة من طرف فواعل حكومية او منظمات غير حكومية،يضاف إلى ذلك أن الانظمة هي في جوهرها إصلاحية و من هنا فإنها قد تعتبر غير ملائمة لمهمة إدخال تحولات على العمليات الاجتماعية-الاقتصادية الضمنية التي تفرزها منطقة إفريقيا لذلك لابد من التحول إلى الجانب العملياتي المباشر.

من التحديات الأمنية،الاقتصادية و السياسية بناء مقاربة ذات بعد استراتيجي و منطق عملياتي جديد ذات منطلقات إدراكية استراتيجية خاصة و دقيقة بمنطقة إفريقيا.إن إعادة بناء الأمة أو الدولة مسألة معيارية وعملية تحول قد تكون سريعة في بعض الأحيان، متدرجة و متقطعة في أحيان أخرى و هي توفر الفرص و المسؤوليات الكفيلة ببناء مؤسسات أكثر شمولا و أقل تمييزا في القطاع الأمني، بالإضافة إلى قضية ذات صلة و هي التمثيل الإثني داخل الأجهزة الأمنية أو السياسية، الاجتماعية،الاقتصادية و العسكرية ففي الدول

المتعددة الإثنيات ينبغي للأجهزة الأمنية أن لا تعكس تركيبة المجتمع الإثني بداخلها إذا كان المراد أن تكون قادرة على القيام بمهمتها، لكن هذا الجانب في إفريقيا مغيب و يبرز لنا تفكك البنية الأمنية–العسكرية الداخلية للدولة الفاشلة التي يقوم من خلالها الأطراف المتنازعة تدمير البنية الاقتصادية، الاجتماعية والأمنية فيها.

–الخلل متعلق بمتغير أكثر تعقيدا و هو التركيز على الخلل الحاصل في المجتمع للخروج من أزمة الدولة التي تنتج نزاعات إثنو–هوياتية، و نحاول النظر للمشكلة من منظور أوسع و اعمق بالتركيز على التنمية المجتمعية،و متعلق بمشروع إعادة تنمية الموروث الفكري المفقود حلو السلم و مفهوم الإنتماء و حتى لو تم إعادة بناء الذاكرة في المخيال الاجتماعي لمواطني إفريقيا يبقى تحدي كبير في ظل الانقسام الإثني الكبير،لأنه لا يمكن إغفال متغير مهم كالتنمية الانسانية و الفكرية في المنطقة، أكيد فيه صعوبة كبيرة تتمحور حول طرح سؤال مركزي كيف؟من متى؟ يمكن إعادة تنمية الموروث الفكري المفقود حول السلم في المخيال الاجتماعي لمواطني المنطقة، متعلق بقضيتين أساسيتين:

–من يقدم الإطار الفكري و المرجعية التي تتوافق و تتناسق مع الذهنيات الفردية للمواطنين في المنطقة،يستدعي ذلك انشاء مراكز انتاج افكار على مستوى دقيق يدرس السيكولوجية الخاصة بالمخيال الاجتماعي و هذا راجع الى عدم تقيد الاطراف المتنازعة بالحلول السياسية في الغالب و خرق مضمونها المعياري،النقطة الثانية في هذه الفكرة تتمحور حول تنسيق الجهود و المعارف كلها إنثروبولوجية،سيكولوجية،طبية و نفسية لتحليل التركيبات المعقدة في المنطقة

–تحقيق اعتماد فكري متبادل يدرس المستوى الاجتماعي سيشكل منطلق لايجاد حلول واقعية تطبق في الميدان من اصلاح قطاع الامن الاجتماعي في الواقع الافريقي.

إن تطبيق النموذج الغربي للدولة في إفريقيا لا يضمن حدود نجاحه في ظل الخصوصيات المعقدة في إفريقيا،فببناء تصورات و نموذج للدولة في إفريقيا انطلاقا من تكييف المنطق الإثني مع المعطيات المطروحة على جميع المستويات الاجتماعية،السياسية،الثقافية والاقتصادية في ظل إنعكاسات منطق التعدد الإثني والهوياتي بتحليل الأنماط الإدراكية حول الشكل المناسب للدولة في إفريقيا من الجانب التنظيري في ظل التعدد الإثني،فالدول الجديدة التي ورثت حدود سياسية ما بعد استعمارية دون مراعاة الحدود الانثروبولوجية للمجتمعات المحلية في عمليات البناء السياسي،أنتجت غياب و ضعف فلسفة المواطنة واختلال في علاقة الدولة بالمجتمع،حيث يتطلب بناء الدولة في إفريقيا الاهتمام بالجانب النظري و الفكري لإيجاد شكل للدولة يتلاءم مع الطبيعة الإثنية للمجتمع حتى تكون عملية البناء نتاج لديناميات داخلية لترسيخ قواعد الدولة الحديثة.

قائمة المصادر و المراجع

أولا:المراجع باللغة العربية

-الكتب:

1. جندلي عبد الناصر،**التنظير في العلاقات الدولية بين الاتجاهات التفسيرية و النظريات التكوينية**.ط1،دار الخلدونية،الجزائر.
2. حافظ عبد الرحيم،**الزبونية السياسية في المجتمع العربي:قراءة اجتماعية-سياسية في تجربة البناء الوطني بتونس**.مركز دراسات الوحدة العربية،2006،ص262.
3. دوما بي أس،**الإقتصاد السياسي للحروب الأهلية**.تر:عبد الإله النعيمي.ط1،بغداد،2008..
4. غليون برهان، **المتغيرات الدولية و الأدوار الإقليمية الجديدة**.مؤسسة عبد الحميد تومان،الأردن،2005.
5. هانتغتون صاموئيل، **صدام الحضارات و إعادة صنع النظام العالمي**. تر: الشايب طلعت،ط2،القاهرة،1997.

-المجلات:

1. الحاج علي حسن،العالم المصنوع:دراسة في البناء الاجتماعي للسياسية العالمية،**مجلة عالم الفكر**،العدد333،أفريل-يونيو،2005.
2. (ـــــــ،ـــــــ)،خصخصة الأمن :الدور المتنامي للشركات العسكرية و الأمنية الخاصة.**دراسات إستراتيجية**،العدد 123،مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية،2007.
3. محمد حسين أسماء ، أسواق العنف: إطار تحليلي للصراعات السياسية المعاصرة.**دراسات إفريقية**.العدد 44، مركز البحوث والدراسات الإفريقية،فيفري 2011.

ثانيا:المراجع باللغة الأجنبية

-Books in English:

1. Adebanwi Wale and Obadare Ebenezer,**Democracy and prebendalism in nigeria:Critical Interpretations**.Palgrave Macmillan,2013.
2. Adler Emanuel ,**Communitarian International Relations:The Epistemic Foundations of International Relations**,Routledge,2005**.**
3. Allman Marie Jean,**The Quills of the porcupine: Asante nationalism in an emergent Ghana**. Madison: University of Wisconsin Press,1993.
4. Baylis John,Smith Steve and Owens Patricia,**The Globalisation of World Politics**,Oxford University Press, 2007.
5. Berman Bruce, kymlica will and Eyoh Dickson,**Ethnicity and Democracy in Africa**,Boydell and Brewer,2004.
6. (———,———),**Control and crisis in colonial Kenya:The dialectic of domination**.London: James Currey and Athens,Ohio University Press,1990.
7. Berry Sarah,**No condition is permanent:The social dynamics of agrarian**

change.University of Wisconsin Press,1993.

8. Berdal Mats and Malone David,**Greed and Grievance:economic agendas in civil wars**.Lynne Rienner,2000.
9. Boix Carles and Stokes Susan,The Oxford Handbook of Comparative Politics,Oxford Univercity Press,2007.
10. Bushges Christian,**Politicizing ethnicity:ethnicizing politics Comparisons and entanglements. in:Ethnicity as a Political Resource Conceptualizations across Disciplines, Regions, and Periods.**Germany,2015.
11. Cante Fredy and Quehl Hartmut,**Handbook of Research on Transitional Justice and Peace Building in Turbulent Regions**,2016.
12. Chabal Patrick and Daloz Jean Pascal,**Africa Works: Disorder as Political Instrument**, James Currey,Oxford,1999.
13. Cooper Frederick,**Decolonization in African Society:The labour question in French and British Africa**.Cambridge: Cambridge University Press,1996.
14. Chazan Naomi and other,**Politics and Society in Contemporary Africa.**Lynne Rienner, 3rd Edition,1999.
15. Delanty Gerard and Kumar Krishan,**The SAGE Handbook of Nations and Nationalism**.SAGE Publications,2006.
16. Davidson Donald,**Subjective,Intersubjective,Objective:Philosophical Essays**.Clarendon Press,2001.
17. Devroe Wouter, Keirsbilck Bert and Claes Erik,**Facing the limit of law**.Springer Science&Business Media,2009.
18. Dorman Sara, Hammett Daniel and Nugent Paul,**Making Nations, creating strangers: States and citizenship in Africa**,Leiden and Boston Brill,2007.
19. Fischer Martina and Schmelzle Beatrix,**Transforming War Economies Dilemmas and Strategies**,2005.
20. Fullbrook Edward,**Intersubjectivity in Economics:gents and Structures**. Routledg, 2003.
21. Griffiths Martin,**International Relations Theory for the Twenty-First Centry an introduction,**Routledge,2007.
22. Grindle Serrill Merilee ,**Challenging the State:Crisis and Innovation in Latin America and Africa**.Cambridge University Press,1996.
23. Handley Antoinette,**Business and the State in Africa:Economic Policy-Making in the Neo-Liberal Era.** Published in the United States of America by Cambridge University Press, New York,2008.
24. Hobsbawm Eric and Ranger Terence ,**The Invention of Tradition**,Cambridge University Press, University of Oxford,2007.
25. Iver Neumann and Ole Wæver,**The Future of International Relations Masters in the Making?.**Routledge,London,2005.
26. Jürg Martin Gabriel,**Worldviews and Theories of International Relations**.St Martin's Press, 1994.
27. Kertzer David and Arel Dominique,**Census and identity:The politics of race, ethnicity and language in national censuses**. Cambridge: Cambridge University Press.,2000.

28. Koehler Jan and Zürcher Christoph ,**Potentials of disorder**.Manchester University Press,2003.

29. Klotz Audie and Lynch Cecelia,**Strategies for Research in Constructivist International Relations**. M.E. Sharpe,2007.

30. Lebow Richard Ned and Risse-Kappen Thomas**, International Relations Theory and the End of the Cold War.** Colunbia University Press ,New York,1996.

31. Laitin David,**Language Repertoires and State Construction in Africa**. New York: Cambridge University Press,1992.

32. Mamdani Mahmood,**Citizen and subject:Contemporary Africa and the legacy of late colonialism.**Princeton: Princeton University Press,1996.

33. Migdal Joel,Kohli Atul and Shue Vivienne,**State Power and Social Forces: Domination and Transformation in the Third World**,Cambridge University Press,1994.

34. Naidoo Sagaren,**The war economy in the democratic republic of congo**.Institute for Global Dialogue,2003.

35. Nasong'o Wanjala,**The Roots of Ethnic Conflict in Africa: From Grievance to Violence**. Palgrave Macmillan,2015.

36. Oduaran Akpovire and Nenty Henty Johnson,**Learning to live together In sub-Saharan Africa:Linking Cultural Diversity,Conflict Prevention and Resolution Practices**. Printed in the United States, 2008.

37. Okumu Wafula and Ikelegbe Augustine,**militias rebels and islamist militants human insecurity and state crisis in Africa**. published by the Institute for Security Studies,2010.

38. Posner Daniel,**Institutions and ethnic politics in Africa**.Cambridge press,2007.

39. Ratuva Steven,**The Palgrave Handbook of Ethnicity**.Palgrave Macmillan,New York,2019.

40. Reno William,**Warfare in Independent Africa:**New Approaches to African History. Cambridge University Press,2011.

41. Reus-Smit Christian**,The Moral Purpose of the State: Culture, Social Identity, and Institutional Rationality in International Relations**. Princeton University Press, 2009.

42. (———,———),The Oxford Handbook of International Relations,2008.

43. (———,———),**Constructivism**,in :Christian Reus-Smit:**Theories of Internatinal relations**,Third edition, New York: Palgrave Macmillan,2005.

44. Reynolds Andrew,**The Architecture of Democracy:constitutional design,conflict management and democracy**.Oxford University Press,2002.

45. Santos Carlos and Umaña-Taylor Adriana**,Studying Ethnic Identity:Methodological and Conceptual Approaches Across Disciplines**. American Psychological Association,2015.

46. Stewart Frances,**Horizontal inequalities and conflict: Understanding group violence in multi-ethnic societies**.Palgrave Macmillan,2008.

47. Stearns Jason,**North Kivu:The background to conflict in North Kivu province of eastern Congo**.Rift Valley Institute,2012.

48. Suberu Roitimi,**Federalism and Ethnic Conflict in Nigeria**.Washington,DC,United States Institute of Peace,2001.
49. Söderberg Kovacs Mimmi and Bjarnesen Jesper,**Violence in African Elections**:Between Democracy and Big Man Politics,association with the Nordic Africa Institute, Uppsala,2018.
50. Taras Raymond and Ganguly Rajat ,Understanding Ethnic Conflict.Routledge,2015.
51. Tellis Ashley and Szayna Thomas and Winnefeld James ,**Anticipating ethnic conflict**.Rand,1997.
52. Westin Charles, Bastos José,Dahinden Janine and Góis Pedro,**Identity Processes and Dynamics in Multi-Ethnic Europe**, Amsterdam University Press,2010.
53. William Jean-Claude,**Patrimonialism And Political Change In The Congo**.United State Of America: Stanford University Press, 1972.
54. Zartman William,**Collapsed States**.Lynne Rienner, Boulder,1995.
55. Zirker Daniel,**Forging Military Identity in Culturally Pluralistic Societies:Quasi-Ethnicity.**Rowman & Littlefield,2015.

Periodicals in English:

1. Abbs Luke,Govinda Clayton, and Andrew Thomson,The Ties That Bind: Ethnicity,Pro-government Militia, and the Dynamics of Violence in Civil War.**Journal of Conflict Resolution**,Vol 64,N 05,2019.
2. Adler Emanuel,Seizing the Middle Ground Constructivism World Politics. **European Journal of International Relations**,Vol 03,N 03,1997.
3. Ali Merima and others,Colonial legacy, state-building and the salience of ethnicity in Sub-Saharan Africa.**The Economic Journal**,vol 129,N 617,2019.
4. Anyu Julius, Diamonds, Ethnicity,and Power:The Case of Sierra Leone.**Mediterranean Quarterly**,Vol 12,N 04,2001.
5. Asal Victor and other ,political exclusion,oil and ethnic armed conflict.**Journal of Conflict Resolution**,Vol 60,N 08,2015.
6. Ayokhai Ekpe Fred,Natural resource,Identity politics and violent conflict in post-independence Nigeria.**African Journal of History and Culture**,Vol 05,N 02,2013.
7. Bach Daniel,Patrimonialism and neopatrimonialism:comparative trajectories and readings, **Commonwealth & Comparative Politics**,2011.
8. BAČOVÁ Viera,The Construction Of National Identity on preimordialism and instrumentalism.**Humain affaires**,1998.
9. Berman Bruce,Ethnicity,patronage and the African state:The politics of uncivil nationalism.**African Affairs**, Vol 97,1998.
10. Basedau Matthias and Wegenast Tim, Oil and Diamonds as Causes of Civil War in sub-Saharan Africa.Under what Conditions?.**Colombia Internacional**,N 70,2009.

11. Broodryk Amelia and Solomon Hussein,From war Economies to peace Economies in Africa. **Scientia Militaria-South African Journal of Military Studies**,Vol 38,N 01,2010.

12. Bestoyin Olawale Kareem,Oil,politics and conflicts in **Sub-Saharan Africa A comparative study** of Nigeria and South Sudan.**Historia Actual Online**,Vol 48,N 02,2018.

13. Batty Fodei,Do Ethnic Groups Retain Homogenous Preferences in African Politics? Evidence from Sierra Leone and Liberia. **African Studies Review**,Vol 54, N 01,2011.

14. Cahan Axelrad Jean,National identity and the limits of constructivism in international relations theory: A case study of the Suez Canal.**Nations and Nationalism**,Vol 25,N 02,2019.

15. Cardoso Henrique Fernando,Enzo Faletto,Dependency And Development In Latin America. Review by: James L. Dietz ,**Journal of Economic Issues** ,Vol 14, N 03,1980.

16. Cilliers Jakkie and Cornwell Richard,Mercenaries and the Privatization of Security in Africa.**African Security Review**, Vol 08, N 02, 1999.

17. Collier Paul and Hoeffler Anke,Greed and Grievance in Civil war.**Oxford Economic Papers**,Vol 56, N 04,2004.

18. (———,———),Violence, bribery, and fraud: the political economy of elections in Sub-Saharan Africa. **Public Choice**, Vol 153,2012.

19. Checkel Jeffrey,The Social Dynamics of Civil War:Insights from Constructivist Theory.**Simons Papers in Security and Development**, N 11,2011.

20. Copeland Dale,Review:The Constructivist Challenge to Structural Realism: A Review Essay. **International Security**, Vol 25, N 02 ,2000.

21. Daley Patricia ,Ethnicity and political violence in Africa.**Political Geography**,Vol 25,N 06, August 2006.

22. Ebijuwa Temisanren,Building Bridges or Barricades:Interrogating Ethnic Identities in Africa.**International Journal on Humanistic Ideology**,Vol 05,2012.

23. Ekeh Peter,Social anthropology and two contrasting uses of tribalism in Africa.**Comparative Studies in Society and History**,Vol 30,1990.

24. Enloe Cynthia,The Military Uses of Ethnicity.**Millennium:Journal of International Studies**,Vol 4,1975.

25. Eyoh Dickson,From economic crisis to political liberalization: Pitfalls of the new political sociology for Africa. **African Studies Review**,Vol 39,1996.

26. Fessha Yonatan,Ethnic identity and institutional design: choosing an electoral system for divided societies.**The Comparative and International Law Journal of Southern Africa**,Vol 42,N 03,2009.

27. Finnemore Martha and Athryn Kathryn ,Taking Stock: The Constructivist Research Program in International Relations and Comparative Politics.**Annual Review of Political Science,** Vol 4, 2001.

28. Frank Ndubisi,The Philosophical Paradigm of African Identity and Development.**Open Journal of Philosophy**,Vol 03,2013.

29. Freeman Laura ,The African warlord revisited.**Small Wars & Insurgencies**,Vol 26,N 05,2015.

30. Gilbert Dodd Lysias,Ethnic Militancy in Nigeria:A Comparative Re-appraisal of three Major Ethnic Militias in Southern Nigeria.**Journal Of Humanities And Social Science**,Vol 17,N 06,2013.

31. Hagg Gerard and Kagwanja Peter,Identity and Peace:Reconfiguring Conflict Resolution in Africa.**African Journal on Conflict Resolution,**Vol 07, N 02,2007.

32. Harkness Kristen,the ethnic army and the state: explaining coup traps and the difficulties of democratization in africa.**Journal of conflict resolution**,Vol 60,N 04,2014.

33. Hoffman Barak and Long James,Parties,Ethnicity,and Voting in African Elections.**Comparative Politics**,Vol 45,N 02,2013.

34. Hopf Ted,The Promise of Constructivism in International Relations Theory.**International Security**,1998.

35. Ibrahim Ghali Sheriff,Sadeeque Abba and Farouq Bibi, resource based conflict and political instability in Africa:Major trends, challenges ad prospect. **International Journal of Humanities Social Sciences and Education (IJHSSE).**Vol 01,N 09,2014.

36. Ikpe Ukana,The patrimonial state and inter-ethnic conflicts Nigeria in,**Ethnic and Racial Studies**,Vol 32,N 04,2009.

37. Jackson Richard ,Violent Internal Conflict and the African State:Towards a Framework of Analysis,**Journal of Contemporary African Studies**,Vol 20,n 01,2002.

38. Jaspal Rusi and Cinnirella Marco,The construction of ethnic identity:Insights from identity process theory.**Ethnicities,**2011.

39. Jiaxing Xu,The Ethnic Security Dilemma and Ethnic Violence:An Alternative Empirical Model and its Explanatory Power.**Journal of Undergraduate Research**,Vol 17,2012.

40. Julián Herrmann Durazo,Neo-Patrimonialism and Subnational Authoritarianism in Mexico:The Case of Oaxaca.**Journal of Politics in Latin America**, N 02,2010.

41. Kelsall Tim,Rethinking the Relationship between Neo-patrimonialism and Economic Development in Africa.**IDS Bulletin**,Vol 42,N 02,2011.

42. King Elisabeth,Memory Controversies in Post-Genocide Rwanda:Implications for Peacebuilding. **Genocide Studies and Prevention: An International Journal**,Vol 05, N 03,2010.

43. Koltz Audie and Lynch Cecelia,le constructivism dans la théorie des relations internationales**,Critique Internationale**,1999.

44. Lemarchand René,Political Clientelism and Ethnicity in Tropical Africa:Competing Solidarities in Nation-Building,**The American Political Science Review**, Vol 66, N 01,1972.

45. Lindberg Staffan and Morrison Minion,Are African Voters Really Ethnic or Clientelistic?Survey Evidence from Ghana.**Political Science Quarterly**,Vol 123,N 01,2008.

46. McGrattan Cillian and Hopkins Stephen,Memory in Post-conflict Societies: FromContention to Integration?.**Ethnopolitics**,2016.

47. Maliniak Daniel and other, International Relations in the U.S. Academy**.International Studies Quarterly**,Vol 55,N 02,2011.

48. Mcmullin Jaremey,Organized criminal groups and conflict:the nature and consequences of interdependence**.civil war**,N 102.

49. Mkandawire Thandika,Neopatrimonialisme and the political economy of economic performance in Africa:critical Reflections.**Working Paper,**Institute for Futures Studies, Stockholm,2013.

50. Mozaffar Shaheen,Scarritt James, and Galaich Glen,Electoral Institutions, Ethnopolitical Cleavages, and Party Systems in Africa's Emerging Democracies,**American Political Science Review**,Vol 97,2003.

51. Ndegwa Stephen,Citizenship and ethnicity:an examination of two transition moments in Kenyan Politics.**American Political Science Review**,Vol 91,N 03,1997.

52. Onuoha Chijioke Basil and Ufomba Henry,Ethnicity and Electoral violence In Africa:An Elite Theory Perspective.**International Journal of Social**,Vol 03,N 02.

53. Osaghae Eghosa,Managing Multiple Minority Problems in a Divided Society: the Nigerian Experience,**Journal of Modern African Studies**,Vol 36,1998.

54. Otite Atare,Ethnic Militia Threat to Democracy and Security in Nigeria**. Journal of Alternative Perspectives in the Social Sciences,**Vol 03,N 04,2012.

55. Patsiurko Natalka ,Campbell John and Hall John,Nation-State Size,Ethnic Diversity and Economic Performance in the Advanced Capitalist Countries.**New Political Economy**,Vol 18,N 06,2013.

56. Reno William,The evolution of warfare in Africa.**Afrika focus**,Vol 22,N 01,2009.

57. (———,———),Clandestine Economies,Violence and States in Africa.**Journal of International Affairs**,Vol 53,N 02, 2000.

58. Sanya Nyandiko Brenda and Lutomia Namatsi Anne,Archives and Collective Memories: Searching for African women in the pan-African imaginary**.Pan-Africanism and Feminism**,N 20,2015.

59. Smith Lahra,Voting for an Ethnic Identity: Procedural and Institutional Responses to Ethnic Conflict in Ethiopia.**The Journal of Modern African Studies**,Vol 45,N 04,2007.

60. Sharman Jason and Catherine Weaver,Between The Covers:International Relations In Books**.PS: Political Science & Politics**,Vol 46,N 01,2013.

61. Tarimo Aquiline,Politicization of Ethnic Identities: The Case of Contemporary Africa.**Journal of African studies**,2010.

62. Tersoo Johnkennedy Ikyase and Ejue Anthony Egberi,Ethnic Militias and Insurgency in Nigeria:A Threat to National Development.**Intenational Journal Of humanities and Social Science**,Vol 05,2015.

63. Tony Addison , Le Billon Philippe and Murshed Mansoob,Conflict in Africa: The Cost of Peaceful Behaviour.**Journal of African Economies**,Vol 11, 2002.

64. Trotha Von Trutz,Violent Globalization, Globalized Violence, and the Market of Violence: Milestones in a Criminological Sociology of War.**Diviance et sociéte**,Vol 29,N 03,2005.

65. Uemura Takeshi,Understanding Sino-Japanese Relations :Proposing a Constructivist Approach in Chinese Studies**.The Journal of Contemporary China Studies,**Vol 02, N 01,2013.

66. Ukiwo Ukoha,On the Study of Ethnicity in Nigeria.**Oxford Development Studies,**Vol 33,N 01,2005.
67. Viebach Julia,Of other times: Temporality, memory and trauma in post-genocide Rwanda.**International Review of Victimology**,Vol 25,N 03.
68. Wai Zubairu,Neo-patrimonialism and the discourse of state failure in Africa.**Review of African Political Economy**,2012.
69. Wang Xu,Mutual Empowerment of State and Society:Its Nature, Conditions, Mechanisms,and Limits. **Comparative Politics** ,Vol 31, N 02,1999.
70. Wendt Alexander, Anarchy is what States Make of it:The Social Construction of Power Politics. **International Organization**, Vol 46, N 02, 1992.
71. (———,———),Constructing International Politics.**International Security**, 1995.
72. Wiener Antje,Constructivism The Limits of Bridging Gaps.**Journal of International Relations and Development**,Vol 06,N 03,2003.
73. Williams Uduak Dodeye,How useful are the existing theories of ethnic conflict?. **Academic Journal of Interdisciplinary Studies**,Vol 04,N 01,2015.
74. Wulf Herbert,The Privatization of Violence:A Challenge to State-Building and the Monopoly on Force.**The Brown Journal of World Affairs**,2011,Vol 18,N 01
75. Wulf Herbert,Privatizing and internationalizing violence.**The Economics of Peace and Security Journal**,Vol 02, N 01,2007.

Paper working:

1. Mozaffar Shaheen,Are Multi-Ethnic and Deeply-Divided Societies Different? Paper presented at the annual meetings of the American Political Science Association,San Francisco,2001.
2. Office for Central Europe and Eurasia Development, Security, and Cooperation,Conflict and Reconstruction in Multiethnic Societies:Proceedings of a Russian-American Workshop.National Academies Press,2003.

Livres en français:

1. Bayart Jean François, Mbembe Achille et Toulabor Comi,**Le politique par le bas en Afrique noire.**Karthala,Paris,2008.
2. Charillon Frédérique,**politique étrangére:Nouveaux regards**.Presse de Science politique, France, 2002.
3. Macleod Alex et O'Meara Dan,Théories des relations internationales: contestations et résistances.**Québec, Athéna,**2007.
4. Péan Pierre,**Carnages:Les guerres secrètes des grandes puissances en Afrique**.Fayard,2010.
5. Philippe Charles David,**la guerre et la paix approaches contemporaines de la sécurité et la stretégie**.Presse de science politique,paris,1995.
6. Thual François,**les conflits Identitaires.** Ellipses, paris, 1995.

Périodiques en français:

1. Médard Francois Jean,Le rapport de clientèle du phénomène social à l'analyse politique.**Revue Française de science politique,**Vol 26,N 01, 1976.
2. Michel Adam,guerres africaines de la compétition ethnique à l'anomie sociale.Edition de l'E.H.E.S.S.**Etudes rurales**,N 163-164,2002.

ثالثا:مقالات إلكترونية باللغة العربية و الأجنبية

-مقالات في مواقع إلكترونية باللغة العربية

- ولد المنى أحمد ،خصخصة الحرب ... مادا أبقت من دور الدولة.في الموقع:
http://www.alittihad.ae/wajhatdetails.php?id=29647
- بسيوني عبدالحليم محمد،المرتزقة الجدد .. الجيوش الخاصة و ما تعنيه للنظام الدولي في الموقع:
http://www.siyassa.org.eg/UI/Front/InnerPrint.aspx?NewsContentID=7553
-كونيسا بيار، مرتزقة الأمن الجدد.في الموقع:
http://www.mondiploar.com/apr03/articles/conesa.htm#_ftn2
- فوده رندة ، دور شركات الأمن الخاصة في الصراعات الداخلية في إفريقيا: دراسة علمية تكشف السيناريوهات المستقبلية لدور المرتزقة.في الموقع:
http://www.alhayat-j.com/pdf/2011/9/25/page23.pdf

-Articals in Internet Site :

1. Alexandrov Maxym,The Concept of State Identity in International Relations: A Theoretical Analysis.in: http://citeseerx.ist.psu.edu/viewdoc/download?doi=10.1.1.503.2088&rep=rep1&type=pdf
2. Altoraifi Adel,Understanding the role of state identity in foreigh policy decision-making. The Rise and Demise of Saudi–Iranian Rapprochement (1997–2009).The London School of Economics and Political Science.in: http://etheses.lse.ac.uk/683/1/Altoraifi_Understanding_role_state.pdf
3. Ballentine Karen and Nitzschk Heiko,Beyond Greed and Grievance:Policy Lessons from Studies in the Political Economy of Armed Conflict.
4. in:http://www.worldpolicy.org/sites/default/files/imported/projects/arms/study/bak05_1.pdf
5. (———,———),The Political Economy of Civil War and Conflict Transformation.in: http://www.berghoffoundation.org/fileadmin/redaktion/Publications/Handbook/Dialogue_Chapters/dialogue3_ballentine_nitzschke.pdf
6. Barkin Samuel, Realism, Constructivism, and International Relations Theory.in: http://papers.ssrn.com/Sol3/papers.cfm?abstract_id=1451682
7. Christian Geiser,Approches théoriques sur les conflits ethniques et les réfugiés.dans: http://www.paixbalkans.org/contributions/geiser-parant_bosnie.pdf

8. Collier Paul and Hoeffler Anke,Greed and grievance in civil war.in: **https://www.econ.nyu.edu/user/debraj/Courses/Readings/CollierHoeffler.pdf**
9. Di John Jonathan, Mineral Resource Abundance and Violent Political Conflict: A critical assessment of the Rentier State model.working paper,n20,decembre 2002.in: **http://eprints.lse.ac.uk/28271/1/WP20JDJ.pdf**
10. (———,———),Failed States' in Sub-Saharan Africa: A Review of the Literature (ARI). Elcano Newsletter.in: **http://www.realinstitutoelcano.org/wps/wcm/connect/c8581a0045728ab383e4c75e7489e10f/ARI5-2011_DiJohn_Failed_States_Sub-Saharan_Africa_Literature_Review.pdf?MOD=AJPERES&CACHEID=c8581a0045728ab383e4c75e7489e10f**
11. Francine Simbare,Processus de résolution d'un conflit ethnico-politique. Le cas du Burundi.dans: **http://othes.univie.ac.at/2045/1/2008-10-31_9301574.pdf**
12. Guèye Babacar,la démocratie en afrique succés et résistances.in:
13. **http://www.revue-pouvoirs.fr/IMG/pdf/129Pouvoirs_p5-26_SuccesResistances.pdf**
14. Hager Lisa,Ethnic Fractionalization in the Growth and Development of Sub-Saharan Africa. In: **https://www.creighton.edu/fileadmin/user/CCAS/departments/PoliticalScience/Journal_of_Political_Research__JPR_/JPR_2010/Ethnic_Fractionalization_in_the_Growth_E.pdf**
15. Huggins Chris,Land,power and identity roots of violent conflict in eastern DRC.in :**http://www.internationalalert.org/sites/default/files/DRC_LandPowerIdentity_EN_2010.pdf**
16. Horowitz Donald ,Structure and Strategy in Ethnic Conflict .in: **http://web.ceu.hu/cps/bluebird/eve/statebuilding/horowitz.pdf**
17. Jenne Erin,Political Opportunism and Ethnic Mobilization:A Triadic Model for Predicting the Ethnicization of Politics in New States.in: **http://www.sscnet.ucla.edu/soc/groups/scr/jenne.pdf**
18. Karacasulu Nilüfer and Uzgoren Elif,explaining social constructivist contributions to security studies.in:
19. **http://sam.gov.tr/wp-content/uploads/2012/02/KaracasuluUzgoren.pdf**
20. Koo Kwon,Bon A critique wendt social constructivism of international politics.in:**http://citeseerx.ist.psu.edu/viewdoc/download?doi=10.1.1.459.922&rep=rep1&type=pdf**

21. Louise Kaitlyn Sanborn,Ethnic Armies and Public Trust:How the Ethnic Composition of African Militaries Affects Public Faith in the Institution.in: **https://escholarship.org/uc/item/9805g30h**
22. Maull Hanns,World Politics in Turbulence.in:**http://library.fes.de/pdf-files/ipg/ipg-2011-1/2011-1__03_a_maull.pdf**
23. Martins Adebayo,Ngozi Nwogwugwu and Chioma Ikechi-Ekpendu, Identity Crisis,Ethnic Militias and Governance in Nigeria.in: **http://paperroom.ipsa.org/papers/paper_59360.pdf**
24. Mayank Bubna,The Case for Mercenaries in Africa.in: **https://www.files.ethz.ch/isn/137105/IB_MercenariesinAfrica.pdf**
25. Marshall Monty and Gurr Robert Ted ,Peace and Conflict 2003, Center for International Development and Conflict Management, College Park, MD, **http://www.cidcm.umd.edu/inscr/PC03web.pdf**
26. Mozaffar Shaheen,The politicization of ethnic cleavages:theoretical lessons with empirical data from Africa.in: **https://ecpr.eu/Filestore/PaperProposal/6e3a0fdd-5fb6-49c1-bdea-b5af44f07375.pdf**
27. Njagi Mwiti Samuel,The Role of Politicized Ethnicity on Conflict in Africa: A Case Study of Kenya, 1992-2016.in**:** **http://erepository.uonbi.ac.ke/bitstream/handle/11295/105796/Njagi_The%20Role%20Of%20Politicized%20Ethnicity%20On%20Conflict%20In%20Africa%20A%20Case%20Study%20Of%20Kenya,%201992-2016.pdf?sequence=1.**
28. Naidoo Sagaren,The role of war economies in understanding contemporary conflicts.in:
29. **http://www.igd.org.za/jdownloads/Global%20Insight/gi_2.pdf**
30. Nwokolo Ndubekwu Ndubuisi ,The political economy of oil resource conflict: a study of oil village communities In Nigeria.in:**http://etheses.bham.ac.uk/4060/1/Nwokolo13PhD.pdf**
31. Phil williams,violent non-state actors international security.in: **https://www.files.ethz.ch/isn/93880/vnsas.pdf**
32. Reus-Smit Christien,The Constructivist Turn: Critical Theory after the Cold War,Working Paper No.1996/4, Canberra, National Library of Australia. **http://archive.sgir.eu/uploads/NEVES-SILVA-sgir_ct-pp.pdf**
33. Rotberg Robert,Failed states,Collapsed States,Weak States:Causes and Indicators.in: **https://www.brookings.edu/wpcontent/uploads/2016/07/statefailureandstateweaknessinatimeofterror_chapter.pdf**
34. Robinson Lea Amanda,Ethnic diversity, segregation, and ethnocentric trust in Africa.Working Paper No. 166, June 2016.in: **https://www.africaportal.org/documents/15551/afropaperno166.pdf**

35. Soltani Fakhreddin, Jayum Jawan and Zaid Ahmad, Constructivism, Christian Reus-Smit and the Moral Purpose of the State .in: **www.ccsenet.org/journal/index.php/ass/article/download/.../20512.pdf**

36. Sedelius Thomas,the cause of conflict in Burundi. **https://www.divaportal.org/smash/get/diva2:519100/FULLTEXT01.pdf**

37. Vermeersch Peter,Theories of ethnic mobilization:overview and recent trends.in: **http://soc.kuleuven.be/crpd/files/working-papers/wp03.pdf**

38. williams Phil,violent non-state Actors and national security.International relation and security networks,suitzesland, International Relations and Security Network ,2008.in: **https://www.files.ethz.ch/isn/93880/VNSAs.pdf**

39. Weber Anke,The Causes of Politicization of Ethnicity:A Comparative Case Study of Kenya and Tanzania. Center for Comparative and International Studies (CIS), University of Zurich and ETH Zurich.in:

http://www.assh.ch/dms/svpw/Kongress2010/Papiers_2010/PPS/Weber---The-Causes-of-Politicization-of-Ethnicity

40. Weldon Gail,A comparative study of the construction of memory and identity in the curriculum in societies emerging from conflict:Rwanda and South Africa. **http://wpdi.org/sites/default/files/memory%20and%20identity%20emerging%20from%20conflict%20Africa.pdf**

41. Burundi on downward spiral:prevalance of violence ad impunity:a policy action brief.July 2016.in: http://www.civicus.org/images/Policy_Action_Brief_Burundi_July2016.pdf

42. Crisis in Burundi: a Three-Year Outlook for the Region 2016-2019.istitut of international relation and strategic.in: **http://www.iris-france.org/wp-content/uploads/2016/11/ENG-Observatoire-Prospective-Huma-Burundi-Septembre-2016.pdf**

43. report Repression and pre-genocidal dynamics in Burundi. **https://www.fidh.org/IMG/pdf/burundi_summary_report_english-2.pdf**

44. Natural Resources, Conflict, and Conflict Resolution: study guide series o peace ad conflit. in:**https://www.usip.org/sites/default/files/file/08sg.pdf**

45. **https://acleddata.com/2014/11/19/resource-related-conflict-in-africa/**

فهرس الدراسة

فهرس الدراسة

العنوان	الصفحة
شكر و عرفان	**–**
إهداء	**–**
ملخص	**–**
خطة البحث	**–**
المقدمة	**10-01**
الفصل الأول: تحليل المقاربة البنائية لأثر العامل الإثني–الهوياتي في أزمة الدولة في إفريقيا	**91-11**
المبحث الأول: الهوية الإثنية و هوية الدولة في البرنامج البحثي للمقاربة البنائية بعد الحرب الباردة	**13**
المطلب الأول: البناء الانطولوجي و الإبستيمولوجي الموجه لبرنامج بحث المقاربة البنائية في إطار حقل العلاقات الدولية بعد الحرب الباردة	**13**
المطلب الثاني: تحليل البعد السوسي–سياسي لمفهوم الهوية الإثنية و هوية الدولة من منظور المقاربة البنائية	**30**
المبحث الثاني: البنائية و النموذج متعدد المتغيرات في تفسير أثر العامل الإثني–الهوياتي في ازمة الدولة في إفريقيا	**91-51**
المطلب الأول: نقد المقاربة البنائية لمسلمات المقاربة الوسائلية و الافتعالية في تفسير العلاقة بين العامل الإثني–الهوياتي و ازمة الدولة في إفريقيا	**52**
المطلب الثاني: أبعاد تحليل أثر العامل الإثني–الهوياتي في أزمة الدولة من منظور المقاربة البنائية	**72**
الفصل الثاني: العلاقة بين العامل الإثني–الهوياتي و ازمة الدولة في إفريقيا:متغير الإثنية كعامل مرتبط بمرجعية هوياتية	**178-92**
المبحث الأول: البناء القمي للإنقسام الإثنو–هوياتي المتأصل في أزمة هوية الدولة في إفريقيا	**94**
المطلب الأول: هوية الدولة في إفريقيا:تحليل في أزمة البناء الإثنو–هوياتي و الإجتماعي	**94**
المطلب الثاني: إضفاء الطابع السياسي على الإثنية داخل الدولة في إفريقيا: تحليل سوسيو–سياسي	**114**
المبحث الثاني: البناء القيمي للانقسام الاثنو–هوياتي المتأصل في ضعف العملية السياسية في إفريقيا	**129**

المطلب الأول: أثر الانقسام الاثنو–هوياتي في فشل وظائف الدولة في إفريقيا	**129**
المطلب الثاني: الانقسام الاثنو–هوياتي و طبيعة العملية الانتخابية داخل الدولة في إفريقيا	**160**
الفصل الثالث: أثر العامل الإثني–الهوياتي في تشكيل أزمة البناء الأمني و الاقتصادي داخل الدولة في إفريقيا	**179-263**
المبحث الأول: العلاقة الديناميكية بين أثر العامل الإثني–الهوياتي في خوصصة العنف و الاعتماد المتبادل الجيو–عسكري في إفريقيا	**181**
المطلب الأول: دور المليشيات الإثنية في خوصصة الحروب في إفريقيا	**181**
المطلب الثاني: النزاعات الإثنو–هوياتية كعمق استراتيجي للمعضلة الأمنية– الإثنية داخل الدولة في إفريقيا	**204**
المبحث الثاني: الإنقسام الإثنو–هوياتي و المتغير الإقتصادي داخل الدولة في إفريقيا	**234**
المطلب الأول: العلاقة بين الإنقسام الإثنو–هوياتي و بروز اقتصاد الحرب و أسواق العنف داخل الدولة في إفريقيا	**234**
المطلب الثاني: النزاعات الإثنية كمدخل لتحليل الصراع حول وفرة الموارد داخل الدولة في إفريقيا	**248**
الخاتمة	**264**
قائمة المراجع و المصادر	**268**
فهرس الدراسة	**281**
فهرس الجداول و الأشكال	**284**

فهرس الجداول و الأشكال

فهرس الجداول و الأشكال

أ-الجداول:

رقم الجدول	عنوان الجدول	رقم الصفحة
الجدول رقم:(01)	اتجاهات البراديمات بالنسبة للكتب و المقالات 2000-2008	**18**
الجدول رقم:(02)	دور الموارد كرابط أساسي في سياق النزاعات	**242**

ب-الأشكال:

رقم الشكل	عنوان الشكل	رقم الصفحة
الشكل رقم:(01)	الموضع الانطولوجي للبنائية كأرضية وسطى بين النظريات في العلاقات الدولية	**25**
الشكل رقم:(02)	التفاعل بين القيم،المعايير و الخطاب لتأسيس جسر الهوة بين العقلانيين و التأمليين	**29**
الشكل رقم:(03)	طبوغرافيا و جينيالوجيا تطور الطرح البنائي	**30**
الشكل رقم:(04)	التكوين المتبادل بين البنية و الفاعل	**40**
الشكل رقم:(05)	الاتجاهات الرئيسية لدراسة هوية الدولة في نظرية العلاقات الدولية:البنائية	**41**
الشكل رقم:(06)	بناء الثقافة كمنطق معياري عن البنائيين	**50**
الشكل رقم:(08)	ديناميكية التفاعل بين الفواعل المؤثرة في أسواق العنف	**247**
الشكل رقم:(09)	المؤسسات و نظرية لعنة الموارد	**250**

ج-الاعمدة البيانية:

رقم الأعمدة البيانية	عنوان الأعمدة البيانية	رقم الصفحة
الأعمدة البيانية رقم:(01)	إدراك الأدبيات الخاصة بالبراديمات في سنة 1990	**15**
الأعمدة البيانية رقم:(02)	إدراك الأدبيات الخاصة بالبراديمات في سنة 1980	**15**
الأعمدة البيانية رقم:(03)	المقارنة بين إبيستيمولوجيا البراديمات الوضعية و ما بعد الوضعية	**16**
الأعمدة البيانية رقم:(04)	نسبة تأثير البراديمات في العلاقات الدولية لسنة 2006	**17**
الأعمدة البيانية رقم:(05)	علاقة حروب الموارد بالنزاعات من عام 1997-2013	**252**